

نعوم تشومسكي

السعي الأميركي إلى السيطرة على العالم

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

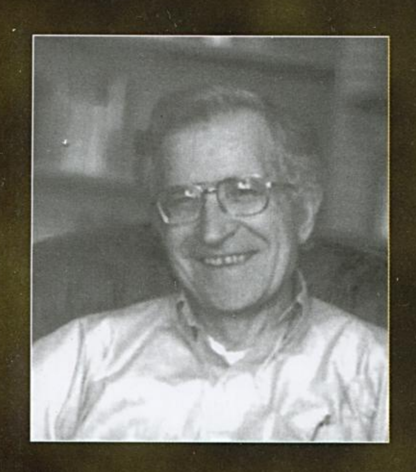
الهيمنة أم البقاء

السعي الأميركي إلى السيطرة على العالم

تأليف
نعوم تشومسكي

ترجمة
سامي الكعكي

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان



نـعـوم تـشـومـسـكـي مـؤلّـف الـعـديـد مـن الأعــمــال الأكـثـر مــبــيــعــاً، مـن «الــقــوّة الأميركية والحكام الجدد» American Power and the New Mandarins في الـسـتـيـنـيـات إلى «11-9» في سـنـة 2001. وهـو أسـتـاذ الـلـغـات والـفـلـسـفـة بـجـامـعـة مـعـهـد مـاسـاتـشـوسـتـس للتكنولوجيا MIT. ويرجع إليه الفضل عـلـى نـطـاق واسـع في إدخـال تـغـيـيـرات ثورية على علم اللغة الحديث.

الهيمنة
أم البقــاء

الهيمنة أم البقاء

السعي الأميركي إلى السيطرة على العالم

تأليف
نعوم تشومسكي

ترجمة
سامي الكعكي

الناشر
دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

Hegemony Or Survival

الهيمنة أم البقاء

ISBN: 9953-27-272-7

Dar Al Kitab Al Arabi دار الكتاب العربي

P.O.Box 11-5769 ص.ب.
Beirut 1107 2200 Lebanon بيروت، 2200 1107 لبنان
Tel (961 1) 800811-862905 هاتف
Fax (961 1) 805478 فاكس
E-mail academia@dm.net.lb بريد إلكتروني
Our Web site: dar-alkitab-alarabi.com موقعنا على الوب
academiainternational.com

المحتويات



الفصل الأول

أولويات وتوقعات

لسنوات قليلة مضت، نشر أرنست ماير، أحد كبار أعلام البيولوجيا، بعضاً من أفكاره وملاحظاته حول احتمال النجاح في البحث عن ذكاء خارج الأرض[1]. فرأى أن الإمكانية متدنية للغاية. وحجّته في ذلك تتصل بالقيمة التكيفية لما ندعوه بـ«الذكاء الأعلى»، ونقصد به الشكل البشري المحدّد من التنظيم العقلي: قدّر ماير عدد الأنواع منذ نشوء الحياة بحوالى خمسين مليار نوع، واحدٌ منها فقط «أحرز صنف الذكاء اللازم لإقامة حضارة». وقد تمّ ذلك في وقتٍ ليس ببعيد، ربما منذ مئة ألف سنة. ويُفترض على وجه العموم أن مجموعة تكاثرية صغيرة واحدة فقط أمكنها البقاء على قيد الحياة، منها تحدّرنا جميعاً.

ويعتقد ماير أن الشكل البشري من التنظيم العقلي قد لا يكون موضع تحبيذ عملية الاصطفاء الطبيعي، إذ كتب يقول إن تاريخ الحياة على الأرض يدحض الزعم بأنه «خير لك أن تكون ذكياً من أن تكون غبياً»، وذلك بالرجوع إلى النجاحات البيولوجية على الأقل: فالخنافس والبكتيريا، على سبيل المثال، أنجح من البشر بكثير لجهة البقاء على قيد الحياة. كما أدلى ماير بملاحظة شديدة الكآبة، مفادها أن «متوسط العمر المتوقع للحياة يُقارب مئة ألف سنة ليس ألاّ».

إننا نلج الآن حقبة من التاريخ البشري قد تجيبنا على السؤال المعلّق حول ما إذا كان الذكاء خيراً من الغباء. ولعل أكثر الآفاق مدعاة للأمل، هو أن السؤال أعلاه لن يجد له جواباً: لأنه لو ظفر بجوابٍ قاطع، فلن يكون ذلك الجواب سوى أن البشر هم ضربٌ من «الخطأ البيولوجي»، يستخدمون

السنوات الـ 100,000 المخصّصة لهم لتدمير أنفسهم، وفي سياق ذلك تدمير أشياء عديدة أخرى.

وقد طوَّر الجنس البشري بالتأكيد القُدرة على صُنع ذلك تحديداً؛ ولعلّ كائناً افتراضياً من غير سكان الأرض سيخلص من ملاحظاته إلى أن البشر لطالما دلّلوا على تلك القدرة [التدميرية](*) على امتداد تاريخهم، وبصورة جدّ دراماتيكية خلال القرون القليلة الماضية، بتعدّيهم على البيئة الحاضنة للحياة، وعلى شتّى الكائنات العضوية الأكثر تعقيداً، وعلى بعضهم بعضاً كذلك بهمجية باردة ومتعمّدة.

قوتان عُظميان

أُستُهل عام 2003 بعدد كبير من الدلائل على أن المخاوف بشأن بقاء الجنس البشري على قيد الحياة، كُلها مخاوف واقعية جداً. وحسبنا أن نسوق هنا بضعة أمثلة لا غير: عُلم في وقت مبكر من خريف 2002 أنه أمكن بالكاد تجنب وقوع حرب نووية قبل أربعين سنة، كان من المحتمل أن تكون هي القاضية. وفوراً بُعيد هذا الكشف المذهل، عمدت إدارة بوش إلى عرقلة جهود منظمة الأمم المتحدة الرامية إلى حظر عسكرة الفضاء الخارجي، وهو خطر جسيم يتهدّد البقاء. كذلك وضعت الإدارة حداً نهائياً للمفاوضات الدولية لدرء الحرب البيولوجية، ومضت إلى ضمان حتمية الهجوم على العراق برغم المعارضة الشعبية التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ.

حذّرت منظمات الإغاثة ذات الخبرة الواسعة في ظروف العراق، ودراسات أجرتها منظمات طبّية تحظى بالاحترام، من أن الغزو المزمع قد يُعجّل في حدوث كارثة إنسانية. هذه التحذيرات تجاهلتها واشنطن واسترعت قدراً يسيراً من اهتمام وسائل الإعلام. وخلصت مجموعة عمل أميركية رفيعة المستوى إلى أن هجمات بأسلحة الدمار الشامل تبدو «محتملة» الوقوع داخل

(*) كل ما يرد بين معقوفات في النص هو إضافة من المترجم لأغراض التوضيح أو الربط الذهني، اقتضتها صعوبة أسلوب المؤلّف - وهو العالم اللغوي والألسني الألمعي أصلاً - الذي يُكثر عادةً من اللجوء إلى الإيحاء والإلماع والإيجاز... وحتى الإعجاز في التعبير عن أفكاره على أمل أن يُساعد ذلك في متابعة الفكرة ويُعالج أي اضطراب في السياق (الناشر).

الولايات المتحدة، وسيصبح وقوعها أكثر احتمالاً في حال شُنّت الحرب على العراق. وأطلق العديد من الخبراء ووكالات الاستخبارات تحذيرات مشابهة، مؤكّدين أن ولع واشنطن بالحرب - ليس حيال العراق فقط - كفيلٌ بتعزيز خطر الإرهاب الدولي وانتشار أسحة الدمار الشامل على المدى الطويل. وقد قُوبلت هذه التحذيرات هي الأخرى بالتغاضي والرفض.

في شهر أيلول/ سبتمبر 2002، أذاعت إدارة بوش على الملأ استراتيجيتها للأمن القومي، وفيها أفصحت عن حقّها في اللجوء إلى القوة للقضاء على أي تحدٍ منظور للهيمنة الأميركية على العالم، التي يجب أن تكون دائمة. هذه الاستراتيجية الكبرى الجديدة أثارت قلقاً عميقاً في كل أرجاء العالم، وحتى بين أوساط نخبة السياسة الخارجية في الداخل. وفي شهر أيلول/ سبتمبر أيضاً، بوشر بإطلاق حملة دعائية لتصوير صدّام حسين كخطر وشيك يتهدّد الولايات المتحدة، وللإيحاء بأنه مسؤول عن أحداث 11 أيلول/ سبتمبر الفظيعة، وأنه في صدد التخطيط لهجمات أخرى من هذا القبيل. والحملة التي وُقِّتت لتتزامن مع بدء انتخابات الكونغرس النصفية، لاقت نجاحاً باهراً في تغيير المواقف. إذ سرعان ما أخرجت الرأي العام الأميركي من تنوّعه وتعدديته، وساعدت الإدارة على بلوغ أهدافها الانتخابية، وكرّست العراق حالة اختبار حقيقية للعقيدة المُعلنة حديثاً، أي اللجوء إلى القوة ساعة تشاء.

كذلك مضى الرئيس بوش ومساعدوه في محاولاتهم الحثيثة لتقويض المساعي الدولية الآيلة إلى تقليص الأخطار التي تكتنف البيئة، والمُسلَّم بأنها أخطار جسيمة حقاً، وذلك تحت ذرائع بالكاد أخفت التصاقهم الشديد بقطاعات ضيّقة من السلطة الخاصة. كتب محرّر مجلة «ساينس»، دونالد كنيدي، يقول: إن برنامج الإدارة الخاص بعلم التغير المناخي (CCSP)، برنامج مسخ كونه «لا يتضمن أية توصيات بشأن الحدّ من انبعاثات الغازات أو سُبُل تخفيضها الأخرى»، مكتفياً بإيراد «أهداف اختيارية للتخفيض تسمح، حتى في حال تلبيتها، بنمو معدلات الانبعاث الأميركية بما يناهز 14 بالمئة كل عشر سنوات». لا بل إن البرنامج المذكور لم يتطرق إلى الاحتمال الذي تجزم به «مجموعة متزايدة من الأدلّة والشواهد»، ومؤداه أن التغيُّر في سخونة الأرض على المدى القصير، هذا الذي يُضرب به عُرض الحائط، «سوف يُطلق سيرورة غير خطيّة

مفاجئة، ستنجم عنها تغيُّرات دراماتيكية في درجات الحرارة تحمل معها أخطاراً وبيلة على الولايات المتحدة وأوروبا وسواهما من المناطق المعتدلة. وأردف كنيدي يقول: إن «ازدراء إدارة بوش بالانهمام متعدد الجوانب بمشكلة الاحترار الكوني(*)، هو الموقف الذي أطلق عملية تآكل صداقاتها في أوروبا والمتواصلة منذ مدة طويلة»، وأفضى إلى «تسعير مشاعر الاستياء ضدها»[2].

وبحلول شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2002، بات من الصعب بعد الآن تجاهل الحقيقة الماثلة، وهي أن العالم «أشدّ قلقاً بشأن الاستخدام الأرعن للقوة الأميركية... منه بشأن التهديد الذي يُشَكّله صدّام حسين»، وأنه «عاقد العزم على تقييد قوة الجبّار... بمثل تصميمه على تجريد الطاغية من أسلحته»[3]. وقد تعاظمت مخاوف العالم في الأشهر التالية، حين أفصح الجبّار عن نيته مهاجمة العراق حتى وإنْ أخفقت عمليات التفتيش من قِبَل الأمم المتحدة - تلك التي قبل بها على مضض - في العثور على أسلحة من شأنها أن توفر الذريعة المطلوبة. وفي شهر كانون الأول/ ديسمبر، كانت نسبة التأييد لخطط واشنطن الحربية بالكاد وصلت إلى 10 بالمئة أينما كان خارج الولايات المتحدة، طبقاً لأرقام الاستطلاعات الدولية. وبعد ذلك بشهرين، وفي أعقاب تظاهرات حاشدة عمّت أرجاء العالم، أفادت الصحافة بأنه «ربما لا تزال هناك قوتان عُظميان على الكرة الأرضية: الولايات المتحدة والرأي العام العالمي» (المقصود بـ«الولايات المتحدة» هنا سلطة الدولة، وليس رأي العامة أو حتى رأي النخبة)[4].

وفي مستهل عام 2003، كشفت الدراسات عن أن الخوف من الولايات المتحدة قد بلغ ذُرى عالية جداً في جميع أنحاء العالم، مشفوعاً بارتياب شديد بقيادتها السياسية. فكان نبذها لأبسط حقوق وحاجات الإنسان لا يُضاهيه سوى ازدرائها بالديمقراطية ازدراء يصعب على المرء أن يتذكّر مثيلاً له... وهو ازدراء مصحوب بمجاهرة علنية بالإخلاص الصادق لحقوق الإنسان والديمقراطية. والأحداث التي تكشفت فيما بعد، كان لا بد من أن تثير حفيظة أولئك الذين يحملون همّ العالم الذي سيورّثونه لأحفادهم.

(*) ويُدعى أحياناً الاحتباس الحراري، أو ظاهرة الدفآن (م).

مع أن مخطّطي بوش يقعون على الطرف الأقصى من الطيف السياسي الأميركي التقليدي، إلاّ أن برامجهم وعقائدهم عرفت إرهاصات عديدة لها، سواء أفي التاريخ الأميركي أم بين الرعيل الأول من الطامحين إلى التسلّط العالمي. ومما يبعث أكثر على التشاؤم أن قراراتهم قد لا تُعتبر غير عقلانية في إطار الإيديولوجيا السائدة والمؤسسات التي تجسّدها، فثمة سوابق تاريخية وفيرة على رغبة القادة في التهديد بالقوة أو في اللجوء إلى العنف إزاء مخاطر كارثية غير يسيرة [تترصدهم]. بيد أن الرهان اليوم أكبر بمراحل من أي وقت مضى، فنادراً ما كان الاختيار بين الهيمنة والبقاء مطروحاً على هذا النحو الصارخ.

دعونا نحاول حلّ بعض الخيوط المتشابكة في هذه اللوحة السجادية المعقّدة، مركّزين الانتباه على القوة العالمية التي تُنادي بالتسلّط على العالم. وحريٌّ أن تكون أفعالها وعقائدها الموجِّهة مبعث قلق أساسي لدى كل فرد على سطح كوكبنا، ولا سيما الأميركيين بطبيعة الحال. فالكثيرون منهم يتمتعون بالحرية وبمزايا غير اعتيادية، وتالياً بالقدرة على صنع المستقبل. فجديرٌ بهم إذن أن يواجهوا باهتمام وحرص المسؤوليات المترتبة مباشرةً على تلك المزايا.

مناطق معادية

ومن يريد الاضطلاع بمسؤولياته بروح الالتزام الصادق بالديمقراطية والحرية ـ وحتى بالحياة الكريمة ـ مُطالبٌ بأن يعي المعوقات والعراقيل التي تعترض سبيله. ولئن كانت العراقيل لا تخفى في الدول العنيفة، إلاّ أنه من الصعب ملاحظتها في المجتمعات الديمقراطية. وإذا كانت السُبُل والوسائل تختلف اختلافاً حادّاً بين المجتمعات، من أكثرها قسوةً إلى أكثرها تحرراً، فإن الأهداف متماثلة من نواحٍ عديدة: ضمان ألا يبتعد «الوحش الكبير»، كما كان يُسمّي ألكسندر هاميلتون(*) الشعب، عن «قفصه الخليق به».

(*) رجل دولة أميركي (1757 - 1804). ساند القضية الوطنية وحارب في الثورة الاميركية. كان من محبّذي السلطة الفيدرالية ومن داعمي مصالح الفئات الثرية (م).

لطالما كان التحكّم بالكتلة السكانية العامة الهمّ الأول للسلطة وأصحاب الامتيازات، ولا سيما منذ أول ثورة ديمقراطية حديثة في إنجلترا القرن السابع عشر. فمن كانوا يصفون أنفسهم بمعشر «المتحلّين بأرفع السجايا»، رُوّعوا إذ رأوا «دهماء طائشة من الوحوش الآدميين» ترفض الإطار الأساسي للصراع المدني المحتدم في إنجلترا بين الملك والبرلمان، وتدعوا إلى أن يتولى الحكم «مواطنون من طينتنا نحن، يدركون حاجاتنا»، وليس «فرسان ونبلاء يسنّون لنا القوانين التي يختارونها بدافع الخوف، ولا يأتون شيئاً سوى قهرنا، ولا يدرون البتة بآلام الشعب». وإذ أدرك القوم ذوو السجايا والمناقب الحميدة أن الشعب على هذه الدرجة العالية من «الفساد والانحراف»، بحيث «يسبغ مقاليد الحكم ومواضع الثقة على الأشرار ومن لا يستأهلونها، فقد صادروا تلك السلطة لمصلحة الأخيار على قلّتهم». وبعد انقضاء ثلاثة قرون تقريباً، تبنّت المثالية الويلسونية(*) - كما اصطُلح على تسميتها معيارياً - موقفاً مشابهاً إلى حد ما: في الخارج، إنها مسؤولية واشنطن أن تضمن وجود مقاليد الحكم في أيدي «الأخيار على قلّتهم»؛ وفي الداخل، من الضروري ضمان قيام نظام نخبوي لصُنع القرارات وإجازتها - أي پوليآرشية، بحسب مفردات العلوم السياسية، وليس ديمقراطية[5].

لم يتورع وودرو ويلسون نفسه، بوصفه رئيساً، عن اللجوء إلى سياسات قمعية صارمة حتى داخل الولايات المتحدة؛ بيد أن إجراءات كهذه لا مكان لها عادةً حيث ظفر النضال الشعبي بقدر لا يُستهان به من الحريات والحقوق. وهكذا تأكد لأوساط النخبة في الولايات المتحدة وبريطانيا مع حلول زمن ويلسون، أن الإكراه في مجتمعيهما بات وسيلة ذات منفعة متناقصة، وأنه من الضروري ابتكار وسيلة جديدة لترويض الوحش، من خلال السيطرة على الآراء والمواقف في المقام الأول. ومنذئذٍ تطورت صناعات ضخمة موقوفة خصيصاً لهذه الغاية.

(*) نسبة إلى الرئيس الاميركي السابع والعشرين وودرو ويلسون (1856 - 1924)، صاحب الإصلاحات العديدة والداعي إلى «الحرية الجديدة» في الداخل، و«البنود الاربعة عشر» لإحلال السلام على الصعيد الدولي(م).

كانت وجهة نظر ويلسون الخاصة تقول بوجوب تفويض صفوة من الوجهاء والأعيان من «ذوي المُثُل العليا السامية» سلطة حفظ «الاستقرار ومكارم الأخلاق»[6]. وقد نالت وجهة النظر هذه استحسان وموافقة أبرز مثقفي المجتمع ومفكّريه. «ينبغي وضع الجمهور في مكانه الصحيح»، هذا ما أعلنه ولتر ليبمان في مقالاته المتوالية عن الديمقراطية. وبالمستطاع إحراز هذا الهدف جزئياً من خلال «صناعة القبول»، هذا «الفن الواعي بذاته، والأداة النظامية للحكومة الشعبية». وهذه «الثورة في ممارسة الديمقراطية»، يجب أن تتيح لـ«طبقة متخصّصة» إدارة «المصالح المشتركة» التي «كثيراً ما تروغ الرأي العام تماماً». وهذا هو المثال اللينيني في الجوهر. استرعت الثورة في ممارسة الديمقراطية أول ما استرعت انتباه ليبمان حين كان عضواً في لجنة ويلسون بشأن الإعلام العام؛ وهي اللجنة التي شُكّلت لتنسيق الدعاية زمن الحرب [العالمية الأولى]، وأصابت نجاحاً كبيراً في سَوْقِ الناس إلى حالة من الحُمى الحربية.

وتابع ليبمان يقول: «إن المتحلّين بروح المسؤولية»، معشر صنّاع القرارات السديدة، يجب أن «يحيوا بمعزل عن ضجيج وعجيج القطيع المنذهل». فمن المفروض أن يكون هؤلاء «الدخلاء الجُهّال والفضوليون»، «مشاهدين» لا «مشاركين». القطيع له «وظيفة»، وهي أن يدبّ بصورة دورية دعماً لهذا العنصر أو ذاك من الطبقة القيادية في الانتخابات. وما لم يقله [ليبمان] هنا هو أن «المتحلّين بروح المسؤولية» يحوزون تلك المكانة ليس بفضل أية مواهب أو معارف من نوعٍ خاص، بل نتيجة الخضوع الطوعي لأنظمة السلطة الفعلية والولاء لمبادئها نافذة المفعول ـ فمن الأهمية الحاسمة بمكان أن تبقى تلك القرارات الأساسية بشأن الحياة الاجتماعية والاقتصادية، حكراً على مؤسسات ذات حُكم تسلّطي من القمة إلى القاعدة، على أن تُحصر مشاركة الوحش داخل حلبة عامة منكمشة الرُقعة.

أما إلى أي حدٍ يجب أن تكون الحلبة العامة منكمشة، فتلك مسألة مفتوحة للنقاش. فمبادرات الليبراليين الجُدد خلال السنوات الثلاثين الماضية إنما صُمِّمت كلها للحدّ منها، تاركة صُنع القرارات الأساسية بدرجة كبيرة في أيدي الحكومات الاستبدادية المُعفاة من المُساءلة، والوثيقة الصلة بعضها

ببعض وبقلّة من الدول القوية. وعندها تتمكّن الديمقراطية من البقاء، إنما في صورة مقزّمة. لقد اتخذت أوساط ريغان ـ بوش موقفاً متطرفاً في هذا الصدد، لكن الطيف السياسي بالغ الصغر، هذا إذا كان له وجود أصلاً كما يجادل البعض، ساخراً من المتعالمين، الذين يتكسّبون في واقع الأمر من خلال إظهار أوجه التباين بين النقاط الدقيقة المُثارة في حلقات حوارية على شبكة «الـ NBC وتلك المُذاعة على شبكة الـ CBS» إبّان الحملات الانتخابية: «فمن خلال اتفاق ضمني بينهما، يُقارب الفريقان الرئيسيان السباق إلى الرئاسة بوصفه مسرحية سياسية يعرف الممثلون فيها أدوارهم، ويلتزم كل واحد منهم بالنصّ المعدّ له»، متخذين «وضعيات مُدهشة»، إنما يصعب أخذها مأخذ الجد[7].

وإذا ما تملّص الجمهور من تهميشه وسلبيته، سنواجه ـ كما يزعم المثقفون الليبراليون ـ «أزمة ديمقراطية» ينبغي التغلّب عليها جزئياً من خلال تدابير فرض الانضباط على المؤسسات المولجة «بتثقيف الشباب»، كالمدارس والجامعات والكنائس وما إليها، وربما حتى من خلال سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام، إذا لم تفِ الرقابة الذاتية بالغرض[8].

والمثقفون المعاصرون إذ يتناولون هذه الأفكار، فإنما ينهلون من أصول دستورية لا تخلو من فائدة: كان جيمس ماديسون(*) يرى أن السلطة يجب أن تُنتدب لـ«ثروة الأمة»، وهي «لفيف من أقدر الناس»، ممن يعون أن دور الحكومة هو «حماية الأقلّية الثرية من الأغلبية». وماديسون، في نظرته إلى العالم السابقة على الرأسمالية هذه، كان يؤمن بأن «السياسي المستنير» و«الفيلسوف المُحسن»، المنتدبَيْن لمزاولة الحُكم، سوف «يتبيّنان المصلحة الحقيقية لبلدهما»، ويحرسان المصلحة العامة من «أذى» الأغلبية الديمقراطية. وبالوسع تفادي هذا الأذى ـ على ما أمل ماديسون ـ في ظل نظام التفتيت الذي ابتدعه. وفي أواخر سنيّ حياته، بات ماديسون يخشى من أن تبرز مشاكل حادّة مع التزايد المحتمل لأولئك الذين «سيكدحون وسط كل صنوف مشاق الحياة ويتأوهون في السر تطلعاً إلى توزيع أعدل لخيراتها». ولا غرو،

(*) رابع رئيس للولايات المتحدة الاميركية (1751 - 1836). يُعتبر أبرز واضعي الميثاق التأسيسي الفيدرالي، والصائغ الرئيسي للدستور الاميركي (م).

فقدرٌ لا يُستهان به من التاريخ الحديث إنما يعكس هذه الصراعات حول من ستكون له الكلمة الفصل، وكيف.

إن الإدراك بأن التحكُّم بالرأي هو أُسّ الحُكم، من أشدّ صوره استبداداً إلى أكثرها تحرراً، ليعود إلى ديفيد هيوم على الأقل، إنما لا بأس من إضافة بعض التوصيف هنا. فالتحكّم بالرأي أهميته أكبر بكثير في المجتمعات الحُرّة، حيث يتعذر استدرار الطاعة بالسياط. لذا كان من الطبيعي جداً أن تنشأ المؤسسات الحديثة للسيطرة على الأفكار ـ تلك التي تُسمى صراحةً «دعاية» قبل أن تصبح العبارة خارج الموضة بفعل التداعيات التوتاليتارية ـ في أكثر المجتمعات تحرّراً. فكانت الريادة في ذلك لبريطانيا بوزارة الأنباء التي استحدثتها لتتولى «توجيه أفكار العالم بمعظمه». وسرعان ما حذا ويلسون حذوها باللجنة التي شكّلها بشأن الإعلام العام. وقد ألهمت نجاحاتها الدعائية المنظّرين الديمقراطيين التقدميين وصناعة العلاقات العامة الحديثة. كما أن مشاركين بارزين في اللجنة المذكورة، من أمثال ليپمان وأدوارد برنايز، استمدوا صراحة من النجاحات المحقّقَة في مجال السيطرة على الأفكار، تلك التي كان برنايز يدعوها «هندسة القبول... جوهر العملية الديمقراطية بالذات». فأضحت كلمة «پروباغاندا» [دعاية] مادة مستقلّة في «الموسوعة البريطانية» عام 1922، ثم في «موسوعة العلوم الاجتماعية» بعد ذلك بعشر سنوات، حائزة على اعتراف هارولد لاسويل الأكاديمي بالتقنيات الجديدة الهادفة إلى السيطرة على عقل الجمهور وتوجيهه. كتب راندال مارلين في تأريخه للدعاية يقول إن طرائق الروّاد اتسمت بأهمية استثنائية بسبب «مُحاكاتها على نطاق واسع... من جانب ألمانيا النازية، وجنوب إفريقيا، والاتحاد السوفييتي والبنتاغون الأميركي»، وإنْ كانت نجاحات صناعة العلاقات العامة (PR) قد بزّتها جميعاً[9].

هذا وتغدو مشاكل السيطرة الداخلية أشد خطورة عندما تنتهج السلطات الحاكمة سياسات لا تروق لعامة الناس. وفي تلك الحالة، قد يستهوي القيادة السياسية اتباع النهج الذي سلكته إدارة ريغان حين استحدثت دائرة الدبلوماسية العامّة لصُنع القبول والموافقة علي سياستها الإجرامية في أميركا الوسطى. وقد وصف مسؤول حكومي رفيع المستوى «عملية الحقيقة» التي نفّذتها [إدارة ريغان] بأنها «عملية نفسية ضخمة من النوع الذي يُجريه

العسكر للتأثير في سكان منطقة مُحرمّة أو معادية» ـ وهذا توصيف مباشر وصريح للمواقف العامة السائدة تجاه السكان في الداخل[10].

مناطق مُعادية في الخارج

وعلى حين يُصار في أغلب الأحيان إلى السيطرة على العدو الداخلي بواسطة الدعاية المكثّفة، فإن هناك وسيلة أكثر مباشرة لمن يقيمون وراء الحدود. وقد ساق زعماء إدارة بوش الحالية ـ وهم في الأغلب عناصر أُعيد تدويرها من أشد الأوساط رجعيةً في إدارتَيْ ريغان ـ بوش الأول ـ ما يكفي من الشواهد إبّان أولى المهمات التي أدّوها في مناصبهم. فحين اصطدم نظام الحكم التقليدي القائم على العنف والاضطهاد بتحدّي الكنيسة و«الضالّين» الآخرين في مناطق نفوذ الولايات المتحدة في أميركا الوسطى، ردّت إدارة ريغان بـ «حرب على الإرهاب» أعلنتها بمجرد استلامها دفة الحُكم عام 1981. فلا عجب أن نرى المبادرة الأميركية هذه تتحوّل في الحال إلى حرب إرهابية ـ حملة من التقتيل والتنكيل والبربرية ـ ما لبث أن اتسع نطاقها لتشمل مناطق أخرى من العالم كذلك.

في بلد واحد هو نيكاراغوا، فقدت واشنطن السيطرة على القوات المسلحة التي دأبت تقليدياً على إخضاع وقهر سكان المنطقة؛ وهي، أحد الموروثات المريرة للمثالية الويلسونية. وقد نجح ثوار الجبهة الساندينية في الإطاحة بديكتاتورية سوموزا، وجرى حلّ الحرس الوطني القاتل. لذا كان من المحتوم أن تتعرّض نيكاراغوا لحملة من الإرهاب الدولي، تركت البلاد مشاعاً للخراب. حتى الآثار النفسية لإرهاب واشنطن كانت من الخطورة بحيث لم تستطع روح الحماسة والحيوية والتفاؤل، التي تلت الإطاحة بالديكتاتورية، أن تصمد طويلاً في وجه القوة العُظمى المتسلطنة، التي وأد تدخلُها الأملَ في أن تاريخاً كالحاً ربما يُغيِّر مساره آخر المطاف.

وفي بلدان أميركا الوسطى الأخرى المستهدفة في «الحرب على الإرهاب» الريغانية، بسطت القوى التي سلّحتها ودرّبتها الولايات المتحدة سيطرتها على الموقف. ومن غير جيشٍ يُحامي عن المواطنين ويحميهم من الأرهابيين، أي من قوات الأمن نفسها ـ كانت الفظاعات المرتكبة بحقهم أدهى

وأمرّ. وسجلٌ التقتيل والتنكيل والتخريب الحافل، تناقلت وقائعه منظمات حقوق الإنسان، والجماعات الكنسية، والبّحاثة الأميركيون اللاتينيون، وعديدون غيرهم على أوسع نطاق، ومع ذلك بقي مجهولاً لسكان الدولة التي تتحمّل وزره، وسرعان ما جرى طمسه تماماً[11].

وما إن انتصف عقد الثمانينيات[*]، حتى كانت حملات «إرهاب الدولة» المدعومة أميركياً قد خلقت مجتمعات «مسكونة بالذعر والرعب... بالتخويف الجماعي والخوف المعمّم»، على حد وصف إحدى منظمات حقوق الإنسان البارزة وذات القاعدة الكنسية في السلفادور: فقد وطّد السكان أنفسهم «على تقبّل الاستخدام اليومي والمتواتر لوسائل العنف»، وعلى «الرؤية المتكرّرة للأجساد المشوّهة بفعل التعذيب». وكتب الصحافي خوليو غودوي بعد زيارة قصيرة لبلده الأصلي غواتيمالا يقول: «إن المرء ليميل إلى الاعتقاد بأن أُناساً في البيت الأبيض يعبدون آلهة الآزتيك بتقديمهم الأضاحي لها من دماء أميركا الوسطى». كان غودوي قد فرّ من البلاد قبل ذلك بعام حين نُسفت مكاتب جريدته «لا أيبوكا» على إيدي إرهابيي الدولة؛ العملية التي لم تُثر أدنى اهتمام في الولايات المتحدة: ذلك أن الانتباه كان منصبّاً بعناية على أعمال العدو الرسمي الشريرة، وهي أعمال حقيقية ما في ذلك شك، إنما بالكاد يُمكن ملاحظتها بالعين المجردة إذا ما قُورنت بنطاق إرهاب الدولة المدعوم أميركياً في المنطقة. وكتب غودوي متابعاً: لقد نصّب البيت الأبيض وساند قوى في أميركا الوسطى يُمكنها أن «تنافس بسهولة "سيكوريتات"[**] نيقولاي تشاوشيسكو على جائزة الوحشية العالمية»[12].

وإذ حقّق القادة الإرهابيون أهدافهم، فقد تمت مراجعة الحصيلة والذيول في مؤتمر عقده في سان سلفادور زملاء يسوعيون وعلمانيون على حد سواء، كانت تجمّعت لديهم خبرات شخصية أكثر من كافية للإنكباب على درسها وتحليلها، فضلاً عمّا عاينوه مباشرة طوال ذلك العقد المروّع من الثمانينيات. وقد خلص المؤتمر إلى أنه لا يكفي التركيز على الإرهاب وحده، فليس دون

(*) العقود التي يرد ذكرها في الكتاب تحيل دائماً إلى القرن العشرين، إلاّ إذا ذُكر غير ذلك (م).
(**) جهاز الأمن أو البوليس السري في رومانيا أثناء حُكم تشاوشيسكو (م).

ذلك أهميةَ «التحرّي... عما كان لثقافة الإرهاب من وزن في تدجين تطلعات الأغلبية»، ما منعها من التفكير «ببدائل عن مطالب القويّ»[13]. وهذا ليس في أميركا الوسطى فحسب.

إن تحطيم الأمل مشروعٌ على درجة حاسمة من الخطورة. وعندما يتحقق ذلك، تكون الديمقراطية الصورية مقبولة، لا بل مُحبَّذة، ولو لأغراض العلاقات العامة فقط. وهذا أمر مُسلَّمٌ به تقريباً في المحافل المحترمة، ومفهومٌ طبعاً بشكل أعمق من جانب «الوحوش الآدميين» ممّن يتحمّلون تبعات تحدّيهم لمستلزمات الاستقرار والنظام.

هذه كلها مسائل يتوجب على القوة العظمى الثانية، الرأي العام العالمي، أن تبذل أقصى ما تستطيع من جهد لاستيعابها وفهمها إذا كانت تصبو حقاً إلى الانفلات من طوق الاحتواء المضروب حولها، وأن تأخذ مأخذ الجد المُثُل العليا للعدالة والحُرية التي يسهل الترنّم بها، إنما من الصعوبة بمكان الدفاع عنها ودفع مسيرتها قُدماً.

الفصل الثاني

استراتيجية إمبريالية كبرى

تصدّرت الأجندة العالمية في خريف عام 2002، إعلان أقوى دولة في التاريخ عن نيتها الحفاظ على هيمنتها سواء أمن خلال التهديد بالقوة المسلّحة أم باستعمالها فعلاً؛ وهو بعدٌ من أبعاد السطوة والسلطان لها فيه دونما شك القدح المعلّى. جاء في الصياغة الخطابية الرسمية لاستراتيجية الأمن القومي (NSS) أن «قواتنا يجب أن تكون قوية بما فيه الكفاية لثني الخصوم المحتملين عن مواصلة بناء قوة عسكرية بأمل مضاهاة القوة الأميركية أو تجاوزها»[1].

يصف جون إيكنبرّي، الخبير المعروف في الشؤون الدولية، هذا الإعلان بأنه «استراتيجية كبرى تنطلق من الالتزام الجوهري بالمحافظة على عالمٍ أحادي القطب لا مكان فيه لندٍّ مزاحم للولايات المتحدة»؛ وهذه حالة من المفروض أن تكون «دائمة بحيث يتعذر على أية دولة، أو مجموعة دول، أن تتحدى في أي وقت [الولايات المتحدة] كزعيم للكون، يبسط حمايته وينفّذ [إرادته] بالقوة». ومن شأن «هذه المقاربة أن تجعل المعايير الدولية الخاصة بالدفاع عن النفس ـ المكرّسة في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة ـ عديمة المعنى». وبوجه أعمّ، فإن هذه العقيدة ترفض القانون الدولي والمؤسسات الدولية باعتبارها «غير ذات قيمة». ويردف إيكنبرّي قائلاً: «إن الاستراتيجية الإمبريالية [الامبراطورية] الكبرى الجديدة هذه تقدّم لنا الولايات المتحدة (بوصفها) دولة تصحيحية تسعى إلى استغلال مزاياها الآنية لخلق نظام عالمي تتولّى بمقتضاه إدارة الأمور»، دافعةً بذلك الآخرين إلى البحث عن سُبُل تتيح لهم «الالتفاف على القوة الأميركية، وتقويضها، واحتواءها والردّ عليها». كما تنطوي الاستراتيجية كذلك على إمكانية «أن يُصبح العالم أشدّ خطراً وأكثر

انقساماً، والولايات المتحدة أقلّ أمناً»[2]؛ وهي نظرة واسعة الانتشار بين نخبة السياسة الخارجية.

فرض الهيمنة بالقوة

تؤكد الاستراتيجية الإمبريالية الكبرى على حق الولايات المتحدة في اللجوء إلى شن «حرب وقائية» على هواها: أقول **وقائية** وليس استباقية[3]. لأن الحرب الاستباقية قد تندرج داخل إطار القانون الدولي. وهكذا. إذا ما اكتُشفت قاذفات قنابل روسية وهي تقترب من الولايات المتحدة قادمة من قاعدة عسكرية في غرينادا، على نحو ما تخيّلت إدارة ريغان احتمال حصوله عام 1983، ونيّة القصف لديها واضحة لا لبس فيها، عندئذٍ سيكون أي هجوم استباقي لتدمير الطائرات أو حتى القاعدة الجوية المنطلقة منها له ما يبرره في ظل تفسير معقول لميثاق الأمم المتحدة... ولكان في وسع كوبا ونيكاراغوا ودول عديدة غيرهما، ممارسة الحق عينه لسنوات طويلة أثناء تعرّضها للهجمات الأميركية، وإن كان لجوء الضعيف إلى ممارسة حقوقه سيُعدّ ضرباً من الجنون. وأياً تكن المبررات للحرب الاستباقية، فهي لا تصلح للحرب الوقائية، خصوصاً في ضوء تفسير المتحمّسين الحاليين لهذا المفهوم، أي استخدام القوة العسكرية لإزالة تهديد مُتخيَّل أو مُلفَّق، بحيث يبدو معه حتى التعبير «وقائية» شديد التلطيف.

تندرج الحرب الوقائية في خانة جرائم الحرب. فلو كانت حقاً فكرة «آن أوانها»[4] على ما ذُكر، فإن العالم، والحال هذه، يعيش ولا ريب مأزقاً عميقاً.

مع بدء الحرب على العراق، كتب آرثر شلسينغر، المؤرّخ البارز ومستشار الرئيس كنيدي يقول:

> لقد تبنّى الرئيس سياسة «الدفاع التحسُّبي عن النفس»، المشابهة على نحو لافت للسياسة التي انتهجتها اليابان الإمبريالية في بيرل هاربور، وفي زمن وصفه رئيس أميركي أسبق بأنه سيعيش في خزي وعار. كان فرانكلين د. روزفلت مصيباً في قوله هذا، لكن الحاصل اليوم هو أننا نحن

الأميركيين من يعيش الخزي والعار[5].

وأضاف أن «موجة التعاطف العالمية التي غمرت الولايات المتحدة بعد 11 أيلول/ سبتمبر، قد تراجعت لتحل محلّها موجة من الكراهية للغطرسة والنزعة العسكرية الأميركية»؛ وحتى في بلدان صديقة [للولايات المتحدة]، يرى الجمهور في الرئيس بوش «خطراً أكبر على السلام من صدّام حسين». ويجد ريتشارد فولك، الخبير في القانون الدولي، أنه «لا مفر» من اعتبار الحرب على العراق «جريمة بحق السلام من النوع الذي بسببه وُجِّهت إلى الزعماء الألمان الناجين اتهامات، وصدرت بحقهم أحكام، ونزلت بهم عقوبات في محاكمات نورمبرغ»[6].

يُقرّ بعض المدافعين عن الاستراتيجية [الإمبريالية الكبرى] بأنها تتعارض تعارضاً فظاً والقانون الدولي، لكنهم لا يرون في ذلك أية مشكلة. فإطار القانون الدولي لا يعدو كونه «كلاماً فارغاً». وعلى حد ما كتب الباحث القانوني ميكايل غْلِنون: «إن المحاولة الكبرى لإخضاع حُكم القوة لحُكم القانون» يجب إيداعها مرمدة التاريخ - وهي وضعية مُلائمة للدولة الوحيدة القادرة على تبنّي اللاقواعد الجديدة لأغراضها الخاصة، طالما أنها تصرف وحدها تقريباً ما يصرفه باقي العالم مجتمعاً على وسائل العنف، وتعكف على شقّ مسالك جديدة وخطرة في تطوير وسائل الدمار في وجه معارضة عالمية شبه إجماعية. والدليل على أن النظام برمته مجرد «كلام فارغ» واضحٌ لا يحتاج إلى تبيان: فقد «أوضحت (واشنطن) أنها عازمة على بذل كل جهد مُستطاع للحفاظ على تفوقها»، ثم «أعلنت أنها ستتجاهل» مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن العراق، وأفصحت بمزيد من الصراحة عن أنها «لن تتقيّد بعد الآن بأحكام ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق باستخدام القوة»؛ وهو الأمر المطلوب إثباته. وعليه، فقد «تهاوت» القواعد [المرعية الإجراء]، و«سقط الصرح برمّته حطاماً». وهذا أمر طيب بحسب استنتاج غِلْنون، ما دامت الولايات المتحدة هي زعيمة «الدول المستنيرة»، وبالتالي «لا بد من مقاومة (أية محاولة) لتقييد حركتها في استخدام القوة»[7].

والزعيم المستنير حُرّ أيضاً في تغيير القواعد على هواه. حين فشلت

القوات المسلحة التي تحتلّ العراق في العثور على أسلحة الدمار الشامل، المبرِّرة حسب زعمها للغزو، انتقل موقف الإدارة من «اليقين المطلق» بأنّ العراق يمتلك أسلحة دمار شامل على نطاق يستلزم عملاً حربياً على الفور، إلى الجزم بأن الاتهامات الأميركية «ليسوّغها اكتشاف أجهزة من الجائز استخدامها لانتاج [تلك] الأسلحة». وقد اقترح مسؤولون كبار «إدخال تعديل على مفهوم الحرب الوقائية المثير للجدل»، الذي يخوّل واشنطن اتخاذ إجراء عسكري «ضد بلد يملك أسلحة فتّاكة بكميات ضخمة». و«تقترح [المراجعة] بدلاً من ذلك، أن تلجأ الإدارة إلى العمل (العسكري) حتى ضد نظام معادٍ لا توجد لديه سوى النيّة والقدرة على تطوير (أسلحة الدمار الشامل)»[8].

من الوجهة العملية، ما من بلد إلاّ ويملك الإمكانية والقدرة على انتاج أسلحة الدمار الشامل، وتبقى النيّة بيّنة على المدّعي. ومن هنا، فإن التعديل المقترح إدخاله على الاستراتيجية الكبرى يمنح واشنطن فعلياً الحق في شنّ العدوان على نحو اعتباطي. ولعل خفض عتبة اللجوء إلى القوة هو النتيجة الأكثر خطورة لانهيار الحجيّة المُعلنة لشن الغزو.

إن الهدف من الاستراتيجية الإمبريالية الكبرى هو قطع الطريق على أي تحدٍ «لنفوذ ومكانة وهيبة الولايات المتحدة». وهذه الجملة ليست لديك تشيني أو دونالد رامسفيلد، أو أي من الرجعيين الدّولانيين(*) الآخرين ممن صاغوا استراتيجية الأمن القومي المُعلنة في أيلول/ سبتمبر 2002، بل هي لرجل الدولة الليبرالي المخضرم والمحترم، دين أتشيسون أدلى بها في عام 1963. كان أتشيسون يومها يُبرِّر الإجراءات الأميركية المتخذة ضد كوبا، مع علمه التام بأن حملة الإرهاب الدولي التي تشنّها واشنطن بهدف «تغيير النظام» [في كوبا]، كانت عاملاً مهمّاً في دفع العالم، قبل بضعة أشهر فقط، إلى شفير حرب نووية، وأنها استؤنفت رأساً بعد تسوية أزمة الصواريخ الكوبية، ومع ذلك، فقد أوصى الجمعية الأميركية للقانون الدولي (ASIL) بأن لا ترى في

(*) دُعاة الدولانية Statism، أي وضع كل السلطات الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي في يد الدولة (م).

استجابة الولايات المتحدة لأي تحدٍ لنفوذها ومكانتها وهيبتها أية «مشكلة قانونية».

ومذهب أتشيسون هذا توسلته لاحقاً إدارة ريغان ـ القائمة على الطرف المقابل من الطيف السياسي ـ حين رفضت سلطة محكمة العدل الدولية في الحُكم على اعتدائها على نيكاراغوا، وضربت عُرض الحائط بأمر المحكمة بأن توقف جرائمها، ثم استخدمت بعد ذلك حق النقض (الفيتو) ضد مشروعي قرارين في مجلس الأمن يُقرّان حكم المحكمة، ويهيبان بجميع الدول أن تحترم القانون الدولي. وقد أوضح أبراهام صوفير، المستشار القضائي لوزارة الخارجية [الأميركية]، أنه «لا يُمكن الاعتماد على القسم الأعظم من العالم لكي يُشاركنا وجهة نظرنا»، وأن «هذه الأغلبية بالذات كثيراً ما تعارض الولايات المتحدة في قضايا دولية ذات شأن». وعليه، «يجب أن نحتفظ لأنفسنا بحق تقرير» أي المسائل «التي تدخل من حيث الأساس ضمن نطاق سلطة الحكم القضائي المحلّي للولايات المتحدة»؛ وهي، في هذه الحالة، الأعمال التي أدانتها المحكمة [الدولية] باعتبارها «استعمالاً غير مشروع للقوة» ضد نيكاراغوا؛ أو قُلْ «إرهاباً دولياً» إذ ما استخدمنا المفردات العادية[9].

كان الازدراء بالقانون الدولي وبالمؤسسات الدولية فاضحاً بالأخصّ إبّان سنوات ريغان ـ بوش، التي يمكن اعتبارها بمثابة العهد الأول لحكّام واشنطن الحاليين، واستمر خلفاؤهما في الإيضاح لمن يريد أن الولايات المتحدة تحتفظ لنفسها بحق العمل «من طرف واحد وحيثما تدعو الحاجة»، بما في ذلك «الاستخدام الأحادي الجانب للقوة العسكرية» دفاعاً عن مصالحها الحيوية، من قبيل «ضمان الوصول الحُرّ إلى الأسواق الرئيسية ومصادر الطاقة والموارد الاستراتيجية»[10]. غير أن ذلك لم يكن بالأمر الجديد تماماً.

ذلك أن المبادىء الأساسية للاستراتيجية الإمبريالية الكبرى، المُعلنة في أيلول/ سبتمبر 2002، تعود إلى مطلع الحرب العالمية الثانية. فحتى قبل أن تدخل الولايات المتحدة تلك الحرب، خلص المخطِّطون والمحلّلون على أعلى المستويات إلى ضرورة أن تسعى الولايات المتحدة، في عالم ما بعد الحرب، إلى امتلاك «قدرة لا ريب فيها»، وأن تعمل على ضمان «حدود معيّنة لأية

ممارسة سيادية» من جانب دول قد تعيق مخططاتها العالمية. وذهبوا إلى أبعد من ذلك بإدراكهم أن «الشرط الأولي» لضمان هذه الأهداف هو «التنفيذ العاجل لبرنامج إعادة التسلّح الكامل» - وكان آنذاك، شأنه اليوم، مكوِّناً محورياً من مكوِّنات «السياسة المتكاملة لإحراز التفوّق العسكري والاقتصادي الأميركي». في ذلك الحين، كانت المطامح مقصورة على «العالم غير الجرماني»، المرشّح لإعادة ترتيبه تحت رعاية الولايات المتحدة «كمنطقة كبرى» تضم، فيما تضم، نصف الكرة الغربي، والامبراطورية البريطانية سابقاً والشرق الأقصى. وبعدما اتضح بجلاء أن ألمانيا سائرة في طريقها إلى الهزيمة، جرى توسيع المخطط ليشمل أكبر قدر مستطاع من أوراسيا[11].

إن السوابق، التي تناولنا مجرد عينات بسيطة منها فيما سبق، لتكشف عن مدى ضيق التنوّع التخطيطي [الأميركي]: تنساب السياسةُ خارجةً من الإطار المؤسساتي للسلطة المحلية، فيما تبقى [هذه الأخيرة] مستقرّة نسبياً. كما أن سلطة صُنع القرار الاقتصادي عالية التمركز، إذ قلّما كان جون ديوي يُبالغ حين وصف السياسة بأنها «ظل مشاريع الأعمال الضخمة على المجتمع». ومن طبيعة الأمور أن تسعى سياسة الدولة إلى إقامة نظام عالمي متساهل مع التغلغل الاقتصادي والنفوذ السياسي الأميركي، وغير متسامح مع أية منافسة أو تهديد [لهما][12]. واللازمة الحاسمة هنا هي التيقظ جيداً لقطع الطريق على أية خطوات نحو التنمية المستقلّة، التي ربما تصبح «جرثومة تعدي الآخرين، على حد قول أولئك المخطّطين. هذا عنوان رئيسي من عناوين تاريخ ما بعد الحرب، وغالباً ما يتوارى خلف ذرائع الحرب الباردة التي استُغلّت هي الأخرى من جانب مُنافس القوة العُظمى في أضيق مجالاتها على الإطلاق.

لقد تحدّرت إلينا المهام الأساسية، على صعيد إدارة العالم، من السنوات الأولى لحقبة ما بعد الحرب [العالمية الثانية]، نذكر منها: احتواء المراكز الأخرى للقوة العالمية داخل «الإطار العام للنظام» الذي تقوم على إدارته الولايات المتحدة؛ الاحتفاظ بالسيطرة على مصادر الطاقة في العالم؛ منع المظاهر غير المقبولة للقومية المستقلّة؛ والتغلّب على «أزمات الديمقراطية» داخل أرض العدو نفسه. وقد اتخذت المهام المذكورة أشكالاً شتّى، نذكر منها

في الفترات الانتقالية الحادّة نسبياً: التبدلات الطارئة على الاقتصاد العالمي ابتداء من عام 1970؛ إعادة القوة العظمى المعادية إلى ما يشبه وضعها التقليدي شبه الاستعماري بعد ذلك بعشرين سنة؛ ظهور خطر الإرهاب الدولي الذي يستهدف الولايات المتحدة نفسها منذ أوائل التسعينيات، ودخوله حيز الفعل المروّع في 11 أيلول/ سبتمبر. هذا وقد جرى تحسين وتعديل التكتيكات على مرّ السنين للتعامل مع هذه التحوّلات، الأمر الذي عزّز وسائل العنف بشكل مطرّد، ودفع الجنس البشري المهدّد بالانقراض إلى شفير الكارثة.

مهما يكن من أمر، فقد جاء الإعلان في أيلول/ سبتمبر 2002 عن الاستراتيجية الإمبريالية الكبرى ليدق، بكل تأكيد، ناقوس الخطر. لقد كان أتشيسون وصوفير **يصفان** فقط الخطوط السياسية الهادية وضمن دوائر النخبة الضيّقة. ومواقفهما لا يحيط بها سوى المختصّين أو قرّاء أدبيات الانشقاق. وبالإمكان اعتبار الحالات الأخرى تكراراً لحكمة ثوسيديدس(*) الوثيقة الصلة بالحياة والبشر والقائلة: «للأمم الكبيرة أن تفعل ما تشاء، وللأمم الصغيرة أن تقبل ما يتوجب عليها فعله». في المقابل، نجد تشيني - رامسفيلد - پاول وشركاءهم يعلنون رسمياً سياسة أكثر تطرفاً؛ سياسة ترمي إلى بسط الهيمنة الدائمة على العالم بالتعويل على القوة حيث تدعو الحاجة. إنهم ينوون جعل كلامهم مسموعاً، ولا يتورّعون عن العمل فوراً لإشعار العالم بأنهم يعنون ما يقولون. وفي ذلك، لعمري، فرقٌ بالغ الدلالة.

معايير جديدة للقانون الدولي

فُهم الإعلان عن الاستراتيجية الكبرى بشكل سديد على أنه خطوة مشؤومة في مجال الشؤون الدولية. لكن لا يكفي أن تعلن قوة عظمى عن سياسة رسمية لها، بل يجب أن تمضي إلى إرسائها كمعيار جديد للقانون الدولي من خلال أمثلة عملية. ويُمكن للخبراء البارزين والمثقفين العموميين بعد ذلك أن يشرحوا برزانة أن هذا القانون أداة حيّة ومرنة يكون معها المعيار

(*) مؤرّخ وقائد يوناني (460 - 403 ق. م). من حكّام اثينا، ويُعتبر من أصدق المؤرّخين الاقدمين وأعمقهم (م).

الجديد مرشداً للعمل. وعلى هذا النسق، ما إن أُعلنت الاستراتيجية الإمبريالية الجديدة، حتى راحت طبول الحرب تُقرع بشدة لاستثارة حماسة الجمهور للهجوم على العراق. وفي الوقت ذاته تقريباً، افتتحت الحملة للانتخابات النصفية للكونغرس. وهذا التزامن يجب ألا يغيب عن ذهن القارىء.

والهدف المنتقى في الحرب الوقائية يجب أن يتصف بعدّة سمات:

1 - يجب أن يكون مجرّداً من أية قدرات دفاعية في الواقع.

2 - يجب أن يكون على درجة من الأهمية يستحق معها عناء مهاجمته.

3 - يجب أن تكون هناك طريقة لتصويره على أنه يُجسِّد الشرّ المطلق، والخطر الداهم الذي يتهدّد بقاءنا بالذات.

كان العراق يستوفي هذه الشروط من كل النواحي. فالشرطان الأولان واضحان، والثالث من السهل إثباته، إذ يكفي ترديد أقوال بوش وبلير وشركائهما الملتهبة بأن الديكتاتور «يحشد أخطر صنوف الأسلحة في العالم (من أجل) السيطرة أو التخويف أو الهجوم»؛ وأنه «قد استخدمها سابقاً ضد قرى بأكملها، مخلّفاً الآلاف من مواطنيه إما قتلى أو عمياناً أو مشوَّهين... وإذا لم يكن هذا هو الشرّ، فلا معنى للشرّ إذن»[13].

إن تنديد الرئيس البليغ في خطاب الاتحاد الذي ألقاه في كانون الثاني/ يناير 2003، كان في محلّه قطعاً: فمن يُساهمون في تغذية الشرّ وإعلاء مكانته يجب ألا يتمتعوا بالحصانة - ومن بينهم المتلفظ بتلك الكلمات السامية ومن لفّ لفّه، الذين طالما ساندوا «رجل الشرّ المطلق» وهم أكثر ما يكونون اطلاعاً على جرائمه. ومما يثير العجب حقاً أن نرى بأية سهولة يكتمون، وهم يسردون أفظع جرائم الوحش، تلك الكلمات الحاسمة: «بمساعدتنا نحن، لأننا لم نبالِ بهذه الأمور». وإذا بالإشادة والمساندة تنقلبان شجباً وتنديداً حالما يرتكب الوحش جريمته الأصلية الأولى: عصيان (أو ربما إساءة فهم) الأوامر بغزوه الكويت عام 1990. وكان العقاب صارماً بحق رعاياه. فقد خرج الطاغية سليماً [من الحرب]، واشتد ساعده أكثر فأكثر بنظام العقوبات الذي فرضه أصدقاؤه السابقون في حينه.

ومع دنوّ موعد تقديم عرض توضيحي للمعيار الجديد للحرب الوقائية

في أيلول/ سبتمبر 2002، حذّرت مستشارة الأمن القومي، كوندوليزا رايس، من أن الدليل القادم على نوايا صدّام حسين قد يكون على هيئة غيمة فطرية(*) ترتفع فوق نيويورك. أما جيران صدّام حسين، بمن فيهم رجال الاستخبارات الإسرائيليون، فقد رفضوا الأخذ بهذه المزاعم التي ثَبت فيما بعد بطلانها بشهادة مفتشي الأمم المتحدة، وإن استمرت واشنطن تدّعي عكس ذلك. كان من الواضح منذ اللحظات الأولى للحملة الدعائية، أن التصريحات الرسمية تفتقر إلى المصداقية: «فالإدارة قادرة على إطلاق أية أكذوبة... من أجل الترويج لهدفها في الحرب على العراق»، هذا ما قاله مصدر ثقة عن الحكومة في واشنطن، متسلّحاً بعقدين من الخبرة في مجال العمل الاستخباراتي. وأشار إلى أن واشنطن عارضت عمليات التفتيش لأنها خشيت من أن لا تؤدي إلى العثور على الشيء الكثير. وأضاف باحثان بارزان في العلاقات الدولية من جانبهما أن مزاعم الرئيس بشأن الخطر العراقي «يجب النظر إليها على أنها محاولات واضحة لإخافة الأميركيين ودفعهم إلى تأييد [فكرة] الحرب». وهذا نهج عملياتي مألوف. وحتى الآن، ما زالت واشنطن ترفض تقديم الدليل على ادعاءاتها عام 1990 عن تحشّدات عسكرية عراقية ضخمة على الحدود السعودية، الذريعة الأساسية التي تلطّت وراءها لشن حرب 1991؛ وهي مزاعم دحضتها على الفور نفس المجلة التي حقّقت فيها، إنما من دون طائل[14].

بدليل أو بغير دليل، مضى الرئيس وأعوانه في إطلاق التحذيرات المخيفة حول خطر صدّام حسين الداهم على الأمم المتحدة وعلى جيرانه، وارتباطاته بالإرهابيين الدوليين، ملمّحين دونما مواربة إلى تورّطه في هجمات 11 أيلول/ سبتمبر. وفي غضون أسابيع، صار قرابة 60 بالمئة من الأميركيين يعتبرون صدّام حسين «خطراً مباشراً على الولايات المتحدة»، ينبغي إزاحته بسرعة دفاعاً عن النفس. وبحلول شهر آذار/ مارس، كان نصف الأميركيين تقريباً يعتقدون أن صدّام حسين متورّط شخصياً في هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، وأن عراقيين كانوا من بين خاطفي الطائرات. وقد جرى الربط بعلاقة متلازمة ما بين التأييد للحرب وهذه الظنون[15].

(*) كالتي تتولّد عن تفجير نووي (م).

في الخارج، «أخفقت... الدبلوماسية العامة إخفاقاً ذريعاً»، على ما أفادت الصحافة العالمية، لكنها «في الداخل، نجحت نجاحاً باهراً في ربط الحرب على العراق بصدمة 11 أيلول/ سبتمبر... حتى أن زهاء 90 بالمئة [من الأميركيين] باتوا على يقين من أن نظام [صدّام حسين] يُساعد ويُحرِّض الإرهابيين الذين يخططون لتوجيه ضربات مستقبلية إلى الولايات المتحدة». وعلّق المحلل السياسي أناتول ليفن قائلاً إن معظم الأميركيين «قد خُدعوا... ببرنامج دعائي قلّما تجد نظيراً له في الديمقراطيات زمن السلم لكثرة أكاذيبه المنهجية»[16]. كما أثبتت حملة أيلول/ سبتمبر 2002 الدعائية كفايتها في تأمين أغلبية ضئيلة جداً للإدارة في الانتخابات النصفية [للكونغرس]، إذ وضع الناخبون همومهم المباشرة جانباً، وتكوكبوا تحت مظلة السلطة خوفاً من العدو الشيطاني.

وفعلت الدبلوماسية العامة فعلها الساحر في الكونغرس على الفور. ففي تشرين الأول/ أكتوبر، منح الكونغرس الرئيس سلطة شن حرب «لحماية الأمن القومي الأميركي من الخطر المحدق الذي يُشكّله العراق». وهذا النص تحديداً ليس بجديد. ففي عام 1985، أعلن الرئيس ريغان حالة الطوارىء في البلاد، وراح يُمدّدها سنةً بعد أخرى، لأن «سياسات وتصرفات حكومة نيكاراغوا تُشكّل خطراً غير عادي على الأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة». وفي عام 2002، كُتب على الأميركيين مُجدداً أن يرتعدوا خوفاً، من العراق هذه المرة.

ولاحت معالم النجاح للدبلوماسية العامة في الداخل مُجدَّداً حين أعلن الرئيس انتهاء حرب الأسابيع الستة «بحركة مسرحية قوية من النمط الريغاني»، وهو يقف على متن حاملة الطائرات «أبراهام لينكولن» في الأول من أيار/ مايو 2003. لقد شعر بأنه حُرّ في أن يُعلن - من دون أن يعير التعليقات المحلية المُشكّكة أدنى التفات - أنه قد أحرز «نصراً في الحرب على الإرهاب بقضائه على حليف للقاعدة»[17]. إذ ليس مهمّاً أن تكون الصلة المزعومة بين صدّام حسين وأسامة بن لادن، عدوه اللدود في واقع الأمر، مبنيّة على قرائن غير دامغة، وجرى تفنيدها إلى حدٍ بعيد من جانب المراقبين الأكفاء. وليست بذات أهمية كذلك الصلة الوحيدة المعروفة ما بين غزو العراق وخطر الإرهاب؛ أي أن الغزو قد ضاعف من المخاطر على نحو ما سبق التنبؤ به على نطاق

واسع، ويبدو أن «نكسة كبيرة (قد حصلت) في الحرب على الإرهاب»، في ضوء الزيادة الحادّة في مجنّدي تنظيم القاعدة[18].

واستمرت مفاعيل الدعاية حتى إلى ما بعد انتهاء الحرب. فبرغم فشل الجهود المكثفة للعثور على أسلحة الدمار الشامل، بقي ثُلث المواطنين يصدّقون أن القوات الأميركية عثرت على أسلحة الدمار الشامل [في العراق]، وأكثر من 20 بالمئة منهم يعتقدون أن العراق قد استخدمها أثناء الحرب[19]. وبعد، قد تكون هذه، بكل بساطة، ردود فعل أُناسٍ ينتابهم الخوف من أي شيء تقريباً بعد سنوات طويلة من الدعاية المركّزة الهادفة إلى ترويض «الوحش الكبير» عن طريق بث الذُّعر بين ظهرانيه.

أما عبارة «... بحركة مسرحية قوية من النمط الريغاني»، فمن المفترض أن تكون إحالة إلى إعلان ريغان المليء بالعنفوان بأن الولايات المتحدة «تقف شامخة» بعدما تمّ التغلب على الخطر الرهيب الذي كانت تشكّله غرينادا. وعقّب معلّقون خبثاء بأن فورة بوش الحماسية المعدّة بعناية على ظهر حاملة الطائرات «أبراهام لينكولن»، كانت إيذاناً «ببدء حملته الانتخابية لعام 2004»، التي يأمل البيت الأبيض «في أن تتمحور قدر الإمكان حول قضايا الأمن القومي، كأن يكون العنصر الرئيسي فيها الإطاحة بالرئيس العراقي صدّام حسين». ولإعطاء الرسالة مزيداً من الفعالية، جرى تأخير افتتاح الحملة الرسمية إلى منتصف أيلول/ سبتمبر 2004، حتى يتسنى لمؤتمر الحزب الجمهوري المزمع عقده في نيويورك، أن يحتفل بالقائد زمن الحرب(*)، الذي لا يستطيع أحدٌ سواه أن يُنقذ الأميركيين من أي تكرار لـ «أيلول/ سبتمبر، على غرار ما فعل في العراق. وسوف تركّز الحملة الانتخابية العتيدة على «معركة العراق، وليس على الحرب»، كما شرح الاستراتيجي السياسي للحزب الجمهوري، كارل روفيه. وهذا جزء من «حرب أوسع نطاقاً وأطول أمداً ضد الإرهاب، بحيث [أن روفيه] يراها بوضوح، وربما بالمصادفة، تمتد إلى يوم

(*) «أنا رئيس زمن الحرب، وعلى الشعب الاميركي ان يُدرك انني ارى العالم كما هو»... هذا ما قاله بالحرف جورج دبليو بوش في شباط/ فبراير 2004، الامر الذي يُعطي صُدقية كبيرة لتحليلات تشومسكي ونظرته الثاقبة (م).

الانتخاب في عام 2004[20]... وإلى ما بعده بالتأكيد.

إذن، كانت العوامل أو الشروط الثلاثة اللازمة لإرساء المعايير الجديدة للقانون الدولي قد أخذت مكانها على المسرح في أيلول/ سبتمبر 2002: كان العراق بلا قُدرة دفاعية، ويستأثر بأهمية فائقة، ويُشكّل تهديداً وشيكاً لوجودنا بالذات. هناك دائماً إمكانية لأن تخرج الأمور عن مسارها. بيد أن ذلك بعيد الاحتمال، بالنسبة للغُزاة على الأقل. فالفارق في موازين القوى هو من الضخامة بمكان، حتى إن الانتصار الساحق كان مؤكّداً، وبالوسع إلقاء اللوم على صدّام حسين في حال حصول أية عواقب إنسانية. وحتى لو كانت هذه العواقب غير مستحبّة، فلن تُجرى أية تحقيقات بشأنها، وستختفي الآثار عن الأنظار، هذا فيما لو استرشدنا بما حصل في الماضي على الأقل. فالمنتصرون لا يُحقِّقون في ما ترتكب أيديهم من جرائم، ولذا فلا يُعرف الشيء الكثير عنها. وهذا مبدأ لا يطيق الاستثناء: فحصيلة قتلى حروب الولايات المتحدة في الهند الصينية، مثلاً، ما زالت غير معروفة على وجه الدقة ضمن مدى يُقدَّر بالملايين. والمبدأ عينه ينطبق على محاكمة جرائم الحرب في أعقاب الحرب العالمية الثانية. إن التعريف العملياتي لـ«**جرائم الحرب والجرائم بحق الإنسانية**» واضح وصريح: إنها الجرائم الموصوفة كذلك فيما لو ارتكبت من قبل العدو، وليس من قبل الحليف. فتدمير التجمعات السكنية في المناطق الحضرية، مثلاً، مُستثنى من هذا التوصيف. وقد طُبِّق المبدأ في المحاكمات اللاحقة، إنما على الأعداء المهزومين فقط، أو غيرهم ممن يُمكن الاستخفاف بهم من دون التعرّض لأي أذى.

بعدما أُعلن عن نجاح غزو العراق، تمّ الإقرار علناً بأن أحد دوافع الحرب كان ارساء الاستراتيجية الإمبريالية الكبرى بوصفها معياراً جديداً [في العلاقات الدولية]: «كان نشر (استراتيجية الأمن القومي) بمثابة إشارة إلى أن العراق سيكون الاختبار الأول وليس الأخير»، على ما نقلت صحيفة «نيويورك تايمز». لقد صار العراق أنبوب الاختبار الذي تنمو فيه سياسة (الحرب) الاستباقية». وزاد مسؤول رفيع على ذلك قائلاً: «إننا لن نتردد في العمل بمفردنا، إذا ما دعت الضرورة، لممارسة حقّنا في الدفاع عن النفس وذلك بالعمل على نحو استباقي»، طالما أن المعيار قد تكرّس الآن. ولاحظ روجر

أوين، مؤرّخ الشرق الأوسط في جامعة هارفرد، «أن الطبيعة الاحتذائية لهذه الممارسة برّمتها [في العراق]، باتت تدركها بقية العالم بشكل جيد». وسيكون على الشعوب وأنظمة الحُكم أن تبدّل طريقتها في رؤية العالم: «من رؤية مبنية على الأمم المتحدة والقانون الدولي، إلى أخرى قائمة على التماهي» مع أجندة واشنطن. إنهم يتعلّمون من استعراض القوة [الذي شاهدوه في العراق] أن ينحّوا جانباً «أية اعتبارات تتعلق بالمصلحة القومية» لصالح الاعتبارات التي تعكس «الأهداف الأميركية»[21].

ربما كانت الحاجة إلى إظهار القوة بغرض «إثبات الصدقية» في أعين العالم هي التي رجّحت كفّة الحرب على العراق. ففي مراجعتها لعملية التخطيط [للحرب]، تبيّن لصحيفة «فايننشال تايمز» أن القرار بشنّ الحرب يعود إلى منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2002، أي غداة تقديم العراق بيانه حول التسلّح إلى الأمم المتحدة. يقول أحد الذين عملوا عن كثب في مجلس الأمن القومي إبان تلك الفترة التي تلت تسليم البيان في 8 كانون الأول/ ديسمبر: «كان هناك شعور بأنه قد ضُحك على البيت الأبيض... ثمة ديكتاتور من تنك يخدع الرئيس ويهزأ به. وهذا ما فجّر إحساساً بالغضب داخل البيت الأبيض. وبعد تلك اللحظة، لم يعد هناك أي أمل بحلٍ دبلوماسي»[22]. وما تلا كان مجرد حركة دبلوماسية لذر الرماد في العيون، فيما كانت القوات العسكرية تأخذ مكانها [في الميدان].

وبوضع الاستراتيجية الكبرى موضع التنفيذ، ناهيك عن إعلانها رسمياً، فقد احتلت معايير الحرب الوقائية الجديدة مكانها بين القواعد المرعية الإجراء، وبات في مستطاع الولايات المتحدة الآن أن تلتفت إلى حالات أصعب، وهناك العديد من الاحتمالات المغرية أمامها: إيران، سوريا، منطقة الأنديز، وغيرها وغيرها. والتوقعات رهنٌ إلى حد بعيد بما إذا كانوا سيتمكنون من تخويف «القوة العظمى الثانية» واحتوائها.

إن الأساليب المتّبعة في ارساء المعايير تتطلّب منا مزيداً من التأمُّل والتفكير. ولعلّ أكثرها أهميةً، أن الذين بحوزتهم البنادق والعزيمة هم من يملكون سلطة فرض مطالبهم على العالم. والمثال الكاشف على التفوق النوعي

للقوة هو «الثورة المعيارية» التي استقبلت بتهليل واسع واختتمت بها الألفية [الثانية]. فبعد عدة انطلاقات زائفة، أضحى عقد التسعينيات «عقد التدخل الإنساني». إذن، فقد أُرسي الحق الجديد في التدخل الإنساني، بفضل شجاعة وغيرية الولايات المتحدة وحلفائها، ولا سيما في كوسوفو وتيمور الشرقية، دُرَّتي التاج. وقصف كوسوفو، بوجه أخصّ، اعتُبر من جانب مرجعيات بارزة على أنه هو الذي أرسى معيار اللجوء إلى القوة من دون تفويض من مجلس الأمن.

يُثار هنا سؤال بسيط: لماذا عُدّت التسعينيات «عقد التدخل الإنساني» وليس السبعينيات مثلاً؟ كانت هناك منذ الحرب العالمية الثانية حالتان رئيسيتان من اللجوء إلى القوة وضعتا بالفعل حداً لجرائم مُنكرة؛ ويمكن المحاجّة في كلتا الحالتين أن الأمر تمّ دفاعاً عن النفس: غزو الهند لباكستان الشرقية [بنغلاديش حالياً] عام 1971، الذي أنهى سلسلة من المذابح الجماعية وصنوفاً من الفظاعات الأخرى؛ وغزو فييتنام لكمبوديا في كانون الأول/ ديسمبر 1978، الذي وضع نهاية لأعمال پول پوت الوحشية التي تتالت فصولاً طوال ذلك العام. لم يحدث شيء مماثل ولو من قريب تحت جناح الغرب إبان التسعينيات. لذلك، فإن امرءاً جاهلاً بالأعراف المُتبعة رُبما يُعذر لسؤاله عن السبب في عدم إقرار «المعيار الجديد» بصفته تلك خلال السبعينيات.

إن الفكرة غير واردة، والأسباب تبدو جلية. فالمثالان الحقيقيان عن تدخلٍ أنهى بالفعل فظاعات مهولة، إنما قامت بهما الجهة الخطأ. والأسوأ من ذلك أن الولايات المتحدة كانت، في كلتا الحالتين، معارضة بشدّة للتدخل، وقد تحركت على الفور لمعاقبة المتدخل، ولا سيما فييتنام، وذلك بتعريضه لغزو صيني مدعوم أميركياً، ثم إلى فرض عقوبات أشدّ عليه من ذي قبل، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة وبريطانيا تقدمان الدعم المباشر لنظام الخمير الحمر المخلوع. ومن هنا، ما كان من المتصوّر أن تكون السبعينيات «عقد التدخل الإنساني»، أو من الوارد إرساء أية معايير جديدة.

وقد صيغت النظرة الأساسية بإجماع الأصوات في محكمة العدل الدولية، في واحدٍ من بواكير الأحكام الصادرة عنها في عام 1949:

> لا يسع المحكمة إلاّ أن تعتبر الحق المزعوم في التدخل شكلاً من أشكال سياسة القوة، كالتي آلت في الماضي إلى أخطر الارتكابات على الإطلاق، والتي يستحيل أن تجد لها مكاناً في القانون الدولي، أياً كانت عيوب المنظمات الدولية... فمن طبيعة الأشياء أن يكون (التدخل) من نصيب الدول القوية، وقد يفضي بسهولة إلى إفساد تطبيق العدالة نفسها[23].

وفيما كانت الدول الغربية والمثقفون في الغرب يُعجبون بأنفسهم لإرسائهم المعيار الجديد المتمثل بالتدخل الإنساني في أواخر التسعينيات، كان باقي العالم هو الآخر يتفكّر مليّاً في المسألة ويخلص إلى بعض الأفكار بشأنها. وإنه لمن المفيد أن نرى كيف كانت ردة فعلهم على ترديد طوني بلير، مثلاً، للأسباب الرسمية لقصف صربيا عام 1999: كان من شأن الامتناع عن القصف أن «يُسدّد ضربة قاصمة إلى صدقية حلف شمالي الأطلسي (NATO)»، و«لكان العالم (الآن) أقل أمناً من جراء ذلك». لكن بواعث هذه العناية المفرطة من جانب حلف شمالي الأطلسي لا يبدو أنها تأثرت كثيراً بالحاجة إلى ضمان صدقية أولئك الذين عملوا على سحقهم طوال قرون. لقد أدان نلسون مانديلا بلير على «تشجيعه الفوضى العالمية مع أميركا، من خلال تجاهل الأمم الأخرى، ولعب دور "شرطي العالم" في الهجمات على العراق عام 1998 وعلى صربيا في العام التالي. وفي أكبر ديمقراطيات العالم، تلك التي أخذت بعد استقلالها تتماثل للشفاء من العقابيل المقيتة لقرون من الحكم البريطاني، لم تلقَ جهود كلينتون ـ بلير لتدعيم صدقية حلف شمالي الأطلسي وإشاعة الأمان في العالم، التقدير المنتظر، فيما لقيت الإدانات الرسمية والصحافية الصادرة عن الهند أُذناً صمّاء. وحتى في إسرائيل الدولة التابعة بامتياز، سخر القادة العسكريون والمحلّلون السياسيون من حجج كلينتون ـ بلير ورهط من المعجبين المحليين باعتبارها عودة إلى «دبلوماسية البوارج» العتيقة تحت «قناع الصلاح الأخلاقي» المعهود، و«خطراً يتهدد العالم»[24].

والمصدر الآخر للمعلومات ربما توفّره لنا حركة عدم الانحياز، أي

حكومات زهاء 80 بالمئة من سكان العالم زمن انعقاد «مؤتمر قمة الجنوب» في نيسان/ أبريل 2000. كان هذا الاجتماع أكثر مؤتمرات الحركة أهمية في تاريخها، والأول الذي يُعقد على مستوى رؤساء الدول. فإلى جانب إصداره تحليلاً نقدياً معمّقاً ومفصّلاً للبرامج الاجتماعية ـ الاقتصادية الليبرالية الجديدة، «النيوليبرالية» أو «العولمة» حسب تسمية أيديولوجيي الغرب، رفض المؤتمر بحزم أيضاً «الـ"حق" المزعوم في التدخل الإنساني». وقد تكرر هذا الموقف في قمة دول عدم الانحياز المنعقد في ماليزيا في شباط/ فبراير 2003، وبصياغة لفظية مشابهة[25]. لعلّهم قد تعلّموا الشيء الكثير من التاريخ، وبأقصى الطُرُق وأصعبها، حتى لم تعد البلاغة المنتشية تبعث الطمأنينة في نفوسهم؛ عدا عن أنهم قد مجّوا سماع الحديث عن «التدخل الإنساني» طوال قرون.

من المبالغة القول إن الأقوياء فقط هم من يخولون أنفسهم صلاحية إقامة معايير السلوك الحسن. فالصلاحية قد تُعطى أحياناً للأتباع الموثوقين. وهكذا، سُمح لجرائم إسرائيل أن تقيم معايير لها: لجوؤها مثلاً وبانتظام إلى «القتل المُسْتَهْدَف» للمشتبه بهم ـ وهو عينه يُسمى «عملاً إرهابياً فظيعاً» إذا ما نفّذته الأيدي الخطأ. في أيار/ مايو 2003، قدّم أثنان من أبرز محامي الحقوق المدنية الإسرائيليين «لائحة مفصّلة بجميع التصفيات وسائر محاولات الاغتيال التي نفّذتها أجهزة الأمن الإسرائيلية» إبّان انتفاضة الأقصى، من تشرين الثاني/ نوفمبر 2000 إلى نيسان/ أبريل 2003. فقد وجدوا بالرجوع إلى السجلات الرسمية وشبه الرسمية أن «إسرائيل قامت بما لا يقلّ عن ١٧٥ تصفية» ـ بمعدل محاولة واحدة كل خمسة أيام ـ قتلت خلالها 235 شخصاً، منهم 156 مشتبهاً بارتكابهم جرائم. وعلّق المحاميان المذكوران قائلين: «إنه لمما يؤلمنا أشد الألم أن نشير إلى أن سياسة تصفية المستهدفين، الثابتة والواسعة الانتشار، تكاد تلامس حدود الجريمة بحق الإنسانية»[26].

بيد أن حكمهما هذا غير دقيق تماماً. فالتصفية جريمة إذا ما نُفّذت بالأيدي الخطأ، لكنها عمل مبرّر من أعمال الدفاع عن النفس ـ وإنْ كان يُؤسف له ـ إذا ما نُفِّذت بأيدي تابع ما؛ لا بل إنها ترسم معايير حتى للزعيم المدعو «شريكاً»[27]، الذي يمنح الصلاحيات في العادة. و«الزعيم» نفسه قد أفاد من

السابقة الإسرائيلية عندما اغتال بواسطة صاروخ مشتَبهاً به في اليمن، فضلاً عن خمسة آخرين صودف وجودهم في الجوار، وسط التصفيق والتهليل. وقد جرى «توقيت» الضربة «بعناية كمفاجأة شهر تشرين الأول/ أكتوبر... لتُرينا المتصرّف في أحلى حالاته، عشية الانتخابات النصفية [للكونغرس]»، وتُتحفنا «بعيّنة مما هو آت على الطريق»[28].

وثمة مثال بعيد الأثر للمعايير المُقامة على هذا النحو، ألا وهو قصف إسرائيل لمفاعل «أوزيراك» النووي في العراق في حزيران/ يونيو 1981. فقد انتُقد الهجوم أول الأمر باعتباره انتهاكاً للقانون الدولي. وفي وقت لاحق، عندما تحوّل صدّام حسين من صديق أثير إلى شيطان رجيم، في آب/ أغسطس 1990، تغيّر الموقف من قصف مفاعل أوزيراك أيضاً. وبعد أن كان جريمة (صغيرة)، أضحى الآن بالاعتبار معياراً مُبَجَّلاً، وامتُدح عالياً لأنه أعاق برنامج صدّام حسين النووي.

غير أن المعيار استلزم طمس عدة حقائق غير ملائمة. بعد فترة وجيزة من قصف المفاعل عام 1981، تفقّد موقع أوزيراك عالم الفيزياء النووية المعروف، ريتشارد ويلسون، وكان يومها رئيس كرسي في دائرة الفيزياء بجامعة هارفرد. وقد صرّح ويلسون بأن المنشآت المقصوفة لم تكن مؤهَّلة لانتاج البلوتونيوم، كما ادّعت إسرائيل، بخلاف مفاعل ديمونا الإسرائيلي الذي أُفيد أنه أنتج فعلاً بضع مئات من الرؤوس النووية. واستنتاجاته هذه لقيت سنداً من جانب عالم الفيزياء النووية العراقي عماد خضوري، الذي كان مسؤولاً عن التشغيل التجريبي للمفاعل قبل قصفه، وفرّ لاحقاً إلى خارج البلاد. لقد أفاد هو الآخر بأن مفاعل أوزيراك لم يكن مُعدّاً لانتاج البلوتونيوم، وإنْ كان العراق قد توصل، بعد القصف الإسرائيلي عام 1981، إلى «قرار صلب بالمُضيّ قُدماً وبأسرع ما يكون في برنامج التسلح (النووي)». وقدَّر خضوري أنه كان سيلزم العراق عدة عقود من السنين للحصول على الكمية المطلوبة من المادة الصالحة لصنع الأسلحة، لو لم يُسرّع البرنامج تسريعاً حادّاً كنتيجة لعملية القصف. «إن عمل إسرائيل (هذا) قد زاد من تصميم العرب على صُنع الأسلحة النووية»، هذا ما خلص إليه كينيث والتز. «فالضربة الإسرائيلية، بدلاً من أن تعيق نشاط العراق النووي، أكسبت العراق دعم

ومساندة البلدان العربية الأخرى على مواصلته»[29].

أياً تكن الوقائع، فإن المعيار الذي أرسته إسرائيل عام 1981، هو الآن مستتب وراسخ بفضل غزو العراق للكويت بعد ذلك بعقدٍ من الزمن. وحتى لو أن القصف عام 1981 هو الذي سرَّع وتيرة انتشار أسلحة الدمار الشامل، فإنه لا يشين الفعل البتة، ولا يلقّن أي درس حول مضاعفات اللجوء إلى القوة في انتهاكٍ لمفاهيم القانون الدولي العتيقة ـ المفاهيم التي ينبغي نبذها الآن بعدما تكشّفت عن كونها مجرد «كلام فارغ» لما يكنّه «الزعيم» لها من ازدراء. وبوسع الولايات المتحدة، وتابِعتها إسرائيل، وربما بعض الجهات الأثيرة الأخرى، اللجوء إلى تطبيق هذا المعيار حسبما تراه مناسباً في المستقبل.

حُكم القانون

تمتد الاستراتيجية الكُبرى لتطال حتى القوانين الأميركية داخل البلاد. فكما هي الحال في العديد من البلدان الأخرى، استغلّت الحكومة [الأميركية] مناسبة هجمات 11 أيلول/ سبتمبر الإرهابية لتفرض النظام والانضباط على سكانها هي. ففي أعقاب 11 أيلول/ سبتمبر، وغالباً فيما يتصل بعلاقات مشكوك فيها بالإرهاب، ادّعت إدارة بوش لنفسها، ومارست فعلاً، الحقّ في تصنيف الناس، بمن فيهم المواطنون الأميركيون، «مقاتلين أعداء» أو «إرهابيين مشبوهين»، وكذلك الحق في إيداعهم السجون من غير اتهام، ومنعهم من الاتصال بمحاميهم أو بأفراد عائلاتهم، إلى أن يقرّر البيت الأبيض أن «الحرب على الإرهاب» وصلت إلى خواتيمها المظفّرة: يعني إلى أجل غير محدد. ترى وزارة العدل [الأميركية] برئاسة آشكروفت، «أنك إذا ما احتجزت أحداً بوصفه "مقاتلاً عدواً"، فلك أن تحتجزه بعيداً عن مطال أفراد أسرته له، وحرمانه من أية مشورة قانونية». وادعاءات السلطة التنفيذية هذه حظيت جزئياً بمصادقة المحاكم التي رأت أن «الرئيس يستطيع في زمن الحرب أن يحتجز إلى أمد غير محدّد مواطنين أميركيين أُسروا بصفتهم مقاتلين أعداء على أرض المعركة، وحرمان هؤلاء من الاتصال بمحامين»[30].

أثارت معاملة «المقاتلين الأعداء» في معسكر الاعتقال بغوانتانامو، الواقع في شطرٍ ما بَرِح محتلاً من الأراضي الكوبية، قدراً لا يُستهان به من

الاحتجاجات من جانب منظمات حقوق الإنسان وغيرها، وحتى من المفتش العام لوزارة العدل نفسه، في تقرير قاسٍ جداً ضربت به الوزارة عُرض الحائط. وبعد اجتياح العراق، تكشّفت أدلّة على أن الأسرى العراقيين يتعرّضون لمعاملة مماثلة: فهُم يُكممون ويُكبلون وتُغطى رؤوسهم بالأكياس ويُضربون «على غرار الأفغان والمحتجزين الآخرين في [قاعدة] خليج غوانتانامو في كوبا؛ وهي معاملة قابلة بحد ذاتها للمُساءلة بموجب القانون الدولي»، هذا إذا ما استخدمنا تعابير ملطفة. لقد احتجت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشدة على رفض القيادة [العسكرية] الأميركية السماح لها بالوصول إلى أسرى الحرب، في خرقٍ فاضح لمعاهدة جنيف، وكذلك إلى المحتجزين من المدنيين[31]. أضف إلى ذلك أن الانتقاءات هنا خاضعة للنزوات: فالمقاتل العدو يُمكن أن يكون أي فرد ترتأي الولايات المتحدة مهاجمته ومن دون حاجة إلى دليل دامغ، بحسب إقرار واشنطن نفسها[32].

وما يجول في عقل وزارة العدل من أفكار، تُسلِّط الضوء عليها خطة سرّية تسرّبت إلى مركز السلامة العامة (CPI) تحمل عنوان «قانون تعزيز الأمن الداخلي لعام 2003». كتب البروفسور جاك بالكين، أستاذ القانون في جامعة يال، يقول إن هذا «الهجوم الجديد على حرياتنا المدنية» من شأنه أن يوسِّع نطاق سلطة الدولة بشكل هائل. إنه ينال من الحقوق الدستورية بمنحه الدولة صلاحية سحب المواطنية بتهمة تقديم «دعم مادّي» إلى منظمة مُدرجة على اللائحة السوداء لدى المدّعي العام، حتى وإنْ كان المتّهم لا يعرف شيئاً عن تلك المنظمة. ومما كتبه بالكين: «حسبك أن تتبرع ببضعة دولارات إلى هيئة خيرية إسلامية يعدّها آشكروفت منظمة إرهابية، لترى نفسك على متن الطائرة التالية مطروداً من هذه الديار». كما جاء في الخطة المذكورة أن «النيّة للتخلّي عن الجنسية [الأميركية] لا تحتاج بالضرورة إلى الإفصاح عنها بالكلام، بل يُمكن حدسها من السلوك»؛ يحدس بها المدّعي العام الذي ينبغي أن نقبل أحكامه عن ثقة. إن التناظر يشدّنا إلى حقبة المكارثية(*) المظلمة، إلا أن هذه

(*) نسبة إلى السيناتور جوزيف مكارثي الذي تزعّم في الخمسينيات حركة لملاحقة وتجريم الشيوعيين في الولايات المتحدة (م).

المقترحات الجديدة تبقى أكثر تطرُّفاً بما لا يُقاس. فالخطة توسّع كذلك من نطاق سلطات المراقبة من دون استنابات قضائية، وتجيز التوقيفات السرية، وتحمي الدولة أكثر فأكثر من رقابة المواطنين، وهي مسألة على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للدولانيين الرجعيين في نظام بوش الثاني. وختم بالكين بالقول: «ليس هناك من حقٍ مدني واحد ـ ولا حتى حق المواطنية الثمين ـ لن تسيء هذه الإدارة استعماله لضمان تسلّط أكبر فأكبر على الحياة الأميركية»(33).

يُقال إن الرئيس بوش يضع على مكتبه تمثالاً نصفياً لونستون تشرشل، هديةً من صديقه طوني بلير. وكان لدى تشرشل بضع كلمات يقولها في هذا الشأن:

> إن قدرة السلطة التنفيذية على الزجّ بامرىء في السجن من دون أن توجَّه إليه أية تهمة معرّفة بالقانون، ولا سيما حرمانه من حُكم أندادٍ له، تُعتبر أقبح الأعمال البغيضة طُراً، والأساس الذي تقوم عليه كل أشكال الحكم التوتاليتاري، نازياً كان أم شيوعياً(34).

إن السلطات التي تُطالب بها إدارة بوش لتَتجاوز ببعيد حتى تلك الممارسات البغيضة [التي ذكرها تشرشل]. لقد صدر تحذير تشرشل من إقدام السلطة التنفيذية على إساءة استخدام صلاحياتها لأغراض استخباراتية ووقائية كهذه في عام 1943، حين كانت بريطانيا تواجه خطر الفناء على أيدي أبشع آلة قتل جماعي عرفها تاريخ البشرية. وربما يعنّ لشخص ما في وزارة العدل [عندنا] أن يتأمل في أفكار رجلٍ تنتصب صورته أمام ناظري زعيمه كل يوم.

القانون الدولي والمؤسسات الدولية

أشارت مجلة نقدية تصدرها الأكاديمية الأميركية للآداب والعلوم إلى أن الاستراتيجية الإمبريالية الكبرى تستغني فعلياً عن «حُكم القانون الدولي، بما هو غاية السياسة الجامعة والخطيرة»، مُلاحظة أن استراتيجية الأمن القومي قد

خلت من أي ذكر للقانون الدولي أو لميثاق الأمم المتحدة. إنّ «أسبقية القانون على القوة، (التي) طالما كانت أهمّ خيط في نسيج السياسة الخارجية الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية»، تكاد تختفي تماماً من الاستراتيجية الجديدة. كما اختفت كذلك المنظمات الدولية «التي تعمل على نشر مفاعيل القانون، وتسعى إلى كبح جماح القوي، فضلاً عن إسماع صوت الضعيف». من الآن فصاعداً، القوة هي التي ستسود، وستمارس الولايات المتحدة تلك القوة بالشكل الذي تراه مناسباً. ويستنتج المحلّلون أن الاستراتيجية هذه ستعزّز «الحافز لدى أعداء الولايات المتحدة على العمل استجابةً لاستيائهم المتعاظم من التهويل والترويع الذي يلقونه [منها]». سوف «يلتمسون طُرُقاً رخيصة وسهلة لاستغلال مواطن العطب الأميركية»، وهي وافرة. وقلّه الاكتراث بهذا الجانب من طرف المخطّطين في إدارة بوش، تنعكس في حقيقة أن استراتيجية الأمن القومي تحتوي على جملة واحدة فقط حول تعزيز الجهود الرامية إلى مراقبة التسلّح، وهي التي تنظر إليها الإدارة باحتقار تام[35]. وكتب اثنان من الخبراء في الشؤون الدولية في مجلة الأكاديمية يصفان الخطط المرسومة من أجل «المواجهة الموسّعة لا من أجل التسوية السياسية» بأنها «استفزازية من حيث طبيعتها الأساسية». وهما يُحذّران من أن «التزام الولايات المتحدة الظاهر بالمواجهة العسكرية النشطة دفاعاً عن المصلحة القومية الحاسمة»، يحمل في طيّاته مخاطر جسيمة[36]. وكثيرون يشاطرونهما هذا الرأي، حتى ولو انطلاقاً من أسس المصلحة الذاتية الضيّقة.

بيد أن تقييم الأكاديمية القائل بأسبقية القانون على القوة في السياسة الأميركية يتطلّب شيئاً من التوصيف الجدّي. منذ الحرب العالمية الثانية، والحكومات الأميركية المتعاقبة تنتهج السلوك المأثور عن الدول القوية، مُفضِّلة وبشكل منتظم القوة على القانون حين ترى في ذلك خدمة «لمصالحها القومية»؛ وهو اصطلاح تقني يحيل إلى المصالح الخاصة لقطاعات محليّة تتبوّأ مكانة تسمح لها بتقرير السياسة. بالنسبة للعالم الأنجلو - أميركي، هذه الحقيقة البديهية قديمة قدم آدم سميث. لقد شجب سميث بمرارة «التجّار والصّناع» في انجلترا، الذين كانوا «إلى حد بعيد كبار مهندسي» السياسة، ويحرصون على أن تكون مصالحهم الخاصة «محل عناية فائقة بصورة

استثنائية»، مهما كانت عاقبة ذلك «وخيمة» على الآخرين، بمن في ذلك ضحايا «إجحافهم الهمجي» في الخارج وشعب انجلترا طبعاً[37]. وللحقائق البديهية أساليبها لكي تبقى دائماً صحيحة.

والنظرة النخبوية السائدة فيما يتعلق بالأمم المتحدة، عبَّر عنها خير تعبير فرانسيس فوكوياما، الذي عمل في وزارة الخارجية إبان حكم ريغان ـ بوش، حين قال في عام 1992: إن الأمم المتحدة «نافعة تماماً كأداة لأحادية القطب الأميركية، ولعلها تكون بالفعل الآلية الرئيسية التي ستُمارس من خلالها أحادية القطب هذه في المستقبل». وقد كان تكهّنه هذا دقيقاً، ربما لأنه كان مبنياً على ممارسة متساوقة منذ مطلع عهد الأمم المتحدة. في ذلك الحين، ضمن المجتمع الدولي أن تكون منظمة الأمم المتحدة، فعلاً، أداةً للنفوذ الأميركي. كانت المنظمة محل إعجاب كبير، وإنّ أخذ النفور النخبوي منها يتعاظم ولا سيما في السنوات اللاحقة. وهذا التحوّل في الموقف بدأ تقريباً مع مسيرة تصفية الاستعمار، التي فتحت كوّة صغيرة أمام «طغيان الأكثرية»، أي أمام هموم نابعة من خارج مراكز السلطة المركّزة التي تُطلق عليها صحافة المال والأعمال اسم «حكومة العالم الفعلية (التابعة) لسادة الكون»[38].

وعندما تخفق الأمم المتحدة في أن تكون «أداة طيِّعة للأحادية الأميركية» في مسائل ذات اهتمام نخبوي، فهي تسقط حالاً من الاعتبار. وحسبنا مثالاً واحداً على ذلك من بين عديد الأمثلة: سجلّ استخدام حق النقض (الفيتو). فقد دأبت الولايات المتحدة، ومنذ الستينيات، على تصدّر الصفوف في نقض مشاريع قرارات مجلس الأمن على مجموعة واسعة جداً من المسائل، حتى تلك التي تهيب بالدول الأعضاء أن تتقيد بالشرعية الدولية. وتأتي بريطانيا في المرتبة الثانية، تليها فرنسا وروسيا بمسافة بعيدة. وحتى هذا السجلّ لا يسلم من التحريف إذا ما علمنا أن سطوة واشنطن الهائلة غالباً ما تعمد إلى إضعاف مشروع القرار الذي تُعارضه، أو حتى تُبقي المسائل الحاسمة خارج جدول الأعمال بالمرة، كحروب واشنطن في الهند الصينية، على سبيل المثال لا الحصر، التي لم تكن بأي حال ضئيلة الشأن في نظر العالم.

لقد أُدين صدّام حسين عن حق لتخلّفه عن الإذعان التام لقرارات مجلس

الأمن العديدة، وإنْ قيل القليل فقط عن رفض الولايات المتحدة للقرارات عينها. ولعلّ أهمّها على الاطلاق القرار 687، الداعي إلى رفع العقوبات عندما يشعر مجلس الأمن بأن العراق استجاب لقراراته، واتجه إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل والوسائط الحاملة لها من منطقة الشرق الأوسط (الفقرة 14، إحالة مرمّزة إلى إسرائيل). لم تكن هناك أية إمكانية على الإطلاق بأن تقبل الولايات المتحدة الفقرة 14، وبالتالي فقد سُحب المشروع من المداولات.

أعلن بوش الأول ووزير خارجيته، جيمس بيكر، في الحال أن الولايات المتحدة ترفض الشرط الأوّلي للقرار 687 أيضاً، معرقلين بذلك حتى «تخفيف العقوبات ما دام صدّام حسين في السلطة». وكان كلينتون من هذا الرأي. كتب وزير خارجيته، وارن كريستوفر، في عام 1994، يقول إن إذعان العراق «لا يكفي لتبرير رفع الحصار»؛ وهكذا «تبدّلت القواعد من جانب واحد» على حد وصف ديليپ هيرو[39]. كما أن استخدام واشنطن لمفتشي الأمم المتحدة (UNSCOM) للتجسّس على العراق قد أساء، هو الآخر، إلى عمليات التفتيش التي أنهاها العراق إثر قيام كلينتون وبلير بقصفه في كانون الأول/ ديسمبر 1998، في تحدٍ منهما للمنظمة الدولية. والحصيلة المحتملة لعمليات التفتيش هذه لا يعرفها على وجه اليقين سوى المؤدلجين لدى كل الأطراف. غير أنه كان واضحاً تماماً منذ البداية أن نزع السلاح بواسطة المفتشين الدوليين ليس هو هدف الولايات المتحدة وبريطانيا، وأن الدولتين المحاربتين لن تستجيبا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

أشار بعض المعلّقين إلى أن إسرائيل تحتلّ المرتبة الأولى في انتهاك قرارات الأمم المتحدة، كما أن تركيا والمغرب، المدعومتين من الولايات المتحدة، انتهكتا القرارات الصادرة عن مجلس الأمن أكثر من العراق. وتتصل هذه القرارات بقضايا على جانب كبير من الأهمية: عدوان، وحشية وتنكيل على مدى عقود من الاحتلال العسكري، وبما يُعد انتهاكاً فاضحاً لمعاهدة جنيف (جرائم حرب، بلغة القانون الاميركي)، فضلاً عن مسائل أخرى أخطر بكثير من عملية نزع سلاح غير مكتملة. والقرارات [الدولية] بخصوص العراق تشير كذلك إلى القمع الداخلي؛ ولعمري أن سجلّ صدام حسين في هذا الصدد رهيب حقاً، لكن ذلك (ويا للأسف)، لم يعدُ كونه مسألة جانبية، كما اتضح من دعم

كبار المسؤولين الحاليين في واشنطن له، الذين غضوا الطرف عن أشنع جرائمه، ناهيك عن حربه على إيران. أما القرارات المتعلقة بإسرائيل، فلا تندرج تحت الفصل السابع [من ميثاق الأمم المتحدة]، الذي قد يحمل في ثناياه تهديداً باستخدام القوة. ولذا، فإن أي اقتراح بهذا المنطوق سوف يتعرض في الحال للفيتو الأميركي(*).

والفيتو يطرح مشكلة أخرى بالغة الأهمية كانت غائبة عن المداولات بشأن إذعان العراق الكامل لقرارات مجلس الأمن. ببساطة، لو كان العراق يتمتع بحق استخدام الفيتو، لما كان في وضع المتحدّي لأي قرار من قرارات الأمم المتحدة. وببساطة أكثر نقول إن أي نقاش جدّي لموضوع تحدّي مجلس الأمن، يجب أن يضع في الحُسبان أن الفيتو هو أقصى أشكال عدم الإذعان وأكثرها تطرفاً. غير أن تمريناً [ذهنياً] مستبعدٌ على ما أعتقد، نظراً إلى النتائج التي ستترتب عنه في الحال.

والحال، أن مسألة الفيتو لم تكن بعيدة عن الأذهان أثناء التحضير لغزو العراق، فتهديد فرنسا باستعمال الفيتو ضد إعلان الأمم المتحدة الحرب [على العراق]، كان موضع شجب واستنكار: «يقولون إنهم سيستخدمون الفيتو ضد أي شيء يُقدم صدّام للمحاسبة»، صرح بوش، مبدياً قلقه المعهود على الحقيقة، أثناء توجيهه إنذاره الأخير إلى مجلس الأمن في 16 آذار/ مارس 2003. وقد هبّت عاصفة من الغضب المتجدّد حيال الخطيئة التي ارتكبتها فرنسا، ودارت أحاديث عن إجراءات قد تُتخذ لمعاقبة الدولة التي لم تمتثل للأوامر الصادرة عن كراوفورد(**) في ولاية تكساس. إن التهديد باستخدام الفيتو من جانب الآخرين يُعدّ، على وجه العموم، فضيحة تعرّي «مثالب الديمقراطية» وسلوك منظمة الأمم المتحدة البائس. وحسبنا أن ننتقي هنا تصريحاً بهذا الشأن كيفما اتفق: «لو أن القوى الصغيرة احتالت لتحويل

(*) استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ٣٩ مرة حتى ٢٠٠٤/٣/٢٥، ضد مشاريع قراءات تخصّ الشرق الأوسط، منها ٢٨ مرة استعملت فيها الفيتو ضد مشاريع قرارات تدين إسرائيل لما ترتكبه بحق الفلسطينيين (م).

(**) مزرعة جورج دبليو بوش الخاصة في تكساس (م).

المجلس إلى منتدى لموازنة القوة الأميركية بالفيتوات والكلمات والنداءات، لحكمت على شرعيته وصدقيته بالتهافت أكثر مما هما متهافتتان»، بحسب ما جاء على لسان إدوارد لوك، مدير معهد المنظمات الدولية في جامعة كولومبيا(40). أما لجوء بطل العالم إلى استخدام الفيتو بصورة روتينية، فإما أن يكون محل تجاهل، أو يجري التقليل من شأنه، وقد يحظى في بعض الأحيان بالإشادة باعتباره دليلاً على الموقف المبدئي الذي تقفه واشنطن المحاربة. لكنك لن تجد في كل هذا أدنى قلق من أن ينال ذلك من شرعية وصُدقية الأمم المتحدة.

فلا عجب، والحالة هذه، أن نسمع مسؤولاً كبيراً في إدارة بوش يقول، في تشرين الأول/ أكتوبر 2002: «لسنا بحاجة إلى مجلس الأمن»؛ «إذا أراد [المجلس] أن يبقى ذا صلة، فما عليه إلا أن يمنحنا سلطة مماثلة» لتلك التي أعطانا إياها الكونغرس، أي سلطة استخدام القوة كما نشاء. وقد حظي هذا الموقف بموافقة الرئيس ووزير الخارجية، كولن پاول، الذي أضاف من جانبه: «يستطيع المجلس أن يفعل دائماً ما يشاء، وأن يُجري مداولات أخرى»، لكننا «نملك السلطة لنفعل ما نراه ضرورياً». وقد وافقت واشنطن على التقدُّم بمشروع قرار إلى مجلس الأمن (القرار الدولي رقم 1441)، إنما من غير أن تدع مجالاً للشك في أن ذلك لا معنى له. وعلّق مراسلون دبلوماسيون قائلين: «أياً تكن التفاصيل الدبلوماسية، فقد أوضح السيد بوش بجلاء أنه يعتبر القرار بمثابة التفويض الكامل الذي يحتاجه للعمل ضد العراق فيما لو تراجع السيد [صدّام] حسين عما تعهّد به»؛ «لقد كان في مقدور واشنطن أن تتشاور مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين، إلا أنها لم تجد ضرورة لكسب موافقتهم». وكما لو كان صدى لكلام پاول، صرّح آندرو كارد، رئيس هيئة موظفي البيت الأبيض: «للأمم المتحدة أن تجتمع وتتناقش، إلاّ أننا لسنا بحاجة إلى إذنٍ منهم»(41).

وما تكنّه الإدارة من «احترام فائق لرأي البشرية (في تبيانها) الأسباب التي تدفعها» إلى العمل، عاد وشدّد عليه پاول أثناء مخاطبته مجلس الأمن بعد عدة أشهر، معلناً عزم واشنطن على خوض الحرب. ونقلت الصحافة العالمية أن «المسؤولين الأميركيين يبدون مصرّين على عدم تفسير كلمته هذه كجزء

من جهد جهيد لكسب التأييد لقرارٍ يُجيز لهم استخدام القوة». وكما قال مسؤول أميركي: «لا نريد التفاوض بشأن مشروع قرار ثانٍ لأننا لسنا بحاجة إلى... إذا شاء بقية المجلس أن يلحقوا بنا، فقد نوافق على التوقف لبرهة وجيزة فقط»، ولكن لا شيء أكثر من ذلك[42]. لقد أُبلغ العالم بأن واشنطن سوف تستخدم القوة بالشكل الذي ترتئيه؛ والمجتمع المُجادل يُمكنه أن «يلحق» بالركب وينضم إلى المشروع، أو يتحمّل العواقب التي ستنزل بمن «ليسوا معنا»، وبالتالي فهم «مع الإرهابيين»، وفق الخيارين اللذين طرحهما الرئيس بوش.

وعاد بوش وبلير وأكّدا على احتقارهما للقانون الدولي والمؤسسات الدولية في قمتهما اللاحقة في قاعدة عسكرية أميركية بجزر الآزور، حيث انضم إليهما رئيس وزراء إسبانيا، خوسيه ماريا آزنار. ومن هناك أصدر زعيما الولايات المتحدة وبريطانيا «إنذارهما الأخير» إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: اذعنْ لنا في غضون أربع وعشرين ساعة وإلاّ سوف نغزو العراق ونفرض نظام الحكم الذي نختاره من دون مصادقتك عديمة المعنى؛ وسوف نقوم بذلك ـ حتماً ـ سواء أغادر صدّام وأفراد أسرته البلاد أم لا. قال بوش إن غزونا مشروعٌ لأن «الولايات المتحدة الأميركية تملك السلطة السيادية لاستخدام القوة في ضمان أمنها القومي» المهدَّد من قبل العراق بوجود صدّام أو بعدمه. وقال أيضاً إن الأمم المتحدة غير ذات صلة، لأنها «لم ترتفع إلى مستوى مسؤولياتها»، ويعني بذلك اتباع أوامر واشنطن. وإن الولايات المتحدة «عازمة على تنفيذ مطالب العالم العادلة» حتى لو كان العالم كله معارضاً بشدة[43].

كذلك حرصت واشنطن على أن يكون الخواء الأساسي للبيانات الرسمية ظاهراً للعيان كي يراه العالم أجمع. ففي مؤتمر صحفي عقده في 6 آذار/ مارس، صرّح الرئيس بأن هناك «سؤالاً وحيداً: هل جُرِّد النظام العراقي تماماً وبلا قيد أو شرط من السلاح كما نصّ القرار 1441 أم لا؟». ثم انتقل فوراً إلى التوضيح أن الجواب على السؤال الوحيد ليس مهمّاً، لأنه «عندما يتعلق الأمر بأمننا، لا نحتاج في الواقع إلى إذنٍ من أحد». إذن، كانت عمليات التفتيش التابعة للأمم المتحدة ومداولات مجلس الأمن مجرد تهريج في تهريج؛ وحتى

الإذعان المُتحقَّق منه كان غير ذي صلة. قبل ذلك بعدة أيام، كان بوش قد أعلن أن الجواب على «السؤال الوحيد» ليس مهمّاً: فالولايات المتحدة ستنصِّب النظام الذي تختاره هي حتى ولو نزع صدّام سلاحه تماماً، وحتى لو اختفى هو وجماعته، حسبما شدّدت قمة الآزور[44].

وعدم اكتراث الرئيس بالسؤال الوحيد إياه، كان في حقيقة الأمر بادياً للعيان قبل ذلك بزمن. فلعدة أشهر خلت، كان الناطق بلسان البيت الأبيض، آري فلايشر، قد أعلم الصحافة بأن «سياسية الولايات المتحدة هي تغيير النظام، بمفتشين أم بغير مفتشين»؛ وأن «تغيير النظام» لا يعني بالضرورة نظاماً يفضّله العراقيون، بل نظام يفرضه الغازي فرضاً، ويسمّيه «ديمقراطياً» على جري العادة المتبعة؛ فحتى روسيا نصّبت «ديمقراطيات شعبية». ولاحقاً، والحرب تضع أوزارها، أعاد فلايشر «السؤال الوحيد» إلى وضعيته الأصلية: إن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل هو «كل حكاية هذه الحرب، سابقاً وحالياً». وفيما كان بوش يطرح موقفه المتناقض في مؤتمره الصحفي، طلع علينا وزير خارجية بريطانيا، جاك سترو، بتصريح مفاده أنه إذا ما نزع صدّام حسين سلاحه، فإننا «نقبل بأن تبقى حكومة العراق حيث هي». إذن، «السؤال الوحيد» هو نزع السلاح، أما الحديث عن «التحرير» و«الديمقراطية»، فلا يعدو كونه فقاعات صابون؛ بريطانيا لن تؤيد لجوء بوش إلى الحرب بناءً على ذرائعه هو - لكن بريطانيا أوضحت بجلاء أنها ستُنفِّذ ما يُطلب منها[45].

في غضون ذلك، ناقض كولن پاول تصريح رئيسه بأن الولايات المتحدة ستسيطر على العراق مهما كلّف الأمر: «المسألة ببساطة هي: هل اتخذ صدّام حسين قراراً سياسياً استراتيجياً بالإذعان لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبالتخلّص من أسلحة الدمار الشامل؟ هذا كل شيء باختصار... هذا هو السؤال. ليس هناك من سؤال آخر». وهذا يُعيدنا إلى «السؤال الوحيد» الذي سبق للرئيس أن رفضه قبل خمسة أيام، ومرة أخرى في اليوم التالي. وما إن بدأ الاجتياح، حتى رجع پاول إلى «السؤال الوحيد»: إن العراق «يُهاجَم الآن بسبب خرقه "التزاماته الدولية" بموجب اتفاق الاستسلام لعام 1991، الذي ينصّ على الكشف عن أسلحته الخطرة وتجريده منها»[46]. إن كل ما عدا ذلك من ادعاءات غير ذي صلة إذن: الولايات المتحدة هي من يقرّر ومن جانب

واحد أنه ينبغي عدم السماح للمفتشين بالقيام بعملهم؛ اتفاق 1991 يُخوّل الولايات المتحدة اللجوء إلى القوة بعكس ما توحي به ديباجته اللفظية.

خذ يوماً آخر، وجمهوراً آخر، وسيكون الهدف هو «التحرير» و«الديمقراطية»، ليس للعراق فحسب، بل ولكل المنطقة أيضاً. ويا له من «حلم نبيل». الرسالة واضحة: سنفعل ما نشاء، أياً تكن الحجّة التي يتفق وجودها في الجعبة؛ عليكم باللحاق بنا، وإلاّ...

أما ما بقي بدون تفسير فهو لماذا صار خطر أسلحة الدمار الشامل داهماً هكذا بعد أيلول/ سبتمير 2002، في حين كانت مستشارة الأمن القومي، كوندوليزا رايس، تأخذ فيما سبق بالإجماع القائل إنه «إذا كانوا يملكون أسلحة دمار شامل، فلن يتمكّنوا من استعمالها، لأن أية محاولة لاستخدامها ستعود عليهم وعلى بلادهم بالوبال»[47].

العقابُ على «معارضتنا» يُمكن أن يكون رهيباً، أما اللحاق بنا والبقاء «في الركْبِ» فثوابُه كبير. لقد أُرسل موظفون أميركيون كبار إلى مجلس الأمن على عجل «لحثّ القادة على التصويت إلى جانب الولايات المتحدة حول العراق أو المجازفة بدفع ثمن باهظ»؛ وهذا مدعاة للقلق الشديد بالنسبة للبلدان الضعيفة، التي «نادراً ما يُلتفت إلى همومها قبل أن تحتل مقعدها في المجلس». حاول دبلوماسيون مكسيكيون أن يشرحوا لمن أوفدتهم واشنطن أن الشعب [المكسيكي] «يُعارض بأكثريته الساحقة الحرب»، لكن الموفدين رفضوا هذه الحجّة، ناعتينها بالسخيفة[48].

وبرزت معضلة خاصة بالنسبة إلى «البلدان التي أذعنت للضغوط الشعبية بوجوب التقيّد بالديمقراطية، وصار لها الآن جمهور هي مسؤولة تجاهه»: إن عاقبة أخذها جدّياً بالأعراف الديمقراطية قد تنطوي على اختناق اقتصادي. أما في الحالة العكسية، فقد أوضح «السيد پاول بجلاء أن النعم والخيرات ستنزل على حلفاء أميركا السياسيين والعسكريين». هذا فيما نفى آري فلايشر نفياً قاطعاً أن يكون بوش يشتري أصواتاً [في مجلس الأمن]، مما «أثار عاصفة من الضحك بين الصحافيين»، على ما ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال»[49].

والمكافأة على إطاعة الأوامر لا تقتصر على الهبات المالية فقط، بل تمتد لتشمل الإجازة بتصعيد الفظاعات والأعمال الإرهابية كذلك. فقد كوفىء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الذي قيل إن علاقاته بالرئيس بوش مفعمة بالعاطفة على نحو خاص، بأن أُعطي «إشارة دبلوماسية بالموافقة على اتخاذ روسيا إجراءات صارمة بحق الانفصاليين الشيشان؛ وهي خطوة يؤكد بعض المحلّلين هنا وفي الشرق الأوسط أن من شأنها الإضرار بالمصالح الأميركية على المدى البعيد». وبوسع المرء أن يتخيّل أسباباً أخرى تدعو إلى القلق بشأن دعم واشنطن لإرهاب الدولة. ولتبيان أن ردود الفعل هذه «غير ذات صلة»، فقد أدانت محكمةٌ فيدرالية هيئةً خيرية إسلامية بتهمة تحويل أموال إلى الشيشانيين المقاومين للاحتلال العسكري الروسي البغيض، في الوقت الذي كانت فيه [واشنطن] تُعطي بوتين الضوء الأخضر. كذلك وُجِّهت إتهامات إلى رئيس الهيئة الخيرية المذكورة بتمويله شراء سيارات إسعاف من أجل البوسنة. وفي هذه الحالة، تكون الجريمة قد ارتُكبت على ما يبدو في نفس الوقت تقريباً الذي كان فيه كلينتون ينقل جواً عناصر من القاعدة إلى البوسنة لدعم الجانب الأميركي في حروبه المتواصلة(50).

كما قُدِّمت إلى تركيا إغراءات مماثلة: صفقة مالية ضخمة، وإجازة بغزو شمال العراق الكردي. لكن تركيا، وعلى نحو لافت للنظر، لم تستسلم تماماً، بل لقنّت الغرب درساً في الديمقراطية أثار حنقاً عظيماً، حيث أعلن وزير الخارجية پاول على الفور، وهو متجهم الوجه، عن فرض عقوبات فورية [عليها] بسبب هذا العمل الأثيم(51).

أما «الحلوى الدبلوماسية الصغيرة» فهي لأولئك الذين يُؤْثرون أن يُخدعوا ويُضلّل بهم، كما في تأييد مجلس الأمن الظاهر للقرار 1441 الذي صاغته الولايات المتحدة. فالتأييد كان في الواقع اذعاناً واستسلاماً؛ وقد فهم الموقّعون جيداً ماذا سيكون البديل. في الأنظمة القانونية الجدّية، الإذعان الإكراهي لاغٍ وباطل. لكنه في الشؤون الدولية، يحظى بالاحترام باعتباره دبلوماسية.

وبعد حرب العراق، عادت منظمة الأمم المتحدة وأثبتت أنها «غير ذات

صلة»، لأن «نظامها التجاري المعقّد المعدّ للعراق»، قد تسبّب بمشاكل للشركات الأميركية التي مُنَحت عقوداً في ظل الحكم العسكري. في الحقيقة، إن النظام التجاري المعقّد هو عينه النظام الذي فرضته الولايات كجزء من منظومة العقوبات [على العراق]، والذي لم يكن يحظى، فعلياً، سوى بدعم بريطانيا. لكنه صار الآن حجر عثرة في الطريق؛ ومن هنا أرادت الولايات المتحدة أن تكون الرسالة: «لقد جئنا إلى هنا (إلى مجلس الأمن)، لأننا نرغب في ذلك، وليس لأننا مضطرون إليه»، بحسب ما قاله «دبلوماسي من التحالف». يتفق الدبلوماسيون من كل الأطراف على أن المسألة البعيدة عن الضوء هي «إلى أي حد يجب إطلاق يد الولايات المتحدة في إدارة النفط العراقي وإقامة حكومة وريثة». واشنطن تطالب بحرية التصرّف، في حين أن البلدان الأخرى، والغالبية العظمى من الشعب الأميركي، والشعب العراقي أيضاً (بحدود ما نعلم) يفضّلون جميعاً «توسيع نطاق إشراف الأمم المتحدة في هذا المجال»، و«تطبيع علاقات العراق الدبلوماسية والاقتصادية»، فضلاً عن شؤونه الداخلية، ضمن هذا الإطار[52].

وسط كل هذه التنقلات والتحولات في الذرائع والتبريرات، يبقى مبدأ واحد لا يتغير ولا يتبدّل: يجب أن تنتهي الولايات المتحدة إلى إحكام سيطرتها الفعّالة على العراق، خلف واجهة ديمقراطية إنْ كان ذلك مناسباً.

وامتداد «طموح أميركا الإمبريالي» هذا لَيغطي العالم بأسره بعد انهيار منافسها الرئيسي الوحيد، يجب ألا يثير لدينا أدنى قدر من التعجُّب. صحيح أن هناك سوابق عديدة في هذا الصدد لا يبعث تذكُّر ذيولها على السرور أبداً، غير أن الوضع الراهن مختلف نوعاً ما. إذ لم يعرف التاريخ قط شيئاً شبيهاً، ولو من بعيد، لهذا الاحتكار شبه التام لوسائل العنف الهائلة في أيدي دولة واحدة؛ وهذا في رأيي سبب إضافي لضرورة إخضاع ممارساتها وعقائدها السارية لمزيد من التفحص والتدقيق.

يسري داخل أوساط المؤسّسة قدرٌ لا يُستهان به من القلق حيال «طموح أميركا الإمبريالي»، وما قد يُشكّله من خطر على سكانها أنفسهم. وقد بلغت مخاوفهم هذه مستويات جديدة بإعلان إدارة بوش نفسها «دولة

تصحيحية»، تنوي بسط سيطرتها على العالم بصفة دائمة، بحيث تغدو ـ كما يشعر البعض ـ «خطراً على نفسها وعلى البشرية» تحت زعامة «قوميين متطرفين» يصبون إلى فرض «هيمنة أحادية الجانب على العالم من خلال التفوق العسكري المطلق»[53]. وثمة العديد من الناس من داخل أطياف الاتجاه السائد ترعبهم نزعة المغامرة والغطرسة لدى القوميين المتطرفين الذين استعادوا السلطة بعدما أمسكوا بزمامها طوال عقد التسعينيات، وها هم اليوم يتصرفون بلا وازع أو رادع على الصعيد الخارجي.

لكن المخاوف ليست بجديدة تماماً. ففي عهد كلينتون، لاحظ المحلّل السياسي المرموق، صموئيل هنتنغتون، أن الولايات المتحدة في طريقها لأن تصبح «دولة عظمى مارِقة في نظر معظم العالم، وهي (تُعتبر) أعظم خطر خارجي يتهدّد مجتمعاته». فيما حذّر روبرت جرفين، رئيس جمعية العلوم السياسية الأميركية آنذاك، من أن «الدولة المارقة الأولى في أعين القسم الأكبر من العالم اليوم هي الولايات المتحدة». وعلى غرار آخرين، تنبأ هذان الرجلان بأنه من الجائز جداً أن تظهر تحالفات لموازنة الدولة العظمى المارقة، مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر جسيمة[54].

فقد ألمحت عدة شخصيات بارزة في نخبة السياسة الخارجية إلى أنه من غير الممكن أن تواجه الأهداف المحتملة لتطلعات أميركا الإمبريالية الدمار هكذا ببساطة على يديها. فقد كتب كينيث والتز يقول: «إنهم يعرفون جيداً أن كبح جماح الولايات المتحدة لا يتأتى إلاّ بالردع. وأسلحة الدمار الشامل هي الوسيلة الوحيدة لردع الولايات المتحدة». ويخلص والتز من ذلك إلى أن سياسات واشنطن تفضي، إذن، إلى نشر أسلحة الدمار الشامل: وهذا اتجاه يعمل على تسريعه عزمها على تفكيك الآليات الدولية الآيلة إلى ضبط نوازع العنف. وقد عادت هذه التحذيرات وتكررت حينما كان بوش يُحضِّر لهجومه على العراق: وأحد المضاعفات، طبقاً لستيڤن ميلّر، هو «احتمال أن يستنتج الآخرون أن أسلحة الدمار الشامل باتت حاجة ماسّة لردع التدخل الأميركي». وحذّر خبير شهير آخر من أن «الاستراتيجية العامة للحرب الوقائية» من شأنها أن تمنح الآخرين «حافزاً قوياً لامتشاق سلاح الإرهاب والتدمير الشامل» كرادع «للاستخدام الأرعن للقوة الأميركية». ولاحظ عديدون أنه من

المرجّح أن يُشكّل ذلك دفعاً للبرنامج النووي الإيراني للأغراض العسكرية. وبحسب تعليق سِليغ هاريسون: «ما من شك في أن الدرس الذي تعلّمته كوريا الشمالية من العراق، هو أنها بحاجة إلى قوة رادعة نووية»[55].

وهكذا، مع دنو عام 2002 من نهايته، كانت واشنطن تعطي العالم درساً قبيحاً: إذا كُنتم تريدون حماية أنفسكم منّا، يُحسن بكم أن تحاكوا كوريا الشمالية وتشكّلوا تهديداً عسكرياً معقولاً، ذا طبيعة تقليدية في هذه الحالة، أي مدفعية مصوّبة نحو سيؤل والقوات الأميركية المرابطة على مقربة من المنطقة المنزوعة السلاح (DMZ). إننا زاحفون لمهاجمة العراق وكلنا حماس لأننا نعرف أنه مدمّر وغير محصّن؟ أما كوريا الشمالية فهي وإنْ كانت أشد استبداداً وأعظم خطراً، إلا أنها ليست هدفاً مناسباً لنا ما دامت قادرة على إنزال أذى كبير بنا. إنكم قلّما تجدون درساً جليّاً أكثر من هذا.

ومبعث القلق الآخر هو «القوة العظمى الثانية»: الرأي العام [العالمي]. صحيح أن النزعة «التصحيحية» للقيادة السياسية الأميركية لا سابقة لها، إلا إنها لقيت مواجهة غير مسبوقة أيضاً. وكثيراً ما ينحو التناظر ناحية فييتنام. والتساؤل المألوف: «ماذا حلّ بتقاليد الاحتجاج والانشقاق؟» يكشف بجلاء إلى أي حد جرى تطهير السجلّ التاريخي بشكل فعّال، وكذلك مدى التبلّد الحسّي في العديد من المحافل إزاء التحوّلات الطارئة على الوعي العام خلال العقود الأربعة المنصرمة. والمقارنة الدقيقة تحمل في طيّاتها إيحاءات جمّة: في عام 1962، لم يكن للاحتجاج العام من وجود برغم الإعلان آنذاك عن أن إدارة كنيدي بصدد إرسال سلاح الجو الأميركي لشنّ غارات على فييتنام الجنوبية، وأنها تضع كذلك خططاً للزجّ بملايين الناس [هناك] في تجمعات شبيهة بمعسكرات الاعتقال، وأنها تُباشر برامج للحرب الكيميائية للقضاء على المحاصيل الغذائية والغطاء النباتي. لم تصل الاحتجاجات [على ذلك] إلى مستوى ذي معنى إلا بعد مرور عدة سنوات، بعد أن تمّ إرسال مئات الآلاف من الجنود الأميركيين، وتدمير المناطق كثيفة السكان بالقصف المركّز، وامتداد رقعة العدوان إلى باقي أرجاء الهند الصينية. وحين صار الاحتجاج أمراً ذا بال، وقف برنارد فول، المؤرّخ العسكري المناهض للشيوعية والخبير في شؤون الهند الصينية، يُحذِّر من أن «فييتنام ككيان ثقافي وتاريخي... مهدّدة

بالفناء، حيث أن الريف يلفظ أنفاسه بالمعنى الحرفي للكلمة، تحت ضربات أعتى آلة عسكرية أُطلقت في أي وقت مضى على رقعة من الأرض بهذا الحجم»[56].

على النقيض من ذلك، شهد عام 2002، أي بعد أربعين سنة بالتمام، احتجاجات شعبية عارمة، ملتزمة ومبدئية، حتى قبل أن تُشن الحرب رسمياً. ولولا الخوف والوهم حيال العراق، وقد كانا استثنائيين بالنسبة إلى الولايات المتحدة، لوصلت المعارضة [فيها] للحرب على الأرجح إلى نفس مستوياتها في أمكنة أخرى. وهذا ما يعكس تعاظماً مطرداً على مدى تلك السنوات في رفض السماح بالعدوان والتوحّش، من بين تحوّلات عديدة أخرى مشابهة.

والقيادة على دراية تامّة بهذه التطورات. في عام 1968، كان الجمهور عاملاً جدّياً، حتى إن هيئة الأركان المشتركة كانت مضطرة للنظر «في ما إذا كانت تتوافر قوات كافية (في الداخل) للسيطرة على الاضطرابات المدنية» في حال اضطرت إلى إرسال مزيد من الجنود إلى فييتنام. لقد خشيت وزارة الدفاع يومها من أن يؤدي نشر المزيد من الجنود [في فييتنام] إلى «إثارة أزمة داخلية ذات أبعاد غير مسبوقة»[57]. وحاولت إدارة ريغان، في بادىء الأمر، تطبيق النموذج الذي اتبعه كنيدي في فييتنام الجنوبية على أميركا الوسطى، لكنها سرعان ما تراجعت في وجه ردة فعل شعبية غير متوقعة هدّدت بتقويض مسائل أكثر أهمية على الأجندة السياسية. فما كان منها إلا أن تحوّلت بدلاً من ذلك، إلى الإرهاب السرّي - سرّي بمعنى أن بالوسع حجبه بطريقة أو بأخرى عن أعين الجمهور. وحين اعتلى بوش الأول سُدة الرئاسة عام 1989، كانت ردّة فعل الجمهور مطروحة مجدداً وبقوة على جدول الأعمال. جرت العادة أن تطلب الإدارة الجديدة من وكالات الاستخبارات تزويدها بمراجعة عن الوضع الدولي، وغالباً ما تكون مثل هذه المراجعات سرّية. لكن في عام 1989، تسرّب مقاطع منها بخصوص «حالات تواجه فيها الولايات المتحدة أعداءً أضعف منها بكثير». وكانت نصيحة المحلّلين أن على الولايات المتحدة أن «تهزمهم هزيمة باتّة وسريعة»، لأن أية نتيجة غير ذلك، ستسبّب لها «حرجاً»، وقد تنال من «التأييد السياسي» لها، علماً بأنه في الأساس ضعيف[58].

لم نعد اليوم كما كنا في الستينيات، حين كان الجمهور يسمح لحرب إجرامية ومدمِّرة بأن تستمر لسنوات وسنوات من دون احتجاج ملموس. فحركات الناشطين على امتداد السنوات الأربعين الماضية كان لها بالفعل تأثير تثقيفي خطير الشأن في العديد من المجالات. والسبيل الوحيد الآن لمهاجمة عدو أضعف منك بكثير هو تدبير هجوم دعائي عليه يُصوِّره كخطر وشيك يتهدّدك، أو ربما كشخص يقترف أعمال إبادة بشرية، واثقاً من أن الحملة العسكرية قلّما ستشابه حرباً فعلية.

ومبعث قلق النخبة يطال أيضاً ما للقوميين المتطرفين في إدارة بوش من تأثير على الرأي العام العالمي، الذي عارض بشكل ساحق مخططاتهم الحربية ونوازعهم القتالية. وقد كان ذلك من العوامل الكامنة وراء تدهور الثقة بالقيادة كما كشف عنه استطلاع الرأي الذي أجراه المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) في كانون الثاني/ يناير 2003. فطبقاً للاستطلاع المذكور، وحدهم زعماء المنظمات غير الحكومية (NGO) يحظون بثقة أغلبية الناس الواضحة، يليهم زعماء الأمم المتحدة والقادة الروحيون/ الدينيون، ثم زعماء أوروبا الغربية والمدراء الاقتصاديون، وتحتهم مباشرةً يأتي مدراء الشركات التنفيذيون، وفي أسفل القائمة، عند القاع، قادة الولايات المتحدة الأميركية[59].

وبعد أسبوع على إذاعة نتائج الاستطلاع، افتتح المنتدى الاقتصادي العالمي أعماله في داڤوس، سويسرا، إنما بغياب جو الحيوية والمرح الذي كان يلفّه في السنوات الماضية. وأفادت الصحف بأن «الجو قاتم»: فلم يعد [المنتدى] «حفلة راقصة عالمية للهزّازين والنطّاطين». ووضع كلاوس شواب، مؤسّس المنتدى الاقتصادي العالمي، إصبعه على السبب المُلِحّ أكثر من غيره بقوله: «سيكون العراق الموضوع المهيمن على كل المناقشات». وذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» أن مساعدي كولن پاول حذّروه قبل إلقاء مداخلته من أن الجو «فظيع» في داڤوس: فهنالك «جوقة من الشكاوى الدولية بشأن الاندفاع الأميركي إلى الحرب على العراق قد بلغت أوجها في هذا التجمع الذي يضم زهاء ألفين من مدراء الشركات التنفيذيين، والسياسيين والأكاديميين». ولم تُربك هؤلاء «رسالة (پاول) الجديدة القاطعة»، وكانت بالحرف الواحد: «عندما يحدونا شعور قوي حيال شيء ما، ستجدوننا في

مقدمة الصفوف»، حتى وإنْ لم يتبعنا أحد. «سوف نتصرف كما لو أن الآخرين غير مستعدين للانضمام إلينا»[60].

كان موضوع المنتدى الاقتصادي العالمي «بناء الثقة»، وكان لهذا الاختيار أسبابه الوجيهة.

ففي كلمته، شدّد پاول على أن الولايات المتحدة تحتفظ لنفسها «بالحق السيادي في القيام بعمل عسكري»، في الوقت وبالكيفية اللذين تختارهما، وأردف يقول إن أحداً «لا يثق بصدّام ونظامه»؛ وهذا صحيح بكل تأكيد، وإنْ لم يأتِ على ذكر بقيّة القادة ممّن لا يمكن الوثوق بهم. كذلك أكد پاول لمستمعيه أن أسلحة صدّام حسين هي «لتخويف جيران العراق»، من غير أن يشرح لماذا لا يُدرك هؤلاء الجيران، فيما يبدو، ذلك الخطر[61]. فمع شدّة مقتهم للطاغية المجرم، انضم جيران العراق إلى «العديدين خارج الولايات المتحدة الذين اعترتهم الحيرة إزاء كل هذا الهجس والخوف الذي يتملّك واشنطن من دولة هي، في النهاية، دولة صغيرة، وجاءت فوق ذلك القيود المفروضة عليها دولياً لتقتطع الكثير من ثروتها وقوتها». ولمّا كانوا مطّلعين على الآثار الوخيمة للعقوبات على الشعب بوجه عام، فإنهم كانوا يعلمون أيضاً أن العراق هو إحدى أضعف الدول في المنطقة: فإنفاقه الاقتصادي والعسكري لا يُشكِّل سوى جزء من إنفاق الكويت، التي لا يزيد عدد سكانها عن 10 بالمئة من سكان العراق، وأقلّ بكثير من إنفاق دول أخرى في الجوار[62]. لهذه الأسباب وغيرها، أخذت دول الجوار ولعدة سنوات بترميم الجسور بينها وبين العراق في وجه معارضة أميركية شديدة. لقد كانوا، شأن وزارة الدفاع الأميركية ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، «يعلمون تمام العلم أن العراق الحالي لا يُشكِّل خطراً على أحد في المنطقة، دع عنك الولايات المتحدة»، وأن «القول غير ذلك كذب وبهتان»[63].

وحين التمّ شملهم في داڤوس، سمع «الهزّازون والنطّاطون» مزيداً من الأنباء غير السارّة عن «بناء الثقة». ففي استطلاع للرأي أُجري في كندا، تبيّن أن أكثر من «63 بالمئة من الكنديين يرون في الولايات المتحدة الأميركية أكبر خطرٍ يتهدد السلم العالمي، في مقابل 21 بالمئة للقاعدة، و17 بالمئة للعراق،

و14 بالمئة لكوريا الشمالية»؛ وذلك بالرغم من حقيقة أن الصورة العامة للولايات المتحدة كانت قد تحسّنت فبلغت 72 بالمئة في كندا، على عكس هبوطها الحادّ في أوروبا الغربية. وفي استبيان غير رسمي أجرته مجلة «تايم»، اتضح أن أكثر من 80 بالمئة من المستطلعة آراؤهم في أوروبا يعتبرون الولايات المتحدة أعظم خطر على السلم العالمي. وحتى لو كانت هذه الأرقام خاطئة بفعل عاملٍ جوهري ما، فهي تبقى مثيرة فعلاً. وتكبر دلالتها بنتائج استطلاعات الرأي الدولية التي أُجريت في حينه حول الاندفاع الأميركي ـ البريطاني إلى الحرب على العراق(64).

«إن الرسائل الواردة من السفارات الأميركية حول العالم باتت تتسم بالإلحاح والإزعاج»، على ما ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» في تقرير رئيسي لها. إنّ «العديد من الناس في العالم يعتقدون، وبشكل متزايد، أن الرئيس بوش أخطر على السلم العالمي من الرئيس العراقي صدّام حسين». ونُقل عن مسؤول في وزارة الخارجية قوله: «السجال لم يكن حول العراق»؛ بل هناك «رهبة حقيقية تتملّك العالم حيال قوتنا نحن، وما يلمسونه من فجاجة وغطرسة وأُحادية» في سلوك الإدارة [الأميركية]. وتحت عنوان رئيسي يقول: «الخطر أمامنا؟ العالم يرى في الرئيس بوش تهديداً خطيراً له»، حذّرت مجلة «نيوزويك» بعد ثلاثة أسابيع، وفي قصة الغلاف لكبير محرِّريها للشؤون الدولية، من أن الجدل الدائر في العالم ليس حول صدّام، بل هو «بخصوص أميركا ودورها في العالم الجديد... فالحرب على العراق، حتى وإنْ تكلّلت بالنصر، قد تحل مشكلة العراق، لكنها لن تحل مشكلة أميركا. إن أخشى ما تخشاه الشعوب حول العالم هو العيش في عالمٍ يرسم صورته ويمسك بمقدراته بلدٌ واحد ـ الولايات المتحدة الأميركية. وقد أضحت هذه الشعوب شديدة الارتياب بنا وكثيرة الخوف منا»(65).

بعد 11 أيلول/ سبتمبر، وفي غمرة التعاطف والتضامن الدوليين مع الولايات المتحدة، وقف جورج بوش يسأل: «لماذا يكرهوننا؟». لقد طُرح السؤال بطريقة خاطئة، ونادراً ما وجِّه السؤال الصحيح. لكن في غضون سنة واحدة، نجحت الإدارة الأميركية في الإجابة عليه: «بسببك أنت وبسبب شركائك يا سيد بوش، ومن جراء ما فعلتم وما تفعلون. وإذا ما مضيتم على هذا

المنوال، فقد يمتد الخوف والحقد اللذان قدحتم زنادهما ليطالا كذلك البلد الذي ألبستموه ثوب الخزي والعار». والبيّنة على ذلك من الصعب تجاهلها. وهذا نصرٌ لأُسامة بن لادن، ربما يفوق أشدّ أحلامه تهوّراً.

الجهل المتعمَّد

إن الفرضية الأساسية الكامنة خلف الاستراتيجية الإمبريالية الكبرى - وغالباً ما تُعدّ من النوافل لأن حقيقتها من البديهيات - هي المبدأ الموجِّه للمثالية الويلسونية: نحن الذين نُسدد خطى الإدارة أو نقدمّ المشورة إليها على الأقل، أُناس طيبون، أخيار، لا بل نبلاء. ومن هنا، فإن تدخّلنا محقٌّ في قصده وإن كان أخرق في بعض الأوقات عند التنفيذ. وبتعابير ويلسون بحذافيرها: إننا نعتنق «مُثُلاً عُليا سامية»، ونحن مكرّسون لقضية «الاستقرار والصلاح». وأردف ويلسون، مسوِّغاً الغزو [الأميركي] للفيليبين: «من الطبيعي، والحالة هذه، أن تتقدم مصالحنا إلى الأمام لما نتصف به من حب الغير؛ وألا تعمد سائر الأمم إلى مخاصمتنا أو تعمل على صدّنا»[66].

وفي صياغة معاصرة لهذا الكلام: هناك مبدأ مرشد «يُحدِّد الإطار الذي يجدر بالجدل السياسي أن يدور فيه» - إجماع في الرأي هو من الوساعة بحيث لا يستبعد غير «البقايا الرثّة» على اليمين وعلى اليسار؛ و«جازم جداً بحيث يكون بالفعل مُحصَّناً ضد التحديات». المبدأ هو «أميركا بوصفها طليعة تاريخية»: فـ«التاريخ له إتجاه ووجهة يُمكن تمييزهما. ومن بين سائر أمم العالم، وحدها الولايات المتحدة، وبصورة استثنائية، تعي غاية التاريخ وتجسّدها». وعليه، فإن هيمنة أميركا هي لتحقيق غاية التاريخ، وما تحقّقه هو من أجل الخير العام، بما هو أبسط الحقائق البديهية؛ ومعه لا يعود التقييم التجريبي ضرورياً، هذا إنْ لم نقلْ سخيفاً. والمبدأ الأوّلي للسياسة الخارجية، الضارب جذوره عميقاً في المثالية الويلسونية، والمتواصل من كلينتون إلى بوش الثاني، يُمكن إيجازه بالآتي: «**يجب أن تؤدي أميركا رسالتها بصفتها طليعة تاريخية، وأن تُغيّر النظام العالمي، ومن خلال هذا وذاك تُديم هيمنتها**»، عملاً «**بحتمية التفوق العسكري، الذي ينبغي الحفاظ عليه دائماً، ومد خطوطه إلى أرجاء العالم قاطبة**»[67].

وبحكم إدراكها وتجسيدها الفريد لغاية التاريخ، يحق لأميركا، لا بل هي

مُلزمة في الواقع، بأن تتزعّمه، وتحدّد ما هو الشيء الأفضل ولمنفعة الجميع، سواء أفهم الآخرون ذلك أم لا. وعلى غرار سَلَفها النبيل، وشريكها الصغير حالياً، بريطانيا العظمى، يجب ألا تدع أميركا شيئاً يثنيها عن تحقيق غاية التاريخ المتعالية، حتى وإنْ «تعرّضت للقدح والذمّ» من طرف الحمقى والمستائين، مثلما سبق لسَلَفها أن تعرّض لهما خلال حُكمه العالم، حسبما ذكر أشهر دُعاته[68].

وتبديداً لأية ريبة قد تنشأ، حسبنا أن ننعش مَلَكَة الإدراك لديكم لتعوا أن «العناية الإلهية تدعو أميركا» إلى الاضطلاع بمهمة إصلاح النظام العالمي؛ هذا «التقليد الويلسوني... الذي اعتصم به كل الذين تعاقبوا على المكتب البيضاوي[*] في السنوات الأخيرة، بصرف النظر عن الحزب الذي يُمثّلون» - تماماً كما فعل، على وجه العموم، أسلافهم ونظراؤهم في أمكنة أخرى، وألدّ أعدائهم، مع تحوير في الأسماء طبعاً[69]. ولكن حتى نطمئن إلى أن القوي يستلهم «المُثُل العليا السامية» و«الحقائق البديهية» في سعيه إلى «الاستقرار والصلاح»، يجب أن نتبنّى الموقف المُسمى «الجهل المتعمَّد» من جانب أحد منتقدي الفظاعات الرهيبة المرتكبة في أميركا الوسطى إبان الثمانينيات بدعمٍ من القيادة السياسية التي عادت لتُمسك بدفة الحُكم في واشنطن[70]. فمنْ خلال تبنّي ذلك الموقف، لا يتسنى لنا تشذيب الماضي فحسب، مقرِّين بالأخطاء المحتومة التي تلازم حتى أصدق النوايا، بل نستطيع كذلك في الآونة الحاضرة، ومع إطلالة المعيار الجديد الموسوم بالتدخل الإنساني، أن نصل حتى إلى تصوير السياسة الخارجية الأميركية وكأنها ولجت «مرحلة ملؤها النُبل»، وتحفّ بها «هالة من القداسة». إن «تدخلات واشنطن نبيلة لكنها فاترة؛ وهي فاترة لأنها كانت نبيلة»، بحسب تأكيدات المؤرّخ ميكايل ماندلبوم. ولعلّنا نغالي في القداسة أكثر مما يجب، لذا يجب أن نُحاذر «إعطاء المثالية قبضةً شبه حصرية على سياستنا الخارجية»، كما تحذّرنا أصوات أكثر رصانةً ويقظةً، وبذا نُهمِل مصالحنا الذاتية المشروعة في خضم انهماكنا الكلّي في خدمة الآخرين[71].

(*) كناية عن البيت الابيض، مقر رؤساء الولايات المتحدة الاميركية (م).

غير أن الأوروبيين فاتهم، بطريقة أو بأخرى، أن يفهموا المثالية الفريدة للقادة الأميركيين. كيف عساهم ذلك والأمر من أبسط الحقائق البديهية؟ يقترح علينا ماكس بووت تفسيراً: لطالما كانت «أوروبا مدفوعة بالجشع وحب المال»؛ و«الأوروبيون الكلبيون بالسليقة» لا يسعهم فهم «عُنصر المثالية» الذي يحرّك السياسة الخارجية الأميركية: «فبعد مرور مئتي سنة، ما زالت أوروبا لم تكتشف بعد ما الذي يجعل أميركا تفعل ما تفعله». إن كلبيّة الأوروبيين العصيّة على الاستئصال، تحملهم على إلصاق دوافع دنيئة بواشنطن، وتمنعهم من الانضمام إليها في معتركاتها النبيلة بحماسة دافقة. أما روبرت كاغان، المؤرِّخ والمعلِّق السياسي المحترم، فيُسدينا تفسيراً مختلفاً نوعاً ما: مُشكلة أوروبا أنها مسكونة بعوارض «معاداة أميركا التآمرية والعُظامية، التي استفحلت إلى درجة الحُمى»، وإنْ بقي بضعة أشخاص، لحُسن الحظ، من أمثال برلُسكوني وآزنار، يتحدّون العاصفة[72].

لا ريب في أن بووت وكاغان ينتحلان، عن غير قصد، مقالة جون ستيورات مِلّ الكلاسيكية حول «التدخل الإنساني»، التي حثّ فيها بريطانيا على النهوض بهذا الواجب بقوة وعزم ـ ولا سيما فتح المزيد من مناطق الهند. قال مِلّ شارحاً، إن على بريطانيا أن تواصل هذه المهمّة النبيلة، حتى لو «تعرّضت للقدح والذمّ» في القارة [الأوروبية]. ما لم يُذكر هنا، هو أن بريطانيا، إذ أخذت بنصيحته هذه، راحت تكيل المزيد من الضربات القاصمة للهند، وتوسِّع نطاق انتاج الأفيون شبه الاحتكاري، الضروري سواء لفتح الأسواق الصينية عنوةً وبوسائل العنف، أو لتعزيز النظام الإمبريالي وتوسيع رقعته بواسطة مؤسساته التجارية الضخمة المُتاجرة بالمخدرات، كما كان يعلم الجميع في إنجلترا آنذاك. بيد أن أموراً كهذه لا يُعقل أن تكون مبعث «القدح والذمّ» بل إن الأوربيين «يثيرون الكراهية ضدنا»، على حد ما كتب مِلّ، لأنهم عاجزون عن إدراك حقيقة أن إنجلترا هي حقاً «بدعة جديدة في العالم»؛ أمّة رائعة تعمل فقط لما فيه «خير الآخرين». إنها منذورة للسلام؛ ولئن«اضطرها عدوان البرابرة إلى خوض الحرب والانتصار فيها»، فهي تتحمّل الثمن بنكران ذاتٍ، في الوقت الذي تتقاسم فيه الثمار على قدم المساواة الأخوية مع الجنس البشري برمّته، ومنهم أولئك البرابرة الذين غزتهم ودمّرتهم لخيرهم هم. في نظر مِلّ، إنجلترا

ليست فقط [أمة] فذّة، منقطعة النظير، بل هي ترقى إلى درجة الكمال من حيث إنها لا تضمر «مآرب عدوانية»، ولا تطمع في «أية منفعة لذاتها على حساب الغير». إن سياساتها «بريئة من الغرض وجديرة بالثناء». كانت إنجلترا نسخة القرن التاسع عشر من «العالم الجديد المثالي، العاكف على وضع حد نهائي للبربرية»، مدفوعاً بروح الغيرية الخالصة، ومنذوراً على نحو فريد لأسمى «المبادىء والقيم»، وإنْ كان يُساء فهمه أيضاً، ويا للأسف، من جانب الأوروبيين المُصابين بالكلبية أو ربما بالعُظام(73). كُتبت مقالة مِلّ هذه فيما كانت بريطانيا متورطة في اقتراف بعضٍ من أشنع جرائمها إبّان سطوتها الإمبريالية. إنه ليصعب في الحقيقة التفكير بمثقف أبعد منه شُهرةً وأكثر منه تبجيلاً - وفي نفس الوقت، بعيّنةٍ من المدافعين عن أحطّ الجرائم أشدّ ما تكون خزياً وعاراً. ولعلّ هذه الحقائق تحملنا على شيء من التأمل فيما بووت وكاغان يضربان لنا مثلاً عن قول ماركس المأثور بصدد المأساة التي تستحيل عند إعادة تمثيلها ملهاة. وجدير بنا أن نتذكر كذلك أن سجلّ الإمبرياليات الأوروبية أسوأ من ذلك بعد، وأن الرطانة الخطابية المصاحبة لها لا تقلّ فخفخة بأي حال، كما حصل حين ظفرت فرنسا بموافقة مِلّ على إداء رسالتها التمدينية في الجزائر - أثناء «استئصال شأفة السكان الأصليين»، على حد تصريح وزير الحربية الفرنسي حينذاك»(74).

لئن كان مفهوم بووت لـ«معاداة أميركا» مفهوماً تقليدياً، إلا أنه يستحق التأمل مع ذلك. ففي كلام كهذا، عادةً ما يُستخدم تعبير **معاداة أميركا** وبدائله («كره أميركا» وما إليه...)، لتشويه سُمعة منتقدي سياسة الدولة، وإن كانوا يُكبرون البلاد وثقافتها ومنجزاتها، ويؤمنون حقاً بأنها أعظم مكان على وجه الأرض. على كل حال، فهم «يكرهون أميركا» ويوصمون بـ«أعداء الأميركان» بناءً على افتراض ضمني بأن المجتمع وشعبه هما وسلطة الدولة شيء واحد. إن هذا الضرب من الاستعمال [اللغوي] مستمد مباشرةً من قاموس التوتاليتارية. ففي الإمبراطورية الروسية السابقة، كان المنشقّون يُتهمون بـ«معاداة السوفييت». وربما كان منتقدو النظام الديكتاتوري العسكري البرازيلي يوصمون هم أيضاً بوصمة «معاداة البرازيل» غير أن مواقف كهذه يستحيل تصوّرها بين أُناسٍ يُعرف عنهم التزامهم إلى حد ما بالحرية والديمقراطية. فلو أن منتقداً لسياسة

برلسكوني أُدين بتهمة «معاداة إيطاليا»، لأثار ذلك فقط السخرية في روما أو ميلانو، وإنْ كان مرّ على الأرجح مرور الكرام في زمن موسوليني.

من المفيد التذكّر هنا أنه كيفما استدرنا، فلن تعوزنا المُثُل العليا السامية المُصاحبة لأعمال العنف إلاّ فيما ندر. إن الكلام الذي يُصاحب عادةً «التقليد الويلسوني»، قد يدغدغ الفؤاد بسمو نُبله، إنما يجب فحصه في الممارسة وليس فقط في بلاغته: خذوا مثلاً دعوة ويلسون إلى اجتياح الفيليبين كما سلف القول؛ أو تدخلاته إبّان ولايته لكلٍ من هاييتي وجمهورية الدومينيكان التي تركت كلا البلدين قاعاً صفصفاً؛ أو ما يُسميه والتر لافيبر «اللازمة الويلسونية» لمبدأ مونرو(*)، التي تنصّ على «أن مصالح النفط الأميركية دون سواها هي ما يجب أن يحظى بالامتياز» ضمن مجال نفوذها[75].

الكلام عينه ينطبق على أرذل الطغاة. ففي عام 1990، حذّر صدّام حسين الكويت من عقاب محتمل على تدابير كانت تتخذها هذه الأخيرة وتُلحق الضرر بالاقتصاد العراقي المتردّي، بعدما حمى العراق الكويت إبان الحرب مع إيران. غير أنه طمأن العالم إلى أنه لا يريد «حرباً دائمة، بل سلام دائم... وحياة كريمة»[76]. وفي عام 1938، أشاد سامنر ويليس، صديق الرئيس روزفلت والمؤتمن على أسراره، بمعاهدة ميونيخ المبرمة مع النازي، وشعر بأنها قد تفضي إلى «نظام عالمي جديد قائم على العدالة وعلى القانون». بعد ذلك بوقت وجيز، سار النازي بالمشروع قُدماً باحتلاله أجزاء من تشيكوسلوفاكيا، في الوقت الذي كان فيه هتلر يُعرب عن الرغبة الجادّة في خدمة المصالح الحقيقية لسكان المنطقة، وصيانة الشخصية القومية للشعبين الألماني والتشيكي، وتعزيز السلام والرفاه الاجتماعي للجميع». ولم تكن مشاعر موسوليني تجاه «السكان المحرَّرين» في أثيوبيا بأقل نُبلاً. والشيء عينه يُقال عن أهداف اليابان في منشوريا وشمال الصين، وتضحياتها من أجل إقامة «فردوس أرضي» للشعوب المعذّبة، وفي سبيل الدفاع عن حكوماتها الشرعية في وجه «قُطّاع الطرق» الشيوعيين. فهل هناك ما هو أكثر استثارة للعواطف من «مسؤولية

(*) مبدأ طرحه الرئيس الخامس للولايات المتحدة جيمس مونرو (1758 - 1831)، ويقضي بمنع قيام أي استعمار جديد في الأميركيتين، أو أي تدخل أوروبي في الدول الأميركية (م).

اليابان المجيدة» في إرساء «نظام جديد» عام 1938، من أجل «ضمان الاستقرار الدائم لشرق آسيا»، القائم على التكافل بين اليابان ومنشوريا والصين «في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية»، على تصدّيها المشترك للشيوعية»، وعلى تقدّمها الثقافي والاقتصادي والاجتماعي؟(77)

وبعد الحرب، اصطلح على تسمية التدخلات، وبشكل روتيني، بـ«التدخلات الإنسانية» أو دفاعاً عن النفس، أي بما ينسجم وميثاق الأمم المتحدة: خذوا غزو روسيا الإجرامي للمجر عام 1956 مثلاً. لقد برّره السوڤييت على أساس إنه جاء تلبيةً لدعوة حكومة المجر «كردٍّ دفاعي على تمويل الأجانب النشاطات التخريبية والعصابات المسلحة داخل البلاد بغرض الإطاحة بالحكومة المنتخبة ديمقراطياً»؛ أو في تعلّل ظاهري مماثل، خذوا هجوم الولايات المتحدة على فييتنام الجنوبية بعد ذلك ببضع سنوات. لقد اتُّخذ بوصفه «عملاً جماعياً من أعمال الدفاع عن النفس» ضد «العدوان الداخلي» من جانب الفييتناميين الجنوبيين و«تعدياتهم من الداخل» (أقوال لأدلاي ستيڤنسون وجون ف. كنيدي على التوالي)(78).

لسنا بصدد اعتبار هذه التوكيدات ماكرة ومضلّلة، مهما بدت لنا متنافرة إلى حد البشاعة. فكثيراً ما يعثر الواحد منا على رطانة بلاغية مشابهة في الوثائق الداخلية، حيث لا يوجد أي دافع للخداع؛ كتلك الحجّة التي ساقها دبلوماسيو ستالين، مثلاً، والقائلة إنه «لخلق ديمقراطيات حقيقية، لا غنى عن قَدَرٍ من الضغط الخارجي... يجب ألا نتردّد في استخدام هذا العنف من "التدخل في الشؤون الداخلية" للبلدان الأخرى... طالما أن الحكم الديمقراطي هو أحد الضمانات الرئيسية للسلام الوطيد»(79).

وعلى هذا يوافق آخرون، وبصدقٍ لا يقلّ عمن سبقهم في ذلك، داعين إلى:

> عدم التردد في استخدام القمع البوليسي من جانب الحكومة المحلية. فليس في ذلك ما يبعث على الخجل طالما أن الشيوعيين خونة بطبيعتهم... فأن يكون هناك نظام قوي في السلطة خيرٌ من أن تكون

حكومة ليبرالية، [خصوصاً] إذا كانت متساهلة،
رخوة ومختَرَقة من الشيوعيين.

كان هذا جورج كينان، يُحاضر في سفراء الولايات المتحدة في أميركا اللاتينية عن الحاجة إلى الاسترشاد بالمبدأ البراغماتي من أجل حماية «موادنا الأولية» ـ موادنا نحن حيثما يصدف وجودها، والتي ينبغي الاحتفاظ «بحقنا الطبيعي في الوصول إليها»، بالغزو إذا اقتضى الأمر، وطبقاً لشرعة الأمم القديمة[80]. إن الأمر ليتطلّب جرعة قوية من الجهل المتعمَّد والولاء للقوة لشطب الذيول الإنسانية لإقامة ومساندة «أنظمة الحكم القوية» ومحوها من الذاكرة. والمواهب عينها مطلوبة للإبقاء على جاذبية الأمن القومي لتبرير استخدام القوة، الذريعة التي نادراً ما كان يجوز لأية دولة أن ترفعها، بالعودة إلى السجلاّت التاريخية والوثائقية.

وكما يتّضح من الأمثلة القليلة أعلاه، حتى أشرس التدابير وأكثرها خزياً، تُصاحبها بانتظام اعترافات بنُبل النوايا. وحدها النظرة الأمينة كفيلةٌ بتعميم ملاحظة توماس جفرسون عن الوضع الدولي في أيامه:

لسنا بمؤمنين بعد الآن بحروب بونابرت من أجل حريات البحار ليس إلاّ، مثلما لا نؤمن اليوم بحروب بريطانيا العظمى من أجل حريات البشرية. الهدف واحد [في الحالتين]، ألا وهو الاستئثار بالسطوة والجاه ومصائر الشعوب الأخرى[81].

وبعده بقرنٍ من الزمن، علّق روبرت لانسينغ، وزير خارجية وودرو ويلسون (الذي يبدو أنه كان لديه هو الآخر عدة أوهام عن المثالية الويلسونية)، علّق بسخرية على «مدى استعداد البريطانيين أو الفرنسيين أو الإيطاليين لقبول [سلطات] الانتداب» من عصبة الأمم، ما دامت «هناك مناجم وآبار نفط وحقول حنطة خصبة أو سكك حديدية» كفيلة بأن «تجعل منه مشروعاً مربحاً». إنّ هذه «الحكومات غير الأنانية» تعلن أنه لا محيص عن قبول تلك الانتدابات «لما فيه خير البشرية»: «سوف تقوم بما عليها من واجبات في إدارة المناطق الغنية لبلاد ما بين النهرين وسوريا... إلخ». إنّ

التقييم المناسب لمثل هذه المزاعم هو «من البيان بمكان حتى ليكاد التصريح به يُشكّل إهانة»[82].

أجل، إنه بيِّن بذاته حين تُساق المقاصد النبيلة من جانب الآخرين. أما إذا ساقها المرء بنفسه، فإن معايير مختلفة تسري في هذا الحالة.

قد يرتئي المرء أن يكون له إيمان انتقائي بالقيادة السياسية في بلده، متخذاً الموقف الذي أدانه هانز مورغنتاو، أحد واضعي النظرية الحديثة في العلاقات العامة، بوصفه خنوعنا الممتثل لإرادة المتربعين على سدة الحُكم»، والموقف الذي عودنا عليه المثقفون، معظم المثقفين، على مرّ التاريخ[83]. بيد أنه من المهمّ أن ندرك أن الاعتراف بنُبل المقاصد أمر يُمكن التنبؤ به، وبالتالي فلا ينطوي على أية معلومة، حتى بالمعنى التقني للكلمة. إن المعنيين جدّياً بفهم العالم سوف يستخدمون المعايير ذاتها سواء أكانوا يقيّمون نُخبهم هم السياسية والفكرية، أم نُخب أعدائهم الرسميين. ويحق للمرء أن يسأل هنا من غير افتئات عن مقدار من سيتمكّنون من اجتياز هذا الإمتحان الابتدائي في العقلانية والصدق.

لكن يجدر بنا أن نضيف على الفور أنه يحصل بين الفينة والأخرى خروج الطبقات المتعلّمة عن موقف التبعية المعتاد للسلطة. وتجدون بعضاً من أهم الأمثلة الراهنة على ذلك في بلدين، كُتب لنظام الحكم الشرس والقمعي فيهما البقاء بفضل المعونة العسكرية الأميركية، وهما: تركيا وكولومبيا. في تركيا، لا يكتفي كتّاب، وصحفيون، وأكاديميون وناشرون بارزون وغيرهم، بالاحتجاج على الفظاعات والقوانين الوحشية، بل يعمدون كذلك وبانتظام إلى العصيان المدني، معرِّضين أنفسهم لعقوبات قاسية ومديدة. وفي كولومبيا، يواجه رجال دين، وأكاديميون، ونشطاء شجعان في مجالي حقوق الإنسان والعمل النقابي وسواهم، تهديدات مستمرة بالقتل في واحدة من أكثر دول العالم عنفاً[84]. إن تحركاتهم هذه قمينةٌ بأن تثير الشعور بالخزي في نفوس نظرائهم الغربيين، وهي لا بد من أن تفعل ذلك إذا لم يحجب الحقيقةَ الجهلُ المتعمّد الذي له اليد الطولى في استمرار الجرائم.

الفصل الثالث

عصر التنوير الجديد

شهدت الأعوام الأخيرة من الألفية [الثانية]، عرضاً ضخماً وحماسياً من تملّق الذات، ربما فاق كل سوابقه غير المجيدة بأية حال، مصحوباً بتهليل مخيف لقادة «عالم جديد مثالي عاكف على وضع حد نهائي للبربرية»، ومنذور لخدمة «المبادىء والقيم» لأول مرة في التاريخ. عصرٌ من التنوير والبرّ طلعت شمسه علينا، وتتصرّف فيه الأمم المتمدنة تحت قيادة الولايات المتحدة، وهي يومذاك «في عزّ مجدها»، بروح «الغيرية» و«الحمية الخُلقية» في التماسها المُثُل العُليا السامية[1].

إن تحوّلاً جذرياً كهذا كان سيُعدّ تطوراً يبعث على الاطمئنان والارتياح حقاً، لولا أن الانضمام إلى جوقة التملّق الذاتي يستلزم التغاضي عن بعض الحقائق العنيدة.

وأولى تلك الحقائق وأشدّها لفتاً للنظر، هي سجلُ الأعمال الإرهابية والفظاعات الإجرامية التي شهدتها السنوات القريبة جداً بدعم حاسم من القوة العظمى المتسلطنة وحلفائها، والتي تواصلت من دون أي تبدّل ملحوظ، وجرى طمسها في حينه بنفس النجاعة، كما في الماضي، ضمن أوساط الثقافة الفكرية السائدة. وهذه على درجة كبيرة من الخطورة، وهي لا تختفي من صفحات التاريخ الفعلي لمجرد أن ذلك هو الاختيار المفضّل عند أولياء الأمور.

وبنظرة أبعد مدى، سنكون مضطرين في هذه الحال إلى التعامي عن حقيقة لا لُبس فيها، وهي أنه على مدى الألفية المنصرمة «كانت الحرب هي وجه النشاط الطاغي للدول الأوروبية». وسيكون لزاماً علينا بالتالي أن ننحّي جانباً السبب الأساسي للواقع المرير: «الحقيقة المركزية والمأساوية بسيطة:

القسر يؤتي ثماره. فمن يستخدم القوة المادية بحق رفاقه يحصل على الإذعان؛ ومن نلك الإذعان يستمدّ مزايا عديدة: المال، البضاعة، الاحترام، (و)الوصول إلى المباهج المحرَّمة على من هم أضعف (منه)»[2]. وتلك حقيقةٌ من حقائق الحياة فهمها جيداً معظم الناس في العالم، غير أنها مبدأ من مبادىء فن الحُكم قد بَطُل والتغى على ما قيل لنا، وأكثر من مرة.

يبقى أن الوسيلة الأكثر مباشرة لتقييم الآفاق التي حظيت بكل ذلك التهليل الحماسي، هي النظر في تدفق المساعدات العسكرية الأميركية. وثمة نقطة انطلاق مُناسبة هي عام 1997، حين أُغدق الثناء على السياسة الخارجية الأميركية لولوجها «مرحلة ملؤها النُّبل»، وتكتنفها «هالة من القداسة»، فيما يُشبه الدوزنة للتحليقات البلاغية التي ستتبع. على المستوى الأرضي للحقيقة، كان عام 1997 عاماً مهمّاً إلى حد ما بالنسبة لحركة حقوق الإنسان. ففي ذلك العام وحده، تعدّى حجم تدفق الأسلحة الأميركية على تركيا المجموع العام للمساعدات العسكرية الأميركية إلى تركيا طوال حقبة الحرب الباردة إلى بداية حملتها العسكرية لمكافحة التمّرد التي شنّتها ضد سكانها الأكراد البؤساء المقهورين. وبحلول عام 1997، كانت الحملة قد هجّرت ملايين البشر من الأرياف التي عاثت فيها خراباً، وخلّفت آلاف القتلى، ومورس فيها كل صنوف التنكيل الهمجي التي يُمكن تصوّرها، وبما يُحلُّها في أعلى المراتب بين جرائم التسعينيات الرهيبة. ومع تصاعد الأعمال الهمجية، غدت تركيا المتلقي رقم واحد للأسلحة الأميركية على نطاق العالم كله، إذا ما استثنينا إسرائيل ومصر، وبواقع 80 بالمئة من امداداتها مصدرها واشنطن.

في العام ذاته، بدأت المساعدات العسكرية الأميركية إلى كولومبيا ترتفع بوتيرة متسارعة، فازدادت من 50 مليون دولار إلى 290 مليون دولار في ظرف عامين اثنين، وراحت تتضخم بسرعة منذئذ. ولم يحل عام 1999 إلاّ وكانت كولومبيا قد حلّت محل تركيا باعتبارها الجهة المتصدّرة في العالم على صعيد تلقّي المساعدات العسكرية الأميركية. والعسكرة المطّردة للنزاع الداخلي في كولومبيا، المتجذّر عميقاً في التاريخ البغيض لمجتمع غني يُعاني من البؤس الشديد والعنف البالغ، كانت لها تداعياتها غير الخافية على السكان المعذَّبين، كما أنها دفعت برجال حرب العصابات إلى أن يصيروا جيشاً آخر

يروّع الفلاحين، ومن ثم أهالي المدن أيضاً. وتُقدِّر أبرز منظمة لحقوق الإنسان في كولومبيا عدد الذين هُجِّروا بالقوة بـ 2,700,000 نسمة، يزدادون بمعدل 1,000 شخص يومياً. كما تشير التقديرات إلى طرد ما ينوف عن 350,000 نسمة من بيوتهم قسراً خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2002، أي ما يزيد عن مجموع المطرودين في عام 2001 بأكمله. وأفادت التقارير بارتفاع عمليات الاغتيال السياسي إلى عشرين حادثة قتل في اليوم، أي ضعف الأرقام المسجَّلة في عام 1998.

هذه حالة متصدِّري البلدان الحاصلة على المساعدات العسكرية الأميركية، وقد كانت ردّة الفعل عليها الصمت المطبق، والدعم المتزايد للأعمال الوحشية.

خذوا، على سبيل المقارنة، العضو الشيطاني الأكبر والأخطر في «محور الشرّ». فقد ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» أن ما يقرب من مليون نسمة «أُسكنوا في مناطق غير مناطقهم داخل العراق»، وقد أصابت في استنتاجها أن «أحد عناصر الشقاء الناجم عن حكم الرئيس صدّام حسين»، هو التهجير الداخلي للسكان[3]. وكان عنوان مقال الصحيفة: «العراقيون المقتلعون من أرضهم يرون في الحرب سبيلاً إلى مواطنهم المفقودة». ولم يتم التحرّي عما إذا كان الأكراد والكولومبيون، المُقْتَلَعون من أرضهم بمنتهى القسوة، وحتى بأعداد أكبر على ما يبدو، يرون هم أيضاً في الحرب سبيلاً إلى مواطنهم المفقودة. لعلّ اقتراحاً كهذا كان سيبدو غريباً بعض الشيء. إنما كان بوسع واشنطن أن تُخفِّف من حدة الشقاء، أو حتى أن تمهِّد الطريق لحلول أكثر واقعية للمشاكل العميقة الجذور، بأن تسحب بكل بساطة مساندتها للفظاعات المرتكبة. لكن ذلك يتطلّب في أضعف الإيمان استعداداً من جانب الطبقات المتعلّمة للنظر في المرآة بدلاً من الاكتفاء بالنواح على جرائم الأعداء الرسميين، التي غالباً ما يتعذر عمل الشيء الكثير بشأنها.

تيمور الشرقية وكوسوفو

وفيما كانت كولومبيا تأخذ مكان تركيا في طليعة الحاصلين على المساعدات العسكرية الأميركية، كانت هناك قصة رعب أخرى تتكشّف فصولاً

بحيث تعذّر على واشنطن أن تضع نهاية سريعة لها. في عام 1999، صعّدت إندونيسيا من أعمالها الوحشية في المناطق التي كانت اجتاحتها عام 1975، وقتلت هناك نحواً من 200,000 نسمة بدعمٍ دبلوماسي وعسكري أميركي - بريطاني، وبسندٍ مما أسميناه «الجهل المتعمَّد». وفي غضون الأشهر الأولى من عام 1999، أضافت القوات المسلحة الإندونيسية وأعوانها من المنظمات شبه العسكرية عدة آلاف أخرى إلى حصيلة القتلى[4]. هذا في الوقت الذي كان فيه الجنرالات الحاكمون يُعلنون أن ما هو أسوأ من ذلك آتٍ على الطريق إذا ما صوّت السكان على غير الوجه المأمول في استفتاء 30 آب/ أغسطس على الاستقلال - وهو ما فعلوه تماماً بشجاعة مُذهلة. وكان العسكر الإندونيسيون عند تهديدهم، فطردوا مئات الآلاف من بيوتهم، وعاثوا في معظم أنحاء البلاد خراباً. ولأول مرة يُعلن عن الفظاعات المرتكبة بتغطية إعلامية لا بأس بها في الولايات المتحدة. وفي الثامن من أيلول/ سبتمبر، تحرّكت إدارة كلينتون بأن كررّت موقفها القائل إن تيمور الشرقية «هي من مسؤولية الحكومة الإندونيسية، ولا نريد أن ننتزع منها تلك المسؤولية». وبعد بضعة أيام، وإزاء ضغوطات قوية تعرّض لها من المجتمع الدولي وفي الداخل، سحب كلينتون سياسة دعم جرائم إندونيسيا في تيمور الشرقية المستمرة منذ 25 سنة، وأعلم العسكر الإندونيسيين أن واشنطن لا يسعها بعد الآن أن تساند أعمالهم الإجرامية بصورة مباشرة. فكان أن انسحبوا في الحال من [تلك] المنطقة، فاسحين في المجال لقوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة وبقيادة أسترالية من دخولها دونما اعتراض[5].

كان الدرس واضحاً وضوح الشمس: لخمس وعشرين سنة تقريباً، وحفنة من النشطاء والنقّاد يقولون بأن لا حاجة هناك إلى التهديدات أو الإجراءات الزجرية، بل يكفي التوقف عن التواطؤ في بعضٍ من أبشع الجرائم في أواخر القرن العشرين لتتوقف تلك الجرائم في الحال. بيد أن ذلك لم يكن الدرس الذي تمّ استخلاصه. بدلاً من ذلك، ارتفعت منظومة العقائد إلى مستوى التحدّي، واستنتجت الخلاصة المطلوبة: إن أحداث تيمور الشرقية قد دلّت على أن السياسة الخارجية [الأميركية] قد دخلت «مرحلة ملؤها النُبل»، يمضي فيها زعماء الغرب المتمدن قُدماً في اعتصامهم بـ«المبادىء والقيم».

إن هذا التبدّل في الأدوار إنجازٌ يثير الإعجاب. ولا يسع المرء إلا أن يتساءل هنا عما إذا كان من الصعب ابتداع سلسلة مفترضة من الأحداث وتكييفها من ثم لإثبات الأطروحة المطلوبة.

لقد أعطتنا تيمور الشرقية مثلاً محورياً عن عصر التنوير بمعاييره الجديدة، ومنها «معيار التدخل الإنساني». لكن لم يحصل هناك أي تدخل، دعْ عنك التدخل الإنساني[6]. بل كانوا يُحلّقون في ذُرى مجدهم، ولم يتوقفوا لحظةً، برغم كل التشريفات تلك، عن التواطؤ في جرائم إندونيسيا المتواصلة منذ عشرات السنين.

غير أن المثل الأبرز للعصر الجديد كان كوسوفو، حيث تصرفت الولايات المتحدة وحليفاتها بروح «الغيرية» و«الحميّة الخُلقية» وحدهما، وطوّرت «مقاربة من نوع جديد لاستخدام القوة في السياسة الدولية»، بأن «ردّت على طرد أكثر من مليون كوسوفوي من وطنهم» بغارات جوية تستهدف حمايتهم من «أهوال المعاناة أو من براثن الموت»[7]. هذا الوصف المستقى من مصدر أكاديمي، هو النسخة القياسية، وقلّما تخرج الروايات في وسائل الإعلام وصحافة الرأي والدوائر الأكاديمية عنها. وإذا ما تناولنا بعض العيّنات النموذجية منها، نقرأ أنه بعد أن «تصاعد العُنف» في كوسوفو عام 1998، ردّت القوات الصربية بشنّ «حملة من التطهير العرقي، وأبعدت أكثر من نصف السكان الألبان إلى المنافي... وقد حمل سفك الدماء المتزايد الولايات المتحدة وحليفاتها... على شنّ حملة من القصف الجوي الكثيف... وبذلك أتاحت للنازحين الألبان أن يعودوا [إلى ديارهم]»[8]. و«في ربيع عام 1999، بدا أن الصرب يقومون بعمليات تطهير عرقي»؛ أهالي كوسوفو من الألبان «يفرّون تحت وطأة الهجمات... متحدثين عن حصول إعدامات ميدانية وتهجير قسري» لدى وصولهم إلى البلدان المجاورة؛ وعمليات الطرد هذه وكذلك الأعمال الوحشية المقترفة هي التي «استدعت حملة القصف الجوي من جانب حلف شمالي الأطلسي» في 24 آذار/ مارس[9]. أي أن التدخل في كوسوفو كان «من أجل مصلحة شعوب المنطقة ليس إلاّ... كان عملاً نابعاً من حبّ الغير» مثل سائر التدخلات الأميركية في المنطقة[10]. وقد كان [الإجراء] «صائباً مئة في المئة»، على حد وصف تيموثي غارتون، لأنه اجتاز «العتبة العالية جداً للقيام

بمثل هذا التدخل الإنساني... [لإيقاف] ما يرقى إلى مرتبة الإبادة الجماعية حيث تقوم الحكومة الصربية بقتل أعداد غفيرة من أبناء شعبها وتمارس بحقهم «التطهير العرقي»[11].

لا مراء في أن هذا كافٍ بحد ذاته لبناء القضية وتسويغ التسبيح بحمد القادة «الغيريين»، المستهلّين عصراً تنويرياً جديداً. وهذا ما كان يُمكن أن يحصل فعلاً، لو أن الادعاءات تمتُّ إلى الواقع بصلة.

تُعتبر العيّنة الصغيرة من المقتبسات الواردة أعلاه، نموذجية من عدة نواحٍ مثيرة للاهتمام. أولاً، إن الروايات تُساق من دون بيّنة، مع أن قدراً هائلاً منها كان يُمكن استقاؤه من مصادر غربية مشهود لها بالنزاهة؛ ثانياً، إن الصورة القياسية تقلب ترتيب الأحداث. إذ لا خلاف في أن القصف الجوي قد سبق التطهير العرقي وارتكاب الفظاعات، التي كانت في الواقع نتيجة متوقعة له.

صحيح أن كوسوڤو كانت مكاناً بشعاً قبل قصف حلف شمالي الأطلسي لها، إذ قُدِّر عدد الذين قُتلوا من كل الأطراف خلال السنة السابقة [على القصف] بحوالى 2,000 قتيل. غير أن السجلاّت الغربية الوافرة لا تكشف عن حصول أي تغيير مهمٍّ حتى بداية القصف في 24 آذار/ مارس، ما عدا ازدياد طفيف في أعمال الصرب الوحشية قبل ذلك بيومين، حين جرى سحب المراقبين تحسباً لهجوم حلف شمالي الأطلسي. ولم تشرع الأمم المتحدة بتسجيل النازحين إلا بعد ذلك بأسبوع. وهذه الحقائق الأساسية كانت معروفة جيداً في شهر أيار/ مايو 1999، حين وجِّه الاتهام إلى ميلوسيڤيتش، وكان يحوي تفصيلاً بسلسلة الجرائم المروّعة التي وقعت جميعاً، ودونما استثناء، بعد بدء القصف.

وفي 24 آذار/ مارس، أي اليوم الذي بُوشر فيه بالقصف، أدلى وزير الدفاع البريطاني، جورج روبرتسون (سكرتير حلف شمالي الأطلسي لاحقاً)، بشهادة أمام مجلس العموم قال فيها إن «جيش تحرير كوسوڤو (KLA) هو المسؤول عن سفك الدماء في كوسوڤو وبدرجة أكبر من السلطات الصربية» حتى منتصف كانون الثاني/ يناير 1999. وكان يشير بذلك إلى رجال حرب

العصابات الألبان الذين كانت تدعمهم آنذاك وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA)، والذين أعلنوا بصراحة أن هدفهم هو قتل الصرب لاستدعاء ردة فعل عنيفة من جانبهم كفيلة بخلق تأييد شعبي في الغرب لتدخل حلف شمالي الأطلسي. وكشف تحقيق برلماني أُجري فيما بعد، أن وزير الخارجية [البريطاني] روبن كوك قد أخبر المجلس في 18 كانون الثاني/ يناير أن جيش تحرير كوسوفو قد «ارتكب المزيد من الخروقات لوقف إطلاق النار؛ وأنه حتى نهاية الأسبوع الجاري كان مسؤولاً عن عدد أكبر من حالات إراقة الدماء قياساً إلى قوات الأمن (اليوغسلافية)»[12].

كان روبرتسون وكوك يشيران هنا إلى مذبحة ارتكبتها قوات الأمن في راشاك بتاريخ 15 كانون الثاني/ يناير، حيث أُفيد عن مقتل خمسة وأربعين شخصاً. لكن بما أن التوثيق الغربي لا يشير إلى حدوث تغيُّر يستحق الذكر في توزُّع أعمال العنف بعد راشاك، فإنه إذا كانت النتيجة التي خلصا إليها سارية المفعول في منتصف كانون الثاني/ يناير، فقد ظلّت كذلك من حيث الأساس إلى أواخر آذار/ مارس. كان واضحاً في ذلك الحين أن مجازر كهذه لا تعني شيئاً بالنسبة للقيادة الأميركية أو البريطانية. وهكذا فإن مجزرة ليكويسا التي وقعت في تيمور الشرقية بعد ذلك بقليل، وكانت بعدُ أشد فظاعة على ما يبدو، ليست سوى واحدة من عدة مذابح، ولم يكن ارتكابها بحجّة الدفاع عن النفس. مع ذلك، لم تؤدِ هذه وسواها من المذابح إلى أي تبدُّلٍ في دعم الولايات المتحدة وبريطانيا للغُزاة الإندونيسيين. وحتى لو وضعنا جانباً مثل هذه الاعتبارات الانتقائية، فإن القرائن الغربية، على غزارتها، لا تتحدث عن حصول أي تبدُّل مهمّ في كوسوفو قبل بدء القصف.

والأبحاث الجادّة تتوصل، هي الأخرى، إلى نتائج مشابهة. فنيكولاس ويلر، الذي لا يتلاعب بالتسلسل الزمني، يُقدِّر أن الصرب قتلوا 500 ألباني قبل قصف حلف شمالي الأطلسي؛ ويشير ضمناً إلى أن 1500 قُتلوا على أيدي جيش تحرير كوسوفو. مع ذلك، فهو يخلص إلى أن قصف صربيا كان حالة أصيلة من التدخل الإنساني «مع أن بضع مئات فقط من الألبان لقوا مصرعهم» في الفترة التي سبقت القصف، وأن «أجهزة الاستخبارات كانت ألمحت إلى ذلك باعتباره نذيراً بوقوع حملة كبرى من القتل والتطهير العرقي».

ومرة أخرى [نقول]، ليست تلك بالمصادر الجديرة بالتصديق[13]. بل هي مجرد محاولة واحدة من عدة محاولات جادّة لتقديم مبرِّر لقصف حلف شمالي الأطلسي، فيما خلا التسلسل الزمني المعكوس.

في 27 آذار/ مارس، أي بعد مرور ثلاثة أيام على بداية الغارات الجوية على صربيا، صرّح ويسلي كلارك، قائد قوات حلف شمالي الأطلسي، للصحافة بأن ردة فعل الصرب الشائنة كانت «متوقعة تماماً»؛ وأنه كان «متحسباً لها كل التحسّب»، ولم تكن «بأية حال» مبعث قلق لدى القيادة السياسية. وفي مذكراته، يذكر كلارك أنه أخبر وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت في 6 آذار/ مارس بأنه في حال مضى حلف شمالي الأطلسي قُدماً في مخططه لقصف صربيا، «فمن المؤكد تماماً» أن الصرب سوف «يُهاجمون السكان المدنيين»، وأنه لن يكون في مقدور الحلف أن يفعل شيئاً لمنع ردّات الفعل على الأرض. ويفهم ميكايل إيغناتييف من قراءته لكتاب كلارك، أن «الباعث الحاسم حقاً» الذي دفع بقوة حملة القصف الجوي من جانب حلف شمالي الأطلسي، لم يكن بحسب قائد الحلف نفسه، «انتهاكات ميلوسيڤيتش لحقوق الإنسان في كوسوڤو قبل آذار/ مارس 1999؛ كما لم يكن التهجير الجماعي الذي قام به بعد بدء القصف. ما كان أكثر أهمية من هذا وذاك، الحاجة إلى فرض إرادة حلف شمالي الأطلسي على زعيم كانت تحدّياته، أولاً في البوسنة ثم في كوسوڤو، تقوّض مصداقية الدبلوماسية الأميركية والأوروبية وقوة الإرادة لدى حلف شمالي الأطلسي»[14].

وأن يكون الهمّ الأساسي هو «مصداقية» السادة، فهذا ما لم يدّخر كلينتون وبلير جهداً لتبيانه بكل وضوح. وقد عاد وزير الدفاع [الأميركي]، وليام كوهن، وكرّر هذه النقطة بالذات في تقرير لاحق له إلى الكونغرس، ما إنّ سقطت التلفيفات المعتادة لجهة التسلسل الزمني، وتأكدت [الحقيقة] بما جاء في مذكرات كلارك.

ويسوق آندرو باسڤيتش بعدُ تفسيراً أشد هُزءاً، إذ يرفض الاخذ بكل الدوافع الإنسانية: لم يكن لجوء كلينتون إلى استعمال القوة في البوسنة عام 1995 وقصفه صربيا عام 1999 «من أجل وضع حد نهائي للتطهير العرقي، أو

استجابة لنداء الضمير كما ادّعى، وإنما لقطع الطريق على الأخطار التي تتهدد تماسك حلف شمالي الأطلسي ومصداقية القوة الأميركية». أما محنة أهالي كوسوفو، فلم تكن تعنيه بشيء. إن عزم الحلف على قصف [صربيا] كان «عبرةً لأية دولة أوروبية قد يتبادر إليها أنها مُستثناة من قواعد حقبة ما بعد الحرب الباردة» التي أرستها واشنطن. المهمّ في الأمر هو «تأكيد المكانة المهيمنة للولايات المتحدة في أوروبا موحدة، متكاملة ومنفتحة». فمنذ البداية، «أدرك مهندسو الحرب أن الغاية منها هي الاحتفاظ بالمكانة الأولى لأميركا» في أوروبا، وكذلك «إجهاض أية إمكانية مرفوضة بخروج أوروبا» عن السيطرة الأميركية ولو افتراضاً[15].

بعد سنوات أربع ليس إلاّ، فقدت أوروبا والولايات المتحدة كل اهتمام [بكوسوفو]. فنصف سكان الأقليم يرتعون اليوم في البؤس. ويحرص المتطرفون الإسلاميون على الإفادة «من الضغائن المتولّدة عن السلوك غير المكترث للمجتمع الدولي [حيالهم]»، فتجدهم يحتكرون توزيع «الغذاء والكساء والمأوى»، فضلاً عن مستلزمات الوجود الثقافي في الريف، عاملين بذلك على نشوء «ظاهرة طالبانية» هناك. وقد يتّضح لنا أن سياسات الغرب بعد الحرب هي «المسؤول المباشر عن انتاج أوروبا لـ«طالبانها» هي»[16].

لا تُقدّم كوسوفو وتيمور الشرقية، في العادة، باعتبارهما الشاهد الأول على بزوغ فجر العصر الجديد، عصر التدخل الإنساني، فحسب، بل تُساقان كذلك كعرضٍ إيضاحي لكيفية تطوّر المعايير الجديدة «نحو إعادة تعريف لدور الأمم المتحدة». فالمعايير التي طبّقتها الدول الغربية في هاتين الحالتين تجعل من ميثاق الأمم المتحدة شيئاً عفى عليه الزمن. فبإرساء هذه المعايير على الأرض، أصبح غزو بلدٍ ما من دون تفويض من مجلس الأمن أمراً مشروعاً. ولعميد معهد وودرو ويلسون للشؤون العامة والدولية في جامعة پرنستون ملاحظة نوافقه عليها، ومؤداها أن «هذه هي العبرة التي يجدر بالأمم المتحدة ويجدر بنا جميعاً أن نستخلصها» من غزو العراق، وأساسها المترسّخ في المعايير الجديدة[17].

إن السجلّ يُوحي بأن علينا أن نستخلص دروساً مختلفة نوعاً ما: من

طريقة القويّ في إرساء «حقه السيادي» المزعوم «في اللجوء إلى العمل العسكري» كما يحلو له (كولن پاول)؛ وكيف يُعاد بناء حتى التاريخ الأحدث عهداً من قبل منظومات عقائدية تجيد القيام بعملها. هذه هي الدروس الحاسمة، وخليق بالمعنيين بالمستقبل أن يحملوها على محمل الجدّ.

الحاجة إلى الاستعمار

مع تكشّف مآسي تيمور الشرقية وكوسوفو عام 1999، تخلّت كولومبيا عن مكانها كمتلقٍ أول للسلاح الأميركي. والسبب لا يصعب تبيّنه: إرهاب الدولة التركي أصاب نجاحاً، أما إرهاب الدولة الكولومبي فلا. على امتداد سنوات التسعينيات وعصر التنوير الجديد، حازت كولومبيا على أسوأ سجلّ لحقوق الإنسان في نصف الكرة الغربي، وتصدّرت في الوقت نفسه قائمة المتلقّين للأسلحة الأميركية والتدريب العسكري الأميركي؛ وهذه علاقة متبادلة راسخة، وأهميتها لن تكون ضئيلة البتة فيما لو تعدّت الإحاطة بها نطاق المحافل الاكاديمية وأوساط المنشقّين.

اشتملت الفظاعات المرتكبة في كولومبيا على تهجير السكان من مواطنهم عبر الحرب الكيميائية (أو التعثين(*) حسب المصطلح المُعطى لها) تحت غطاء الحرب على المخدرات التي يصعب تصديقها. يُلاحظ أحد كبار المرجعيات الأكاديمية أن «بالإمكان رفع قضية مثيرة (بالقول) إن سياسة الولايات المتحدة على صعيد المخدرات تُسهم إسهاماً فعّالاً في سيطرة طبقة اجتماعية دُنيا، متمايزة عِرْقياً ومحرومة اقتصادياً في الداخل، وتخدم مصالح أميركا الاقتصادية والأمنية في الخارج»[18]. العديد من المختصّين في علم الجريمة والمتابعين للمشهد الدولي يعتبرون ذلك تصريحاً مكبوحاً. والتحليل يُعيننا على تفسير لماذا تُنفَّذ الأعمال المشمولة بالرعاية الأميركية دوماً بحماسة أشدّ وحميّة مضاعفة حتى وإنْ ثبُت فشلها المتزايد في تحقيق الغاية المزعومة من معالجة ملف تعاطي المخدرات في الداخل، ولماذا لا تُموَّل إلاّ

(*) Fumigation، التعثين أو التبخير، هو تطهير المكان المقصود بتعريضه للدخان أو الغاز (م).

فيما ندر الإجراءات التي ثبُت أنها أكثر نجاعة وفاعلية، ولا سيما تدابير الوقاية والعلاج.

لقد اقترحت المقاطعات الجنوبية المستهدفة من قبل حكّام كولومبيا، علاوة على الفلاحين ونشطاء حقوق الإنسان، عدداً من الخطط القائمة على الاقتلاع اليدوي لنبتتي الكوكا والخشخاش، وتقديم الدعم للمزروعات البديلة، إنما من دون طائل. في غضون ذلك، تتسمَّم التربة من جرّاء التعثين، ويموت الأطفال، ويُقاسي ضحايا التهجير والتشريد المرض والضيم.

ترتكز الزراعة الفلاحية على موروث غنيّ من المعارف والخبرات المكتسبة على مدى عدة قرون، وهي تنتقل، في العادة، من الأم إلى الابنة بالاكتساب، ولئن كانت هذه المعارف والخبرات إنجازاً إنسانياً رائعاً، إلا إنها شديدة الهشاشة، وبالمقدور القضاء عليها قضاءً مبرماً في مدى جيل واحد لا غير. ويجري الآن تدميرها، إلى جانب بعض من أغنى أماكن التنوّع الحيوي في العالم. ويلتحق الـ«كامبسينوس»، سكان البلاد الأصليون، والكولومبيون من أصل إفريقي، بالملايين في الإحياء الفقيرة والمعسكرات العفنة. ومع رحيل الناس، يتسنّى للشركات متعددة الجنسيات أن تعرّي الجبال طلباً للفحم واستخراج النفط وسائر المواد الأخرى، وربما أيضاً تحويل ما تبقى من أراضٍ إلى مزارع للأغنياء إما لتربية المواشي، أو لزراعة المحاصيل المعدّة للتصدير في بيئة مجرّدة من كنوزها وتنوّعها. لذا يصف المحلّلون والمراقبون المطّلعون برامج التعثين التي تقف وراءها واشنطن بأنها مرحلة أخرى في السيرورة التاريخية لطرد الفلاحين الفقراء من أراضيهم لصالح المستثمرين الأجانب والنخب الكولومبية.

وعلى غرار العديد من مراكز الاضطرابات وإرهاب الدولة، تُشكّل كولومبيا جزءاً من منطقة مهمّة لإنتاج النفط، كما أنها هي نفسها منتجٌ للنفط لا يُستهان به: التوصيف عينه يصحّ على الشيشان، وغرب الصين، وديكتاتوريات آسيا الوسطى، وغيرها من الأماكن التي اشتدّ فيها عنف الدولة ضراوةً في أعقاب 11 أيلول/ سبتمبر بذريعة «الحرب على الإرهاب»؛ ولنا أن نتوقع وجود إشارة من واشنطن [بالموافقة على ذلك]. تتفق منظمات حقوق الإنسان ووزارة

الخارجية [الأميركية] على أن الغالبية العظمى من الفظاعات والأعمال الوحشية التي تشهدها كولومبيا مردها إلى القوى المسلّحة والمنظمات شبه العسكرية، التي هي بمثابة «الفرقة السادسة» في الجيش الكولومبي المكوّن من خمس فرق، نظراً لارتباطاتها الوثيقة به، بحسب منظمة «هيومان رايتس ووتش» لحقوق الإنسان. لقد سُجِّل ارتفاع في نسبة الأعمال الوحشية المُسندة إلى المنظمات شبه العسكرية ما دامت الخصخصة باتت تشمل الآن حتى الجرائم وفق التقاليد الليبرالية الجديدة؛ وهذا تطوّر صار مألوفاً في أكثر من مكان: فصربيا استخدمت ميليشيا خاصة في يوغسلافيا السابقة، وكذلك فعلت إندونيسيا في تيمور الشرقية، وتركيا في جنوب شرقي البلاد [الأناضول]... وهلمّ جراً. وثمة خصخصة موازية للفظاعات الدولية: فعمليات التعثين تتولاها شركات «خاصة» مؤلّفة من ضباط عسكريين أميركيين بموجب عقود موقّعة مع البنتاغون. وهو كذلك أسلوب شائع في كل أرجاء العالم، ويفيد في تلافي المُساءلة والمحاسبة.

حتى وإن صدّقنا الحجج الأميركية في تحبيذ الحرب على المخدرات، فإن الادعاءات المتوارية خلفها ادعاءات مُخزية فعلاً. فقط تخيّلوا ردة الفعل على اقتراحٍ بأن تقوم كولومبيا أو الصين بتنفيذ برامج للتعثين في كارولاينا الشمالية من أجل القضاء على مزروعات تدعمها الحكومة وتُستخدم لصُنع منتجات أشدّ فتكاً ـ منتجات لا يتعين عليهم استيرادها والمخاطرة بتعريض أنفسهم للعقوبات التجارية فحسب، بل يجب أن يسمحوا كذلك بالدعاية والترويج لها بين فئات سكانيةٍ غير محصّنة.

ثمة فن أدبي جديد ومُعتبر جداً يتقصّى العيوب الثقافية التي تمنعنا من الاستجابة كما يجب لجرائم الأخرين. سؤال مثير للاهتمام ولا شك، وإنْ كان يأتي بكل المقاييس المعقولة في مرتبة أدنى من سؤال آخر مختلف: لماذا نسترسل في جرائمنا نحن، سواء بارتكابها مباشرةً، أم عبر تقديم الدعم الحاسم إلى الأتباع القتلة؟ إن الأمر لا يخلو من فائدة تنويرية عندما نسأل عن كثرة ومدى دقّة الإحالات إلى تركيا وكولومبيا وتيمور الشرقية والعديد من الأمثلة المُشابهة الأخرى، التي يجدها المرء في الأدبيات المعاصرة حول المثالب التي تشوب شخصيتنا. إن المرء ليجد قدراً كبيراً في المديح الذاتي

على «الإيديولوجيا الحاكمة» الجديدة في العالم الأخلاقي للدول المستنيرة، التي تضرب بجذورها في المبدأ القائل: «جميع الدول مسؤولة عن حماية سكانها، فإذا كان قادتها عاجزين أو مستنكفين عن حمايتهم، فإنما يُعرِّضون بلدانهم للتدخل العسكري بتفويضٍ من مجلس الأمن، وفي حال كان ذلك متعذّراً (كما في حالة كوسوفو)، من جانب بلدان بمفردها، وذلك في الأوضاع التي تهزّ الضمير»[19]. أما الفظاعات التي تضاهي أو حتى تفوق كل ما وجِّه إلى ميلوسيفتش من تُهم في كوسوفو قبل قصف حلف شمالي الأطلسي، فهي ليست من النوع الذي «يهزّ الضمير» عندما تُعزى المسؤولية فيها إلى بلادنا - شأنها في أحوال كثيرة - أو حتى عندما تقع تلك الجرائم **داخل** حدود حلف شمالي الأطلسي وليس على **مقربة** منه فحسب.

في حالة تركيا، «الأوضاع التي تهزّ الضمير» مضت عملياً من دون أن يبالي بها أحد في الولايات المتحدة إلى اللحظة التي تحدّت فيها الحكومة التركية في مطلع عام 2003 أوامر واشنطن ونزلت عند رغبة 95 بالمئة من مواطنيها في رفض السماح بشن هجوم على العراق انطلاقاً من أراضيها. منذ تلك اللحظة، بدأ المرء يقرأ عن «سجل تركيا المروّع في تعذيب وقتل و"إخفاء" أكراد تركيا، وعن تدمير ما يزيد عن ثلاثة آلاف قرية من قُراهم»، مع استشهادات من منظمات حقوق الإنسان تُكرر ما سبق لتلك المنظمات أن روته بقدر أكبر من التفصيل قبل ذلك بسنوات، حين كانت الجرائم جارية على قدم وساق بفضل المساعدات الأميركية، وكان من السهل وضع حدٍ لها في ذلك الحين. إلى الآن، والدور الأميركي الحاسم [في تركيا] ما زال طي الكتمان. وجرياً على عادتنا السابقة، فإن أقصى ما يُمكن قوله هنا هو أننا قد «تسامحنا» أكثر من اللازم مع الارتكابات بحق الأكراد (آرييه نئير)[20].

إن الإسهام الهائل في الأعمال الوحشية والفظاعات الكبرى لا يقف عند حدود «التسامح». فالوقت [المناسب] لفضح معاناة الأكراد يكون حين تكون واشنطن في صدد توفير الوسائل الآيلة إلى ارتكاب الجرائم التي لا تصدم المشاعر إلاّ بعد فوات الأوان، وبعد أن تكون التبعات قد انزاحت بأمان عن كاهل المسؤول. وعملٌ مبتذلٌ من هذا القبيل، لن يكون إلاّ موضع استهجان الأعداء الرسميين. وتقبّله السهل في أقوى دولة عرفها التاريخ، لا يُبشِّر مرة

أخرى بالخير بالنسبة للمستقبل.

والصيغة الأخرى الدارجة حالياً لرسالة الدول المستنيرة مفادها أن «الحاجة... إلى الاستعمار ماسّة اليوم مثلما كانت في القرن التاسع عشر» لحمل مبادىء النظام والحرية والعدالة إلى باقي أنحاء العالم، المبادىء التي تعتنقها وتعتصم بها مجتمعات «ما بعد الحداثة»؛ وهي الصيغة التي تقدّم بها كبير مستشاري طوني بلير في السياسة الخارجية: روبرت كوپر[21]. لم يتوسّع كوپر في الحديث عن «الحاجة إلى الاستعمار» خلال القرن التاسع عشر، ولا عن حيثيات ذلك الالتزام الذي أخذته على عاتقها كل من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وسواها من حَمَلَة لواء الحضارة الغربية. لكن نظرة أمينة إلى العالم الحقيقي قد تزكّي حجّته بأن الحاجة ماسّة اليوم إلى الاستعمار بقدر ما كانت كذلك في الأيام التي يتذكّرها كوپر بحنين جارف. وفي تعبير آخر: بوسعنا أن نتعلّم الشيء الكثير عن الدول المستنيرة في أيامنا هذه إذا ما أولينا سجلّها قليلاً من الانتباه، وراقبنا كيف تصوّره سواء أثناء تكشّف الأحداث في حينه، أو عند الاستعادة التاريخية لها.

غير أنه حريّ بنا ألا نغفل عن التحوّلات التي طرأت على النظام العالمي منذ الحرب العالمية الثانية. ومن هذه التحوّلات ما يُسمّيه روبرت جرڤيس «التحوّل ذا الأبعاد المثيرة؛ وربما يكون الانقطاع المدهش الوحيد الذي تمخّض عن تاريخ السياسة الدولية في أي مكان»؛ ألا وهو تنعّم دول أوروبا في الوقت الحاضر بالسلام، فيما يُحاجج بعضهم الآخر بالقول المثير للجدل إن الديمقراطيات لا تحارب بعضها بعضاً[22]. هذا هو الانقطاع الأخّاذ الذي يشير إليه كوپر مداورةً لدى انضمامه إلى جوقة المهلّلين لولادة «النظام العالمي المابعد حداثوي» المستند إلى القانون والعدالة والتمدن، وإن كان على الغرب أن «يعود إلى استخدام الطُرُق الأعنف للأيام الخوالي، أي إلى استخدام القوة، والهجمات الاستباقية، والخداع، وكل ما هو ضروري عندما يتعلق الأمر بالتعاطي مع أولئك الذين ما برحوا يعيشون في عالم القرن التاسع عشر حيث كل دولة تصنع ما يحلو لها». الغرب، إذن، يجب أن يعود إلى «شريعة الغاب... حين يتعين علينا العمل في الغاب» ـ تماماً مثلما فعل في ذلك الماضي المخزي.

حماية الأولاد المشاكسين من العدوى

لم تكن الدول المستنيرة في أواخر القرن التاسع عشر الأولى في إسباغ المجد على نفسها لتخليصها البرابرة من قدرهم البائس ـ بالعنف والتدمير والنهب. فقد كانت تنهل من معين ثرّ لقادة بارزين أزعجهم وأقضّ مضجعهم ارتفاع «سيل العقائد الشريرة والقدوات الخبيثة»، فتساءلت: «ماذا سيحلّ بديننا ومؤسساتنا السياسية؛ بالقوة الأخلاقية لحكوماتنا، وبالنظام المحافظ الذي صاننا من التحلّل الكامل (لو أن) عدوى المبادئ الشريرة وغزوها» لم يردعهما رادع؟ في التعبير عن هذه المخاوف، كان القيصر ومترنيخ[*] يقصدان «العقائد الخبيثة للمذهب الجمهوري وحكم الشعب نفسه (التي يروِّج لها) رُسل التحريض على الفتنة» في العالم الجديد ـ وفي لغة المخطّطين المنمّقة هذه الأيام: هي التفاحة العفنة التي قد تفسد السلّة، أو حجر الدومينو الذي قد يقلب بقية الأحجار. وقد ذهبا إلى التحذير من أن عدوى هذه العقائد «تجتاز البحار، وكثيراً ما تظهر مصحوبة بجميع عوارض التدمير التي تميّزها، وفي أماكن حيث يُمكن لأي اتصال مباشر، لا بل ولأية علاقة تقاربية، أن تبعث على الخشية من شرّ مرتقب». والأدهى من كل ذلك، أن رُسل التحريض على الفتنة قد أعربوا للتو عن عزمهم على توسيع نطاق نفوذهم بإعلان مبدأ مونرو ـ هذا «الضرب من الغطرسة، الأميركي بامتياز والمتعذر اغتفاره»، كما وصفه بسمارك في وقت لاحق[23].

وما كان على بسمارك أن ينتظر بزوغ عصر المثالية الويلسونية ليعرف ماذا يعني مبدأ مونرو، كما شرحه وزير الخارجية روبرت لانسينغ للرئيس ويلسون، الذي وجد التوصيف «مُفْحِماً»، وإنْ أشار عليه بأنه سيكون من «الحماقة» تركه يصل إلى علم الجمهور:

إن الولايات المتحدة في تحبيذها مبدأ مونرو إنما

(*) المقصود بهما: إمبراطور النمسا فرنسيس الثاني؛ ومستشار النمسا الرجعي الذي كان ينتهج سياسة ترمي إلى خنق الحركات التقدمية والعودة بأوروبا إلى الأنظمة الاستبدادية المطلقة (م).

> تفكّر في مصالحها الخاصة. أما سلامة أراضي البلدان الأميركية الاخرى، فمسألة عَرَضية وليست غاية في حد ذاتها. قد يبدو ذلك قائماً على الأنانية وحدها، لكن صاحب (هذا) المبدأ لم يكن يحدوه في إعلانه لا حافز أكثر سمواً ولا حافز أكثر سخاءً(24).

لقد تعذّر مع ذلك وضع المبدأ موضع التطبيق التام بسبب ميزان القوى في العالم، وإن تأتى لويلسون أن يضمن السيطرة الأميركية على منطقة الكاريبي بالقوة، تاركاً إرثاً رهيباً ما برح قائماً إلى يومنا هذا، وأن يتجاوزها إلى حد ما، فأخرج العدو البريطاني من فنزويلا الغنية بالنفط، وشدّ أزر الديكتاتور الشرير والفاسد، خوان ڤيسنتي غوميز، الذي فتح أبواب البلاد على مصراعيها للشركات الأميركية. وقد استُهلت سياسة الباب المفتوح/ التجارة الحرّة بالطريقة المعهودة: عن طريق الضغط على فنزويلا لحظر الامتيازات [النفطية] البريطانية، مع العمل في الوقت نفسه على المطالبة ـ وتأمين ـ بحقوق نفطية لأميركا في الشرق الأوسط، حيث كان للبريطانيين والفرنسيين قصب السبق. وبحلول عام 1928، كانت فنزويلا قد أصبحت أكبر مصدِّر للنفط في العالم، تحت إشراف الشركات الأميركية. وتتابعت القصة فصولاً إلى بدايات عام 2003، تحكي عن بؤس شديد يلفّ بلداً غنياً بالموارد والإمكانيات، ويدرّ ثروات طائلة على المستثمرين الاجانب وفئة صغيرة من السكان [المحليين].

كانت امتدادات القوة الأميركية لا تزال محدودة في عهد الرئيس ويلسون، لكن الرئيس وليم هوارد تافت كان يرى بنظره الثاقب «أن اليوم الذي يكون فيه نصف الكرة الغربي برمّته ملكاً لنا من الوجهة الفعلية ليس ببعيد، تماماً مثلما أنه اليوم ملكٌ لنا حقاً من الوجهة الاخلاقية بحكم تفوّقنا العِرْقي». لكن الأميركيين اللاتينيين قد لا يدركون ذلك. والسبب، برأي إدارة ويلسون، أنهم «أولاد مشاكسون، يمارسون جميع امتيازات وحقوق الكبار»، وتلزمهم لذلك «يد قاسية، يد حازمة». بيد أنه ينبغي عدم إهمال الوسائل الليّنة مع ذلك. فقد يكون من المفيد «التربيت عليهم قليلاً، وحملهم على الظن أنك شغوف

بهم»، كما جاء في نصيحة وزير الخارجية جون فوستر دالاس إلى الرئيس آيزنهاور[25].

الأولاد المشاكسون موجودون في كل مكان: كان ويلسون يعتبر الفيليبينيين «أولاداً يتوجب عليهم إبداء الطاعة شأن المشمولين بالوصاية» ـ أو على الأقل شأن الناجين من التحرير الذي دعا إليه أثناء إغداقه المديح العالي على روح الغيرية لديه. كذلك كانت وزارة خارجيته تعتبر الإيطاليين «أولاداً يجب أن (يُقادوا من أيديهم)، وتُسدى المساعدة إليهم أكثر من أي شعب آخر». لذا كان صنيعاً صائباً ومناسباً أن لا يضنّ خلفاؤه بأوجه الدعم الحماسي على «الثورة الفتية الرائعة» لفاشية موسوليني، التي حطّمت خطر الديمقراطية بين الإيطاليين «المتعطشين إلى قيادة حازمة، والمستمتعين... بكونهم يُحكمون بصورة مثيرة». بقي المفهوم في نصابه طوال عقد الثلاثينيات، وأُعيد إحياؤه بُعيد الحرب مباشرة. وقد عمدت الولايات المتحدة عام 1948 إلى تهديم الديمقراطية الإيطالية بمنعها وصول الأغذية إلى الناس المتضورين جوعاً، وبترميمها الشرطة الفاشية وتهديدها بما هو أسوأ من ذلك بعد. كما أوضح رئيس دائرة إيطاليا في وزارة الخارجية أن تلك السياسة يجب أن تكون مُعدَّة بحيث «يشعر حتى أغبى وُب[*] بالتغيير الحاصل». أما الهايتيون، فكانوا «أفضل حالاً بقليل من الهمج البدائيين»، طبقاً لشهادة فرانكلين ديلانو روزفلت فيهم، الذي ادّعى يوماً أنه هو من أعاد كتابة الدستور الهايتي إبان احتلال ويلسون العسكري للبلاد، سامحاً للشركات الأميركية أن تضع يدها على أراضي هايتي ومواردها الطبيعية بعدما سيق نواب برلمانها المتمرد سوق الخراف من قبل مشاة البحرية الأميركية (المارينز). وفيما كانت إدارة آيزنهاور تسعى جاهدة إلى الإطاحة بحكم كاسترو الناشىء حديثاً في كوبا عام 1959، اشتكى مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (السي آي إيه)، آلن دالاس، من أنه «لا توجد في كوبا أية معارضة لكاسترو قادرة على التحرك»، وأحد الأسباب لذلك، «أن مطالب الناس في تلك البلاد البدائية المُشمسة، أدنى بكثير منها في البلدان الأرقى، وبالتالي فهم لا يعون مبلغ

(*) WOP، تسمية مهينة جداً تُطلق على الإيطالي في أميركا (م).

معاناتهم»[26].

وظلت نعمة الحاجة إلى الانضباط تتردد بقوة على مرّ السنين. وحسبنا أن نذكر هنا حالة أخرى معاصرة، وثيقة الصلة بالموضوع. كان ذلك حين سعت الحكومة البرلمانية المحافظة في إيران إلى وضع يدها على ثروات البلاد، فإذا بالولايات المتحدة وبريطانيا تدبّران انقلاباً عسكرياً لتنصيب نظام حكم مطواع لهما، بقي يحكم بالإرهاب مُدة خمس وعشرين سنة. يومها حمل الانقلاب في طيّاته رسالةً بعيدة الأثر، أوضحها بلا أدنى مواربة محرّرو صحيفة «نيويورك تايمز» إذ قالوا: الآن تعلمت «البلدان المتخلفة، الغنية بالموارد الطبيعية، الدرس المقصود: مقدار الثمن الباهظ الذي لا بد أن يدفعه كل من يُصاب بسُعار التعصّب القومي... إن تجربة إيران (قد) تقوّي ساعد الزعماء المتعقّلين، المتبصّرين في عواقب الأمور (في أمكنة أخرى)، ممّن سَيُدْركون بشكل حصيف قواعد التصرف المقبول»[27].

والدرس نفسه جرى تلقينه في مكان أقرب هذه المرة، أثناء انعقاد مؤتمر تشابولتيك بالمكسيك في شهر شباط/ فبراير 1945؛ وهو المؤتمر الذي أرسى الأسس لنظام ما بعد الحرب بعدما صار بالمستطاع تطبيق مبدأ مونرو بالمعنى الويلسوني للكلمة. كانت شعوب أميركا اللاتينية تعيش تحت تأثير ما دعته وزارة الخارجية «فلسفة القومية الجديدة (التي) تشتمل على سياسات الغرض منها الأخذ بتوزيع أوسع للثروة، ورفع مستوى معيشة الجماهير». ومبعث قلق واشنطن كان علمها أن «القومية الاقتصادية هي القاسم المشترك بين التطلعات الجديدة نحو التصنيع» ـ تماماً كما كان الأمر بالنسبة لإنجلترا، والولايات المتحدة، بل وجميع البلدان التي أصابت نجاحاً في مجال التصنيع. «إن شعوب أميركا اللاتينية على يقين من أن المستفيد الأول من تنمية موارد البلاد يجب أن يكون شعب تلك البلاد». وهذا ما كان مرفوضاً رفضاً باتّاً، لأن «المستفيد الأول» يجب أن يكون المستثمرون الأميركيون، بينما وظيفة أميركا اللاتينية هي القيام على خدمة هؤلاء المستثمرين. وهكذا فرضت الولايات المتحدة «الميثاق الاقتصادي للأميركيتين»، المعدّ للقضاء على القومية الاقتصادية «بجميع أشكالها»[28]. مع حالة استثنائية وحيدة: بقاء القومية الاقتصادية مقوّماً حاسماً من مقومات الاقتصاد الأميركي، الذي كان يعوّل

آنذاك، وأكثر منه في الماضي، على قطاع ديناميكي تابع للدولة، غالباً ما كان يعمل تحت ستار الدفاع.

ومن المفيد أن نتذكر هنا أنه حتى في ذروة الحرب الباردة، أدرك المراقبون المشهود لهم بدقة الملاحظة، أن التهديد الذي تشكلّه الشيوعية إنما كان يتمثّل بالتحويل الاقتصادي في البلدان الشيوعية و«بطريقة تقلّل من ميلها وقابليتها للتكامل مع الاقتصاديات الصناعية للغرب». وتلك نسخة أخرى من «فلسفة القومية الجديدة»، ترقى في حالتنا هذه إلى عام 1917[29].

والمخاوف عينها كانت وراء استمرار «الإطار التحليلي الذي طوّره صنّاع السياسة الأميركيون واستخدموه خلال سنوات ما بين الحربين في العلاقة مع الديكتاتوريات اليمينية»، التابعة للفاشية الأوروبية، وصولاً إلى حقبة ما بعد الحرب، بحسب ملاحظة للمؤرّخ ديڤيد شميتز[30]. وكان القصد منه السيطرة على «خطر الشيوعية»، الذي فُهم ليس على أنه خطر عسكري، بل بالأحرى في ضوء الاعتبارات آنفة الذكر. هذا ويستحق «الإطار التحليلي» للعلاقات مع الدول الفاشية عودة ضافية بالذاكرة إليه، لا لسبب إلاّ لظهوره المتكرّر بتلك الدرجة من الثبات والاتساقية حتى يومنا الحاضر. وبالتالي، فهو قمين بأن يُعلّمنا الشيء الكثير عن العالم، الذي شكلّته وما زالت تُشكّله إلى حدٍ بعيد أقوى الدول شوكةً، والمؤسسات الخاصة بما هي «أدواتها وطُغاتها»، إذا ما استعرنا هنا كلمات جيمس ماديسون لدى تفكُّره بكثير من الإنزعاج في مصير التجربة الديمقراطية التي كان هو الوجه الأبرز بين زرّاعها.

استدعى صعود الفاشية في فترة ما بين الحربين قلق الشعوب ومخاوفها، إلاّ إنه اعتُبر على العموم شيئاً مؤاتياً من جانب الحكومتين الأميركية والبريطانية، ومن قطاع المال والأعمال، وكذلك من شطر لا يُستهان به من أوساط النخبة. وتفسير ذلك أن النسخة الفاشية من القومية المتطرفة سمحت باختراقٍ اقتصادي غربي واسع النطاق، وحطّمت الحركات العُمالية مثار الخوف الشديد، والقوى اليسارية ومعها الديمقراطية المفرطة التي كانت تسمح لها بحرية الحركة. الدعم المُعطى لموسوليني كان قوياً وفياضاً. فقد دأب هذا «النبيل الإيطالي الرائع» (كما وصفه الرئيس روزفلت عام 1933)،

يحظى بقدر وافر من الاحترام بين مروحة واسعة من شتى الآراء إلى حين اندلاع الحرب العالمية الثانية. كما حظيت ألمانيا الهتلرية بتأييد مماثل هي الأخرى. وبالمناسبة، لا بأس أن نتذكر هنا أن أبشع وأفظع نظام عرفه التاريخ إنما وصل إلى السلطة في بلد كان يُمثّل، بكل المقاييس المقبولة، أعلى ذُرى الحضارة الغربية في مجالات العلوم والفنون، ولطالما عُدّ قُدوةً في الديمقراطية قبل أن يأخذ النزاع الدولي أشكالاً لا تتسع لهذا التصوّر(31). وكصدّام حسين بعده بنصف قرن، ظل [النظام النازي] يحتفظ بمساندة بريطانية وأميركية كبيرة إلى أن شنّ هتلر عدوانه المباشر الذي مسّ بشكل خطير مصالح الدولتين.

والتأييد للفاشية بدأ من غير إبطاء. فقد أشاد السفير هنري فلتشر باستيلاء الفاشية على مقاليد الحُكم في إيطاليا، التي سرعان ما قضت على النظام البرلماني وقمعت بعنف المعارضة العمالية والسياسية، وحدَّد بوضوح الاعتبارات الموجِّهة للسياسة الأميركية تجاه إيطاليا وغيرها من البلدان في السنوات القادمة. وكتب إلى وزير الخارجية يقول إن إيطاليا أمام خيارين شديدي الوضوح: إما «موسوليني والفاشية»، وإما «غيوليتي والاشتراكية»(*). وكان غيوليتّي وجهاً بارزاً من وجوه الليبرالية الإيطالية. وبعد مرور عقد من الزمن، أي في عام 1937، استمرت وزارة الخارجية في النظر إلى الفاشية الأوروبية على أنها قوى معتدلة يجب «أن تنجح، وإلاّ فإن الجماهير، معزّزة هذه المرة بالطبقات الوسطى المُحبَطة، سوف تتجه مجدداً نحو اليسار». في ذلك العام، كان سفير الولايات المتحدة إلى إيطاليا، وليام فيليبس، «شديد الإعجاب بجهود موسوليني لتحسين ظروف معيشة الجماهير»؛ وقد عثر على «أدلة كثيرة» تشهد لصالح نظرة الفاشيين باعتبارهم «أُناساً يمثلون ديمقراطية حقيقية بقدر ما أن رفاهية الشعب هي غايتهم الرئيسية». لقد اعتبر انجازات موسوليني «رائعة، وتبعث على الذهول الدائم»، وأشاد على نحو حماسي

(*) جيوفاني غيوليتّي: رئيس وزراء إيطالي مخضرم. كان يسارياً لكن ليس اشتراكياً. كان يحبّذ العمل النقابي والإصلاحات الاجتماعية، وعارض مشاركة إيطاليا في الحرب العالمية الأولى كما كان مناهضاً شرساً للفاشية (م).

«بمزاياه الإنسانية العظيمة». وافقته وزارة الخارجية الرأي بشدة، وأطرت كذلك مآثر موسوليني «الجبّارة» في أثيوبيا، وحيّت الفاشية على «إحلالها النظام محل الفوضى، والانضباط بدل التسيُّب، والملاءة عوض الإفلاس». وحتى عام 1939، كان الرئيس فرانكلين روزفلت ما فتىء يرى أن الفاشية الإيطالية «ذات أهمية كبرى بالنسبة إلى العالم، (وإن) كانت بعد في مرحلتها التجريبية».

في العام 1938، صادق الرئيس روزفلت وصديقه الحميم، سامنر ويليس، على تسوية ميونيخ الهتلرية التي قطّعت أوصال تشيكوسلوفاكيا. وكما مرّ معنا آنفاً، كان ويليس يشعر بأنها «تُمثل الفرصة السانحة لأن تقيم شعوب العالم نظاماً عالمياً جديداً مبنياً على العدالة وعلى القانون»، يلعب فيه النازيون المعتدلون دوراً بارزاً. وفي نيسان/ أبريل 1941، كتب جورج كينان من مركزه القنصلي في برلين أن القادة الألمان لا يرغبون في «رؤية الشعوب الأخرى تُعاني تحت الحكم الألماني»، و«هم أشدّ ما يكونون توقاً إلى أن ينعم رعاياهم الجُدد بالسعادة في ظل عنايتهم»، ولا يترددون في تقديم «تنازلات مهمّة» لضمان هذه النتيجة الحميدة.

وعالم المال والأعمال بدوره، كان جياشاً بالحماسة للفاشية الأوروبية. فقد ازدهرت الاستثمارات في إيطاليا الفاشية، ورأينا مجلة «فورتشون» تعلن عام 1934 على الملأ: «ها هم "الوبيون" يُطهّرون أنفسهم من [رجس] الوبية». كذلك ازدهرت الاستثمارات في ألمانيا بعد صعود هتلر للأسباب عينها: فقد أُشيع مناخ مستقر من أجل العمليات التجارية، و«خطر» الجماهير تم احتواؤه. وحتى اندلاع الحرب عام 1939، كانت بريطانيا، بحسب سكوت نيوتن، أشدّ ما تكون دعماً وتأييداً لهتلر لأسباب تتجذّر عميقاً في العلاقات الصناعية والتجارية والمالية القائمة بين بريطانيا وألمانيا، وبوحي من «سياسة حفظ الرأس التي تتبعها المؤسسة البريطانية» في وجه الضغوطات الديمقراطية والشعبية المتصاعدة[32].

هذا وقد ظلت المواقف عُرضة للتجاذبات، حتى بعد دخول الولايات المتحدة الحرب. واعتباراً من عام 1943، شرعت الولايات المتحدة وبريطانيا ببذل الجهود - التي تكثّفت بعد انتهاء الحرب - لتفكيك المقاومة المناهضة

للفاشية على نطاق العالم كله، واستعادة ما يُشبه النظام التقليدي، لا بل ومكافأة بعضٍ من أسوأ مجرمي الحروب بإسناد أدوار بارزة إليهم [33]. ويشير شميتز لدى مراجعته هذا السجل، إلى أن «المرتكزات الإيديولوجية والاعتبارات الجوهرية للسياسة الأميركية بقيت ثابتة على نحو لافت» في السنوات المتبقية من القرن [العشرين]. صحيح أن الحرب الباردة «استلزمت مقاربات وتكتيكات جديدة»، لكنها من ناحية أخرى تركت أولويات حقبة ما بين الحربين على حالها دونما تغيير» [34].

و«الإطار التحليلي»، الذي بيَّن شميتز معالمه بالتفصيل، استمر حتى يومنا هذا، مخلِّفاً وراءه مآسٍ ضخمة وخراباً هائلاً. كتب آلن توفلسون يقول إنه على طول الخط، ظلّت تواجه صنّاع السياسة [الأميركيين] تلك «المشكلة المؤرّقة»: كيف السبيل إلى التوفيق بين الالتزام الرسمي بالديمقراطية والحرية، وبين الحقيقة الطاغية وهي أن «الولايات المتحدة كثيراً ما تضطر إلى اقتراف أعمال رهيبة للحصول على ما تريده». وما كانت الولايات المتحدة تريده هو «سياسة اقتصادية من شأنها تمكين مشاريع الأعمال الأميركية من العمل بحرية قدر الإمكان، وفي أحيان كثيرة من العمل بشكل احتكاري قدر المستطاع»، وكل ذلك بهدف خلق «اقتصاد عالمي رأسمالي متكامل، تهمين عليه الولايات المتحدة» [35].

والأدهى من «فلسفة القومية الجديدة» بعد، خطرُ تحوّلها إلى «جرثومة» قد تعدي الآخرين، ليس بالفتح بل بالاقتداء. وكان ذلك مفهوماً منذ البداية. فوزير الخارجية لانسينغ حذّر الرئيس ويلسون من إمكانية تفشّي الوباء البلشفي، الذي يُشكّل «خطراً حقيقياً للغاية في ضوء مجريات الاضطراب الاجتماعي الذي يعمّ العالم قاطبة». وما كان يثير مخاوف ويلسون بنوع أخصّ أن يُصاب «(الجنود) الأميركيون الزنوج العائدون من الخارج» بالعدوى مما كان يجري آنذاك من إنشاء مجالس الجنود ومجالس العمال في ألمانيا حالما وضعت الحرب أوزارها، تأسيساً لشكل من الديمقراطية لا يُطاق لا عند الغرب ولا عند لينين وتروتسكي. وصدرت مخاوف مماثلة عن حكومة لويد جورج في بريطانيا، التي وجدت «العداء للرأسمالية» آخذاً في الانتشار بين الكادحين في إنجلترا، الذين كانوا يتابعون عن كثب المجالس الشعبية المشكّلة في روسيا

قبل أن يُقضى عليها باستيلاء البلاشفة على الحكم ـ العنف المضاد للثورة الذي لم يُخفِّف من قلق الأوساط النخبوية في الغرب. أمكن خنق القلاقل الاجتماعية داخل الولايات المتحدة إلى حد بعيد بواسطة «الذعر الأحمر» الذي أشاعه ويلسون، إنما إلى حين ليس إلاّ. فقد ظل زعماء المال والأعمال متيقظين حيال «الخطر المحدق بالصناعيين بوجود السلطة السياسية للجماهير الناشئة حديثاً»، والحاجة الدائمة إلى تشكيل وقولبة الرأي العام «إذا ما أُريد تلافي الكارثة»[36]. وقد استمر هذا القلق حيال «التنمية الاقتصادية السوفييتية ومؤثّراتها الإثباتية حتى الستينيات، حين أخذ الاقتصاد السوفييتي يميل إلى الركود، وبالدرجة الأولى من جراء سباق التسلح المتصاعد، الذي سعى رئيس الوزراء السوفييتي خروتشيف باستماتة إلى الحؤول دونه.

كانت الحرب الباردة منذ نشوئها في عام 1917 ومن نواح مهمّة، صراعاً بين الشمال والجنوب قُيض له أن يكون مهولاً. وقد كانت روسيا بمثابة «العالم الثالث» الأصلي لأوروبا، والنسيب المتردّي للغرب حتى الحرب العالمية الأولى، مؤدّية في أثناء ذلك وظيفتها المعهودة بتأمين الموارد والأسواق وفرص الاستثمار له. وقد كانت روسيا حالة خاصة بالنظر إلى حجمها وقوتها العسكرية وعاملاً متعاظم الأهمية بعد اضطلاعها بالدور البارز في هزيمة ألمانيا النازية وإحرازها مكانة القوة العظمى على الصعيد العسكري. لكن مبعث التهديد الأساسي ظلّ كما في معظم العالم غير الغربي هو القومية المستقلة والمؤثرات المُعدية.

بناءً على ذلك، يغدو بالإمكان تفسير «اللامنطق المنطقي» الذي نوّهت به وزارة الحربية عام 1945 لدى إعدادها الخطط الرامية إلى بسط الولايات المتحدة سيطرتها على القسم الأعظم من الكرة الأرضية وتطويق روسيا بالجيوش الجرّارة، مع إنكارها على الخصم التمتع بنفس الحقوق. واللامنطق الذي لاح لها، ينحلّ بمجرد أن ندرك أن الاتحاد السوفييتي قد «تعِنّ له فكرة» الارتباط «بمدٍّ صاعد يكتسح العالم كله، يتطلّع فيه الإنسان العادي إلى آفاق أسمى وأرحب»[37]. الخطط، إذن، منطقية وضرورية، مهما قد تبدو على السطح غير ذلك.

يوافق كبار البحّاثة على ذلك من حيث الأساس. فهذا جون لويس غاديس يُرجع منشأ الصراع الروسي ـ الأميركي إلى عام 1917، ويوضّح أن الغزو الغربي المباشر كان عملاً مبرّراً من أعمال الدفاع عن النفس. فقد اتُّخذ «رداً على التدخل العميق والبعيد الأثر باحتمالاته من جانب الحكومة السوفييتية الجديدة، ليس في الشؤون الداخلية للغرب فحسب، وإنما عملياً في الشؤون الداخلية لكل بلد في العالم»، أي «التحدّي الثوري... لوجود النظام الرأسمالي بالذات»[38]. لذلك، كان التبدّل الحاصل في النظام الاجتماعي في روسيا، والاحتمال في أن يصيب هذا التطور الروسي بعدواه البلدان الأخرى، مبرّراً كافياً لغزو روسيا.

إن الهجوم دفاعٌ إذن، وهذا «لامنطق منطقي» آخر، سرعان ما يغدو مترابطاً متى فُهم الجهاز العقائدي على الوجه الصحيح. وبناء على الأساس ذاته، يُمكننا فهم استمرارية السياسات الأساسية للولايات المتحدة والدول الغربية الكبرى، قبل وأثناء وبعد الحرب الباردة، دوماً في نهج الدفاع عن النفس. ولكم أن تلاحظوا أن الغزو الدفاعي لروسيا عام 1918، كان نذيراً آخر لعقيدة الحرب الوقائية التي أعلنها في أيلول/ سبتمبر 2002 غُلاة القوميين تجسيداً لرؤيتهم الإمبريالية.

لنعدْ إلى «الانقطاع الآخّاذ في السياسة الدولية» عند انتهاء الحرب الثانية (روبرت جرڤيس). أحد العوامل هنا هو أن الولايات المتحدة صارت لاعباً كونياً للمرة الأولى، مُزيحةً منافسيها الأوروبيين لتحلّ محلهم، ومستخدمةً ثرواتها وقدراتها الطائلة بما لا يُقاس من أجل ترتيب النظام الدولي بعناية ومهارة. غير أن ما كان يجول في بال جرڤيس هو «السلم الديمقراطي». فلقرون وقرون، والأوروبيون منصرفون إلى التقاتل وذبح واحدهم الآخر، فاتحين في الوقت عينه معظم أرجاء المعمورة. وبحلول عام 1945، أدركوا أن اللعبة انتهت: حين تُلعب في المرة القادمة، ستكون الأخيرة. في استطاعة القوى الغربية أن تلجأ إلى العنف ضد الضعيف والأعزل، إنما ليس ضد بعضها بعضاً. كما أن نزاع القوى العظمى في إطار الحرب الباردة قد حافظ، هو الآخر، على هذا التفاهم، وإنْ لم يكن من دون مخاطر جسيمة.

أما التفسير المألوف فمختلف: «السلم الديمقراطي» يعكس «شيئاً من التركيب السعيد للمعايير والمؤسسات الليبرالية، كالجمع ما بين الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق مثلاً»[39]. ولئن كانت هذه العوامل حقيقية بدرجة كافية، إلا أنه يتعذر تقييم إسهامها في حدوث الانقطاع الأخّاذ على الوجه الصحيح ما لم نضع في الحُسبان حقيقة أن الحضارة الغربية كانت تقف على شفير الهاوية بفعل متابعاتها العقلانية لممارساتها التقليدية. إن أوروبا تنعم الآن بالسلام بين دولها، مثلما قُيِّض لأميركا الشمالية أن تنعم به منذ أن أُبيد فعلياً سكان البلاد الأصليين، واحتُلت نصف أراضي المكسيك، واستتبت الحدود ما بين الولايات المتحدة وكندا، وتحوّلت عبارة «الولايات المتحدة» من صيغة الجمع إلى صيغة المفرد قبل 150 سنة. لكن على الصعيد العالمي، ما زالت الممارسات والمؤسسات والثقافة السائدة هي هي إلى حد بعيد. لذلك لا يُمكننا صرف النظر عن نُذُر الشؤم السالفة باستخفاف.

الفصل الرابع

أَزمنةٌ خَطِرَة

المخاوف بشأن المخاطر الراهنة، واسعة الانتشار وحقيقية. في شباط/ فبراير 2002، جرى تقديم «ساعة القيامة»، الشهيرة في «نشرة علماء الذرّة»(*)، دقيقتين نحو منتصف الليل، حتى قبل أن تذيع إدارة بوش «استراتيجية الأمن القومي» و«مراجعة الحالة النووية»، اللتين أصابتا الناس بالرعدة والقشعريرة على مدار الكرة الأرضية. وإذ طافت في ذهنه شتى مصادر التهديد بالأخطار، فقد أُعتبر المحلّل الاستراتيجي ميكايل كريتون، الأيام الأخيرة من عام 2002 بأنها «أخطر لحظة على الإطلاق منذ أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962». وخلصت مجموعة عمل رفيعة المستوى إلى «أننا نلج زمناً محفوفاً بالمخاطر الجسيمة (فيما نحن) نتحضر لمهاجمة خصمٍ شرسٍ لا يعرف الرحمة (العراق)، الذي ربما تكون في حوزته (أسلحة دمار شامل)». وهذه الأخطار مرشحة لأن تصبح أكثر جسامةً في المدى البعيد نظراً لسهولة اللجوء إلى العنف، على ما برهن الكثيرون[1].

صحيح أن الأسباب الكامنة وراء هذه المخاوف تستحق منّا كل انتباه، إلاّ أن تركيزاً أضيق من اللازم ربما يكون مُضَلِّلاً. وفي الوسع تكوين منظور أكثر واقعية عن تلك الأسباب بالسؤال: لماذا كانت أزمة الصواريخ الكوبية «لحظة محفوفة بالمخاطر» كهذه؟ فللإجابة عنه تأثيرها المباشر على المخاطر الآتية.

(*) «Bulletin of The Atomic Scientists».

بيننا وبين الحرب الذرية كلمةٌ واحدة

كانت أزمة الصواريخ «أخطر لحظة في تاريخ البشرية»؛ هذا ما أعلنه آرثر شلسينغر في تشرين الأول/ أكتوبر 2002 أمام ندوة عُقدت في هافانا [كوبا] بمناسبة الذكرى الأربعين للأزمة، وحضرها عدد من الذين شهدوها من الداخل تتكشّف فصولاً وتحتدم. لا مراء في أن صنّاع القرار في تلك الحين كانوا يُدركون جيداً أن مصير العالم بين أيديهم. ومع ذلك، فإن المشاركين في الندوة لا بد وأن يكونوا قد صُدموا من جراء بعض ما كشفته [من وقائع مذهلة]. فقد قيل لهم إن العالم كان «على بُعد كلمة واحدة» من نشوب حربٍ ذرية في تشرين الأول/ أكتوبر 1962؛ وأن «فتى يُدعى آرخيبوف هو الذي أنقذ العالم» في ذلك اليوم، على ما روى توماس بلانتون من «أرشيف الأمن القومي» في واشنطن، الذي ساهم في تنظيم الندوة. وكان يشير إلى فاسيلي آرخيبوف، الضابط في سلاح الغواصات السوفييتي، الذي عرقل أمراً صدر إليه بإطلاق طوربيدات نووية في 7 تشرين الأول/ أكتوبر، أي في أشدّ لحظات الأزمة توتراً، حين كانت الغواصات تتعرّض للهجوم من جانب المدمّرات الأميركية. لقد كان من شبه المؤكّد حصول ردّ ماحق على ذلك، وهذا بدوره كان سيفضي إلى اندلاع حرب كبرى[2].

المشاركون في اتخاذ القرارات في ذلك الوقت، وكذلك في استعادة الأحداث بعد ذلك بأربعين سنة، لم يكونوا بحاجة إلى من يذكّرهم بتحذير الرئيس آيزنهاور من أن «حرباً كبرى من شأنها أن تقضي على نصف الكرة الشمالي»[3]. وذكرت الصحف أن «التناظر بين تعاطي كنيدي مع الأزمة ومشاورات الرئيس بوش بشأن العراق، كان موضوعاً كثير التواتر في الندوة؛ وأن العديد من المشاركين فيها اتهموا بوش بجهل التاريخ»، مشدّدين على «أنهم إنما جاءوا للتأكّد من أن الأمر لن يتكرر ثانيةً، وكذلك لاستخلاص الدروس والعبر من أجل الأزمة الراهنة، ولا سيما مداولات الرئيس جورج دبليو بوش في ما إذا كان سيضرب العراق أم لا»[4].

من المؤكّد أن شلسينغر لم يكن الشخص الوحيد الذي أشار إلى أن «كنيدي اختار سياسة العزل بديلاً عن العمل العسكري، (في حين) ألزم بوش

نفسه بالعمل العسكري وحده»؛ كما لم يكن الوحيد، على ما يبدو، الذي اعتراه الذهول حين علم كم كان العالم قريباً من حافة الدمار حتى في ظل خيارات أقلّ عدوانية.

في روايته الموثوق بها عن أزمة الصواريخ [الكوبية]، يُلاحظ رايموند غارثوف «وجود موافقة شبه إجماعية في الولايات المتحدة على الطريقة التي عالج بها الرئيس كنيدي الأزمة». هذا تقييم منصف. أما ما إذا كانت الموافقة مُبرَّرة أم لا، فتلك مسألة أخرى.

وفي النهاية، وصلت المجابهة إلى نقطتين أساسيتين:

1 ـ هل يتعهد كنيدي بأن لا تغزو الولايات المتحدة كوبا؟ و2 ـ هل يُصدر تصريحاً علنياً مفاده أن الولايات المتحدة ستسحب صواريخها النووية من طراز جوبيتر من تركيا، تلك المنصوبة على حدود روسيا والموجَّهة إلى قلب أراضيها؟ رفض كنيدي التعهّد في النهاية بصدد كلتا المسألتين، ووافق فقط على تقديم تعهّد سرّي بسحب الصواريخ، التي كان سبق وتقرّر على أية حال استبدالها بصواريخ بولاريس التي تُطلق من الغواصات الذرية. وأبى أن يُعطي وعداً رسمياً بعدم غزو كوبا، بل واصل بالأحرى «اتباع سياسة نشطة ترمي إلى إضعاف نظام حكم كاسترو وتقويضه، بما في ذلك القيام بعمليات سرية ضد كوبا»، تبعاً لما أدلى به غارثوف.

وفي بادرة استفزازية للغاية وسط احتدام الأزمة، نُقلت الصواريخ إلى عُهدة القيادة التركية، «وسط همروجة من المراسم الاحتفالية» يوم 22 تشرين الأول/ أكتوبر. يُعلِّق غارثوف على ذلك قائلاً إن الحديث «كان محل انتباه في موسكو، إنما ليس في واشنطن»[5]. إذ اعتُبر، على الأرجح، مجرد تمرين آخر من تمارين «اللامنطق المنطقي».

ولما كان التاريخ يصنعه الأقوياء، فإن اللحظات الأشدّ ما تكون إثارة ودراماتيكية إبان أزمة الصواريخ تلك، كان وراءها مندوب [الولايات المتحدة] إلى الأمم المتحدة، السفير آدلاي ستيفنسون، حين فضح أمام مجلس الأمن، بتاريخ 25 تشرين الأول/ أكتوبر، الخداع السوفييتي بكشفه النقاب عن صورة فوتوغرافية لموقع صاروخي في كوبا اُلتقطتها طائرات التجسّس الأميركية.

وهكذا دخل مفهوم «لحظة ستيفنسون» الذاكرة التاريخية، احتفالاً بهذا النصر على عدو شرير يهدف إلى القضاء علينا.

ومن باب التمرين الذهني ليس إلاّ، دعونا نتخيّل كيف كان يُمكن لمراقب افتراضي من الفضاء الخارجي أن يرى «لحظة ستيفنسون» تلك. لنُسمِّ هذا الكائن «المريخي»، ولنفرض أنه خالٍ من النُظُم العقائدية والإيديولوجية الأرضية كافة. بالتأكيد، كان المريخي سيُلاحظ أنه لا وجود لـ«لحظة خروتشيف» في التاريخ؛ ليس هناك من لحظة يكشف فيها رئيس الوزراء السوفييتي نيكيتا خروتشيف، أو مندوبه إلى الأمم المتحدة، وعلى نحو مليء بالإثارة، صوراً فوتوغرافية لصواريخ جوبيتر المنصوبة في تركيا عام 1961 - 1962، أو للخطوة الاستفزازية بنقل الصواريخ إلى عُهدة القوات المسلحة التركية «وسط همروجة من المراسم الاحتفالية»، بينما كانت أخطر لحظة في التاريخ الإنساني تقترب شيئاً فشيئاً. في تفكّره بهذا التمايز، سيستذكر المريخي أن صواريخ جوبيتر لم تكن سوى عنصر صغير من أجل تهديد أكبر بكثير موجَّه إلى روسيا، وأن روسيا قد تعرّضت مراراً للغزو، وأنها دُمِّرت تقريباً خلال العقود الخمسة الأخيرة: مرتين على أيدي ألمانيا المتسلّحة ثانيةً، والمنتمي شطرها الغربي الأغنى حالياً إلى حلف عسكري معادٍ [لها] بقيادة أقوى دولة عُظمى في العالم؛ ومرة واحدة عام ١٩١٨ على أيدي بريطانيا والولايات المتحدة وحلفائهما. وربما كان سيُلاحظ كذلك أنه لا وجود، بطبيعة الحال، لأي تهديد روسي بغزو تركيا، ولا لأية حملة إرهابية روسية واسعة النطاق أو حرب اقتصادية روسية على تركيا، أو حتى لجرائم أقلّ شأناً من تلك الجرائم التي كانت إدارة كنيدي ماضية في ارتكابها بحق كوبا في ذلك الوقت.

أياً يكن الأمر، وحدها «لحظة ستيفنسون» لها وجود في ذاكرة التاريخ. سيُدرك المريخي ولا شك أن هذا التمايز إنما كان يعكس ميزان القوى في العالم. ومن المحتمل جداً أن يخطر في باله كذلك المبدأ القريب حتماً من سمة تاريخية عامّة للثقافة الشعبية: إننا «أخيار» (كائناً من كنا نحن)، وهم «أشرار» إذا ما اعترضوا سبيلنا. هذا اللاتناظر الجذري يغدو، إذن، مفهوماً تمام الفهم ضمن إطار العقيدة السائدة المستتبّة.

وتصير خطوط اللاتناظر أكثر جلاءً بعد، حين نتناول الجهود المتكررة لتلطيفه بعض الشيء: جريمة الروس في كوبا أنها تمت خلسةً، بينما قامت الولايات المتحدة بتطويق روسيا بأسلحة هجومية مدمِّرة جهاراً نهاراً. هذا صحيح. فحاكم العالم ليس فقط غير مضطر إلى إخفاء نواياه، وإنما يُفضِّل إعلانها وإعلام الآخرين بها «لإثبات صدقيته». وتبعيةُ الإيديولوجيا للقوة، ضمانةٌ عملية لأن يأخذ أي عمل طريقه إلى مطاوي النسيان، لأن يُعاد تصويره على أنه عملٌ مشروع من أعمال الدفاع عن النفس، أو من أعمال البرّ والإحسان الذي ربما يكون انحرف عن سبيله[6]؛ حتى لو كان هذا العمل إرهاباً دولياً (كما في كوبا)، أو عدواناً سافراً (كما في فييتنام الجنوبية)، أم تواطؤاً، في مذبحة جماعية لتحطيم الحزب السياسي الوحيد ذي القاعدة الجماهيرية (كما في فييتنام الجنوبية وإندونيسيا)... إلخ.

والأهمية في امتلاك «تاريخ» مُفبرك بمهارة، عادت واتضحت من جديد في شباط/ فبراير 2003، حين خاطب كولن پاول مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، محيطاً اعضاءه علماً بأن الولايات المتحدة ستمضي إلى الحرب بتفويضٍ من الأمم المتحدة أم بدونه. والمسألة التي افتكرها المعلّقون هي ما إذا كان پاول سيتمكّن من صُنع «لحظة ستيفنسون» أم لا.

خُيِّل لبعضهم أنه استطاع ذلك. فهذا وليام سافير، الكاتب في صحيفة «نيويورك تايمز» يتحدث بزهوة المنتصر عن «لحظة ستيفنسون» الخاصة بپاول؛ وهي عبارة عن صورة فوتوغرافية التقطتها الأقمار الإصطناعية لشاحنة مركونة إلى جانب إحدى الدُشم يُزعم أنها تختزن أسلحة كيميائية، ثُم صورة أخرى وقد غادرت الشاحنة المكان[7]. ذلكم برهان دامغ على أن العراق قد ضلَّل المفتشين بأن نقل الأسلحة غير المشروعة قبل مجيئهم، وأن العراقيين المخادعين قد تمكّنوا من اختراق فريق التفتيش، مما يُثبت الأطروحة الأميركية بعدم موثوقية الفريق المذكور، وبالتالي استحالة تزويده بالمعطيات الاستخباراتية التي كانت واشنطن تدّعي أنها في حوزتها... وإن تمّ الإقرار لاحقاً، بإيماءة من پاول طبعاً، بأن الصور لا تُثبت شيئاً ـ لأسباب متعددة، منها مرور الوقت ما بين التقاط الصورتين، ووجه استعمال الدُشمة غير المؤكّد.

كانت تلك واحدة من سلسلة من الحالات المُشابهة، التي ما لبثت أن صارت سيلاً جارفاً. ومع ذلك، فقد اعتُبرت هذه الواقعة «لحظة ستيفنسون»، وإنْ كان آدم كلايمر ارتأى أن هناك «فرقاً شاسعاً» ما بين الاثنتين: فلحظة ستيفنسون كانت «لحظة من الجزع الحقيقي حيال الصواريخ السوڤييتية؛ لحظة من المجابهة النووية الوشيكة». وظاهرياً، ما كنا نلمس أي أثر للخوف، كيفما ألتفتنا، من الصواريخ [الأميركية] المنصوبة على حدود روسيا.

بالنسبة لابن ستيفنسون، الفارق كان بعد أشد وضوحاً وأجلى للعيان. فقد تقدّم والده من مجلس الأمن بقرينة ثابتة على «أن قوة عظمى نووية تقوم بنصب صواريخ لها في كوبا وتُهدِّد بقلب "ميزان الرعب" في العالم»؛ أو من وجهة نظر المريخي، تُهدّد بالتقليل من ميلان كفّة واشنطن الراجحة كلياً في ميزان الرعب في العالم. وكما جاء في حديثه، فقد «كان لتلك "اللحظة" هدف واضح: احتواء الاتحاد السوڤييتي وصون السلام»[8]. وفي التفسير المريخي، لقد أسهمت لحظة ستيفنسون في تحقيق احتواء جزئي. هذا صحيح، لكن احتواء لواشنطن وليس للاتحاد السوڤييتي. وأمكن تلافي وقوع غزو محتمل لكوبا، لكن حملة واشنطن الجامعة ما بين الإرهاب الدولي والحرب الاقتصادية، تجدَّدت في الحال، وتصاعدت التهديدات الموجَّهة إلى روسيا ـ وهذه كلها تأخذ دلالات أكبر على خلفية العلاقة التبادلية القائمة بين القوى العظمى في ذلك الحين، والتي سنتطرق إليها فيما بعد.

لم تكن تساور كنيدي أية شكوك حيال الخطر الذي تشكّله الصواريخ الروسية في كوبا. قال في اجتماع ضمّه وكبار مستشاريه: «يبدو الأمر كما لو أننا نباشر على حين غرة بنصب عدد أكبر من (الصواريخ البالستية المتوسطة المدى) في تركيا.. وهذا لعمري أمر محفوف بالمخاطر». فردّ مستشاره للأمن القومي، ماكجورج باندي: «وهذا ما **فعلناه** سيدي الرئيس». فوجىء جون ف. كنيدي بما سمع وقال: «لكن ذلك حصل قبل خمس سنوات» ـ الواقع أنه حصل قبل سنة واحدة، وأثناء ولايته بالذات. وأعرب [كنيدي] في وقت لاحق عن قلقه من أن تتسرّب هذه الحقائق إلى علم الناس، فلا يعود لقراره بالمجازفة بخوض حربٍ عوضاً عن الموافقة العلنية على سحبٍ متبادل للصواريخ من كل من كوبا

وتركيا، له ما يبرّره في بيوريا(*). كان يخشى من أن يرى الناس بأكثريتهم الساحقة «مبادلة عادلة جداً في ذلك»(9).

أياً كان حُكم المرء على أفعال خروتشيف وكنيدي، فثمة اتفاق عام على أن قرار خروتشيف بإرسال صواريخ إلى كوبا كان عملاً إجرامياً طائشاً، في ضوء تداعياته المحتملة. وسيتعدّى الأمر حدود الحماقة لو أُدين من حذّروا من مغبة ذلك وانتقدوا خروتشيف بشدّة لمُضيِّه قُدماً في هذا العمل برغم المخاطر.

من أبسط الحقائق البديهية أن يُصار إلى تقييم الخيارات بمدى مضاعفاتها المحتملة. إننا نعرف الحقائق البديهية جيداً عندما يتعلّق الأمر بأفعال الأعداء الرسميين، لكننا نجد من بالغ الصعوبة تطبيقها على أنفسنا. والشواهد على ذلك كثيرة، بما فيها التمارين العسكرية الأميركية الأخيرة. لقد تعرّضت وكالات الإغاثة، والبحّاثة وغيرهم، ممّن حذّروا عن حقٍ من المخاطر المحدقة بأفغانستان والعراق، تعرّضوا للسخرية والاستهزاء حين لم تتحقق التكهّنات، لحُسن الحظ، ويحصل ما هو أسوأ. وعلى المستوى ذاته من الحماقة الأخلاقية أن ترى شخصاً ينزل إل الشارع في شهر تشرين الأول/ أكتوبر من كل عام ليكيل المديح للكرملين، ساخراً في الوقت عينه ممّن حذّر من خطر نصب الصواريخ في كوبا وثابر على شجبه وإدانته للحماقة الإجرامية التي يتسم بها هذا العمل.

يقول المسؤولون ممّن عملوا تحت رئاسة كنيدي، إن الرئيس لم يأذن بغزو كوبا. على أن وزير الدفاع، روبرت ماكنمارا، أبلغ مساعديه في الوزارة في 25 تشرين الأول/ أكتوبر بأن «الرئيس أوعز إلينا بالتحضير لغزوٍ منذ عدة أشهر... وأننا قد وضعنا خططاً بأدقّ التفاصيل»، بحيث يتسنّى لنا إطلاق العملية في ظرف أسبوع واحد(10). وفي الندوة بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين [لأزمة الصواريخ]، عاد ماكنمارا وكرّر وجهة نظره من أن «كوبا كانت محقّة في خشيتها من وقوع هجوم عليها». وأضاف: «لو كنتُ مكان

(*) Peoria، ثاني أكبر مدينة في ولاية إيلينويز الأميركية. فيها خطب لينكولن خطابه الشهير عام 1818 عن الرق والعبودية، فصار اسمها مقترناً بالسياسات المفصلية للولايات المتحدة (م).

الكوبيين أو السوفييت، لخالجني أنا أيضاً ما خالجهم».

إن الذي حصل سنتذاك، بخلفياته وحيثياته، لَيشكِّل بالتأكيد «دروساً لا غنى عنها للأزمة الراهنة»، هذا ما ألحّ على قوله المشاركون في الندوة الاستعادية في تشرين الأول/ أكتوبر 2002. لكن حتى وإنْ كانت تلك «أخطر لحظة في تاريخ البشرية»، فهي ليست الحالة الوحيدة التي جرت فيها مغازلة الكارثة. وبتعبير أعمّ، إنها أبعد ما تكون عن الشاهد الوحيد على المضاعفات غير المحسوبة وغير المتوقعة للجوء إلى القوة، أو حتى للتهديد باللجوء إلى القوة، من بين أسباب عديدة أخرى تحمل ذوي العقل الرشيد على اعتبارها بمثابة الملجأ الأخير، إذ يجدون أنفسهم أمام عبء الإثبات شديد الوطأة.

أما الدروس الأخرى، فتلقي بظلّها المباشر على علاقات الولايات المتحدة المشدودة مع أوروبا؛ وهي عنوان موضوع آخر تناولته تلك الندوة بالبحث والمناقشة. توحي لنا أزمة الصواريخ ببعض الأسباب التي تحمل الأوروبيين على الوقوف موقف الحذر والاحتراس من القيادة السياسية الأميركية ـ لا نقصد هنا القوميين اليمينيين المتطرفين، وإنما الجانب الليبرالي متعدِّد الألوان من الطيف السياسي الأميركي. فقد كان مصير أوروبا معلّقاً في الميزان حين كان الرئيس ومستشاروه يُقرِّرون رفض ما خافوا أن يُعتبر «مبادلة عادلة» فيما لو عرف الناس به. لقد تُركت أوروبا في جهلٍ مطبق، وعُوملت بازدراء واستخفاف، إذ رفض كبار مستشاري كنيدي و«بلا إبطاء فكرة تقاسم القرارات مع الحلفاء، التي كان من شأنها أن تؤدي إلى تدمير أوروبا الغربية نووياً، فضلاً عن أميركا الشمالية»، كما جاء في دراسة نادرة لفرانك كوستغليولا حول الموضوع.

أسرّ كنيدي لوزير خارجيته على انفراد بأن على الحلفاء «إما أن يمشوا معنا أو يمكثوا وراءنا... فلا يسعنا قبول فيتو من أحد»، وهي كلمات سمعناها مجدداً بعد أربعين سنة من بوش وپاول. وضع القائد الأميركي لحلف شمالي الأطلسي القوات الجوية [التابعة للحلف] في حالة استنفار من غير أن يتشاور مع الأوروبيين. وأقرب حليف إلى كنيدي، رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان، صارح شركاءه بأن تصرفات كنيدي «تدفع الأمور نحو الحرب»، لكنه لا يملك شيئاً لـ«وقفها»؛ فكل ما يعرفه هو ما تزوّده به الاستخبارات

البريطانية. «ولعلّ إدراك واشنطن لطبيعة «العلاقات الخاصة» الأميركية - البريطانية يُجسّده أبلغ تجسيد ما صدر عن كبير مستشاري كنيدي خلال نقاش داخلي لدى بلوغ الأزمة ذروتها حين قال: سوف «تتصرف (بريطانيا) كملازم لنا (والعبارة الدارجة الآن هي: شريك)». وقد اقترح ماكجورج باندي بأن تُبذل بعض الجهود لتشجيع الأوروبيين على «الشعور بأنهم طرف فيها... (و) الشعور بأنهم يعرفون»، لكن فقط بغية حملهم على ملازمة الهدوء. فالأوروبيون لا قِبَلَ لهم بالمقاربات «العقلانية والمنطقية» لصنّاع القرار الأميركيين، وفقاً لنصيحة مساعده روبرت كومر. وأضاف باندي: إذا درى الأوروبيون بما يجري، فقد يثيرون «جلبة.. قائلين إنهم يستطيعون العيش مع (الصواريخ البالستية المتوسطة المدى) السوفييتية، فلِمَ لا يُمكننا العيشُ معها نحن أيضاً». وكلمة «جلبة» تعني ضمناً «التنافر والصخب الأرعن» حسبما عقَّب كوستيغليولا[11].

ربما لا يكون الكثيرون من الأوروبيين جدّ سعداء بالأهمية المُعطاة لوجودهم أحياء، حتى وإن كان معلِّقون أميركيون محترمون على يقين من أن ممانعتهم في «المشي معنا» علامة على «معاداة عُظامية لأميركا»، وعلى «الجهل والجشع» وسواها من «النقائص الثقافية».

طغى الإرهاب الدولي على عناوين الصحف فيما كانت الندوة الاستعادية تُباشر أعمالها؛ وكذلك المذهب الجديد، مذهب واشنطن المزعوم في تغيير أنظمة الحكم. لكن ليس من جديد في ذلك إلا القليل: فأزمة الصواريخ الكوبية نجمت بشكل مباشر عن حملة من الإرهاب الدولي ترمي إلى تغيير أنظمة الحكم بالقوة. وقد خلص المؤرّخ توماس پاترسون، بكثير من المقبولية، إلى أن «منشأ أزمة تشرين الأول/ أكتوبر 1962 إنما يعود، بدرجة كبيرة، إلى الحملة الأميركية المدبَّرة لسحق الثورة الكوبية» بالعنف والحرب الاقتصادية[12]. وبوسعنا أن نملك تبصّراً أفضل في الحيثيات الراهنة لو نظرنا في كيفية تطور الأزمة، والمبادىء الإرشادية المحفِّزة للسياسة.

الإرهاب الدولي وتغيير أنظمة الحكم: كوبا

أُطيح بديكتاتورية باتسيستا في كانون الثاني/ يناير 1959 على أيدي رجال حرب العصابات التابعين لفيدل كاسترو. وفي آذار/ مارس، تدارس

مجلس الأمن القومي السُبُل الآيلة إلى إحداث تغيير في نظام الحكم [الكوبي]. وفي أيار/ مايو، شرعت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (السي آي إيه) بتسليح رجال حرب عصابات داخل كوبا. و«خلال شتاء 1959 - 1960، حصلت زيادة كبيرة في غارات القصف والإحراق المتعمّد بإشراف السي آي إيه، وتنفيذ طيّارين من المنفيين الكوبيين»، منطلقين من قواعد لهم في الولايات المتحدة[13]. لا داعي للوقوف عند ما كانت ستفعله الولايات المتحدة أو أتباعها في حالة تعرّضها لظروف مشابهة. غير أن كوبا لم تردّ بأعمال عنفٍ داخل الأراضي الأميركية على سبيل الانتقام أو الردع، بل اتبعت بالأحرى الإجراءات المنصوص عنها في القانون الدولي. فدعت منظمة الأمم المتحدة إلى مساعدتها في تموز/ يوليو 1960، واضعةً تحت تصرّف مجلس الأمن سجلاّت بنحوٍ من عشرين عملية قصف جوي، بما في ذلك اسماء الطيارين، وأرقام الطائرات المسجّلة، وعدد القنابل غير المنفجرة، وسواها من التفاصيل الدقيقة، مدّعية وقوع أضرار وخسائر جسيمة، وداعية إلى تسوية النزاع بالطرق الدبلوماسية. ردّ المندوب الأميركي، هنري كابوت لودج، بإعطاء «تطميناته بأن الولايات لا تُضمر نوايا عدوانية لكوبا» في حين كانت حكومته قد اتخذت قبل أربعة أشهر فقط، وتحديداً في شهر آذار/ مارس 1960، قراراً رسمياً، أُبقي طي الكتمان، بالإطاحة بحكومة كاسترو، وكانت التحضيرات لعملية غزو خليج الخنازير قد بلغت مرحلة جد متقدمة[14].

ساورت واشنطن مخاوف من أن يحاول الكوبيون الدفاع عن أنفسهم. لذلك، حثّ مدير السي آي إيه، آلن دالاس، بريطانيا على الامتناع عن تزويد كوبا بالسلاح.

و«السبب الرئيسي» الذي ذكره، بحسب تقرير رفعه السفير البريطاني إلى لندن، «هو أن ذلك سيدفع بالكوبيين إلى طلب السلاح من السوفييت أو من دول الكتلة السوفييتية»؛ وهي خطوة «سيكون لها أثر هائل» في نظر دالاس، وبما يسمح لواشنطن بأن تصوُّر كوبا كتهديدٍ لأمن نصف الكرة الغربي، على غرار السيناريو الذي أصاب نجاحاً كبيراً في غواتيمالا[15]. وكان دالاس يشير إلى نجاح واشنطن في تحطيم أول تجربة ديمقراطية، كانت كنايةً عن فاصل من الأمل والتقدم دام عشر سنين، أخافت واشنطن كثيراً بالنظر إلى التأييد

الشعبي الهائل [الذي نالته] بشهادة السي آي إيه نفسها، و«التأثير بالشاهد» الذي كان للتدابير الاجتماعية والاقتصادية المتّخذة لصالح الغالبية العُظمى [من الشعب]. وكان الخطر السوفييتي يُستحضر من آن لآخر، مشفوعاً بنداء غواتيمالا إلى الكتلة السوفييتية كي تزودها بالسلاح بعدما هدّدت الولايات المتحدة بالهجوم عليها وقطع مصادر الإمداد الأخرى عنها. وكانت الحصيلة نصف قرن من الرعب، أين منه حُكم الاستبداد المدعوم أميركياً الذي سبقه.

أما المخططات التي وضعها الحمائم [في الولايات المتحدة] لكوبا، فكانت مشابهة لتلك التي رسمها مدير السي آي إيه، آلن دالاس. لقد حذّر آرثر شلسينغر الرئيس كنيدي من «الغبار السياسي والدبلوماسي» الذي لا بد وأن يثيره الغزو المدبَّر لكوبا بواسطة جيش بالوكالة، ولذا نصحه بالسعي إلى إيقاع كاسترو في فخٍّ عملٍ يُمكن استخدامة ذريعةً للغزو: «كأن نتخيل حدوث عملية شنيعة في هاييتي مثلاً، تستدرج كاسترو مع الوقت إلى إرسال بضعة زوارق محمَّلة بالرجال إلى شواطىء هاييتي في ما يُمكن تصويره على أنه محاولة لقلب نظام الحكم الهاييتي... ومن ثم تكتنف الناحية الأخلاقية الشكوك، وتجد الحملة المناهضة لأميركا نفسها في ورطة منذ البداية»[16]. والمقصود هنا هو نظام حكم الديكتاتور القاتل «بابا دوك» دوفالييه، الذي كان يتمتع بدعم الولايات المتحدة (مع شيء من التحفّظ)، بحيث إن أي مسعى لمساعدة الهاييتيين على الإطاحة به كان يُصنَّف في خانة الجريمة.

دعت خطة آيزنهاور في آذار/ مارس 1960 إلى الإطاحة بكاسترو لصالح قيام نظامٍ «أشد إخلاصاً للمصالح الحقيقية للشعب الكوبي، وأكثر قبولاً للولايات المتحدة»، بما في ذلك تقديم أوجه المساندة اللازمة «لشنّ عمليات عسكرية على أراضي الجزيرة»، و«تشكيل قوة شبه عسكرية كافية خارج كوبا». أفادت أجهزة الاستخبارات أن التأييد الشعبي لكاسترو مرتفع جداً، لكن الولايات المتحدة هي من سيحدّد «المصالح الحقيقية للشعب الكوبي». وهكذا تقرّر أن تُنفّذ عملية تغيير النظام «بتلك الطريقة، لتفادي الظهور بمظهر التدخل الأميركي»، على ضوء ردود الفعل المنتظرة من أميركا اللاتينية، وكذلك لوجود مشاكل على صعيد إدارة العقيدة في الداخل.

وقعت عملية خليج الخنازير بعد ذلك بسنة، في نيسان/ أبريل 1961، أي

غداة استلام كنيدي سلطاته الدستورية. وقد أُجيزت العملية وسط جو «هستيري» حيال كوبا عمّ البيت الأبيض، كما جاء في الشهادة التي أدلى بها روبرت ماكنمارا لاحقاً أمام إحدى لجان مجلس الشيوخ. وفي أول اجتماع للوزارة بعد إخفاق عملية الغزو، كان الجو «متوحشاً وضارياً»، إذ قال تشستر بولز في حديث خاص: «كانت هناك ردّة فعل مسعورة تقريباً تُطالب بالتحرك». وفي اجتماعٍ لمجلس الأمن القومي عُقد بعد يومين، وجد بولز الجو «مشحوناً بالانفعال كَسابقه»، وصُدم «بما كان يسوده من نقص خطير في النزاهة الأخلاقية». وقد انعكس ذلك المزاج في تصريح علني لكنيدي قال فيه إن «الرضا الذاتي، والانغماس في الملذات، والمجتمعات الرخوة مرشّحة لأن تنجرف بعيداً مع ركام التاريخ. وحده القوي... يستطيع مهما حدث أن يحافظ على بقائه».

قال هذا وقد طرح موضوعاً سيعرف الريغانيون كيف يستثمرونه ويستفيدون منه خلال حروبهم الإرهابية[17] كان كنيدي مُدركاً أن من الحلفاء «من يظن أننا مختلو العقل نوعاً ما» حيال موضوع كوبا؛ وهو إدراك ما زال قائماً إلى يومنا هذا[18].

فرض كنيدي حصاراً خانقاً بالكاد يستطيع بلد صغير أن يتحمّله، خصوصاً وأنه كان «مستعمرة فعلية» للولايات المتحدة طوال السنوات الستين التي أعقبت «تحريره» من النير الإسباني[19]. كما أمر بتكثيف حملة الإرهاب، إذ «طلب من شقيقه، المدّعي العام روبرت كنيدي، أن يرأس مجموعة وكالات مختلطة على أعلى المستويات للإشراف على «عملية مونغوز»، وهي كناية عن برنامج للعمليات شبه العسكرية والحرب الاقتصادية وأعمال التخريب كان أطلقه في أواخر عام 1961 من أجل أن تحلّ «أهوال الأرض» على فيدل كاسترو، وبتعبير عامّي، أن تجندله»[20].

لم تكن الحملة الإرهابية «شيئاً يقبل المزاح»، كما جاء في مراجعة أجراها خورخيه دومنغيز لوثائق نُزع عنها طابع السرية في الآونة الأخيرة، وتتصل بالعمليات التي تمّت في ظل كنيدي؛ وهي، على حد وصف بييرو غلاييسيس: مواد أُخضعت «لعملية تعقيم شديدة»، ولا تُمثل سوى «الجزء الظاهر من جبل الجليد»[21].

كانت عملية مونغوز، بحسب مارك وايت، بمثابة «حجر العقد في سياسة أميركا تجاه كوبا من أواخر عام 1961 إلى بداية أزمة الصواريخ لعام 1962، البرنامج الذي انتهى الأخوان كنيدي إلى «تعليق آمالهما عليه». فقد أبلغ روبرت كنيدي السي آي إيه بأن المعضلة الكوبية تأتي «على رأس الأولويات عند حكومة الولايات المتحدة ـ أي كل ما عداها مسألة ثانوية ـ فلا يجب أدخار أي وقت، أو جهد، أو طاقة بشرية» في السعي إلى الإطاحة بنظام فيدل كاسترو. وكان المسؤول عن عملية مونغوز، إدوارد لانسدال، قد قدَّم جدولاً زمنياً في تشرين الأول/ أكتوبر 1962، يؤدّي إلى «عصيان مفتوح وقلب للنظام الشيوعي». ومما جاء في التحديد النهائي للبرنامج، أن «النجاح النهائي يستلزم تدخلاً عسكرياً أميركياً حاسماً»، بعدما تكون الأعمال الإرهابية والتخريبية قد مهّدت الطريق أمامه. وكان ثمة تلميح ضمني إلى أن التدخل العسكري الأميركي سيتمّ في تشرين الأول/ أكتوبر 1962، أي حين أنفجرت أزمة الصواريخ[22].

في شباط/ فبراير 1962، صادقت هيئة الأركان المشتركة [للجيوش الأميركية] على خطة أكثر تشدّداً بعد من خطة شلسينغر، وتقضي باستخدام «وسائل مقنَّعة.. لاستدراج أو استفزاز كاسترو، أو أحد أتباعه النزقين، إلى ردة فعل عدائية مكشوفة ضد الولايات المتحدة؛ ردة فعل تخلق بدورها المبرِّر لأن تقوم الولايات المتحدة بردٍ إنتقامي، لا بل وتسحق كاسترو بسرعة وقوة وتصميم»[23]. وفي شهر آذار/ مارس، ونزولاً عند طلب «مشروع وزارة الدفاع الخاص بكوبا»(*)، رفعت هيئة الأركان المشتركة مذكرة إلى وزير الدفاع روبرت ماكنمارا، حدَّدت فيها الخطوط العريضة «للذرائع التي ترى أن من شأنها توفير المبرّرات للقيام بتدخل عسكري أميركي في كوبا». على أن توضع الخطة موضع التنفيذ في حال بدا أن «تمرداً داخلياً معقولاً يتعذر تحقيقه في غضون الأشهر التسعة أو العشرة القادمة»، إنما قبل أن تتمكّن كوبا من إقامة علاقات مع روسيا «قد تورّط الاتحاد السوفييتي تورطاً مباشراً».

واللجوء الحذر إلى الإرهاب، كفيل بأن يُجنِّب مرتكبه المجازفة. كانت

(*) DOD - Cuba Project.

خطة آذار/ مارس تقضي بنسج «حوادث غير مترابطة ظاهرياً للتمويه على الهدف النهائي، وخلق الانطباع الضروري عن تهوّر الكوبيين ومسؤوليتهم على نطاق واسع، يكون موجّهاً نحو البلدان الأخرى، فضلاً عن الولايات المتحدة»، وبما يضع الولايات المتحدة «في وضع من يُعاني من ضَيْم يُمكن دعمه بالحجّة، و(يُظهِّر) صورة دولية للتهديد الكوبي للسلم في نصف الكرة الغربي». وقد تضمّنت الإجراءات المقترحة: نسف سفينة أميركية في خليج غوانتانامو لاختلاق حادثة على نسق «تذكّروا ماين»(*)، ونشر لوائح بالضحايا في الصحف الأميركية «لخلق موجة مُساعدة من السخط القومي»، وتصوير التحقيقات الكوبية على أنها «دليل دامغ على أن السفينة تعرّضت لهجوم»؛ وكذلك تطوير «حملة إرهاب كوبية شيوعية (في فلوريدا)، وحتى في واشنطن نفسها»؛ واستخدام قنابل محرقة من صنع بلدان الكتلة السوفييتية في الغارات لإحراق حقول قصب السكر في البلدان المجاورة؛ وإسقاط طائرة بلا طيّار والزعم أنها كانت طائرة مؤجرة تقل طلاباً جامعيين في رحلة استجمام... وسوى ذلك من المخططات البارعة المشابهة. صحيح أنها لم تنفَّذ، لكنها كانت دليلاً آخر على الجو «المسعور» و«الضاري» الذي كان سائداً آنذاك[24].

في 23 آب/ أغسطس، أصدر الرئيس مذكرة خاصة بالأمن القومي رقم 181، وهي عبارة عن «إيعاز بتدبير تمرد داخلي يليه تدخل عسكري أميركي»، على أن يشمل ذلك «خططاً عسكرية أميركية، ومناورات، وتحركات مهمّة للقوات والعتاد» تكون معروفة بالطبع لكلٍ من كوبا وروسيا[25]. وفي آب/ أغسطس أيضاً، تكثّفت الهجمات الإرهابية، بما فيها هجمات شنّتها زوارق سريعة أطلقت النار على فندق كوبي على الشاطىء، «حيث كان يُعرف عن الخبراء العسكريين السوفييتية أنهم يجتمعون فيه، متسبّبة بمصرع عدد لا حصر له من الروس والكوبيين»؛ وهجمات على سفن شحن بريطانية وكوبية، وتلويث شحنات السكر؛ وغيرها من أعمال القتل والتخريب التي قامت على

(*) إشارة إلى انفجار غامض وقع في ميناء هافانا الكوبي في 15 شباط/ فبراير 1898، تسبّب بإغراق بارجة حربية اميركية تحمل اسم (ماين) ومقتل 260 شخصاً. لم تتوصل التحقيقات إلى معرفة أسباب الإنفجار، وإن كان شعار «تذكروا ماين» قد تحوّل إلى اداة تحريضية في الحرب الإسبانية ـ الاميركية (م).

تنفيذ معظمها منظمات المنفيين الكوبيين التي تسرح وتمرح في فلوريدا[26]. وبعد ذلك ببضعة أسابيع، حانت «أخطر لحظة في تاريخ البشرية».

لم تتوقف العمليات الإرهابية طوال اللحظات العصيبة لأزمة الصواريخ. صحيح أنها عُلِّقت رسمياً في 30 تشرين الأول/ أكتوبر، أي بعد انقضاء عدة أيام على اتفاق كنيدي ـ خروتشيف، لكنها ما لبثت أن استؤنفت. ففي 8 تشرين الثاني/ نوفمبر، «أُرسل فريق كوبي سرّي للتخريب من الولايات المتحدة، حيث نجح في تفجير منشأة صناعية كوبية»، ما أدّى إلى مصرع 400 عامل، على ما أفادت الحكومة الكوبية. يقول رايموند غارثوف إن «السوفييت لم يسعهم رؤية الهجوم إلاّ على أنه مسعى للتسويف بما كان في نظرهم المسألة المفصلية المتبقية: ضمانة أميركية بعدم مهاجمة كوبا». ويخلص غارثوف إلى القول إن هذه الأعمال وسواها لتُدلّل من جديد على أن «المخاطر والأخطار على كلا الطرفين كانت مهيأة لأن تتفاقم إلى حدٍ لا يُستبعد معه وقوع الكارثة»[27].

وعقب انقشاع الأزمة، جدّد كنيدي حملة الإرهاب. فقبل عشرة أيام فقط من اغتياله، صادق على خطة وضعتها السي آي إيه لتنفيذ «عمليات تدمير وتخريب» بواسطة قوات أميركية بالوكالة «ضد مصفاة ضخمة للنفط وخزانات وقود، ومحطة كبيرة لتوليد الكهرباء، ومصانع لتكرير السكر، وجسور على الطرقات، ومرافق مرفئية، وعمليات نسف تحت الماء لأحواض السفن والسفن». وقد بُدئ بحبك خيوط مؤامرة لاغتيال كاسترو في نفس اليوم الذي اغتيل فيه كنيدي. ولئن صدرت توجيهات بإيقاف الحملة عام 1965، إلاّ أن «واحداً من أوائل الأعمال التي قام بها نيكسون عند تسلّمه الرئاسة عام 1969، كان الإيعاز إلى السي آي إيه بتكثيف العمليات السرّية ضد كوبا»[28].

ولعلّ ما يلفت النظر هنا بوجه خاص، أحاسيس المخطّطين [حيال الموضوع]. ففي مراجعته للوثائق المُفرج عنها مؤخراً حول الإرهاب في حقبة كنيدي، يُلاحظ دومينغيز أنه «في نحوٍ من ألف صفحة من الوثائق، ثمة مرة واحدة فقط أبدى فيها موظف أميركي ما يُشبه الإعتراض الأخلاقي الطفيف على الإرهاب الذي ترعاه الحكومة الأميركية»: ثمة عضو في هيئة مجلس الأمن القومي يُلمّح إلى إمكانية أن يؤدي ذلك إلى ردّة فعل روسية ما، وإلى أن

الغارات «تُشن كيفما اتفق وتقتل الأبرياء... وقد لا تلقى ترحيباً من الصحافة في بعض البلدان الصديقة». والمواقف عينها تطغى على أمتداد النقاشات الداخلية، كمثل ما حدث حين حذّر روبرت كنيدي من أن اجتياحاً شاملاً لكوبا من شأنه «أن يُرسل أعداداً هائلة من الناس إلى حتفهم، ما سيعرّضنا لوابل من الانتقادات النارية»(29).

تواصلت النشاطات الإرهابية في عهد نيكسون، وبلغت ذروتها في منتصف السبعينيات، بهجمات شُنّت على مراكب صيد وسفارات ومكاتب كوبية في الخارج، فضلاً عن إسقاط طائرة تابعة للخطوط الجوية الكوبية وقتل جميع ركابها البالغ عددهم ثلاثة وسبعون شخصاً. هذه العمليات وما تلاها من أعمال إرهابية، انطلقت من الأراضي الأميركية، رغم أنها كانت تُصنّف في حينه أعمالاً إجرامية من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI).

وهكذا تتابعت الأحداث فصولاً، في الوقت الذي كان فيه كاسترو يتعرّض لإدانات محرّري الصحف بسبب «احتفاظه بمعسكر مسلّح، برغم الوعد الذي أعطته واشنطن عام 1962 بعدم مهاجمته»(30). وكان يجب أن يكون الوعد وافياً بالمراد، بصرف النظر عن كل ما جرى بعد ذلك؛ دعْ عنك الحديث عن الوعود السابقة، وكانت موثّقة توثيقاً جيداً في ذلك الوقت، مشفوعة بالحديث عن ضرورة تصديقها وإيلائها الثقة: مثال ذلك «لحظة كابوت لودج» في تموز/يوليو 1960.

في الذكرى السنوية الثلاثين لأزمة الصواريخ، احتجّت كوبا على وقوع هجوم بالرشاشات على فندق سياحي إسباني - كوبي مشترك؛ وقد أعلنت مسؤوليتها عنه إحدى الجماعات في ميامي. كما أن تفجيرات عدّة شهدتها كوبا عام 1997 وراح ضحيتها سائح إيطالي، أمكن تتبّع آثارها إلى ميامي. كان مرتكبوها عناصر إجرامية سلفادورية تعمل تحت قيادة لويس بوسادا كارّيليس وتُموّل في ميامي. وكان بوسادا هذا، وهو بالمناسبة واحد من أسوأ الإرهابيين الدولين صيتاً على الإطلاق، قد فرّ من سجن في فنزويلا حيث كان محتجزاً لارتباطه بحادثة تفجير الطائرة الكوبية، بمساعدة خورخيه ماس كانوزا، رجل الأعمال المقيم في ميامي، والرئيس السابق للمؤسسة القومية

للأميركيين من أصل كوبي (CANF) المُعفاة من الضرائب. توجه بوسادا من فنزويلا إلى السلفادور حيث وُضع قيد العمل في قاعدة إيلوپانغو الجوية العسكرية للمعاونة في تنظيم الهجمات الإرهابية الأميركية ضد نيكاراغوا تحت إشراف أوليفر نورثُ(*).

قدّم بوسادا وصفاً تفصيلياً لنشاطاته الهدّامة وكيفية تمويلها من قبل المنفيّين والمؤسسات القومية للأميركيين من أصل كوبي في ميامي، لكنه كان مطمئناً إلى أنه لن يخضع للتحقيق من جانب مكتب التحقيقات الفيدرالي. كان ممن شاركوا في عملية خليج الخنازير، كما كانت عملياته اللاحقة خلال الستينيات تتمّ تحت إشراف السي آي إيه. وعندما التحق فيما بعد بالاستخبارات الفنزويلية بتزكية من السي آي إيه، أستطاع أن يرتّب الأمور كي ينضم إليه في فنزويلا زميل قديم له من أيام عمله مع السي آي إيه يُدعى أورلاندو بوش، كان محكوماً في الولايات المتحدة لهجوم شنّه بالقنابل على سفينة شحن متّجهة إلى كوبا، وذلك كي يُنظّما معاً هجمات أخرى على كوبا. عميلٌ سابقٌ في السي آي إيه، ومطّلعٌ جيداً على ملابسات تفجير الطائرة الكوبية، يقول عن بوسادا وبوش بأنهما الظنّيان الوحيدان المشتبه بهما في حادثة الطائرة، تلك التي دافع عنها بوش بوصفها «عملاً مشروعاً من أعمال الحرب». إن بوش هذا، المُعتبر على وجه العموم «العقل المدبّر» لتفجير الطائرة، مسؤولٌ عن ثلاثين عملاً إرهابياً بحسب مكتب التحقيقات الفيدرالي. وقد نال عفواً رئاسياً عام 1989 من إدارة بوش الأول القادمة حديثاً إلى السلطة إثر تحرك ضاغط قام به جب بوش(**) وزعماء الأميركيين من أصل كوبي في جنوب فلوريدا، متجاوزين رفض وزارة العدل، التي وجدت في الختام أنه «سيكون ضارّاً بالمصلحة العامة للولايات المتحدة توفير ملاذ آمن لبوش، (لأن) أمن هذه الأمة رهنٌ بقدرتها على حث البلدان الأخرى بصورة تنمّ عن مصداقية، على رفض تقديم العون أو الملجأ للإرهابيين»[31].

(*) ضابط أميركي رفيع الرتبة. ومن أبطال فضيحة إيران غيت ـ الكونترا الشهيرة (م).

(**) الابن الاصغر لجورج بوش الاب وشقيق الرئيس الحالي، حاكم ولاية فلوريدا حالياً (م).

عرض الكوبيون [على الأميركيين] التعاون في مجال التبادل الاستخباراتي للحيلولة دون وقوع هجمات إرهابية، لكن واشنطن رفضت تلك العروض، وإنّ أدّى بعضها إلى بعض الإجراءات الأميركية. فقد «زار أعضاء في مكتب التحقيقات الفيدرالي كوبا عام 1998 للقاء نظرائهم الكوبيين، الذين زوّدوهم بملفات عن أفراد شبكة إرهابية تتّخذ من ميامي قاعدة لها: معلومات كان قد جمع قسماً منها كوبيون استطاعوا اختراق جماعات المنفيين». ولم تمضِ ثلاثة أشهر إلا وكان مكتب التحقيقات الفيدرالي قد ألقى القبض على الكوبيين المندسّين في صفوف الجماعات الإرهابية العاملة في الولايات المتحدة. وحُكم على خمسة منهم بالسجن لمدد طويلة[32].

لقد فقدت ذريعة الأمن القومي كل مصداقية كان يمكن أن تكون لها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991. لكن أجهزة الاستخبارات الأميركية انتظرت حتى عام 1998 لتخبر البلاد أن كوبا لم تعد تُشكّل بعد الآن أي تهديد للأمن القومي الأميركي. غير أن إدارة كلينتون أصرّت مع ذلك على أن الخطر العسكري الذي تمثله كوبا وإن تقلّص «إلى حد بعيد»، إلاّ أنه لم يختفِ تماماً. لقد أزال التقييم الاستخباراتي، حتى بهذا التوصيف، خطراً كان سبق لسفير المكسيك أن حدَّد ماهيته عام 1961، حين رفض مسعى الرئيس جون ف. كنيدي لاتخاذ عمل جماعي ضد كوبا، بحجّة أنه «لو أعلنّا على الملأ أن كوبا تُشكّل خطراً على أمننا، لمات أربعون مليون مكسيكي من الضحك»[33].

على أنه من الانصاف الإقرار بأن الصواريخ [الروسية] في كوبا كانت تُشكّل خطراً بالفعل. ففي مجالس مغلقة، أعرب الشقيقان كنيدي عن مخاوفهما من أن يردع وجود الصواريخ الروسية المنصوبة في كوبا غزواً أميركياً [محتملاً] لفنزويلا. إذن، «كانت [عملية] خليج الخنازير في محلّها تماماً»، هذا ما استنتجه جون ف. كنيدي[34].

أما إدارة بوش الأول، فقد تجاوبت مع اختفاء ذريعة الأمن [القومي] بأن شدَّدت أكثر فأكثر الحصار [الاقتصادي على كوبا]، تحت ضغط كلينتون الذي التفّ على بوش من اليمين أثناء الحملة للانتخابات الرئاسية عام 1992. فقد مورست الحرب الاقتصادية بمزيد من الصرامة والتشدّد في عام 1996، ما

أغضب حتى أقرب حلفاء الولايات المتحدة. كما تعرّض الحصار لقدر غير يسير من الانتقاد، على أساس أنه يضرّ بالمصدِّرين والمستثمرين الأميركيين - الضحية الوحيدة للحصار طبقاً للصورة القياسية المعتمدة في الولايات المتحدة؛ أي إن الكوبيين قليلاً ما يتأثرون به. لكن التحقيقات التي أجراها خبراء أميركيون تقول لنا غير ذلك. فقد خلصت دراسة أجرتها الجمعية الأميركية للصحة العامة (AAWW)، إلى أنه كانت للحصار آثار صحّية خطيرة، ولم يحل دون وقوع «كارثة إنسانية» سوى نظام الرعاية الصحّية الرائع في كوبا. وهذا ما لم يأت أحدٌ على ذكره في الولايات المتحدة[35].

إن الحصار الأميركي يشمل حظراً فعالاً على الغذاء والدواء كليهما. وكانت إدارة كلينتون قد خفّفت عام 1999 من تلك العقوبات المفروضة على سائر البلدان المدرجة على لائحة «الدول الإرهابية» فيما عدا كوبا، التي خصّتها بعقوبة استثنائية. مهما يكن من أمر فكوبا ليست الوحيدة تماماً في هذا المضمار. إذ بعد أن ضرب إعصار قومي جزر الهند الغربية في آب/ أغسطس 1980، رفض الرئيس كارتر السماح بإرسال أية مساعدات إغاثة إلا إذا استثنيت غرينادا منها، كعقابٍ لها على بعض المبادرات غير المحدّدة اتخذتها حكومة موريس بيشوب الإصلاحية. وحين رفضت البلدان المنكوبة الموافقة على استبعاد غرينادا، كونها لم تفطن إلى الخطر الذي يتهدّد البقاء من جانب عاصمة جوزة الطيب في العالم، أوقف كارتر المساعدات كافة. وبالمثل، عندما ضرب إعصارٌ نيكاراغوا في تشرين الأول/ أكتوبر 1988، مسبّباً مجاعة ومُحدثاً أضراراً بيئية جسيمة، انتبه المتصرّفون في واشنطن آنذاك إلى إمكانية انتفاع حربهم الإرهابية من الكارثة، وهكذا رفضوا مد يد العون إليها، أو حتى إغاثة منطقة الساحل الأطلسي التي تربطها بالولايات المتحدة عُرى وثيقة وتضمر امتعاضاً عميقاً للحركة الساندينية. وسلكت [الولايات المتحدة] السلوك ذاته حين اكتسحت موجة مدّ عارمة قرى صيد الأسماك النيكاراغوية، مخلِّفة وراءها مئات القتلى والمفقودين في أيلول/ سبتمبر 1992. يومها كان هناك عرضٌ بالمساعدة. لكن بين حروف الطباعة المنمنمة توارت الحقيقة [المرّة]: فعدا عن أن التبرُّع المؤثِّر كان بحدود 25 ألف دولار، فإنه اقتُطع من معونة مقرّرة سابقاً لها. ومع ذلك، قُدّمت تطمينات إلى الكونغرس بأن هذه المعونة

الزهيدة لن يكون لها أي أثر على قرار الإدارة بتعليق تقديم ما يزيد عن 100 مليون دولار من المساعدات بسبب تواني حكومة نيكاراغوا المدعومة أميركياً عن إظهار درجة كافية من الخنوع والتبعية[36].

كانت الحرب الاقتصادية الأميركية على كوبا وما زالت موضع استنكار وإدانة شديدين في كل منتدى عالمي ذي صلة؛ لا بل اُعتبرتها اللجنة القانونية التابعة لمنظمة الدول الأميركية (OAS)، وهي المطواعة عادةً، غير شرعية. كما دعا الاتحاد الأوروبي منظمة التجارة العالمية (WTO) إلى شجب الحصار. فكان رد إدارة كلينتون أن «أوروبا تتحدى ثلاثة عقود من السياسة الأميركية حيال كوبا التي تعود إلى إدارة كنيدي، وترمي إلى تغيير نظام الحكم القائم في هافانا عنوة»[37]. كذلك أعلنت الإدارة أن منظمة التجارة العالمية لا تملك صلاحية الحُكم على الأمن القومي الأميركي أو إجبار الولايات المتحدة على تبديل قوانينها، ثم انسحبت واشنطن من النقاشات، ما أفقد الموضوع كل أهمية عملية له.

تحدٍ ناجح

إن الأسباب الكامنة وراء هجمات الإرهاب الدولي على كوبا والحصار الاقتصادي اللاشرعي المضروب حولها، لا يصعب اكتشافها على الباحث المتقصّي في السجلات الداخلية. وليس للمرء أن يتفاجأ إذا ما تبيّن له أنها تنطبق على نموذج مألوف؛ هو نموذج غواتيمالا قبل عدة سنوات، مثلاً.

من الواضح، من عنصر التوقيت فحسب، أن القلق حيال الخطر الروسي ما كان هو العامل الرئيسي في الأمر. ذلك أن الخطط لتغيير نظام الحكم بالقوة كانت قد رُسمت ووضعت موضع التنفيذ قبل أن يكون هناك أي اتصال روسي ذي شأن [بغواتيمالا]، وشُدّدت العقوبات أكثر حتى بعد اختفاء الروس من على المسرح. لا غرو في أن تهديداً روسياً ظهر للعيان، إلا أنه كان نتيجة أكثر منه سبباً للإرهاب الأميركي والحرب الاقتصادية الأميركية.

في شهر تموز/ يوليو 1961، أطلقت السي آي إيه تحذيراً من أن «التأثير الواسع لـ"الكاستروية" ليس من عمل السلطات الكوبية... فإذا كان شبح كاسترو يلوح كبيراً، فلأن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على امتداد أميركا

اللاتينية تستدعي المعارضة للأنظمة الحاكمة فيها، وتشجِّع التحريض على التغيير الجذري»، الذي تُمثل كوبا كاسترو نموذجاً له. وفي وقت سابق، رفع آرثر شلسينغر إلى الرئيس [الأميركي] الجديد، جون ف. كنيدي، تقريراً عن بعثته في أميركا اللاتينية، حذّر فيه من سرعة تأثر شعوب أميركا اللاتينية «بفكرة كاسترو الداعية إلى أن يتولى المرء أموره بنفسه». وأشار التقرير إلى صلة للكرملين هنا: إن الاتحاد السوفييتي «يحوم [فوقها]، ملوّحاً [لها] بقروض تنموية سخيّة، وطارحاً نفسه مثالاً يُحتذى في تحقيق التحديث خلال جيل واحد». وكما أوضح شلسينغر في وقت لاحق، لقد انطوت «فكرة كاسترو» على أخطار فادحة إلى حد استثنائي، نظراً إلى أن «توزيع الأراضي وغيرها من أشكال الثروة الوطنية إنما يُحابي محاباة كبيرة الطبقات المتملّكة»، هذا عدا عن «مُطالبة الفقراء والمحرومين الآن بإعطائهم فُرصةً كي يعيشوا حياة كريمة بعدما وجدوا حافزاً على ذلك في الثورة الكوبية». وقد خشي كيندي أن تصنع المساعدات الروسية من كوبا «واجهة» تنموية [جذّابة]، وبذلك تكون للسوفييت اليد العليا في طول أميركا اللاتينية وعرضها.

وفي مطلع عام 1964، توسّع مجلس تخطيط السياسات التابع لوزارة الخارجية في بواعث القلق هذه: «إن الخطر الأكبر الذي نواجهه متمثّلاً في كاسترو هو.. في التأثير الذي يُمارسه نظامه بالذات على الحركات اليسارية في العديد من بلدان أميركا اللاتينية... الحقيقة ببساطة هي أن كاسترو يُشكِّل تحدياً ناجحاً للولايات المتحدة، ودحضاً لكل سياساتنا في نصف الكرة الغربي لما يقرب من قرن ونصف القرن»[38]. وبتعبير بسيط، كتب توماس پاترسون يقول: «كوبا كرمز وحقيقة [في آن]، تحدَّت الهيمنة الأميركية في أميركا اللاتينية»[39]. فالمبرِّر للإرهاب الدولي وللحرب الاقتصادية بغية فرض تغيير في نظام الحكم لم يكن مرده إلى ما تفعله كوبا، بل إلى «وجودها عينه»، إلى «تحدّيها الناجح» للسيد الحقيقي لنصف الكرة الغربي. والتحدي قد يُبرّر اتخاذ اجراءات أشدّ عُنفاً على نحو ما جرى في صربيا، كما تمّ التسليم بالأمر دونما ضوضاء بعد الواقعة؛ أو في العراق، كما أُقرّ كذلك حين تهاوَت الذرائع.

والسخط على التحدّي له حكاية طويلة في التاريخ الأميركي. فقبل مئتي سنة، ندّد توماس جفرسون تنديداً مريراً بفرنسا على «موقفها المنطوي على

التحدّي» في احتفاظها بنيو أورليانز، التي كان يطمع فيها. يومها حذّر جفرسون من أن «شخصية فرنسا (قد) وُضعت على مسنّ الاحتكاك الأبدي مع شخصيتنا نحن، التي وإن كانت شخصية مُحبّة للسلام ومُجدّة في الكسب، إلاّ أنها تنضح بالشهامة ونُبل الطوية». وألمح جفرسون إلى أن «التحدّي الفرنسي (يتطلّب منّا) أن نوثق عُرانا بالأسطول البريطاني والأمة البريطانية»؛ وهذا عكس ما كانت عليه مواقفه السابقة وما تُعبِّر عنه من إسهام فرنسا الحيوي في تحرير المستعمرات من نير الحكم البريطاني[40]. وبفضل نضال هاييتي التحرّري، بمعزل عن أي دعم، وفي وجه معارضة شبه شاملة تقريباً، اختفى التحدّي الفرنسي سريعاً، لكن مبادئه الهادية ما زالت سارية المفعول، تُحدّد من هو الصديق ومن هو العدو.

مبادىء هادية

إن المبادىء المُبيِّنة بالشواهد والأمثلة في أزمة الصواريخ [الكوبية]، كفيلةٌ بأن تُفسِّر لنا لماذا القانون الدولي «غير ذي صفة» هنا. وحتى القوانين المحلية أُعلنت «غير ذات صفة» هي الأخرى. فقد رفض المدّعي العام، روبرت كنيدي، خلاصة قانونية ترى في عملية خليج الخنازير انتهاكاً لقوانين الحياد الأميركية، وقال جازماً إن الجنود الذين حرّكتهم الولايات المتحدة هم «أُناسٌ وطنيون». ولذلك، «لا أرى (في أي نشاط من أنشطتهم) خرقاً لقوانين الحياد عندنا»، التي «لم توضع ـ كما هو واضح ـ للوضع القائم في عالمنا اليوم»[41].

إن العالم لم ينقلب هكذا على حين غرة، عالماً محفوفاً بالأخطار الاستثنائية في 11 أيلول/ سبتمبر، حتى يتطلب «صيغ تصريف جديدة» تُفكّك القانون الدولي والمؤسسات الدولية، وتمنح البيت الأبيض سلطة الاستخفاف بحُكم القانون في الداخل.

إن إنجازات الإرهاب الدولي مُنتزعة من صفحات التاريخ المُعقَّم، لكنها مبعث تفاخر واعتداد لدى مرتكبيه. فمدرسة الأميركيتين الشهيرة التي تدرِّب ضباطاً من أميركا اللاتينية على أداء مهامهم، تُعلن باعتزاز أن إحدى «الحجج التي تُسجِّل لمصلحتها»، هي أن الجيش الأميركي يُساعد على «إنزال الهزيمة

بلاهوت التحرير»[42]، هذه الهرطقة التي استسلمت لها الكنيسة الأميركية اللاتينية، حين تبنّت «خيار تفضيل الفقراء»، وكُتب عليها أن تذوق «أهوال الأرض» جزاء تخلّيها عن الصراط المستقيم. ومما له دلالته الرمزية، أن السنوات العشر المروعة من إرهاب ريغان ـ بوش الأول، قد استُهلّت قبل اعتلائهما سُدّة الحكم بقليل، باغتيال أسقف سلفادوري محافظ صار بمثابة «صوت من لا صوت لهم»، وذلك في تواطؤ لا يخفى من قوات الأمن المدعومة أميركياً؛ واختتمت السنوات العشر تلك بذبح ستة من المثقفين السلفادوريين اليسوعيين الذين تهشمت جماجمهم وتطاير نخاعهم، وقُتل معهم مدبرة منزلهم وابنتها، على يد كتيبة من النخبة التي سلّحتها ودرّبتها واشنطن، وكانت تلك الكتيبة تملك آنذاك سجِلاً حافلاً بالفظاعات والأعمال الدموية.

ودلالة هذه الحوادث في الثقافة الغربية توضّحها حقيقة أن لا عمل هؤلاء القساوسة المشاغبين قُرِىء عنه ولا أسماءهم تداولتها الألسن، على النقيض تماماً من نظرائهم في ظل حكم الكرملين. وهكذا يكونون قد اغتيلوا مرتين: مرة بالقتل ومرة بالنسيان. وليس هذا فحسب، بل إن الجُثث تلقت، في الواقع، رفسة أخرى في الوجه. فبُعيد حادثة القتل مباشرة، زار ڤاكلاڤ هاڤل(*) واشنطن لإلقاء كلمة أمام جلسة مشتركة لمجلسَيْ الكونغرس، حيث استُقبل بعاصفة من التصفيق وقوفاً لإشادته بـ«حُماة الحرية» ـ الذين سلّحوا ودرّبوا قتلة المثقفين الأميركيين اللاتينيين البارزين الستة، مثلما يعرف هو جيداً ومثلما يعرف مستمعوه بالتأكيد. وقد حظي تقريظه الحارّ لذواتنا المجيدة بعد هذه المنجزات كلها بتهليل ملؤه الانتشاء من جانب كبار المعلقين الليبراليين الذين رأوا فيه علامة أخرى على ولوجنا «عصراً رومانسيا» (أنتوني لويس)؛ وهزّهم «صوت ضميره» الذي «تكلّم حُكماً عن المسؤوليات التي تدين بها البلدان كبيرها وصغيرها تجاه بعضها بعضاً» (محرّرو صحيفة «واشنطن بوست»). لكنه [لم يتكلم] عن المسؤولية التي تحملها الولايات المتحدة تجاه

(*) مسرحي تشيكوسلوفاكي منشق تحت الحكم الشيوعي. انتُخب رئيساً للجمهورية في تشيكوسلوفاكيا بعد سقوط النظام الشيوعي هناك (م).

شعوب أميركا الوسطى، أقلّه تجاه أولئك الذين نجوا من الهجوم الإجرامي الكاسح خلال الثمانينيات[43].

في حالة كوبا، استدعى «التحدّي الناجح» ردود فعل جعلت العالم قاب قوسين أو أدنى من الدمار. غير أن تلك كانت حالة استثنائية، فلطالما أمكن التغلّب على التحدي الناجح بهذا الضرب أو ذاك من العنف، من دون أية مجازفة تعود على مرتكبيه بالخطر. وإحدى الاستراتيجيات التي اتُّبعت منذ أوائل الستينيات، إقامة دول أمن قومي نازية مُحدثة يتلخّص هدفها في «تحطيم، وبصفة دائمة، أي خطر محسوس يتهدّد البنية القائمة للامتيازات الاجتماعية الاقتصادية عن طريق شطب المشاركة السياسية للأكثرية العددية»، أي وبكلام آخر، «الطبقات الشعبية»[44]. وقد أطلقت هذه الخطوة جائحة من القمع والإرهاب اجتاحت القارة برمّتها ووصلت إلى أميركا الوسطى أبان المرحلة الريغانية من القيادة السياسية الحاضرة. بدأت هذه الجائحة بانقلاب عسكري في البرازيل شُرع بتدبيره قبل اغتيال كنيدي ونُفِّذ بعده بوقت وجيز. تعاونت واشنطن مع العسكر الذين أطاحوا بالنظام الديمقراطي البرلماني، وذلك اعترافاً «بتوجّهاتهم الديمقراطية والمؤيّدة للولايات المتحدة من حيث الأساس»، على حد تعبير سفير كنيدي [في البرازيل] لنكولن غوردون. وفيما جلاوزة التعذيب والقتلة منصرفون إلى عملهم، حيّا غوردون «انتصار الحرية الحاسم والباتّ في منتصف القرن العشرين». وبعث ببرقية إلى واشنطن يقول فيها إن «الثورة الديمقراطية» من شأنها أن «تكبح جماح التجاوزات اليسارية» للحكومة السابقة، المعتدلة والمنتخبة من الشعب، وأن تتيح «للقوى الديمقراطية» المُمسكة الآن بزمام الأمور، أن «تشيع جواً مؤاتياً بدرجة كبيرة للاستثمارات الخاصة»[45].

شخصيات بارزة أخرى في إدارتي كنيدي وجونسون وافقت غوردون رأيه هذا، مع أن الجنرالات البرازيليين كانوا سُعداء في نقل الحُطام إلى المدنيين، مثلما حصل في تشيلي في الوقت عينه تقريباً مع حلول عقد الثمانينيات. فبرغم المزايا الهائلة التي يتمتع بها «عملاق الجنوب»، ترك الجنرالات البرازيل «في خانة دول إفريقيا وآسيا الأقل تطوراً لجهة مؤشرات الرعاية الاجتماعية (التغذية، وفيات الأطفال... إلخ)، مع حالات من عدم

المساواة والمعاناة نادراً ما نجد مثيلاً لها في مكان آخر، إنما مع نجاح باهر للمستثمرين الأجانب وأصحاب الامتيازات المحليين»(46).

غير أن هذه النماذج لم تنحصر في المناطق المشمولة بمبدأ مونرو فقط، وحسبنا أن نتناول هنا مثالاً واحداً من عديد الأمثلة الموزّعة على مناطق أخرى من العالم. فبينما كانت واشنطن عاكفة على تسهيل «الثورة الديمقراطية» في البرازيل وعلى إحباط جهود كوبا كي «تتولى [الشعوب] أمورها بنفسها»، تمّ إيفاد السياسي المخضرم، إلسورث بانكر، إلى إندونيسيا لتقصّي الأوضاع المضطربة هناك. وقد أخبر واشنطن بأن «الهدف الإندونيسي المصرّح عنه هو أن تقف [البلاد] على قدميها هي في تنمية اقتصادها بمعزل عن النفوذ الأجنبي، ولا سيما النفوذ الغربي». وحذّر تقييم استخباراتي [أميركي] في عام 1965 من أنه «إذا نجحت» محاولات الحزب الشيوعي الإندونيسي (PKI)، ذي القاعدة الجماهيرية: «لتنشيط وتوحيد قوى الأمة الإندونسية.. فسوف يُشكِّل ذلك نبراساً قوياً للعالم المتخلّف، وبالتالي نقطة لمصلحة الشيوعية، ونكسةً لسمعة الغرب وهيبته». وقد أمكن التغلّب على هذا الخطر بعد بضعة أسابيع بواسطة مذبحة جماعية ارتكبت في إندونيسيا تلاها قيام نظام سوهارتو الديكتاتوري. منذ الخمسينيات، والخوف من الاستقلال والديمقراطية المفرطة - أي السماح لأحزاب شعبية تُمثِّل الفقراء بالمشاركة في الحلبة الانتخابية - كان العامل المُحرِّك وراء ممارسة واشنطن أنشطة التخريب والعُنف في أميركا اللاتينية، كما مرّ معنا في أغلب الأحوال(47).

وبحسب مزاعم واشنطن، فقد صارت جرائم كوبا أشدّ فظاعةً بعد حين إذ امتدت، في عام 1975، إلى إفريقيا بالعمل كأداة في حرب روسيا الصليبية للسيطرة على العالم. وتوعّد مندوب أميركا في الأمم المتحدة، دانييل پاتريك موينهان، بأنه «إذا ما نجح الاستعمار الجديد السوڤييتي» في أنغولا، «فلن يكون العالم هو نفسه بعد ذلك. إذ ستغدو طُرُق إمدادات النفط إلى أوروبا تحت السيطرة السوڤييتية، وكذلك منطقة جنوب الأطلسي الاستراتيجية، وسيكون الهدف التالي على قائمة الكرملين: البرازيل». الموضوع، مرة أخرى، ليس بجديد؛ الجديد هو التغيرُّ الحاصل في توزّع الأدوار.

إن ما أثار غضبة واشنطن الراعدة هنا، فصلٌ كوبي آخر من فصول التحدّي الناجح. فحين أوشك غزو جنوب إفريقيا المدعوم أميركياً على اكتساح أنغولا المستقلّة حديثاً، أرسلت كوبا بمبادرة ذاتية منها، وحتى من دون إشعار روسيا تقريباً، قواتها إلى هناك وردّت الغزاة على أعقابهم. فحذّرت صحافة جنوب إفريقيا من عواقب «الصفعة التي وُجِّهت إلى كبرياء جنوب إفريقيا»، ومن «الدفعة القوية التي تلقتها القومية الإفريقية إذ شاهدت جنوب إفريقيا تُجبر على الانسحاب» على أيدي الجنود الكوبيين السود. فيما كتبت أبرز صحيفة للسود في جنوب إفريقيا تقول: «إن إفريقيا السوداء تمتطي الآن الموجة العارمة المتولّدة عن النصر الكوبي في أنغولا»، وتراها حالياً «ثملة للغاية بإمكانية تجسيد حُلمها في التحرير الكامل»[48].

كان الدفاع عن أنغولا إسهام كوبا الأعظم شأناً في تحرير إفريقيا. ومدى روعة هذا الإسهام لم تتضح إلا بعد ظهور عمل غلاييسيس التدشيني، الذي يحكي فيه «قصة عزم بلد صغير على تحدّي القهر الذي تمارسه دولة عُظمى، فغيرّ مشهد قارّة برمتها، بفضل روح البطولة الفردية وروح التضحية منقطعتي النظير»[49].

لاحظ غلاييسيس أن «كيسنجر بذل قصاراه لتحطيم الحركة الوحيدة التي تُمثّل أي أمل بالنسبة لمستقبل أنغولا»: الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA). صحيح أن هذه الحركة «تتحمل قسطاً كبيراً من المسؤولية عن محنة البلاد» في السنوات الأخيرة، إلاّ أن «العداء الأميركي الأعمى (هو الذي) أجبرها على الاعتماد بشكل غير صحّي على الكتلة السوفييتية، وشجع جنوب إفريقيا على شنّ سلسلة من الغارات الحربية المدمِّرة في الثمانينيات عليها»[50].

لكن حملات الإرهاب الدولي والحرب الاقتصادية العديدة الرامية إلى التغلّب على «التحدّي الناجح» و«التجاوزات اليسارية»، التي تتبنى «فلسفة القومية الجديدة» وربما تتأثر حتى بلاهوت التحرير، الذي لم نعاينه هنا إلاّ لماماً، ليست بذات أهمية، أو ربما تكون مشروعة على الأكيد، وكذلك العواقب الوخيمة الناجمة عنها. لذلك، فهي قلّما تظهر في الأدبيات والنقاشات العامة الراهنة حول الإرهاب الدولي وعقيدة واشنطن الجديدة المفترضة بشأن «تغيير

أنظمة الحكم». وفي أسوأ الأحوال، يتمّ صرف النظر عنها بتعبيرات تلطيفية مُطَمئِنَة. فمن حين لآخر، تُطالعنا إشارة عَرَضية تقول إن ما جرى في كوبا لم يتعد «الحملة لزعزعة الاستقرار المعروفة باسم مونغوز». ولحُسن الحظ، «فقد جفّت ينابيع الإرهاب اليساري أو تكاد بسقوط الاتحاد السوفييتي. ولم تعد كوريا الشمالية وكوبا تروّجان الآن للفوضى والاضطراب كما كانتا في السابق»[51]. إن كوبا تشغل مكانة بارزة في أعمال البحّاثة حول الإرهاب، ولكنها تظهر دائماً في صورة منمذجة كمجرم لا كضحية[52]. أما إرهاب ريغان - بوش الدولي في نيكاراغوا وأماكن أخرى، فلا وجود له، وفي أضعف الإيمان يمكن رده إلى السهو أو إلى انحرافٍ يُمكن فهمه عن الرسالة التي أوكلتها العناية الإلهية إلى زعماء «العالم الجديد المثالي العاكف على وضع حد نهائي للبربرية». أما بخصوص استمرار التدابير العملية المعهودة بعد [انتهاء] الحرب الباردة، فهي الأخرى لا تقع، وإذا وقعت فلا تهمّ. ما برح المبدأ السائد ساري المفعول: الأعمال الشريرة هي من فعل الغير؛ أما نحن فلا نوآخذ إلا على غلطٍ بطريق السهو أو على زلل غير مقصود.

وإنه لأمر جدّ خطير بالنسبة للمستقبل، أن يكون من بالغ السهولة محو آثار حتى أبشع الجرائم في دولة تسيطر على العالم. والحروب في الهند الصينية خير مثال على ذلك. فبعد سنوات من التدمير الوحشي، آل سكان الولايات المتحدة إلى معارضة الحرب لأسباب مبدئية. أما في أوساط النخبة المتعلّمة، فالاعتراض كان مبنياً، وبصورة منمّطة، على قاعدة الكلفة والفشل. ربما نُقرّ بأنه كانت هناك بعض النواقص في مساعينا الحميدة على وجه العموم، ونخصّ هنا بالذكر حادثة ماي لاي. كتبت جين بثكي إيلشتين ما حرفيته إن «الأميركيين عندما يعودون مفعمين بالحُزن أو حتى بالخزي إلى الحرب الفييتنامية، فإن أهوالاً مرعبة **كمذبحة** ماي لاي هي كل ما يخطر على بالهم»؛ وكان ذلك هو المثل الفييتنامي الوحيد الذي أتت على ذكره في تنديدها العاصف بجرائم الآخرين. وماي لاي تُناسب المقام، لأنه في المقدور إلقاء اللوم في وقوع المجزرة على جنود أميركيين من أنصاف المتعلمين كانوا يحاولون النجاة بأرواحهم في ظروف سيئة للغاية على أرض المعركة، بعكس عملية ويلر والاوا، مثلاً، التي لا تُعد ماي لاي بالقياس إليها سوى حاشية صغيرة؛ وهي

واحدة من عدة عمليات للقتل الجماعي جرى تنفيذها تباعاً في أعقاب [هجوم] تيت(*)، وقام بالتخطيط لها أُناس محترمون من أمثالنا؛ وعليه، فلا داعي لأن نشعر بـ«الخجل» أو بـ«الحزن» على هذه الجرائم الكبيرة[53].

وقد أُضيف اسم كوبا إلى القائمة الرسمية بالدول الإرهابية عام 1982، فحلّت محل العراق الذي رُفع اسمه من القائمة كي يُتاح لصدّام حسين أن يتأهل لتلقّي المساعدات الأميركية.

الإرهاب الدولي وتغيير أنظمة الحُكم: نيكاراغوا

يُستحسن أن ننظر في حملة أخرى من حملات الإرهاب الدولي الهادفة إلى التغلّب على «التحدّي الناجح»؛ ولتكن الحرب الإرهابية على نيكاراغوا. إن حالة نيكاراغوا تُنير أموراً كثيرة بالنظر إلى حجم الحملات الإرهابية التي شُنّت لتغيير أنظمة الحكم، ودور القيادة الحالية [اليمينية] في تنفيذها، وطريقة طرحها أثناء تقدمها ثم في إعادة تشكيلها استعادياً داخل الثقافة الفكرية. هذا وتكتسب الحالة مزيداً من الدلالة والأهمية لأنها غير خلافية البتة في ضوء أحكام أعلى المرجعيات الدولية؛ أقول غير خلافية، أي لدى من يتّصفون بأدنى قدر من الالتزام بحقوق الإنسان والقانون الدولي. وهناك طريقة بسيطة لتقدير حجم هذه الفئة: حدِّد عدد المرات التي تُطرح فيها هذه المسائل الأوّلية للمناقشة، أو يؤتى على ذكرها ليس إلاّ في المحافل المحترمة في الغرب، ولا سيما بعد إعلان «الحرب على الإرهاب» مجدداً في أعقاب 11 أيلول/ سبتمبر. من هذا التمرين وحده، يستطيع المرء أن يستخلص بعض الاستنتاجات حول المستقبل، وهي لا تدعو إلى التفاؤل أبداً.

كان الهجوم على نيكاراغوا في صدارة الأولويات في الحرب على الإرهاب التي شنّتها إدارة ريغان لدى تسلّمها زمام السلطة عام 1981، مستهدفة بالدرجة الأولى «الإرهاب الذي ترعاه الدولة». وكانت نيكاراغوا عنصراً خَطِراً على نحو غير عادي من عناصر «الطاعون» بالنظر إلى مدى

(*) Tet، هجوم شامل شنّه ثوار الفييتكونغ بمساعدة فييتنام الشمالية في 30 آذار/ مارس 1972، ليلة عيد رأس السنة القمرية، مما أتاح لهم تهديد قاعدة خيسان الأميركية الضخمة ومدينة هوي والوصول إلى أبواب سايغون (م).

قُربها من البلاد: إنها «سرطان، هنا في عقر دارنا»... هذا ما صرّح به وزير الخارجية، جورج شولتز، أمام الكونغرس، باعثاً الحياة علانيةً في مرامي هتلر المتضمَّنة في كتابه «كفاحي»[54].

قام الاتحاد السوڤييتي بتسليح نيكاراغوا، وهو الذي أنشأ هناك «ملاذاً ممتازاً للإرهابيين والمخربين على بُعد يومَيْ سفر فقط بالسيارة من هارلنغن، تكساس»، صرخ الرئيس محذِّراً؛ أو «خنجراً موجّهاً إلى قلب تكساس»، إذا ما استعرنا هنا قولاً لسلفٍ مشهور. وكوبا الثانية هذه لن تلبث أن تصبح «منصّة انطلاق للثورة صعوداً ونزولاً في أميركا اللاتينية بادىء ذي بدء»، ثم من يعلم إلى أين تصل؟ «لقد هدّد الشيوعيون النيكاراغويون بنقل ثورتهم إلى داخل الولايات المتحدة نفسها». ومن الجائز أن نرى عما قريب «قواعد عسكرية سوڤييتية على أعتاب أميركا»، وهو شيء يرقى إلى مرتبة «الكارثة الاستراتيجية». وبالرغم مما كان يُواجهه من مصاعب جمّة، فقد وقف الرئيس مخاطباً الصحافيين بشجاعة: «أرفض الاستسلام. أذكر رجلاً يُدعى ونستون تشرشل كان يقول: إيّاك أن تستسلم. إيّاك، إيّاك». ولذا فنحن لسنا بهذا الوارد»[55].

أعلن ريغان حالة طوارىء قومية لأن «السياسات والتدابير التي تتخذها حكومة نيكاراغوا تُشكِّل تهديداً غير عادي للأمن القومي للولايات المتحدة وسياستها الخارجية». ولدى شرحه أسباب قصف ليبيا عام 1986، صرّح ريغان بأن القذافي دأب على إمداد نيكاراغوا بالسلاح والمستشارين بغية «نقل حربه إلى عقر دار الولايات المتحدة»، وهذا جزء من حملته الرامية إلى «طرد أميركا من العالم». والأدهى من ذلك بعد، «ثورة بلا حدود»، [الشعار] الذي دأبت نيكاراغوا على التلويح به بانتظام، وإنِ افتُضح زيف هذا الادّعاء في الحال. وكان مصدره خطاب ألقاه الزعيم الساندينيي، توماس بورخيه، جاء فيه أن نيكاراغوا تأمل في أن تتطوّر بنجاح وتغدو قُدوة للآخرين، الذين ينبغي لهم بأي حال أن ينهجوا نهجهم الخاص. وقد حوّرته الدبلوماسية العامة الريغانية إلى مخطط لغزو العالم، وتناقلته وسائل الإعلام بمنتهى الأمانة[56].

وما هو أكثر تشويقاً بعد من مهازل القيادة السياسية الساعية إلى تسجيل أرقام قياسية جديدة في السخافة والخداع، المضمون الحقيقي للمستند

الذي تلاعبت به وزارة الخارجية. لربما تكون كلمات بورخيه قد أدبّت الذُعر في قلوب المخططين الريغانيين: فهم كانوا على دراية تامّة من أن التهديد الحقيقي هو حصول تطور ناجح [في نيكاراغوا] من شأنه أن «يعدي الآخرين»، ويُجدّد خطر التجربة الغواتيمالية المجهضة في مجالي الديمقراطية والاصلاحات الإجتماعية، و«التحدّي الناجح» الكوبي، والعديد من الأمثلة الأخرى، رجوعاً إلى تلك الأيام التي أرعبت فيه الثورة الأميركية كلاً من القيصر ومترنيخ. فكان لا بد من إعادة صياغة التهديد بمصطلحات العدوان والإرهاب لإغراض الدبلوماسية العامة.

جاهداً في تأدية وظيفته هذه، حذَّر وزير الخارجية شولتز من أن «الإرهاب هو حرب على المواطنين العاديين». وأثناء الإدلاء بحديثه هذا، كانت الطائرات الحربية الأميركية تقصف ليبيا، وتقتل العشرات من المواطنين العاديين.

كان القصف الجوي أول هجوم إرهابي في التاريخ مُعدّ لساعات الذروة في المشاهدة التلفزيونية، بالضبط حين تبث جميع المحطات الرئيسية نشرات أخبارها المسائية. وهذه والحق يُقال مأثرة تقنية ليست بالهيّنة، إذا ما وضعنا في الاعتبار الصعوبات اللوجستية. لقد حذَّر شولتز خصيصاً من السرطان النيكاراغوي، مُعلناً أن علينا «أستئصاله»، لكن ليس بوسائل ناعمة. قال شولتز متفاصحاً إن «التفاوض تعبير ملطّف للإستسلام إذا لم يسقط ظل القوة على طول طاولة المفاوضات». وشجب أولئك الذين يحبّذون «الوسائل المتقيّدة بحرفية القانون، الطوباوية، كالوساطة الخارجية، والأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية، فيما هم يتجاهلون عنصر القوة في المعادلة»(57).

قطعت واشنطن الطريق على مثل هذه الوسائل الطوباوية، بدءاً بمساعي رؤساء جمهوريات أميركا الوسطى لإحلال سلام متفاوض عليه في المنطقة في أوائل الثمانينيات. ومضت قدماً، «فاستأصلت السرطان»، بمنتهى العنف، وبنجاح كبير لا يثير الدهشة في ضوء ميزان القوى. يشير توماس ووكر، المؤرِّخ الأكاديمي البارز لنيكاراغوا، إلى أن حرب واشنطن الإرهابية قد أدّت بعد بضع سنوات إلى تراجع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي الكبيرين،

اللذين أعقبا الإطاحة بنظام سوموزا الديكتاتوري المدعوم أميركياً، دافعة بالاقتصاد الشديد الهشاشة إلى شفير الكارثة، احتلت معها البلاد «المكانة التي لا تُحسد عليها باعتبارها أفقر بلد في نصف الكرة الغربي»، بالتزامن تقريباً مع وصول الإدارة [الأميركية] إلى أهدافها. ويردف ووكر قائلاً إن أحد مقوّمات الانتصار، كان عدد القتلى الذي ناهز ما يُعادل 2,250,000 ضحية في الولايات المتحدة بالنسبة إلى عدد سكانها. وقد لاحظ توماس كاروترز، المؤرِّخ والمسؤول في وزارة الخارجية تحت رئاسة ريغان، أن الضريبة التي دفعتها نيكاراغوا «على أساس الفرد من السكان، كانت أعلى بكثير من عدد المواطنين الأميركيين الذي قُتلوا في الحرب الأهلية الأميركية وجميع حروب القرن العشرين **مجتمعة**»[58].

لم تكن عملية تدمير نيكاراغوا بالمهمة الضئيلة الشأن على الإطلاق. فالتقدم الذين أحرزته البلاد خلال الأعوام الأولى من عقد الثمانينيات، كان موضع إطراء البنك الدولي والوكلات الدولية الأخرى، التي وصفته «بالتقدم اللافت للنظر»، وبأنه قمين «بإرساء الأساس المتين للتنمية الاجتماعية الاقتصادية طويلة الأمد» (البنك الأميركي المختلط للتنمية ـ IADB). وفي قطاع الصحة، عرفت البلاد «تحسّناً دارماتيكياً إلى أبعد حد في مجال الحفاظ على حياة المواليد في العالم النامي (صندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة UNICEF، 1986). وعلى هذا، كان السرطان الحقيقي الذي يخشاه الريغانيون خطيراً وجدّياً؛ ذلك أن تحوُّل نيكاراغوا «الرائع» قد ينبثّ فيغدو «ثورة بلا حدود» بالمعنى المُحوَّر في الخطاب لإغراض دعائية. لذا كان من المنطقي، من وجهة نظر واشنطن، استئصال «الجرثومة» قبل أن «تعدي الآخرين»، الذين ينبغي «تلقيحهم» هم أيضاً بالإرهاب والقمع[59].

وكما فعلت كوبا، لم ترد نيكاراغوا على الهجمات الإرهابية بتفجيرات في الولايات المتحدة ومحاولة اغتيال الزعماء السياسيين وسواها من الإجراءات، التي طالما أخبرونا بكل مهابة أنها تستوفي أرفع المقاييس عندما تُنفَّذ من قبل زعمائنا نحن. بدلاً من ذلك، لجأت [نيكاراغوا] إلى المحكمة الدولية كي تسعفها. وقد ترأس فريقها القانوني أستاذ الحقوق المرموق في جامعة هارفرد، أبرام شايس. وتوقعاً منه أن الولايات المتحدة لا بد وأن تتقيّد بقرار المحكمة، فقد

أعدّ الفريق دعوى محدودة للغاية، مقتصراً فيها على الأعمال الإرهابية التي بالكاد تستدعي جدالاً لأن الجميع متفق عليها، ألا وهي تلغيم الموانىء النيكاراغوية تحديداً(60).

في عام 1986، أصدرت المحكمة قراراً لمصلحة نيكاراغوا، وأسقطت ادعاءات الحكومة الأميركية، كما أدانت واشنطن على «استعمالها غير المشروع للقوة» ـ الإرهاب الدولي بلغة العامة. وتعدّى حكم المحكمة دعوى نيكاراغوا الضيقة؛ فهي إذ أعادت التذكير بقرارات سابقة لها بنبرة أشدّ وأقوى، حكمت المحكمة «بحظر» أي شكل من أشكال التدخل إذا كان يتضارب مع الحق السيادي في «اختيار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وفي رسم السياسات»: يكون التدخل «خاطئاً حين يستخدم طُرُق القسر والإكراه فيما يتعلق بهذا النوع من الاختيارات». هذا وينطبق الحكم على العديد من القضايا الأخرى. كما عرّفت المحكمة «المساعدة الإنسانية» بصورة لا لبس فيها، مُعتبرة كل صور المساعدة المقدّمة إلى رجال الكونترا(*) عسكرية بالكامل، وبالتالي غير مشروعة. أما الحرب الاقتصادية فعُدّت، هي الأخرى، خرقاً للمعاهدات سارية المفعول، وبالتالي مخالفة للقانون(61).

كان لقرار المحكمة أثر طفيف بالكاد يُمكن تحسّسه. فقد ندّد محررو صحيفة «نيويورك تايمز» بالمحكمة الدولية، واصفينها بـ«المنتدى المعادي»، وبالتالي «غير ذات صفة»، شأنها شأن هيئة الأمم المتحدة. أما المرجعيات القضائية المعروفة بدفاعها عن النظام العالمي، فقد رفضت الحكم بحجّة أن أميركا «بحاجة إلى حرية لتحامي عن الحرية» (توماس فرانك)، كما كانت تفعل في تدمير نيكاراغوا وباقي دول أميركا الوسطى. وشجب آخرون المحكمة بسبب «ارتباطها الوثيق بالاتحاد السوفييتي» (روبرت لايكن، صحيفة «واشنطن بوست»)؛ وهو زعم لا يستأهل الدحض. وبقيت المساعدات اللاحقة إلى رجال الكونترا تُوصف على النسق عينه بـ«الإنسانية»، في خرقٍ لقرار المحكمة الواضح بهذا الشأن. لا بل صادق الكونغرس دونما تأخير على اعتماد إضافي قدره مئة مليون دولار لتصعيد ما أدانته المحكمة باعتباره «استعمالاً

(*) المنظمة المناهضة للحُكم الساندينى في نيكاراغوا والمدعومة من الولايات المتحدة (م).

غير مشروع للقوة». وواصلت واشنطن تقويض «الوسائل المتقيدة بحرفية القانون، الطوباوية»، إلى أن أحرزت في النهاية ما تصبو إليه بواسطة العنف.

كذلك أمرت المحكمة الدولية الولايات المتحدة بدفع تعويضات على أن تُقدّر نيكاراغوا قيمة هذه التعويضات تحت إشرافٍ دولي. وقد بلغت التقديرات ما بين 17 مليار دولار و18 ملياراً. وبالطبع، رُفضت المُطالبة بدفع تعويضات باعتبارها خطوة سخيفة، وإنْ كانت الحكومة النيكاراغوية عادت وتعرّضت لضغوطات هائلة بعدما استردّت الولايات المتحدة السيطرة عليها كي تتخلّى عن هذه المُطالبة التي أقرّتها المحكمة، ولو من باب التأكّد ليس إلاّ.

والمشوّق في الأمر هنا، أن رقم الـ 17 مليار دولار هو عينه المبلغ الذي دفعه العراق إلى الأفراد والشركات تعويضاً عن غزوه الكويت. ويبدو أن عدد القتلى في الاجتياح العراقي للكويت كان هو الآخر، وفق مرام الغزو الأميركي لباناما قبله بعدة أشهر (بالمئات أو بالآلاف، تبعاً لمختلف التقديرات) - مجرد جزء ضئيل من قتلى نيكاراغوا، وربما 5 بالمئة فقط من مجموع الذين أُزهقت أرواحهم خلال الاجتياح الإسرائيلي المدعوم أميركياً للبنان عام 1982. ولم تكن هناك، بطبيعة الحال، أية نيّة للتعويض في هذه الحالات.

وثمة مُقارنة أخرى ذات صلة بالتعويض، هي فييتنام. والمواقف في هذا الصدد تتفاوت كالعادة ما بين الحمائم والصقور. على الطرف الحمائمي الأقصى، طمأن الرئيس كارتر الأميركيين بأنهم لا يدينون لفييتنام بأي شيء، ولا تترتب عليهم أية مسؤولية لتقديم أية معونة إليها، حيث «إن التدمير كان متبادلاً». وذهب بعضهم الآخر إلى القول إن علينا ألا نكون رقيقي القلب إلى هذه الدرجة.

وبنظرة معتدلة، لا هي بالصقرية ولا هي بالحمائمية، أعلن الرئيس بوش الأول أنه «كان صراعاً مريراً، لكن هانوي تعرف الآن أننا نسعى فقط وراء الأجوبة، بعيداً عن أي تهديد بالمحاسبة لقاء ما حصل في الماضي». إن الجرائم التي اقترفها الفييتناميون بحقنا لا يُمكن أن تُنسى أبداً، إنما «في وسعنا أن نبدأ بكتابة الفصل الأخير من الحرب الفييتنامية» إذا ما كانوا جادّين بما يكفي [لحل] قضية المفقودين في المعركة (MIAs)؛ المسألة الأخلاقية

الوحيدة المتبقية بعد غزوٍ خلّف وراءه ملايين القتلى، وثلاثة بلدان في حالة خراب مُريع، وعدد غير معلوم ممن لا يزالون يموتون من جراء القذائف [والألغام] غير المنفجرة والهجمات المكثفة بالأسلحة الكيميائية على الجنوب؛ إذ أُستُثني الشمال من هذا الهول الاستثنائي. ومن عجبٍ أن القصة المجاورة، على الصفحة الأولى من «نيويورك تايمز»، كانت تحكي عن تخلّف اليابان مجدداً عن التسليم بلا أدنى لبسٍ أو غموض بتبعاتها «عن العدوان زمن الحرب»[62].

أما وأن الغزاة كانوا هم الضحية، فلزامٌ على الفييتناميين أن يُعوِّضوا عليهم. فييتنام، إذن مُلزمة حُكماً بتسديد ما عليها من دين ضخم إلى الولايات المتحدة، وهو الدَّيْن الذين جلبته على نفسها حكومة سايغون التي نصّبتها الولايات المتحدة وكيلاً محلياً لها عن حروبها في الهند الصينية، وكانت فييتنام الجنوبية في طليعة المستهدفين بها. إلاّ أن كلينتون، وفي بادرة تنمّ عن نخوةٍ وشهامة، أيد خطة تسمح للفييتناميين باستخدام جزء من الدَّيْن الذي بذمتهم للولايات المتحدة لأغراض التعليم[63].

يُمكن تشبيه خطة كلينتون ببرنامج 1908 الذي أُعيد بموجبه إلى الصين جزء من التعويض الذي أُكرهت على دفعه من جراء تمردها على أسيادها الأجانب (في ثورة البوكسر)(*). وهنالك سوابق تاريخية عدة في هذا الشأن: لقد صدم تحرّر هاييتي من الحكم الفرنسي عام 1804 الرأي العام المتمدّن، الذي خشي أن تنتقل عدوى التحرير من «أول أمة حُرّة من البشر الأحرار»[64]، إلى سواها. ولأسباب لا تخفى على أحد، كان الخطر ماثلاً بالأخصّ أمام ناظري الولايات المتحدة، التي تصدّرت الصفوف في عزل الدولة المجرمة، ولم ترأف بحالها إلاّ في عام 1862 حين راحت تبحث عن مصادر للعبيد المحرّرين (تمّ الاعتراف بليبيريا في العام ذاته). وعقاباً لها على جريمة التحرير، أُجبرت هاييتي على أن تدفع لفرنسا تعويضاً ضخماً عام 1825، وهذا ما ضمن

(*) ثورة (أو انتفاضة) البوكسر، حركة احتجاجية قام بها الصينيون في الفترة 1899 - 1900 ضد القوى الأجنبية واليابان، وامتيازاتها ومصالحها الآخذة آنذاك في الاتساع على حساب بلادهم (م).

استمرار السيطرة الفرنسية وترك ذيولاً وخيمة على المجتمع الذي عاشت فيه فرنسا خراباً إبان حرب التحرير في أغنى مستعمراتها على الأطلاق[65].

وقبل نصف قرن من معاقبة فرنسا لهاييتي على تحدّيها الناجح، انطلق جورج واشنطن عام 1799 إلى إخضاع حضارة الإيروكوا المتقدمة. وهدفه من ذلك كان «اقتلاعهم من البلاد»، بحسب ما كتب إلى لافاييت في الرابع من تموز/ يوليو، وتوسيع الحدود الأميركية غرباً باتجاه نهر الميسيسيبي، إذ إن فتح كندا كانت دونه القوات البريطانية. وقد أنجز «مدمِّر البلدات»، كما كان يُعرف واشنطن عند السكان الأصليين، مهمته بنجاح. ومن ثم قيل للإيروكوا بأن عليهم أن يعوّضوا محرّريهم عن مقاومتهم الغادرة لهم. وثمة كلينتون آخر، حاكم ولاية نيويورك في ذلك الزمان، توجّه إلى القبائل المهزومة قائلاً «إذا ما وضعنا خسائرنا والديون المترتبة علينا وصداقتنا السابقة في الحُسبان، فمن المعقول جداً أن تتنازلوا لنا عن أرضيكم، وأن تمدوا يد العون كذلك لإصلاحها وتفريغها بالطريقة ذاتها». وإذ لم يجد الإيروكوا كبير خيار أمامهم، فقد تنازلوا عن أراضيهم، إنما ليكتشفوا أن ولاية نيويورك قد عمدت فوراً إلى خرق المعاهدات التي أبرمتها معهم، وكذلك المحظورات المنصوص عنها في بنود الاتحاد، وأقدمت على الاستيلاء على معظم ما تبقى [من أراضٍ] بأساليب التهديد والخداع والاحتيال. وفي وقت لاحق، كتب جندي أميركي شاب إلى أهل ديرته يقول: «إنني أشعر حقاً بالذنب لأنني أضرمت النار في الأكواخ التي كانت موئلاً للطمأنينة وراحة البال إلى أن جئنا نحن الهدّامين نعيث خراباً في كل مكان»... وربما لسببٍ وجيه: «يزعمون أن مهمتنا هنا هي التدمير؟ لكن هل بقي أحدٌ لا يعرف أننا معشر النهابين نبذر عن طيشٍ بذور الأمبراطورية»[66].

في أعقاب رفض الولايات المتحدة الاعتراف بقرار المحكمة الدولية، حملت نيكاراغوا ـ التي كانت ما برحت تتجنّب الرد العنيف أو التهديد بالإرهاب ـ قضيتها إلى مجلس الأمن الذي صادق على حكم المحكمة، وأهاب بجميع الدول أن تحترم القانون الدولي. فمارست الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) عند التصويت على مشروع القرار. فلم تجد نيكاراغوا عندئذ بُداً من اللجوء إلى الجمعية العامة [للأمام المتحدة]، التي أجازت مشروع قرار مماثلاً

لم تعارضه سوى الولايات المتحدة، إسرائيل والسلفادور؛ وآخر في السنة التالية بمعارضة صوتين فقط هما: الولايات المتحدة وإسرائيل. لكن لم يرد في الأنباء حتى النذر اليسير عن هذا الموضوع، وما عتم أن اختفى كُليّاً من سجلات التاريخ.

ردّت واشنطن على قرارات المحكمة الدولية ومجلس الأمن بتصعيد حربها الإرهابية، مع الاستمرار في إصدار الأوامر الرسمية إلى قواتها «بتعقّب الأهداف الرخوة» وتجنّب الاصطدام بالجيش النيكاراغوي[67]. وقد أكّد الناطق باسم وزارة الخارجية، تشارلز ردمان، وجود البرنامج الإرهابي الجديد والأكثر تشدّداً [من سابقه]، وبرّره بتصريح «من شأنه أن يضفي صُدقية على "وزارة الحقيقة" [عند] جورج أورويل»، كما جاء في ردٍّ لمنظمة «أميركاس ووتش»، التي أضافت أن مفهوم ردمان حول «الأهداف المشروعة» كفيل بتبرير الهجمات الإرهابية على المجمعات الإسرائيلية أو حتى على الأهداف المدنية الأميركية، بقدر ما يتعلق الأمر بذلك.

وجّه ميكايل كينزلي، رئيس تحرير مجلة «نيو ريببليك»، انتقادات لاذعة إلى منظمات حقوق الإنسان لانفعالها الزائد عن الحد تجاه تبريرات وزارة الخارجية للهجمات الإرهابية على «الأهداف الرخوة»، ونصح بأن من واجبنا بالأحرى تبنّي «سياسة معقولة [تجتاز] اختبار تحليل التكاليف والعائدات»؛ أي تحليل «كمية الدم والشقاء التي ستُراق، واحتمال بروز الديمقراطية من ناحية أخرى» - «الديمقراطية» كما تفهمها النُخب الأميركية، وكما تدل الشواهد بجلاء على تأويلاتها في المنطقة. لقد سلّموا جدلاً بأن لهم ملء الحق في إجراء التحليل ومتابعة المشروع في حال اجتاز اختباراتهم[68].

وقد اجتاز فعلاً اختباراتهم. ففي عام 1990، و«المسدس مصوّب إلى رؤوسهم، كما بدا واضحاً للعديد من المراقبين المتجردين» (ووكر)، أذعن النيكاراغويون وصوّتوا لصالح تسليم دفة البلاد إلى المرشح(*) المدعوم أميركياً. فاُحتفلت النخب الأميركية عندئذ بالانتصار، منتشية أيما انتشاء

(*) يقصد تشومسكي هنا فوز فيوليتا شامورو ضد أورتيغا في انتخابات الرئاسة النيكاراغوية في 25 شباط /فبراير 1990 (م).

بـ«العصر الرومانسي» الجديد. وبحماسة منقطعة النظير، هلّل المعلّقون من كل ألوان الآراء المحترمة لنجاح السُبُل المتّبعة «لتحطيم الاقتصاد ومواجهة حربٍ بالوكالة مديدة وقاتلة، إلى أن أطاح أهل البلاد المُجْهَدون المتعبون أنفسهم بالحكومة غير المرغوب فيها، بكلفةٍ علينا هي «في حدّها الأدنى»، وبتركةٍ للضحية هي كناية عن «جسور مدمّرة، ومحطات كهربائية منسوفة، ومزارع خربة»، ما أسعف مرشح الولايات المتحدة بـ«قضية مُربحة»: وضعُ حدٍ لـ«إفقار شعب نيكاراغوا» (مجلة «تايم»). أما صحيفة «نيويورك تايمز» فهتفت في عناوينها الرئيسية: «إننا متحدون متضامنون في الابتهاج» بهذه النتيجة، وفخورون بهذا «النصر الذي تكلّلت به نزاهة الولايات المتحدة».

والسياسة الرسمية المتمثلة في مهاجمة الأهداف الرخوة إنما استندت إلى سيطرة الولايات المتحدة على الأجواء فوق نيكاراغوا، كما اعتمدت على أجهزة الاتصال المعقّدة المتوافرة لدى العناصر الإرهابية المنطلقة من قواعد أميركية في الهندوراس. والتقنية التي حظيت ذات يوم بمديح مدير السي آي إيه، آلن دالاس، جرّبتها إدارة ريغان في غواتيمالا ومن ثم أوعزت باستعمالها في كوبا: الضغط على حلفائها كي يرفضوا أي طلب بالمساعدة العسكرية، وبذا تضطر نيكاراغوا إلى التوجّه نحو الروس طلباً للمساعدة، وعندئذ يُمكن تصويرها كمخلب قط في المؤامرة التي يحيكها الكرملين وترمي إلى القضاء علينا. غير أن الحكومة النيكاراغوية لم تبلع الطعم. فكان أن لفّقت الدعاية الريغانية حكاية شنيعة عن طائرات ميغ روسية الصنع تهدّد أمن الولايات المتحدة انطلاقاً من قواعدها في نيكاراغوا. وليس في ذلك ما يدعو إلى العجب؛ فللمرء أن يتوقع دائماً أن تعمد أنظمة تتمتع بسلطات وصلاحيات واسعة إلى الكذب والخداع. لكن ردود الفعل كانت أكثر إيحاءً. إذ دعا الصقور إلى شن غارات جوية على نيكاراغوا عقاباً لها على هذه الجريمة الجديدة. أما الحمائم فكانوا أشد حذراً، حيث شككوا بصحة المزاعم، لكنهم أضافوا أنه في حال كانت صحيحة، يتعين علينا عندها أن نقصف نيكاراغوا بالقنابل، لأن الطائرات «قادرة كذلك أن تعمل ضد الولايات المتحدة» (السناتور بول تسونغاز). وهكذا أصبح أمن الولايات المتحدة في خطر حين حصل سلاح الجو النيكاراغوي على بضع طائرات ميغ عتيقة مصنوعة في الخمسينيات للدفاع عن مجاله

الجوي. وعلى العكس من ذلك، لم يكن ثمة أي خطر يتهدّد أمن نيكاراغوا حين هاجمت العناصر العميلة للولايات المتحدة أهدافاً مدنية عزلاء بتوجيه من الطائرات الحربية الأميركية المسيطرة على أجواء البلاد. وهذا مثال آخر على «اللامنطق المنطقي».

فأنْ تملك نيكاراغوا الحق في الدفاع عن مجالها الجوي في وجه الهجمات الإرهابية الأميركية المتواصلة، أمرٌ يصعب تخيّله البتة، وإنْ لم يتمّ التعبير قط عن هذه الفكرة عملياً، التي تبدو معقولة أيضاً في ضوء المبدأ القائل إن الأعمال الأميركية دفاعيةٌ تعريفاً بحيث أن أي ردة فعل عليها تكون بمثابة عدوان، عى غرار «العدوان الداخلي» للفييتناميين الجنوبيين في جنوب فييتنام «المنقضّين» على المدافعين الأميركيين «من الداخل»، وفق ما كان يرد في بلاغيات الليبراليين المتحلقين حول كنيدي.

في ظل ديمقراطية من طراز واشنطن، ومع استعادة الممارسات الاقتصادية السليمة نشاطها، أخذت البلاد تغرق أعمق فأعمق في الإفلاس السياسي والخراب الاجتماعي الاقتصادي، فيما كان الاهتمام بها يزول شيئاً فشيئاً داخل الولايات المتحدة. وبعد مرور عقد من الزمن على استعادة الولايات المتحدة سيطرتها [على نيكاراغوا]، كان نصف عدد السكان الفاعلين اقتصادياً قد هجروا البلاد؛ «وهم، في أغلب الظن، من أشجع الناس وأمضاهم عزيمة»، إما بصورة مشروعة أو كعمال مهاجرين غير شرعيين. إن تحويلاتهم المالية، المقدّرة بنحوٍ من 800 مليون دولار سنوياً، «هي ما يُبقي الصمام مُطْبَقاً على الغليان الإجتماعي المنفلت من عقاله»، على حد تعبير مجلة الأبحاث التابعة للجامعة اليسوعية. وفي التقديرات أيضاً، «أن إجمالي الناتج المحلي النيكاراغوي يجب أن ينمو بمعدل 5 بالمئة سنوياً على مدى الخمسين سنة القادمة حتى يسترد مستوياته الانتاجية لعام 1978، قبل أن يتعاظم تخلّفنا التاريخي إلى الحد الأقصى بفعل الحرب المموّلة أميركياً لتحطيم الثورة»، وبفعل الخراب الذي تركته «العولمة» اللاحقة و«الفساد الهائل» للحكومات المدعومة أميركياً منذ عام 1990 فصاعداً. وعدد المجلة المشار إليها، ظهر في اللحظة التي كانت فيها الولايات المتحدة تتكبّد أولى فظاعات إرهابها الدولي على ترابها الوطني(69).

وهناك مثل صارخ آخر على المواقف السائدة تجاه الإرهاب يتمثّل في تحذيرات المسؤولين في إدارة بوش، بعد ذلك بشهرين، من أنه لا مناص من معاقبة نيكاراغوا في حال فازت، في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 2002، القوى السياسية التي تجرأت على التصدي للهجمات الأميركية، أي الجبهة الساندينية للتحرّر الوطني (FSLN)، وبالتالي «لا تشاطرنا قيم المجتمع الدولي». فواشنطن «لا يُمكنها أن تنسى أن نيكارغوا صارت ملجأً للمتطرفين السياسيين [المؤمنين] بالعنف» في الثمانينيات. وهنالك قدرٌ من الصحة في هذا الكلام. إذ كانت ماناغوا بالفعل ملاذاً للزعماء السياسيين الاجتماعيين الديمقراطيين، والشعراء والكتاب، والشخصيات الدينية البارزة، ونشطاء حقوق الإنسان، وسواهم ممّن فرّوا إليها من وجه فرق الموت وقوات الأمن الرسمية، التي أنشأتها وساندتها واشنطن في الدول الإرهابية، تماماً مثلما صارت باريس ملجأً [للفارّين] من الفاشية والستالينية في الثلاثينيات. جاء في تحذير صادر عن وزارة الخارجية [الأميركية] إلى الناخبين النيكاراغويين ما يلي: «إننا نتذكر (الملجأ) يومياً من خلال الحضور المتواصل لبعض أعضاء قيادة الجبهة الساندينية للتحرّر الوطني.. الذين اقترفوا مثل تلك الأعمال البغيضة»؛ «تُرى ما الذي يجعلنا، وصحيفة سوابقهم هي هذه، نُصدّق أقوالهم بأنهم قد تغيّروا؟... إننا واثقون من أن شعب نيكاراغوا سوف يفكّر مليّاً في طبيعة وسيرة المرشحين ويختار [نوابه] بحكمة وحصافة»[70].

ولم يكن النيكاراغويون بحاجة قط إلى تلك التحذيرات. فحسبهم أن تاريخهم يُخبرهم أنهم إذا ما أساءوا التصرّف وانتخبوا الحكومة الخطأ، كما فعلوا عام 1984 في انتخابات رفضت الولايات المتحدة الاعتراف بها لأنها لم تستطع التحكُّم بنتائجها (ولذلك شُطبت من التاريخ)[71]، فلسوف تُعتبر نيكاراغوا من جديد دولة داعمة للإرهاب، مع ما يستتبع ذلك من عقوبات لن تكون بأي حال تافهة.

بعد أن أورد محرّرو مجلة «إنڤيو» تحذيرات واشنطن الكلبية هذه، مضوا إلى القول «إنه لمن المؤكّد أن من تجرأ ورفع السلاح في وقت كان فيه إرهاب الدولة (الاميركي) يقتل ويعذِّب ويُغيِّب [الناس] ويغلق جميع الفضاءات السياسية، سوف يُصنَّف إرهابياً من جديد. فمأساة 11 أيلول/ سبتمبر التي

تفوق التصوّر والفريدة من نوعها، يُنظر إليها بالطبع على أنها نهاية العالم... في البلد المستهدف». لكن «النيكاراغويين يذوقون طعم نهاية العالم كل يوم تقريباً (بعدما) أنزلت الحكومة الأميركية الدمار بهذا البلد وشعبه مرّات عدّة». ربما يستنكر المرء فظاعات 11 أيلول/ سبتمبر بصفتها «هرمجدّون»(*). لكن النيكاراغويين يتذكّرون أن وطنهم «عاش هرمجدّونه في عرض بطيء شديد الإيلام (تحت وطأة الهجوم الأميركي)، وهو الآن غارقٌ في عقابيله الوبيلة»، بعدما تحوّل إلى ثاني أفقر بلد في نصف الكرة الغربي (بعد هاييتي)، ويتنافس مع غواتيمالا على اللقب، وربما يحمل أيضاً الرقم القياسي العالمي في تركُّز الثروة[72].

عند المنتصرين، هذا كله انطمس وانمحى بالطريقة الكلاسيكية إياها. فلا يتذكّر الناس نيكاراغوا والسلفادور الآن إلاّ على أنهما «حكاية نجاح نسبي» - وبالذات من نوع قصص النجاح التي نفتقر إليها في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يتمّ تداركه بالحملة الصليبية الجديدة لـ«نشر الديمقراطية»[73].

إنه ليشق على المرء أن يعثر على جملة واحدة بين التعليقات السائدة تلمّح إلى أن سجل الإرهاب الدولي لإدارة بوش الحالية ربما يكون له علاقة ما بـ«الحرب على الإرهاب» التي جدّدت إعلانها في 11 أيلول/ سبتمبر. ومن بين الشخصيات البارزة في الحرب المُعلنة من جديد، جون نيغروبونتي، الذي كان يدير السفارة [الأميركية] في هُندوراس، يوم كانت القاعدة الرئيسية للهجمات الإرهابية على نيكاراغوا. وقد وقع عليه الاختيار في الوقت المناسب ليُشرف على المكوِّن الدبلوماسي للمرحلة الراهنة من الحرب على الإرهاب داخل أروقة الأمم المتحدة. أما مكوِّنها العسكري فيُديره دونالد رامسفيلد، الذي كان موفد ريغان الخاص إلى الشرق الأوسط خلال فترة من أسوأ فترات الإرهاب هناك، كما أُنتُدب لإرساء علاقات أمتن مع صدّام حسين. والإشراف العام على «الحرب على الإرهاب» في أميركا الوسطى هو من نصيب إليوت أبرامز. فبعد

(*) هرمجدّون، معركة يرد ذكرها في بعض النبوءات الدينية عند المسيحيين عن حلول آخر الزمان، وظهور المسيح الدجّال، والمجيء الثاني للمسيح، باعتبار كل ذلك نذيراً بنهاية العالم. وقد باتت استعارة لكل معركة فاصلة مهولة (م).

اعترافه بالذنب عن الجُنح الموجَّهة إليه في قضية إيران ـ كونترا، نال أبرامز عفواً رئاسياً من بوش الأول عشية عيد الميلاد عام 1992، واختاره بوش الثاني «لترؤس دائرة شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجلس الأمن القومي ـ أي في منصب المدير الأعلى، المشرف على العلاقات العربية ـ الإسرائيلية وجهود الولايات المتحدة لتعزيز السلام في المناطق المضطربة»[74]، وهي جملة مقتبسة من جورج أورويل، في ضوء سجل أبرامز [الحافل]. وانضم إلى أبرامز أوتو رايخ، الذي اتُهم بتنظيم حملة دعائية محلية، سريّة وغير مشروعة، ضد نيكاراغوا؛ وقد عُيِّن مُساعداً مؤقتاً لوزير الخارجية لشؤون أميركا اللاتينية في ظل بوش الثاني، ثم اُختير بعد ذلك مندوباً خاصاً لشؤون نصف الكرة الغربي. ومحل رايخ في منصب مساعد وزير الخارجية، رشّحت الإدارة روجر نورييغا، الذي «خدم في وزارة الخارجية إبّان رئاسة ريغان، وساهم في رسم السياسات المناوئة بضراوة للشيوعية فيما خص أميركا اللاتينية»؛ وترجمتها الفعلية: الفظاعات الإرهابية[75].

أما وزير الخارجية [كولن] باول، الذي يقوم حالياً بدور المعتدل في الإدارة، فقد عمل مستشاراً للأمن القومي إبّان المرحلة النهائية من مراحل الإرهاب والأعمال الوحشية، مقوِّضاً دعائم الدبلوماسية في عقد الثمانينيات في أميركا الوسطى، ومُسانداً بنشاط نظام الفصل العنصري [الأبارتايد] في جنوب إفريقيا. وكان سلفه، جون بويندكستر، مسؤولاً عن الجرائم المتصلة بقضية إيران ـ كونترا، وأُدين عام 1990 بخمس جنايات (جرى إسقاطها في الأغلب لاعتبارات إجرائية). عيّنه بوش الثاني مسؤولاً عن إدارة برنامج الوعي المعلوماتي الشامل (TIA) التابع للبنتاغون، والذي صار بموجبه «كل أميركي ـ من المُزارع في نبراسكا إلى المصرفي في وول ستريت ـ يجد نفسه تحت العين السايبيرية(*) الفاحصة والنظرة الإتهامية لجهاز أمن قومي كلّي القُدرة»[76]، على ما ذكرت منظمة الاتحاد الأميركي للحريات المدنية (ACLU). وبقية اللائحة لا تختلف كثيراً.

كان النيكاراغويون المحظوظين الوحيدين في المرحلة الأولى من «الحرب

(*) تسمية تُطلق على كل ما له علاقة بالحواسيب وشبكة الانترنت والمعلوماتية عموماً (م).

على الإرهاب». فقد كان لديهم على الأقل جيشٌ يحامي عنهم ضد الإرهاب المدعوم من قبل الدولة. في حين كان الإرهابيون في الدول المجاورة هم قوات الأمن نفسها. بحلول منتصف الثمانينيات، ومع تصاعد الأعمال الوحشية والفظاعات الرهيبة بالغةً ذروة غير مسبوقة، صارت السلفادور المتلقّي الأول للمساعدة والتدريب العسكريين من الولايات المتحدة (إذا ما استثنينا إسرائيل ومصر). فرض الكونغرس شروطاً خاصة بحقوق الإنسان على المعونات المقدّمة إلى غواتيمالا، مما أضطر الريغانيين إلى اللجوء إلى شبكة الإرهاب الدولي الخاصة بهم للقيام بالمهمة، وفي عدادها النازيون الجُدد في الارجنتين (إلى أن أُطيح بهم في الداخل)، وإسرائيل، وتايوان، وغيرهم من المتمرسين في «مكافحة الإرهاب». وتبعاً لذلك، كان إرهاب السكان المدنيين وتحطيمهم أفظع بما لا يُقاس.

وذكر محرّرو مجلة «إنڤيو»، بالإضافة إلى ما تقدم، أن «حكومة جورج بوش الأب أمرت بغزو باناما، في عملية عسكرية قُصفت فيها الأحياء السكنية وأُزهقت أرواح آلاف البانامیین، فقط من أجل إخراج شخص واحد، مانويل نورييغا، من مخبئه. أفلا يُعدّ ذلك إرهاب دولة؟»[77]. سؤال وجيه، وإن جرت العادة على أستخدام تعابير أقسى عندما يُقدم من يفتقر إلى القوة للتحكّم بالتاريخ على أفعال كهذه.

لئن «تختفي» الجرائم على أيدي المنتصرين بالطريقة المعهودة، إلاّ أنها لا تذهب طيّ النسيان لدى الضحايا. ففي الوقت الذي أدان فيه البانامیون، بدورهم، هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، إلاّ أنهم تذكّروا موت آلاف الناس الفقراء في سياق «عملية القضية العادلة»، التي شُنّت لاختطاف «بلطجي» عاصٍ حُكم عليه بالسجن المؤبّد في فلوريدا على جرائم اقترفها، على الأغلب، حين كان اسمه مدرجاً على لائحة المأجورين للسي آي إيه. ويُعلِّق أحد الصحفيين هنا: «لكم يُشبه فتيتنا وفتياتنا.. أُمهاتنا وأجدادنا وجدّاتنا العجائز الضئيلات (ضحايا 11 أيلول/ سبتمبر)؛ فهم أيضاً أبرياء جميعاً.. (عندما كان) الإرهاب يُسمّى "القضية العادلة" والإرهابيون "مُحرِّرين"»[78].

وربما تُعيننا هذه الذكريات على تفسير مستوى التأييد الدولي المتدني للقصف الاميركي لأفغانستان. ففي أميركا اللاتينية حيث التجربة الأطول عهداً

مع العنف الأميركي، كان التأييد في أدنى درجاته حتى يكاد لا يُرى بالعين المجردة. وما كان الأميركيون اللاتينيون بحاجة إلى كارلوس ساليناس، المدير السابق للعلاقات الحكومية في منظمة العفو الدولية [آمنستي انترناشيونال]، ليذكّرهم بأنهم «أدرى ربما من معظم الشعوب الأخرى بأن الحكومة الأميركية هي أحد أكبر عرّابي الإرهاب ورُعاته»(79).

وقد يكون من السهل صرف النظر عن العالم بوصفه «غير ذي صفة»، أو تتأكله روح «العداء العُظامي لأميركا»، إنما لن يكون ذلك بالأمر الحكيم على أية حال.

الفصل الخامس

الصلة العراقية

بعد ثماني سنوات، استعادت أشدّ الشرائح رجعيةً في إدارتَيْ ريغان - بوش الأول مقاليد السلطة السياسية في انتخابات 2000، التي حامت حول صحّتها الشكوك. وقد أدركت تلك الشرائح أن فظاعات 11 أيلول/ سبتمبر توفِّر لها فرصة لتحقيق أهدافها بعيدة المدى بزخمٍ أكبر، متّبعةً السيناريو المرسوم في فترة ولايتها السابقة بدقة.

السيناريو: على الصعيد الدولي

رسم أخصّائيو العلاقات العامة ومدبّجو الخُطب صورةً لجورج بوش الأصغر، هي كناية عن رجلٍ بسيط يصله خط مباشر بالسماء، ويُعوِّل على «شجاعته الغريزية»، فيما هو يندفع بخطى جبّارة إلى الأمام «لتخليص العالم من الأشرار»، ويفكِّر في الوقت نفسه بـ«رؤاه» و«أحلامه»، التي لا تعدو كونها نسخةً كاريكاتورية لملاحم غابرة وحكايات أطفال، مُنكّهة بخليط من قصص رُعاة البقر الخيالية. في المرة الأولى، لم تكن الصورة المرسومة للقائد لتختلف اختلافاً كبيراً، كما لم تكن الفذلكات الخطابية بأقلّ حميّة: يتوجب على جميع الدول أن تتلاحم معاً لمحاربة «لعنة الإرهاب الشريرة» (ريغان)، ولا سيما الإرهاب الدولي المدعوم من الدولة، وهو «طاعون ينتشر على أيدي الأعداء الفاسدين للمدنية بالذات، (في) عودة إلى البربرية في العصر الحديث» (شولتز)[1].

ثمة أسئلة مهمّة لا بد أن تطرح نفسها في الحال: «مِمَّ يتكوّن الإرهاب؟ أين يختلف عن العدوان أو المقاومة؟ إن الأجوبة العملية مُوحية، لكن الأسئلة

بالكاد ولجت حلبة النقاش العام. وقد جرى تبنّي تعريف مُلائم: الإرهاب هو ما يُعلن زعماؤنا أنه كذلك. نقطة على السطر. وتستمر الممارسة إذْ أُعلنت الحرب من جديد[2].

كانت بؤرتا «الحرب على الإرهاب» الرئيسيتان في الثمانينيات هما: أميركا الوسطى ومنطقة الشرق الأوسط/ البحر المتوسط. وكما سبق وأسلفنا القول، سرعان ما تحوّلت الحرب على الإرهاب في أميركا الوسطى إلى حرب إرهابية همجية، هُلِّل لها بوصفها نجاحاً باهراً، وشُطبت من سجلات التاريخ. أما في الشرق الأوسط، كما سنرى، فقد كان القادة في واشنطن وشركاؤهم المحلّيون مسؤولين مجدّداً عن جرائم تفوق بكثير كل ما وُجِّه إلى أعدائهم الرسميين من تُهم. والوقائع في هذا الشأن تستحق الذكر بنوع خاص، لأن الإرهاب بالمفرّق الذي كانوا يتصدّون له، ما لبث أن التهب بفعل أجهزتهم الدعائية ليغدو شغل الناس الشاغل في منتصف الثمانينيات؛ وهو إنجاز مُثير حقاً.

بالالتفات إلى أماكن أخرى، نجد جنوب إفريقيا، حليف واشنطن إبّان عهد ريغان، مسؤولةً عن وقوع أكثر من مليون قتيل وما قيمته 60 مليار دولار من الأضرار في مستعمرتَيْ البرتغال المستقلّتين حديثاً: أنغولا والموزامبيق. في دراسة لصندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة [اليونيسيف]، قُدِّر عدد الموتى من الأطفال والأحداث في هذين البلدين بما يتراوح بين 85 ألفاً و 150 ألفاً في عام 1988 وحده، ذهبت معها المكاسب المُحقّقة في السنوات الأولى من حقبة ما بعد الاستقلال أدراج الرياح، وذلك بفعل «أسلحة الإرهاب الشامل» بالدرجة الأولى. هذا إذا ما وضعنا جانباً ممارسات جنوب إفريقيا داخل حدودها هي، حيث انبرت تذود عن الحضارة والمدنية في وجه هجمات المؤتمر الوطني الإفريقي بزعامة نلسون مانديلا، إحدى «أقبح الجماعات الإرهابية سيئة الصيت» تبعاً لتقرير صادر عن البنتاغون عام 1988. في هذه الأثناء، تفادى الريغانيون فرض عقوبات على جنوب إفريقيا، بل بالعكس ضاعفوا من حجم التجارة معها، ومحضوها دعماً دبلوماسياً ثميناً[3].

ومن المآثر التي تُعزى إلى المتصرّفين الحاليين [في واشنطن]، واحدةٌ أصبحت معروفة للقاصي والداني: نجاح وكالة الاستخبارات المركزية

الأميركية [السي آي إيه] خلال الثمانينيات في تجنيد متشدّدين إسلاميين وتنظيم صفوفهم في إطار قوة عسكرية وإرهابية. وكانت الغاية من ذلك، بحسب زبغنيو بريجنسكي، مستشار كارتر لشؤون الأمن القومي، «استدراج الروس إلى الفخ الأفغاني»، بدايةً عن طريق عمليات سرّية من شأنها أن تستحثّهم على غزو أفغانستان. وكانت ردة فعل كارتر ـ بريجنسكي على الغزو الذي حصل لاحقاً، مبنيةً على تأويل مغلوط تماماً للقرار الروسي بالتدخل، وفقاً للمحلّل اللبيب رايموند غارثوف. فالقرار الروسي ـ بحسب غارثوف ـ اتُّخذ على مضض وبأهداف ضيّقة ودفاعية، كما «يتضح الآن بجلاء من الأرشيف السوفييتي». أما بالنسبة للريغانيين، الذين استلموا الحُكم بعد ذلك بسنة واحدة، فقد كان «الهدف الوحيد هو استنزاف الروس والتشهير بالسوفييت لدى الرأي العام». والنتيجة المباشرة كانت تدمير أفغانستان، وحصول تداعيات أشدّ سوءاً بعد انسحاب الروس وسيطرة «مجاهدي» ريغان على الوضع. أما النتيجة بعيدة المدى، فكانت عقدين كاملين من الإرهاب والحرب الأهلية. وثمة خطرٌ أفدح عاقبةً نشأ في الثمانينيات من جراء «الغارات التي راح رجال حرب العصابات والمخرّبون الأفغان يشنّونها على الأراضي السوفييتية بدعمٍ مباشرٍ من السي آي إيه، إذ كادت تلك الغارات أن تشعل فتيل حرب سوفييتيةٍ ـ باكستانية، إنْ لم نقلْ حرباً سوفييتية ـ أميركية، مع ما قد يترتب عليها من ذيول يصعب التكهُّن بها[4].

في أعقاب الانسحاب الروسي [من أفغانستان]، حوّلت المنظمات الإرهابية التي جنّدتها وسلّحتها ودرّبتها الولايات المتحدة وحليفاتها (ومن بين تلك المنظمات، تنظيم القاعدة والجماعات الجهادية المماثلة)، حوّلت انتباهها إلى أمكنة أخرى، مُلهبة النزاع الهندي ـ الباكستاني «بهجوم إرهابي لا سابق له في الهند في آذار/ مارس 1993»، ودافعةً بالمنطقة أكثر من مرة في السنوات التالية إلى شفير الحرب النووية نتيجة اشتداد لهيب النزاع وانتشاره. وقبل ذلك بشهر واحد، كادت جماعة منها أن تنسف مركز التجارة الدولي، مطبِّقة في ذلك «إرشادات تعلّمتها من كُتيبات السي آي إيه». وقادت آثار تخطيط العملية إلى أتباع الشيخ عمر عبد الرحمٰن، الذي أعانته على دخول الولايات المتحدة وحمته داخل البلاد السي آي إيه نفسها[5]. ولا داعي هنا للتطرق إلى

الذيول والنتائج الأخرى حول العالم.

وليس بخافٍ أيضاً، أقلّه جزئياً، ذلك الدعم المديد المقدّم من طرف المتصرّفين الحاليين إلى صدّام حسين، والذي يُعزى في كثير من الأحيان إلى الهاجس [الأميركي] حيال إيران. وقد استمرت تلك السياسة دونما تغيير بعد استسلام إيران في الحرب الإيرانية ـ العراقية، وذلك لأن «واجبنا يُملي علينا أن ندعم المصدِّرين الأميركيين» على ما أوضحت وزارة الخارجية في مطلع عام 1990 ـ مقرونةً بالديباجة المعهودة: كيف أن مساعدة صدّام ستُساهم في تحسين [سجلّ] حقوق الإنسان [في العراق]، وترسيخ الاستقرار والسلام في المنطقة. ففي تشرين الأول/ أكتوبر 1989، أي بعد انقضاء وقت طويل على انتهاء الحرب مع إيران وما يربو على سنة كاملة من إقدام صدّام حسين على قصف الأكراد بالغازات [السامّة]، أصدر بوش الأول توجيهاً بتعلّق بالأمن القومي يُعلن فيه أن «تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق من شأنه أن يخدم مصالحنا بعيدة المدى ويُعزّز الاستقرار في منطقة الخليج والشرق الأوسط على السواء». وانتهز فرصة غزو باناما بعد ذلك بوقت وجيز ليرفع الحظر عن تقديم قروضٍ إلى العراق.

قدّمت الولايات المتحدة إمدادات غذائية على هيئة هبات إلى نظام صدّام الذي كان بأمسّ الحاجة إليها بعد تدميره الانتاج الزراعي الكردي، إلى جانب تقنيات متقدمة وعوامل بيولوجية قابلة للتحويل إلى أسلحة دمار شامل. وعكست الدفء في العلاقات [بين البلدين]، زيارةٌ قام بها وفدٌ من أعضاء مجلس الشيوخ، على رأسه زعيم الأغلبية، والمرشح الجمهوري العتيد للرئاسة بوب دول، إلى صدّام في نيسان/ أبريل 1990. وقد نقلوا إليه تحيات الرئيس بوش، وأكّدوا له أن مشاكله ليست مع الحكومة الأميركية بقدر ما هي مع «الصحافة المتعجرفة والمدلّلة». وحثّ السناتور آلن سيمبسون من جانبه صدّام على أن «يدعوهم [أي الصحافيين] للقدوم إلى هنا كي يروا الأمور بأمّ أعينهم»، تبديداً لأفكارهم المغلوطة [عنه]. وطمأن دول صدّام بأن المعلِّق في «صوت أميركا»، الذي دأب على انتقاده، قد نُحِّي عن منصبه[6].

لكن صدّام لم يكن الوحش الوحيد الذي حظي بتقريظ المتصرّفين

الحاليين. فكان هناك من بين آخرين: فرديناند ماركوس، «بايبي دوك» دوفالييه(*)، ونيقولاي تشاوتشيسكو؛ وقد أُطيح بهم جميعاً من الداخل برغم تواصل الدعم الأميركي القوي لهم إلى أن تقرَّر مصيرهم في النهاية. ومن المحظيين [لدى الولايات المتحدة] أيضاً، الرئيس الإندونيسي سوهارتو، الذي بزّ صدّام في الهمجية والوحشية. وأول رئيس دولة كان له شرف زيارة بوش الأكبر في البيت الأبيض كان موبوتو سيسي سيكو، رئيس جمهورية زائير؛ وهو وجه آخر عالي المقام بين زُمرة القَتَلة والمنكِّلين والنهّابين. كذلك حظي حكام كوريا الجنوبية الديكتاتوريون بدعم واشنطن القوي إلى أن أطاحت الحركات الشعبية أخيراً بالحُكم العسكري عام 1987. حتى الجلاوزة الصغار كانت تصلهم وعودٌ باستقبالهم بحرارة طالما أنهم يؤدون الوظيفة المنوطة بهم. وقد بلغ افتتان وزير الخارجية، جورج شولتز، بمانويل نورييغا حداً أنه طار إلى باناما شخصياً لتهنئته بعدما سرق الانتخابات بالتزييف والعنف، وهناك أشاد عالياً بالبلطجي على «إطلاقه مسيرة الديمقراطية». وفيما بعد، فَقَد نورييغا منافعه في حرب الكونترا ومشاريع أخرى، فآل إلى فئة «الأشرار»، مع أن أسوأ جرائمه كانت، على غرار صدّام، وراءه، ومن ثم صار هدفاً لعملية غزو، واختُطف من قلب سفارة الفاتيكان في سياق «عملية القضية العادلة»، بتداعياتها التي أتينا على ذكرها آنفاً[7].

كان البعض من هؤلاء الحكّام يماثلون صدّام بكل سهولة في مضمار الإرهاب الداخلي، وتشاوتشيسكو يُمثِّل حالةً زاخرة بالإيحاءات المفيدة ههنا. ففي ظل حكمه، عاش الرومانيون في رُعب مقيم من قوات الأمن المخيفة التابعة له، المشهورة بتنكيلها ووحشيتها. وبعد أسبوع على خلعه عن سدة الحُكم في خضم ثورة شعبية غير متوقعة في كانون الأول/ ديسمبر 1989، وصفت صحيفة «واشنطن بوست» كيف أنه «دمَّر النسيج الاقتصادي والفكري والفني لرومانيا»، وحقّق لنفسه «سجلاً مرعباً في ميدان حقوق الإنسان». وقد تحدث الرئيس بوش الثاني عن الحقيقة لدى «ظهوره على منوال كنيدي» في

(*) جان كلود دوفالييه، ابن الديكتاتور الهاييتي العجوز «بابا دوك» دوفالييه الذي مرّ ذكره معنا (م).

ساحة التحرير ببوخارست، مُشيداً «بالأمة التي تخلّصت لإثنتي عشرة سنة خلت من حاكمها ذي القبضة الحديدية، نيقولاي تشاوتشيسكو». كانت مناسبة دراماتيكية حقاً: «ففيما كانت زخّات المطر البارد تنهمر على معطفه الأسود ورأسه الحاسر، قال بوش "إنكم تعرفون ما الفرق بين الخير والشرّ، لأنكم سبق ورأيتم وجه الشر. إن شعب رومانيا يعلم أن الديكتاتوريين العدوانيين لا يُمكن استرضاؤهم أو تجاهلهم، بل يجب التصدّي لهم على الدوام"»[8].

وقد فات الرئيس ومعجبوه أن يذكروا كيف احترم والده، وزملاؤه هو، النصيحة التي مفادها أن الديكتاتوريين من ذوي القبضة الحديدية كتشاوتشيسكو «يجب التصدّي لهم على الدوام». وإذا الجواب في النهاية هو الجواب المألوف: عن طريق دعمهم وشدّ أزرهم. فنحن نواجه «وجه الشر» بمدّنا يداً متلهفة إليه، على الأقل إذا ما كان هناك شيء نكسبه. ومقال صحيفة «واشنطن بوست» الذي استشهدنا به للتوّ، ونُشر غداة الثورة مباشرة، كان مُصيباً حين قال: «يُحمد للرئيس بوش (الأول) عرضه إقامة علاقات دبلوماسية مع مجلس الخلاص الوطني (الروماني) المشكّل على عجل، إلاّ أن ذلك لا يعفي الغرب من مسؤوليته في دعم بقاء هذا الطاغية في السنوات الأخيرة»؛ وهي رسالة يبدو أنها أخذت طريق سائر النظرات الثاقبة إنما غير المقبولة في العالم الحقيقي.

في عام 1983، أعرب نائب الرئيس، بوش [الأول]، عن بالغ إعجابه بالتقدم السياسي والاقتصادي الذي يحقّقه تشاوتشيسكو و«باحترامه لحقوق الإنسان». بعد ذلك بسنتين، استقال سفير ريغان [إلى رومانيا] لاعتراض واشنطن على قلقه حيال حقوق الإنسان. ولم يمضِ وقت طويل حتى خصّ وزير الخارجية، شولتز، رومانيا بالإطراء، مُدرجاً إيّاها بين «الشيوعيين الطيبين»، ومُكافئاً تشاوتشيسكو بزيارةٍ وهبات اقتصادية. وهكذا استمرت الأمور على هذا المنوال إلى أن أُطيح بالطاغية على أيدي الرومانيين، شأن سائر القتلة والمنكّلين في بطانة ريغان - بوش.

ما أن أُزيل «الشيوعي الطيب» الأثير لديها [عن المسرح]، حتى أعلنت واشنطن أن «عبئاً رهيباً» قد أُزيح عن كاهل الرومانيين، ورفعت في ذات الوقت

الحظر الذي كانت تفرضه على مدّ صدّام حسين بالقروض من أجل تحقيق «الهدف المتمثّل في زيادة الصادرات الأميركية وتحسين وضعنا في التعامل مع العراق على صعيد حقوق الإنسان»، وفق ما شرحت وزارة الخارجية من دون أن يرفّ لها جفن(9).

وكدأبها على الدوام، تستطيع القيادة الأميركية أن تعزو لنفسها، وبكل ثقة وجُرأة، الفضل في الإطاحة بالطُغاة الذين ساندتهم حتى الرمق الأخير. وقد صرّح دونالد رامسفيلد متفاخراً بأن صدّام حسين قد التحق «بكوكبة الديكتاتوريين القُساة الفاشلين» الذين خلعتهم الولايات المتحدة، ذاكراً اسم تشاوتشيسكو في عِداد تلك الكوكبة. وفي اليوم ذاته الذي صدر فيه تصريح رامسفيلد هذا، شرح پول وولفويتز أن تعلّقه بالديمقراطية قد تضاعف «خلال سنواته التكوينية ضمن إدارة ريغان عندما كان يشغل منصب معاون مدير دائرة آسيا في وزارة الخارجية»، مُشيداً تارةً بسوهارتو الرهيب، ومسانداً طوراً ماركوس المتوحش والفاسد، الذي يُثبت سقوطه، حسبما يدّعي [وولفويتز] الآن، أن الديمقراطية «لا تستغني عن مهماز أميركا»(10)؛ أميركا التي ظلّت تدعم ماركوس إلى أن عجز عن الصمود في وجه المعارضة الشعبية التي انضمت إليها حتى قطاعات التجّار ورجال الأعمال ورجال الجيش. والأمثلة الأخرى على القدر نفسه من قوة الإقناع.

ومع غروب صُوَر الأوغاد من الأصدقاء القدامى إلى غياهب النسيان، تأخذ صور وجوه أثيرة جديدة مكانها، نذكر منها طُغاة آسيا الوسطى: إسلام كاريموف في أوزبكستان، وصابر مراد نيازوف في تُركمانستان... وغيرهما ممن يزدادون شراسةً وتنكيلاً طرداً مع احتضانهم والترحيب بهم مُشاركين [جُدداً] في الحرب المتجددة على الإرهاب، ويوطدون أقدام الولايات المتحدة في المنطقة ذات الثروات المادية الوفيرة والأهمية الاستراتيجية الهائلة. وفي زاوية أخرى من العالم الغني بالنفط، هنالك تيودورو أوبيانغ، رئيس غينيا الاستوائية المُجلّي في مضمار التنافس بين الطُغاة الدمويين، والذي استُقبل كما ينبغي مُحاطاً بكل مراسم التشريف المعهودة من قبل الرئيس بوش في أيلول/ سبتمبر

2002، وذلك عشية إعادة انتخابه لولاية جديدة مُدتها سبع سنوات بنسبة 97 بالمئة من أصوات الناخبين.

وحظيت الجزائر هي الأخرى بترحيب حماسي، وهي التي خصّتها وزارة الخارجية في عهد كلينتون بإشادة استثنائية، على منجزاتها في ميدان مكافحة الإرهاب. وقد منح بوش الحكومة الجزائرية مساعدات عسكرية وأشكالاً أخرى من المعونة. فواشنطن «لديها الكثير مما تتعلّمه من الجزائر عن سُبُل محاربة الإرهاب»، وفق ما جاء على لسان وليام بورنز، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط. وعلّق روبرت فيسك على ذلك قائلاً إن «السيد بورنز على حق فيما قاله. فأميركا لديها الكثير مما يُمكن أن تتعلّمه من الجزائريين»، بما في ذلك الأساليب التي دأب فيسك وقلة من الصحافيين الآخريين على كشفها منذ سنوات عديدة، وتأكدت الآن بشهادات بعض المنشقين عن الجيش الجزائري [المقيمين] في لندن وباريس. كتبت ليزا مارلوي تقول: «لقد سقط أكثر من مئتي ألف جزائري خلال السنوات الإحدى عشرة، منذ أن ألغى العسكر أول انتخابات ديمقراطية تعرفها البلاد بسبب فوز حزب إسلامي فيها[11].

العيّنات المُساقة أعلاه، تُرينا بجلاء مدى ثبات واتساق السياسة الخارجية للمتصرفين الحاليين. والسجلّ الداخلي لا يقلّ بأي حال ثباتاً واتساقاً.

السيناريو: على الصعيد الداخلي

شهدت سنوات حُكم ريغان استمرار الأداء الاقتصادي الضعيف نسبياً في عقد السبعينيات. أما النمو، فقد استفاد منه على الأغلب كبار الأغنياء، خلافاً لما حصل في «العصر الذهبي»، إبّان الخمسينيات والستينيات، حين توزّع النمو بالتساوي بين الفئات كافة. خلال سنوات ريغان ـ بوش، أصاب الركود الأجور الفعلية، لا بل إنها تراجعت، جنباً إلى جنب مع التقديمات؛ وزادت ساعات العمل؛ وأُطلقت يد أرباب العمل في تجاهل إجراءات الحماية بحجة ترتيب أوضاع القوى العاملة. فكانت هذه السياسات، بطبيعة الحال، غير شعبية. ومع وصول إدارة بوش الأول

إلى آخر أيامها، كان ريغان ومعه نيكسون يحتلاّن أدنى مرتبة، بين كل الرؤساء السابقين الأحياء، من حيث الشعبية[12].

والحال، أنه ليس من السهل أبداً الاحتفاظ بالسلطة السياسية في ظروفٍ كهذه. ثمة طريقة واحدة صالحة ومعروفة، هي: بثّ الخوف. وقد استُخدم هذا الأسلوب طوال عهد ريغان ـ بوش، حيث دأبت القيادة على اختلاق الشياطين، الواحد تلو الآخر، لإرعاب السكان وحملهم على الإذعان.

وقد كانت المخاطر التي تتهدّد الأميركيين أثناء الحرب الأولى على الإرهاب جسيمة: في تشرين الثاني/ نوفمبر 1981، كان عملاء ليبيون على ما يُزعم يجوبون شوارع واشنطن لاغتيال الرئيس، الذي واجه القذافي بجسارة. من اللحظة الأولى، أدركت الإدارة أن ليبيا مجرد كيس ملاكمة غير محصّن، وهكذا رتّبت أمر المواجهة بحيث تُزهق فيها أرواح عدد كبير من الليبيين، على أمل أن يستدعي ذلك رداً ليبياً يُمكن استغلاله لبث الخوف والذُعر.

وقبل أن يتنفّس الأميركيون الصُّعداء على تملّص رئيسهم المحظوظ من القتلة، كان القذافي يتحرك من جديد، في السودان هذه المرة عبر 600 ميل من رمال الصحراء، فيما القوات الجوية التابعة للولايات المتحدة وحلفاؤها تقف مكتوفة اليدين. وزُعم كذلك أن القذافي دبَّر مؤامرة للإطاحة بحكومة السودان، وكانت من البراعة والدهاء بحيث لم تدرِ الاستخبارات السودانية أو المصرية شيئاً عنها، بينما اكتشفها نفرٌ من الصحافيين الأميركيين لتجشمهم عناء البحث والتقصّي. وقد أتاح عرض القوة الأميركي اللاحق لوزير الخارجية شولتز أن يُعلن أن القذافي قد «رجع من حيث جاء»، لأن ريغان تصرّف «بسرعة وحسم»، مُدلِّلاً على «قوة راعي البقر» التي تخلب ألباب المثقفين المُبجِّلين (پول جونسون، في حالتنا هذه). وما لبثت القصة أن طواها النسيان بمجرد أن أدَّت الغرض منها[13].

وما كادت التهديدات الليبية الأولى تنحسر، حتى ظهرت تهديدات أخرى أشدّ خطراً: ثمة قاعدة جوية في غرينادا يُمكن أن يستخدمها الروس لقصفنا. لكن من حُسن طالعنا أن قائدنا هبّ إلى إنقاذنا في طرفة عين. إذ بعد أن رفضت واشنطن عرضاً بتسوية المسألة سلمياً وفق الشروط الأميركية، قامت

بإنزال ستة آلاف رجل من جنود النخبة، الذين تمكّنوا من التغلّب على مقاومة بضع عشرات من عُمال الإنشاءات الكوبيين متوسطي السنّ والمسلّحين بأسلحة خفيفة ليس إلاّ. وهكذا وقفنا في النهاية «منتصبي القامة، شامخي الرؤوس»، على ما أعلن راعي البقر المقدام في البيت الأبيض[14].

على أن التهديدات لم تتوقف. إذ ما عتم أن لاح شبح النيكاراغويين في الأفق، وهم على مسافة يومين فقط بالسيارة من هارلنغن في ولاية تكساس، ملوِّحين بنسخهم من كتاب «كفاحي». ومن يُمن الطالع علينا، مرة أخرى، أنْ رَفَضَ القائد الأعلى الاستسلام، مستذكراً وقفة تشرشل في وجه النازي، واستطاع أن يردّ خطر الجحافل الداهمة، حتى وإن كان القذافي داعمها وممّولها في حملته الرامية إلى «طرد أميركا من العالم»[15].

وفيما البيت الأبيض منهمكٌ في حشد الكونغرس وراءه لشن هجوم مكثّف على نيكاراغوا عام 1986، جرى استحضار التهديد الليبي مجدداً بواسطة استفزازات أميركية قاتلة في خليج سرت، أعقبتها غارات جوية على ليبيا متزامنة مع ساعة الذروة لدى مشاهدي التلفزيون، ومخلّفة وراءها عشرات القتلى من دون أي مسوِّغ مقبول. كان الموقف الرسمي يتلخَّص في أن المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة تخوّلنا حق استخدام القوة «في الدفاع عن أنفسنا ضد أي هجوم مُقبل». وربما كان ذلك أول صياغة صريحة لمبدأ «الحرب الوقائية»، ونهاية لأية آمال في قيام عالمٍ يسوده النظام والقانون، هذا إذا كانوا ينظرون إلى المسألة بجدّية أصلاً؛ وهو واقع الحال. على كلٍ، أشاد أنتوني لويس، المحلّل القانوني في صحيفة «نيويورك تايمز»، بإدارة ريغان لاعتمادها «حجّة قانونية مفادها أن (استخدام) العنف ضد مرتكبي العنف المتكرّر له ما يبرّره بوصفه عملاً من أعمال الدفاع عن النفس». ولكم أن تتخيّلوا النتائج لو كان الآخرون أقوياء بما فيه الكفاية وأخذوا بمبدأ ريغان ـ لويس هذا[16].

وسارت الأمور على هذا النحو طيلة عقد الثمانينيات. وسجّلت صناعة السياحة في أوروبا هبوطاً دورياً نظراً لتحاشي الأميركيين السفر إلى المدن الأوروبية خشية أن يُهاجمهم فيها عرب موتورون أو أبالسة آخرون. وجرى

تلفيق تهديدات خطيرة في الداخل أيضاً. إن الجريمة في الولايات المتحدة لا تختلف كثيراً عنها في البلدان الصناعية الأخرى، لكن الخوف من الجريمة أعلى في الأولى بكثير. والكلام عينه ينطبق على المخدرات: إنها مشكلة في المجتمعات الأخرى، لكنها في الولايات المتحدة خطر وشيك يتهدّد وجودنا بالذات. وإنه لمن السهل على القادة السياسيين أن يستغلّوا وسائل الإعلام لإثارة الفزع حيال هذه الأخطار وغيرها، فيُصار إلى تنظيم الحملات بصفة دورية حين تتطلّب الضرورات السياسية المحلية ذلك. وما العمل الطائش الذي أقدم عليه العنصري ويلي هورتون، المحسوب على جورج بوش الأول، إبان الحملة الانتخابية لعام 1988، إلاّ مثال شهير على ذلك.

وهناك مثال صارخ آخر يتمثّل في إعلان الحرب مجدداً على المخدرات في عام 1989. ففي وجه قرائن مادية تقول العكس، أعلنت الإدارة بصورة دراماتيكية أن مروّجي المخدرات من أصول أميركية لاتينية يُشكِّلون خطراً على مجتمعنا. وكان في وسع المسؤولين أن يتأكدوا من نجاعة هذا الأسلوب، كما أوضح الصحافي ورئيس التحرير، هودينغ كارتر، مساعد وزير الخارجية الأسبق في إدارة [الرئيس] كارتر. فقد كتب يقول: «الشيء المؤكّد هو أن وسائل الإعلام الأميركية لديها ميل طاغٍ إلى النطنطة والتهويش معاً متى فرقع البيتُ الأبيض - أي بيتٍ أبيض - لها بإصبعيه».

وأحرزت الحملة نجاحاً هائلاً، بمعزل عن مدى تأثيرها في نسبة تعاطي المخدرات. إذ اندفع الخوف من المخدرات ليحتلّ صدارة مخاوف الجمهور وهمومه. وقد أُعدّ المسرح لتصعيد الحملة الرامية إلى نقل الفائض من الناس من شوارع المدن إلى السجون الجديدة التي كانت تُشيَّد على عجل؛ وكذلك للانتقال إلى «عملية القضية العادلة»: الغزو المجيد لباناما تحت ذريعة تورُّط نورييغا في تهريب المخدرات، من بين أسباب أخرى طبعاً. هذا في الوقت الذي كانت فيه إدارة بوش تُهدّد تايلاند بعقوبات قاسية في حال وضعت حواجز في وجه وارداتها من مادة مُنتجة أميركياً وأشدّ فتكاً، هي التبغ. بيد أن ذلك كله مرّ في صمت وهدوء.

وبالنسبة لباناما هي الأخرى، كانت هناك حجّة قانونية سهلة التلفيق

لغزوها. فقد نبّه المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة، توماس بيكرينغ، مجلس الأمن إلى أن المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة «تسمح باستخدام القوة المسلحة لحماية البلاد، لحماية مصالحنا والذود عن شعبنا»، وكذلك للحيلولة «دون استخدام أراضيها لتهريب المخدرات إلى داخل الولايات المتحدة» ـ وفي هذه الحالة، من خلال إعادة تنصيب النخبة البيضاء من أرباب البنوك ورجال الأعمال في السلطة، والعديد منهم كانوا هم أنفسهم موضع شُبهة كمهرّبي مخدرات ومبيّضي أموال، والذين لم يتأخروا في إثبات القول بالفعل، على ما أفادت به الوكالات الحكومية الأميركية(17).

هذا ولم تحد الحجج القانونية طوال الوقت عن التمسك بمبدأ طلع به السياسي الإسرائيلي المرموق آبا إيبان: «في تحديد الأساس القانوني» لشيء يُراد عمله، «بإمكان المرء أن يعمل ارتجاعياً من الفعل المرتجى بحثاً عن مسوّغ قانوني»(18). ولقد اتُبع السيناريو بحذافيره كي تضع العناصر ذاتها تقريباً يدها على السلطة السياسية في انتخابات 2000: في عام 1981، قامت بالجمع ما بين إدخال زيادة كبيرة في الإنفاق العسكري وتخفيضات ضريبية، مقدِّرةً أن «الهستيريا المتعاظمة حيال العجز المترتب عن ذلك من شأنها أن تخلق ضغوطاً قوية لخفض الإنفاق (الاجتماعي) الفيدرالي؛ وهذا ما قد يتيح للإدارة أن تحقق هدفها بالعودة عن السياسة الجديدة(*)». واتبع بوش الثاني المخطط نفسه بأن أجرى تخفيضات ضريبية لم ينتفع بها سوى كبار الأغنياء، مصحوبة «بأكبر فورة عرفها الإنفاق الفيدرالي خلال عشرين سنة»(19)؛ وهو إنفاق عسكري بدرجة كبيرة، يتركّز بصورة غير مباشرة على الصناعات عالية التقنية.

والعجز الحكومي يتطلب «انضباطاً مالياً»، الذي يُترجم عادةً اقتطاعات في التقديمات إلى الجمهور العام. ويُقدِّر اقتصاديو الإدارة أنفسهم حجم المستحقّات التي ستعجز الحكومة عن إيفائها بـ 44 تريليون دولار. وكان من المقرر أن تُدرج دراستهم هذه في تقرير الميزانية السنوي في شباط/ فبراير

(*) New Deal، سياسة اعتمدها فرانكلين روزفلت عام 1933 للخروج من حقبة الكساد العظيم، ولإطلاق سلسلة من الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأمد (م).

2003، لكنها سُحبت منه ربما بسبب تكهّنها بأن سد العجز يستلزم زيادة ضخمة في الضرائب، بينما يحاول بوش أن يُمرِّر تخفيضاً ضريبياً آخر يعود، مرة أخرى، بالنفع على الأغنياء في المقام الأول. إن «الرئيس بوش يعمل ساعات إضافية لتعميق فخّنا المالي»، هذا ما صرّح به العالمان الاقتصاديان لورنس كوتليكوف وجيفري ساخس في معرض حديثهما عن الفخ المالي المتوقع. ويؤكدان أن من بين نتائجه، حصول «تخفيضات هائلة في الضمان الاجتماعي والتقديمات الصحيّة في المستقبل». وقد وافق آري فلايشر، الناطق بلسان البيت الأبيض، على الرقم 44 تريليوناً، وسلَّم ضمنياً بدقة التحليل كذلك حين قال: «لا شك في أن الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية سوف يُرتبان على الأجيال (القادمة) عبئاً ضريبياً باهظاً ما لم يعمل مخطّطو السياسات جادين على إصلاح تلك البرامج» ـ وهذا لا يعني بطبيعة الحال تمويلها بواسطة نظام الضريبة التصاعدية. وتزداد المشكلة استعصاءً من جراء الأزمة المالية الخطيرة التي تعصف بالولايات والمدن[20].

ويُعلِّق الاقتصادي پول كروغمان قائلاً إن محرّري صحيفة «فايننشال تايمز» الرصينة إنما «يُبيِّنون ما هو بيِّن بذاته» عندما يكتبون أن «الجمهوريين الأكثر تشدّداً، القابضين بأيديهم على زمام الأمور، يريدون، على ما يظهر، قطاراً مالياً محطَّماً يؤدي إلى خيار مؤلم بفرض (اقتطاعات من البرامج الاجتماعية) عبر الباب الخلفي». والقطاعات التي وقع عليها اختيار الهدم، بحسب كروغمان، هي المساعدات الطبيّة، والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي. لكن ربما ينطبق ذلك أيضاً على سلسلة كاملة من البرامج كانت قد طُوِّرت في القرن الماضي لحماية المواطنين من عوادي السلطة الخاصة[21].

إن تصفية البرامج الاجتماعية لتُضمر، في الواقع، غايات تتجاوز مجرد تركيز الثروة والسلطة. فالضمان الاجتماعي، والمدارس العامة... وسواها من مثل هذه الانحرافات عن «الصراط المستقيم»، الذي تنوي القوة العسكرية الاميركية فرضه على العالم، كما أُعلن بصراحة وبلا أدنى مواربة، إنما تقوم على عقائد شريرة، من بينها الاعتقاد الخبيث بأن من واجبنا، كمجتمع، أن نعبأ بما إذا كانت الأرملة المُقعدة في الطرف الآخر من البلدة ستنجو في آخر النهار، أو ما إذا كان ابن الجيران سيتسنى له أن يحظى بمستقبل كريم. إن

العقائد الشريرة تنبع من مبدأ التعاطف والمشاركة الوجدانية الذي يُعدّه آدم سميث وديڤيد هيوم جوهر الطبيعة البشرية؛ وهو مبدأ لا بد من نزعه تماماً من رؤوسنا. ثم إنّ للخصخصة منافع أخرى. فلو كان الكادحون يعتمدون في معاشاتهم التقاعدية ورعايتهم الصحية، وغيرها من وسائل البقاء، على سوق الأسهم المالية، لراهنوا عندئذٍ حتى على المسّ بمصالحهم هم، كمعارضة رفع الأجور، والتنظيمات الصحية وقوانين السلامة، وغيرها من الاجراءات التي قد تقتطع من الأرباح المتدفقة على المُحسنين الذين يعوّلون عليهم حُكماً وبطريقة تُذكّرنا بالنظام الإقطاعي.

بعد الارتفاع المفاجىء في شعبية الرئيس إثر 11 أيلول/ سبتمبر، كشفت استطلاعات الرأي عن استياء متنامٍ حيال سياسات الإدارة الاجتماعية والاقتصادية. وإذا كان هناك من أمل بالحفاظ على السلطة السياسية، فإن القوى البوشيّة مضطرة عملياً إلى تبنّي ما أسماه أناتول ليڤن «الاستراتيجية الحديثة الكلاسيكية لأوليغارشية يمينية مهدّدة بالإنقراض، أي تحويل الاستياء الجماهيري إلى [شوفينية] قومية»[22]؛ وهي استراتيجية باتت بمثابة طبيعة ثانية لهم على أية حال، بعد البلاء الحسن الذي أبلوه خلال الاثنتي عشرة سنة الأولى من وجودهم في السلطة.

وقد حدّد كارل روڤيه، كبير المستشارين السياسيين، الخطوط العريضة لهذه الاستراتيجية بالآتي: يجب على الجمهوريين «أن يتوجّهوا إلى المواطنين حاملين مسألة الأمن القومي» في تشرين الثاني/ نوفمبر 2002، لأن الناخبين «يثقون بالحزب الجمهوري» من أجل «حماية أميركا». وبالمثل، أوضح روڤيه أنه سيكون من الضروري تصوير بوش على أنه القائد زمن الحرب لإغراض حملة الانتخابات الرئاسية لعام 2004. وبما «أن المسائل الداخلية كانت هي الطاغية على التغطية الإخبارية والمعارك السياسية طوال فصل الصيف، فقد خسر بوش وحزبه الجمهوري المعركة»، كما أشار كبير محلّلي الشؤون الدولية في وكالة يونايتد برس انترناشيونال للأنباء. لكن «الخطر الداهم» الآتي من العراق جرى استحضاره في الوقت المناسب، في أيلول/ سبتمبر 2002. فإدراكاً منها لمدى ضعفها وهشاشتها في المسائل الداخلية، «تخوض الإدارة حملةً لتثبيت وتعزيز قوتها استناداً إلى سياسة قوامها نزعة المغامرة الدولية،

والاستراتيجية العسكرية الجذرية الجديدة، الاستراتيجية الاستباقية، وتعطشٌ إلى الدخول في مواجهة مع العراق تكون مُلائمة من الوجهة السياسية وحسنة التوقيت»[23].

وقد نجح التكتيك تماماً بالنسبة للانتخابات النصفية [للكونغرس]. فبالرغم من أن الناخبين كانوا «يعتقدون أن الجمهوريين يهتمّون بالشركات الكبرى أكثر من اهتمامهم بالناس العاديين»، إلاّ أنهم منحوا الجمهوريين ثقتهم فيما خصّ الأمن القومي[24]. وفي أيلول/ سبتمبر 2002، أُعلنت استراتيجية الأمن القومي. وقد شكّل الخوف المفبرك أرضية شعبية كافية لغزو العراق، تدشيناً للنمط الجديد من الحرب العدوانية الاعتباطية، وأتاح للإدارة ما يكفي من الإمساك بالسلطة السياسية لتستطيع المضي قُدماً في تنفيذ أجندتها المحلية المؤلمة وغير الشعبية. ومرة أخرى، ها هو السيناريو العائد إلى الفترة الأولى من [وجود القيادة السياسية الحالية في] السلطة يُطبَّق بحذافيره، وإنْ كان الآن بحماسة أكبر، وقيود خارجية أقل، وأخطار على السلام أعظم بما لا يُقاس.

مخاطر غير ذات شأن

لقد شَنّت الحرب على العراق مع الإدراك بأنها قد تفضي، في الواقع، إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب؛ وهي مخاطر عُدّت غير ذات شأن إذا ما قُورنت بإمكانية إحكام السيطرة على العراق، وإرساء نمط الحرب الوقائية على وجه الرسوخ، وتشديد القبضة على زمام السلطة في الداخل.

والدلائل فيما خصّ مدى خطورة التهديدات الأمنية الحقيقية كما هي مُدرجة تبعاً لترتيبها على لائحة الأولويات، ما لبثت أن تكشّفت فور الإعلان عن الاستراتيجية الإمبريالية الكبرى في 17 أيلول/ سبتمبر 2002. فقد عمدت الإدارة رأساً وعلى المكشوف إلى «التخلّي عن الجهود الدولية الهادفة إلى تشديد بنود اتفاقية الأسلحة البيولوجية بشأن الحرب الجرثومية»، ناصحةً حلفاءها بوجوب تأجيل المشاورات الإضافية حولها مدة أربع سنوات[25]. وكما سبقت الإشارة، علمنا في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر أن العالم، وأثناء فصلٍ سابق من فصول اللعب بالنار، قد اقترب وبشكل مشؤوم من

حافة الحرب النووية. وبعده بعشرة أيام، في 23 تشرين الأول/ أكتوبر، تبنّت لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة قرارين حاسمين: الأول يدعو إلى اتخاذ إجراءات أشدّ صرامة لمنع عسكرة الفضاء الخارجي، وذلك «لتفادي خطر مميت على السلم والأمن الدوليين». وأعاد القرار الثاني التأكيد على بروتوكول جنيف لعام 1925، الذي «يحظر استخدام الغازات السامة والطُرُق البكتريولوجية [الجرثومية] في الحرب». وقد أُجيز كلا القرارين بالإجماع مع امتناع دولتين عن التصويت هما: الولايات المتحدة وإسرائيل، وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت يرقى إلى مستوى الفيتو؛ بل قُلْ فيتو مضاعفاً إلى حد نموذجي: يحظر الحديث عن الواقعة ويشطبها من صفحات التاريخ. فلم تأتِ وسائل الإعلام السائدة على أي ذكر لهذه المحاولة الفاشلة من جانب سائر دول العالم لدرء الخطر الجدّي الذي يتهدّد الوجود [البشري].

إن التغطية الصحفية الخجولة للحقائق المُذهلة التي تكشّفت في ندوة هافانا الاستعادية في تشرين الأول/ أكتوبر 2002، لم يكن لديها الشيء الكثير لتقوله عن القضايا شديدة الراهنية، كالإرهاب الدولي، وتغيير أنظمة الحكم بالقوة، أو حول صلة العراق [بالإرهاب]؛ وهي مسائل كانت تشغل كثيراً بال المشاركين [في الندوة]. فمن المؤكّد أنهم اطلعوا، وهم في طريقهم إلى هافانا، على رسالة مدير السي آي إيه، جورج تينيت، إلى رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، السيناتور بوب غراهام، وفيها أنه وإنْ كان هناك احتمال ضئيل في أن يشنّ صدّام عملية إرهابية بأسلحة تقليدية، أو بأسلحة كيميائية أو بيولوجية قد تكون في حوزته، فإن هذا الاحتمال سوف يزداد «ازدياداً كبيراً» في حال وقع هجوم أميركي [عليه]. وأعرب مكتب التحقيقات الفيدرالي، هو الآخر، عن خشيته من أن «تُفجِّر الحرب على العراق مخاطر إرهابية جديدة على الصعيد المحلّي»، وكذلك فعل رئيس جهاز الأمن الداخلي. وخلصت المجلة الدولية الأبرز المتخصّصة في الشؤون العسكرية والاستخباراتية، ومعها وكالات الاستخبارات الصديقة، إلى الاستنتاج نفسه، علاوة على ملاحظة إضافية مفادها أن الهجوم الأميركي [على العراق]، سوف «يُعَوْلم مشاعر العداء لأميركا والغرب... ومن شأن مهاجمة العراق أن تلهب الإرهاب الإسلامي لا أن تخمده»: «إن حرباً في العراق تُهدّد بتأجيج الاضطرابات وتؤكّد مخاطر إرهابية

جديدة؛ وهذا ما يُحذِّر منه مسؤولو الأمن والشرطة الأوروبيون حكوماتهم»، ناهيك عن انضمام شبّان جُدد إلى «الموقف المعادي لأميركا الآخذ بالازدياد دونما انقطاع»(26).

وعلى وفاقٍ مع هذا الرأي، كتب ريتشارد بتس، المختصّ في مجال الهجمات المباغتة والابتزاز النووي، يقول إنه في حال وقوع غزو أميركي، «فلن يكون لدى صدّام أي مبرر للامتناع عن إطلاق أفضل طلقة لديه قبل رحيله - وقد تكون استخدام (أسلحة الدمار الشامل) داخل الولايات المتحدة»؛ أي وبكلام آخر، تنشيط شبكات موجودة فعلاً على الأرض. ولاحظ بتس أن «الأرجحية قد تكون متدنية»، وربما على المستوى ذاته من التدني حين حصل ما حصل في 11 أيلول/ سبتمبر(27). لكن كل من يخشى على سلامة وأمن الشعب الأميركي، والأهداف المحتملة الأخرى، لا يسعه طبعاً أن يستبعد هذه الأرجحية بالزعم أنها ضئيلة للغاية.

يتفق خبراء الإتجاه السائد على أن هجوماً من جانب أقوى قوة عسكرية في التاريخ ضد عدوٍ مكشوف وغير محصّن، قد يحفز النزعة إلى الثأر أو الردع. وقد أشار بحّاثة بارزون في مجال العلاقات الدولية إلى أن الأهداف المحتملة للنزعة المُغامرة الأميركية «تُدرك جيداً أن إيقاف الولايات المتحدة عند حدّها، لا يتمّ إلاّ بالردع وبالردع وحده»، وأساساً بواسطة أسلحة الدمار الشامل (كينيث والتز). وعلى هذا النحو، تعمل السياسة الأميركية على حفز الانتشار العمودي للأسلحة النووية، وتشجِّع اُمتدادها من بلد إلى آخر». والسياسة عينها تحثّ على الإرهاب: «فلا عجب... أن نرى الدول الضعيفة والشعوب الساخطة... تكيل الهجاء للولايات المتحدة بوصفها أداة أو رمز مصائبها»؛ وإذا لم تُبذل جهود لرفع الضيم عنها، فمن المرجّح أن تردّ بالوسائل المتوافرة لديها، ومن ضمنها الإرهاب. وتضيف الاستخبارات الأميركية أن «الركود الاقتصادي المتفاقم» بفعل نسخة واشنطن من العولمة، ستكون له على أرجح الظنّ آثار مماثلة(28).

إن هذه التحذيرات ليست بجديدة. فقد تمّ التسليم منذ بعض الوقت بأن هناك احتمالاً بأن تفقد الدول الصناعية احتكارها الفعلي للعُنف، وتحتفظ فقط بتفوقٍ هائل فيه. وحتى ما قبل 11 أيلول/ سبتمبر، توصلت الدراسات التقنية

إلى أن «عملية معدّة جيداً لتهريب أسلحة دمار شامل إلى داخل الولايات المتحدة، قد يصل نصيبها من احتمالات النجاح إلى 90 بالمئة على أقل تقدير». وهذا أشبه ما يكون بـ«عقب أخيل أميركا»، حسب دراسة بنفس العنوان، استعرضت العديد من الخيارات المُتاحة للإرهابيين. وأضافت دراسة أعدّها المجلس المُشرف على مجموعات العمل للعلاقات الخارجية، خيارات أخرى. وقد ارتسم الخطر جلياً بعد محاولة تفجير مركز التجارة العالمي عام 1993؛ هذه المحاولة التي لو قُيِّض لها تخطيط أفضل، لكانت حصدت عشرات الآلاف من الضحايا، على ما آفاد مهندسو مبنى المركز المذكور(29).

ومن جهة أخرى، توقّع بعضهم أن يحفز الهجوم على العراق انتشار [أسلحة الدمار الشامل] بطرق أكثر مباشرةً. فقد لاحظ الخبير في شؤون الإرهاب، دانييل بنجامين (ليس من الحمائم)، أن الغزو ربما يتسبّب «بأعظم كارثة على صعيد الانتشار في التاريخ». صحيح أن صدّام حسين قد أثبت أنه طاغية شرس، لكنه رجل عقلاني. فإذا كانت في حوزته أسلحة كيميائية وبيولوجية، فهي محفوظة تحت إشراف محكم، و«تخضع لتسلسل قيادي سليم». ومن المؤكّد أنه لن يضعها أبداً بين أيدي جماعة بن لادن في العالم، وهم الذين يشكّلون خطراً جسيماً على صدّام نفسه. لكن المجتمع العراقي قد يتداعى تحت وطأة الهجوم، وتنهار معه الضوابط على أسلحة الدمار الشامل، فتُعرض عندئذ في «سوق الأسلحة غير التقليدية» الضخم، فيما يُشبه السيناريو الكابوسي من كل الزوايا. وتكشف التحقيقات التي أُجريت ما بعد الحرب، أن مخاوف بنجامين قد تكون تحقّقت فعلاً بنهب المواقع النووية(30).

اتصف الانتقاد الموجّه إلى المؤسّسة [السياسية] ما قبل الحرب بعدّة سمات مهمّة. فهو، أولاً: كان يعكس أصداء المخاوف الصادرة عن المحافل نفسها حيال وضعية «القوة العظمى المارقة»، التي يُعدّها العالم بغالبيته الكبيرة أخطر تهديد للسلام العالمي، و«أكبر خطر خارجي مفرد على مجتمعاته»؛ ثانياً: كان الانتقاد يضم طيفاً عريضاً جداً من الأصوات: فالتعليقات الواردة أعلاه، جاءت من وكالات استخباراتية أميركية ودولية؛ ومن المجلة العسكرية الأبرز في العالم؛ ومن المجلتين القوميتين الرئيسيتين للسياسة الخارجية في عددهما لشهر كانون الثاني/ يناير 2003؛ ومن نشرة غير عادية للأكاديمية الأميركية

للآداب والعلوم؛ ومن بعض أكثر الخبراء والمختصين في الشؤون الدولية وشؤون الإرهاب والتحليل الاستراتيجي جدارةً بالاحترام؛ وحتى من «سحرة دافوس» ممّن يسيطرون على مفاصل الاقتصاد العالمي. ومهما كان رأي المرء بأحكامهم، فليس من السهل أبداً إيجاد سابقة تاريخية لمثل هذا الانتقاد الموجَّه إلى حرب مُخَطَّط لها، تماماً كما لا توجد سابقة البتة في ظهور معارضة شعبية لحربٍ قبل أن تُشنّ بصفة رسمية.

ثالثاً، لئن كان هذا الانتقاد نشأ من داخل المؤسّسة، إلاّ أنه قُوبل بالتجاهل. فالإدارة لم تحاول قط التصدّي له، بل بالكاد انتبهت له على ما يبدو؛ وهو أمر مفهوم. فمن وجهة نظر دعائية، لا تحتاج الدولة الأقوى في التاريخ إلى أية مسوِّغات أو حُجج جادّة لأفعالها. إذ يكفي في هذه الحال الإفصاح عن حُسن النوايا ليس إلاّ. وكما أُبلغت منظمة الأمم المتحدة بأنها تستطيع أن تكون «ذات صفة» وترخِّص لنا ما نعتزم القيام به، وإلاّ واجهت ما لا يُحمد عقباه، كذلك يتعين إشعار العالم بأن القوة المهيمنة لا تحتمل عبء الإثبات حين تلجأ إلى العنف أو إلى أي عمل آخر. فإنه لمما ينتقص من قدر السُلطة أن تتقبل «الأصوات المنتقدة»، دع عنك دحضها (إذا ما استعرنا هنا تعبير ماكجورج باندي الباعث على السخرية). إن المنتقدين على صواب في أن وضعية القوة العُظمى قد تُودي بها إلى حيث تُدمّر نفسها بنفسها. لكن مخاوف كهذه لم يصدف أن كانت في يوم من الأيام على رأس أولويات قادتنا.

وفي الحالة الحاضرة، لا شك في أن الإدارة كانت تعي، حتى من غير تحذيرات صادرة عن مرجعيات محترمة، أن حربها العتيدة على العراق، والأعمال الأخرى المتصلة بها، من الجائز أن تضاعف من خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ومن الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة وحلفائها. لكن من الجليّ أن الإدارة لم تُعطِ هذه التهديدات سوى أهمية ثانوية بالقياس إلى الأهداف الأخرى. زد على ذلك أن المخطِّطين، وإنْ كانوا لا يرحبون قطعاً بانتشار أسلحة الدمار الشامل والأعمال الإرهابية، إلا أنهم يعرفون أنهم قادرون على استثمار تطورات من هذا النوع لخدمة أغراضهم الخاصة، على الصعيدين الدولي والمحلّي كليهما. حتى الفزع الذي أشاعوه في كل أرجاء العالم، يبدو مقبولاً لديهم: فهم لا يعنيهم أن يكونوا محبوبين بقدر ما يعنيهم

أن يكونوا مُطاعين. وإذا ما تحقّق ذلك بالخوف، فبه ونعمت ـ وهذا لعمري إسهام إضافي في «الحفاظ على الصُدقية».

وبالنسبة للأهداف، لا ريب في أن يوسف إبراهيم، المراسل والمحلّل الشرق أوسطي [لصحيفة «انترناشيونال هيرالد تريبيون]، كان مغرقاً في التبسيط عندما حدّدها بأنها «تدعيم شعبية الرئيس» من أجل مكاسب سياسية قصيرة الأمد؛ و«تحويل عراق "صديق" إلى محطة أميركية خاصة لضخ النفط»(31). لكن هناك سبباً وجيهاً للاعتقاد بأن ملاحظاته تشير على الأقل في الاتجاه الصحيح. فالاحتفاظ بالسلطة السياسية، وتعزيز سيطرة الولايات المتحدة على مصادر الطاقة الرئيسية في العالم، خطوتان كبيرتان نحو بلوغ الهدفين التوأم اللذين أُعلنا بوضوح كُلّي: مأسسةُ إعادة الهيكلة الجذرية للمجتمع المحلّي تُصفّي معها كافة الإصلاحات التقدمية على مدى قرن بأكمله؛ وإرساء استراتيجية إمبريالية كُبرى لبسط الهيمنة الدائمة على العالم. وإذا ما قُورنت بهذين الهدفين، قد تبدو المخاطر فعلاً غير ذات شأن.

«الرجال الجامحون المستعدّون للعمل»

نحا منتقدو المؤسَّسة والبيت الأبيض نحو التركيز على القضايا نفسها، شأن نقاشات مجلس الأمن وعمليات التفتيش، أي: الخطر العراقي، أسلحة الدمار الشامل، ومقولة الإرهاب التي تكرَّست قاعدة من القواعد المقرَّرة. لم يُعطَ أي من النقاشات والسجالات أكثر من إيماءة بالموافقة على «نشر الديمقراطية» أو «التحرير»، أو سواهما من المسائل التي لا تُشكّل تهديداً محتملاً للولايات المتحدة وحلفائها. فلم يجرِ، على سبيل المثال، سوى نقاش محدود ومُبْتَسَر للآثار التي قد تتركها الحرب على سكّان العراق، إلاّ بين «الرجال الجامحين المستعدّين للعمل»، إذا ما استخدمنا هنا تعبير ماكجورج باندي للإشارة إلى أولئك الذين كانوا يشعرون بأن الحرب في فييتنام لا تنحصر فقط في النجاحات العسكرية والثمن المتوجب على الغُزاة دفعه. ومع توجّه واشنطن بخطى ثابتة للانقضاض على العراق، كان الرجال الجامحون والنساء الجامحات ينظرون إلى ما يتجاوز السؤال المحدود: ما كلفة [الحرب] علينا؟

والشعب العراقي يقف على شفا الفناء، بعد عقدٍ من العقوبات المدمِّرة،

ارتفعت أصوات هيئات الإغاثة والوكالات الطبيّة الدولية، محذّرة من أن الحرب قد تؤدي إلى كارثة إنسانية رهيبة. واستضافت سويسرا اجتماعاً حضرته ثلاثون دولة استعداداً لما قد يحصل في القادم من الأيام. وحدها الولايات المتحدة رفضت الحضور. المشاركون، ومن بينهم الأعضاء دائمو العضوية الأربعة الآخرون في مجلس الأمن، «حذّروا من العواقب الإنسانية المدمِّرة للحرب». وتكهن كينيث بيكون، مساعد وزير الدفاع الأسبق، ورئيس الهيئة الدولية لشؤون اللاجئين، التي مقرّها في واشنطن، بأن «الحرب ستُطلق سيلاً عارماً من اللاجئين وتخلق أزمة صحّية عامة». وفي غضون ذلك، كانت خطط الولايات المتحدة للإغاثة الإنسانية في عراق ما بعد الحرب تتعرّض لانتقادات مريرة من جانب وكالات الغوث الدولية باعتبارها «قاصرة من حيث التفاصيل، بائسة من حيث التمويل، ومحكومة بإفراط من جانب العسكر». واشتكى موظفو الأمم المتحدة من «وجود عدم اكتراث مدروس (في واشنطن) بنداء تحذيري نُحاول أن نُوصله إلى الزمرة المُخطِّطة للحرب حول ماهية العواقب التي قد تترتب عليها»[32].

بالرغم مما كان يتسم به نظام حُكم صدّام حسين من قسوة وشراسة، إلاّ أنه وجّه العائدات النفطية لأغراض التنمية الداخلية. «ثمة طاغية على رأس نظام حوّل العنف إلى أداة للدولة»، وحاز على «سجلّ مروّع على صعيد حقوق الإنسان»، إلاّ أنه استطاع مع ذلك أن يرفع نصف سكان البلاد إلى مستوى الطبقة الوسطى، والعرب في العالم أجمع... يأتون للدراسة في الجامعات العراقية»[33]. الضريبة التي فرضتها حرب 1991، وما اشتملت عليه من تدمير متعمَّد لمرافق المياه والطاقة وشبكة الصرف الصحي، كانت باهظة للغاية، وجاء نظام العقوبات الذي فرضته الولايات المتحدة وبريطانيا ليدفع بالبلاد إلى مستوى الإدقاع[34]. وحسبنا شاهداً على ذلك «التقرير عن حالة أطفال العالم لعام 2003 الذي نشرته منظمة اليونيسيف، والذي جاء فيه «أن تراجع العراق على مدى العقد المنصرم يُعدّ الأقسى على الإطلاق بين البلدان الـ «193 التي جرى مسحها»؛ مع معدل لوفيات الأطفال، الذي هو «أفضل مؤشّر مفرد على رفاهية الأطفال»، ارتفع من 50 إلى 133 حالة وفاة لكل ألف حالة ولادة، وبما يُحلّ العراق أسفل البلدان جميعاً خارج إفريقيا باستثناء كمبوديا

وأفغانستان. وأقرّ اثنان من المحلّلين العسكريين المحسوبين على معسكر الصقور بأن «العقوبات الاقتصادية ربما تسبّبت حُكماً (كذا) بموت أعداد أكبر من الناس في العراق ممّا تسبّبت به أسلحة الدمار الشامل على مدى التاريخ كله»؛ وهم بمئات الألوف وفقاً للتقديرات المحافظة[35].

ما من غربي يعرف العراق بأفضل ما يعرفه دنيس هاليداي وهانز ڤون سپونيك، الدبلوماسيان المحترمان في الأمم المتحدة، اللذان عملا على رأس منسّقي الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، مع طاقم دولي من مئات المحققّين يجوبون العراق كل يوم طولاً وعرضاً. وقد استقالا احتجاجاً على ما وصفه هاليداي بطابع «الإبادة الجماعية» الذي يطبع نظام العقوبات الأميركي ـ البريطاني. وكلاهما رفضا المزاعم القائلة إن السلطات تضع يدها على المواد الغذائية والطبيّة. وأيد خلفهما، تون ميات، رأيهما هذا، واصفاً النظام العراقي بأنه «أحسن نظام للتوزيع رآه في حياته، من موقعه كمسؤول في برنامج الغذاء العالمي». وقد أفاد كبير مسؤولي برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، بأن البرنامج قد أجرى أكثر من مليون عملية تفتيش على نظام التوزيع، فلم يكتشف أية أدلّة مهمّة على وجود أعمال غش أو محاباة». وأردف بأنه «لم يكن ثمة سبيل لإيجاد بديلٍ آخر قابل للعمل بنصف نجاعة» النظام العراقي [في التوزيع]، الذي هو «أكفأ نظام في العالم»؛ وأن «خطر وقوع أزمة إنسانية واسعة النطاق» سوف يزداد في حال حدوث شيء يعطّله[36].

وكما أشار هاليداي وڤون سپونيك وآخرون لسنوات وسنوات، فقد دمّرت العقوبات [حياة] السكان، بينما قوّت صدّام حسين وطغمته، وضاعفت كذلك من اعتماد الشعب العراقي على الطاغية من أجل البقاء. نُقل عن ڤون سپونيك الذي استقال عام 2000، قوله إن الولايات المتحدة وبريطانيا «حاولتا، وبصورة منتظمة، منعه (هو وهاليداي) من اطلاع مجلس الأمن... لأنهما لم تكونا تودّان سماع ما كان يجب أن نقوله» حول همجية ووحشية العقوبات[37]. وأبدت وسائل الإعلام الأميركية موافقة على ذلك في الظاهر. ومع أن المعرفة المطّلعة والمتمرّسة لمنسّقي الأمم المتحدة لا تضاهيها أية معرفة أخرى، فقد تعيّن على الأميركيين أن يتوجهوا إلى جهات أخرى لسماع ما لديها، حتى والتركيز شبه الليزري منصبٌّ على العراق. فكان النقاش حول

آثار العقوبات مقتضباً وتبريرياً، على جري العادة فيما خصّ الجرائم المنسوبة إلى دولة الشخص المعني.

ووجدت الباحثة الأكاديمية، جوي غوردون، أنه حتى المعلومات التي لم تصل إلى مجلس الأمن «أُبقيت بعيداً عن تمحيص الجمهور»، وإنْ كانت قد اطّلعت كسواها على ما يكفي من الحقائق لكشف السجلّ المخزي للوحشية المقصودة والجهود المبذولة «على نحو عدواني طوال العقد الفائت للتقليل ما أمكن وإلى الحدّ الأقصى من المواد الإنسانية التي تدخل البلاد... في وجه معاناة بشرية هائلة، بما في ذلك زيادات كبيرة في وفيات الأطفال، وتفشّي الأوبئة على نطاق واسع». فقد اعترضت الولايات المتحدة سبيل ناقلات المياه ومنعتها من الوصول إلى العراق بحجّة بالغة السخف هي رفض خبراء السلاح التابعين للأمم المتحدة استقبالها، هذا في وقت كان فيه السبب الرئيسي لوفيات الأطفال هو تعذّر الوصول إلى مياه الشرب النقية، وفي وقت كانت فيه موجة من الجفاف تضرب البلاد». وأصرّت واشنطن على احتباس حتى اللُّقاحات لأمراض الأطفال إلى أن أُجبرت على التراجع عن موقفها هذا في وجه احتجاجات قوية من منظمة اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، يُساندهما في ذلك خبراء الأسلحة البيولوجية الأوروبيون، الذين وصفوا مزاعم الولايات المتحدة حول الاستخدام المزدوج [لهذه اللُّقاحات] بأنها «مستحيلة قطعاً»[38].

والصليب الأحمر الدولي من جانبه، وهو العليم بأحوال البلاد، خَلُص في عام 1999 إلى أن عقداً من العقوبات قد «ترك الاقتصاد العراقي في حالة يُرثى لها»؛ و«برنامج النفط مقابل الغذاء»، المطبَّق بموجب قرار الأمم المتحدة رقم 986 منذ عام 1995، لم يُوقف انهيار النظام الصحّي وتردّي إمدادات المياه، اللذين يُشكّلان معاً واحداً من أفدح الأخطار على صحة السكان المدنيين ورفاههم». وأفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، بأن وكالات الإغاثة «لا يسعها غير الأمل بالتخفيف شيئاً ما من أوخم مفاعيل العقوبات؛ (وأنها) عاجزة تقريباً عن تلبية الاحتياجات الشاملة للسكان البالغ عددهم 22 مليون نسمة»[39].

ردّ المدافعون عن نظام العقوبات بالزعم أن الوضع الفظيع هو من تبعات صدّام حسين، بسبب رفضه الانصياع التّام لقرارات الأمم المتحدة، وتشييده القصور والنُّصب التذكارية لنفسه... وهلمجرا (وكل ذلك بأموال محوَّلة من عمليات التهريب والصفقات غير المشروعة الأخرى، بشهادة منسِّقي الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية وبرنامج الغذاء العالمي). والحجّة، إذن، هي وجوب معاقبة صدّام على جرائمه عن طريق سحق ضحاياه وتقوية المُنكِّل بهم. وبالمنطق ذاته، إذا ما اختطف مجرمٌ حافلة تلاميذ مدرسة، فيجب أن نفجّرها ونُعدم ركابها، لكن مع إنقاذ الخاطف ومكافأته، مبرِّرين هذا العمل على أساس أن الغلطة غلطته[40].

إن «عدم الاكتراث المتعمّد» بالذيول المحتملة للحرب على سكان البلد المنوي اجتياحه هو الموقف التقليدي المعهود. وهذا بالضبط ما حصل عندما طالبت واشنطن باكستان بعد خمسة أيام على 11 أيلول/ سبتمبر، بأن تُوقف «قوافل الشاحنات التي تنقل معظم إمدادات الغذاء والمواد الأخرى إلى سكان أفغانستان المدنيين»، وتسبّبت بانسحاب عمال الإغاثة وحدوث نقصٍ حاد في إمدادات الغذاء، ما ترك «ملايين الأفغان... تحت خطر المجاعة المميت»[41] - وكان الأحرى بهم أن يسمّوه خطر «الإبادة الجماعية الصامتة». وقد ارتفع عدد المعرّضين لـ«خطر المجاعة المميت» وفقاً لمعظم التقديرات، من 5 ملايين قبل 11 أيلول/ سبتمبر، إلى 7,5 ملايين بعد ذلك بشهر واحد. والتهديد بالقصف، ومن ثم القصف نفسه، أثارا احتجاجات شديدة من لدن منظمات الإغاثة وتحذيرات مما قد ينجم عنه، إلا أنها لم تلقَ سوى انتباه متفرّق ومبتسر للغاية، واستجابة خجولة.

ولا بأس ربما من تكرار ما هو بيِّنٌ بذاته. إن المرء ليحدوه دائماً الأمل بألا تتحقق أسوأ السيناريوهات، وألا يُدَّخر أي جهد مستطاع لهذه الغاية. لكن، وعلى غرار ما حصل حين أرسل خروتشيف صواريخه إلى كوبا، وكان من الممكن أن يؤدي ذلك إلى حرب نووية، إنما لم تقع، فإن مجال الإمكانيات المحتملة هو المحكّ دائماً في تقييم الخيارات السياسية المتخذة، أقلّه لدى المؤهَّلين للتحلّي بأبسط المعايير الأخلاقية. ومن الابتذال القول إن هذا الاجتهاد يبقى صحيحاً مهما كانت النتيجة؛ حقيقة بديهية نعيها جيداً كي

نطبّقها على الأعداء الرسميين، لكننا نجد عنتاً كبيراً في تطبيقها على أنفسنا.

الديمقراطية وحقوق الإنسان

كما سبق وأشرتُ، فقد حصر منتقدو المؤسّسة تعليقاتهم، فيما خصّ الهجوم على العراق، بالحُجَج التي ساقتها الإدارة واعتبروها حُججاً مقصودة عن جدّ، وهي: نزع السلاح، الردع والصلة بالإرهاب. فهم نادراً ما تناولوا قضايا التحرّر ونشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، أو أية مسائل أخرى قد تحكم على عمليات التفتيش، أو أي شيء يجري داخل أروقة مجلس الأمن أو الدوائر الحكومية، بأنه «غير ذي صلة». ولعلّ السبب في ذلك أنهم يرون أن الخطابية المتعالية مُلازمة جبراً لأي لجوء فعلي إلى القوة، وبالتالي فهي لا تحمل الخطابية على محمل الجدّ، لا سيما في ضوء مظاهر الازدراء بالديمقراطية التي تصاحبها، فما بالك بالسجلاّت السابقة والممارسات الراهنة.

ويُدرك المنتقدون، كذلك، أنهم لم يسمعوا شيئاً من المتصرفين الحاليين، برغم قلقهم المزعوم على الديمقراطية العراقية، ينمّ عن أي أسفٍ لدعمهم ومساندتهم صدّام حسين في السابق (وآخرين من أمثاله ما برح دعمهم مستمراً)، ولم تبدُ عليهم أية دلائل ندم على مساعدتهم إياه في تطوير أسلحة الدمار الشامل عندما كان يُمثّل، فعلاً، خطراً جدّياً. كما لم تُفسِّر لنا القيادة الحالية متى، أو لماذا، تخلّت عن رأيها الذي يعود إلى عام 1991 من أن «أفضل الحلول طُراً»، طغمة عسكرية عراقية ذات «قبضة حديدية من دون صدّام حسين»؛ طغمة تحكم مثل صدّام لكنها لا تقترف غلطة الاجتهاد التي اقترفها هو في آب/ أغسطس 1990 ولطّخت سجلّه(42).

في ذلك الوقت، كان الحلفاءُ البريطانيون للمتصرّفين [الحاليين] في المعارضة، ومن ثم كانوا أكثر حريةً من الثاتشريين في التحدّث عن جرائم صدّام المدعومة من بلادهم. إن أسماءهم لجديرة بالملاحظة من خلال غيابها عن المحاضر البرلمانية المدوَّنة للاحتجاجات على تلك الجرائم، نذكر منها: طوني بلير، جاك سترو، جيف هون وشخصيات بارزة من حزب العمال الجديد. وفي شهر كانون الأول/ ديسمبر 2002، أصدر جاك سترو، وزير الخارجية آنذاك، ملفاً كاملاً عن جرائم صدّام، وقد استقاه بأكمله تقريباً من

فترة الدعم الاميركي - البريطاني الثابت [لصدّام]؛ وهذه حقيقة يغفلون عنها مع تظاهرهم المعتاد بالاستقامة الاخلاقية. أثار توقيت إصدار الملفّ وطبيعة محتواه العديد من التساؤلات. وإذا ما ضربنا صفحاً عن ذلك، نجد أن سترو لم يستطع حتى أن يُقدِّم تفسيراً لتحوّله مؤخراً فقط نحو التشكّك بشخصية صدّام حسين الطيبة وسلوكه الحسن. فعندما كان سترو وزيراً للداخلية على 2001، تقدّم رجل عراقي كان قد فرّ إلى إنجلترا بعد تعّرضه للسجن والتعذيب بطلب اللجوء السياسي. رفض سترو الاستجابة لطلبه هذا. وأوضحت وزارة الداخلية حينها، أن سترو «مدركٌ أن العراق، ولا سيما أجهزة الأمن العراقية، لا يُمكن أن تدين شخصاً وتُصدر عليه حُكماً في المحكمة إلاّ إذا تأمّنت سلطة قضائية سليمة»، وبالتالي، «يُمكنك أن تتوقع محاكمة عادلة ونزيهة في ظل نظام قضائي مستقل ومُحكم التشريع». إذن، لا بد أن يكون تحوّل سترو شبيهاً نوعاً ما باكتشاف الرئيس كلينتون ما بين 8 أيلول/ سبتمبر 1999 و11 منه، بأن إندونيسيا قد فعلت أشياء غير مستحبة في تيمور الشرقية خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية حين كانت تتمتع بدعمٍ حاسمٍ من الولايات المتحدة وبريطانيا[43].

وقد تكشَّفت المواقف تجاه الديمقراطية بوضوح تام أثناء التعبئة للحرب في خريف عام 2002، إذ صار من الضروري التعامل، بطريقة أو بأخرى، مع المعارضة الشعبية الكاسحة. وداخل «ائتلاف أصحاب الإرادات»[*]، كان الجمهور الاميركي ممسكوكاً، جزئياً على الأقل، بفضل الحملة الدعائية التي أُطلقت في أيلول/ سبتمبر. أما في بريطانيا، فكان الجمهور منقسماً مناصفةً تقريباً حول الحرب، لكن الحكومة حافظت على وضعية «الشريك الأصغر» التي قبلتها على مضض بعد الحرب العالمية الثانية، والتصقت بها حتى وهي ترى القادة الأميركيين يستهينون بمخاوف بريطانيا في لحظات كان فيها مصير البلاد نفسه في مهب الريح.

وخارج العضوين كاملَيْ العضوية في الائتلاف، كانت المشاكل أشد

(*) التسمية التي أطلقتها الولايات المتحدة على مجموعة الدول المؤيدة لها في الحرب على العراق، ويُقال لها أيضاً: «تحالف الراغبين». (م).

خطورة: ففي البلدين الأوروبيين الكبيرين، ألمانيا وفرنسا، تلاقت المواقف الحكومية الرسمية مع آراء الغالبية العُظمى من سكانهما المناهضة للحرب بشكل قاطع. وهذا ما جلب عليهما تنديدات مريرة من واشنطن والعديد من المعلّقين. وقد نبذ دونالد رامسفيلد ذينك البلدين المزعجين واصفاً إياهما بـ«أوروبا القديمة»، وأن لا أهمية كبيرة لهما، لا لشيء إلا لأنهما رفضا الالتزام بخط واشنطن. أما «أوروبا الجديدة»، فتمثّلها إيطاليا، التي كان رئيس وزرائها سيلڤيو برلسكوني في زيارة البيت الأبيض آنذاك. وما همّ، طبعاً، أن يكون الرأي العام الإيطالي معارضاً بأكثريته للحرب.

صار التمييز بين حكومات أوروبا القديمة وأوروبا الجديدة يتمّ وفق معيار بسيط: الحكومة تُحسب على أوروبا القديمة بإثمها وخطيئتها إذا وقفت فقط إلى جانب الغالبية العُظمى من شعبها ورفضت أن تنصاع لأوامر واشنطن؛ علماً بأن الذين نصّبوا أنفسهم حكّاماً على العالم ـ بوش، پاول وبقية الزُمرة ـ كانوا قد أعلنوا صراحة أنهم عازمون على شنّ حربهم سواء أ«لحقت» بهم الأمم المتحدة أو سواها، وبذا تصبح «ذات صفة»، أم لا. وهذا ما لم تفعله أوروبا الجديدة، إذْ كان الشعب جزءاً من وطنه على الأقل. وقد أظهرت استطلاعات الرأي التي أجرتها مؤسَّسة «غالوب أنترناشيونال»، فضلاً عن المصادر المحلّية، وشملت معظم أنحاء أوروبا، شرقيّها وغربيّها، أن التأييد لحربٍ تشنّها «أميركا وحلفاؤها، من طرفٍ واحد» لا يتجاوز الـ11 بالمئة في أيٍ من تلك البلدان، بينما تراوح التأييد لحربٍ تحظى بموافقة الأمم المتحدة ما بين 13 بالمئة (في إسبانيا) و51 بالمئة (في هولندا).

والمثير للانتباه بنوع خاص البلدان الثمانية التي أعلن زعماؤها أنهم يمثّلون أوروبا الجديدة، وسط إشادة عالية بهم على شجاعتهم ونزاهتهم. وقد اتخذ إعلانهم شكل بيان يدعو مجلس الأمن إلى ضمان «التقيُّد التام بقراراته» من دون أن يُحدِّد الوسيلة لذلك. وانطوى بيانهم على تهديد مبطّن «بعزل الألمان والفرنسيين»، على ما جاء في الصحف بنبرة انتصار، وإنْ لم تتباين مواقف كل من أوروبا الجديدة والقديمة إلاّ لماماً. وللتأكيد على أن «العزل» سوف يُطبَّق على ألمانيا وفرنسا، لم تُدعيا إلى توقيع الإعلان الجسور لأوروبا

الجديدة ـ خوفاً على ما يظهر من أن تفعلا ذلك، كما اتضح في صمتٍ بعد مدة[44].

والتفسير المعياري لذلك، هو أن أوروبا الجديدة المتحمّسة والواعدة، تقف خلف واشنطن تُساندها وتُظاهرها، مؤكِّدة بذلك أن «العديد من الأوروبيين يؤيدون وجهة النظر الأميركية، حتى وإنْ أبت كل من فرنسا وألمانيا ذلك»[45]. فمن هم هؤلاء «الأوروبيون الكُثُر» يا تُرى؟ بالرجوع إلى استطلاعات الرأي، نجد أن نسبة المعارضة لـ«وجهة النظر الأميركية»، في ما يُسمى أوروبا الجديدة، كانت على وجه العموم أعلى منها في فرنسا أو ألمانيا، ولا سيما في إيطاليا وإسبانيا، اللّتين خُصّتا بالمديح لتزعمهما أوروبا الجديدة.

ومن دواعي سرور واشنطن أن البلدان الشيوعية سابقاً التحقت، هي الأخرى، بركب أوروبا الجديدة. لكن التأييد داخلها لـ«وجهة النظر الأميركية»، كما حدّدها پاول ـ أي شن حربٍ من قِبَل «ائتلاف أصحاب الإرادات» من دون تفويضٍ من الأمم المتحدة ـ لم يزد عن 4 بالمئة (في مقدونيا)، و11 بالمئة (في رومانيا). كما أن التأييد للحرب حتى بموافقة الأمم المتحدة، اتسم هو الآخر بالتدنّي الشديد. وقد شرح وزير خارجية لاتفيا السابق الموقف قائلاً: يبدو أن علينا «أن نؤدّي التحية ونهتف: "نعم سيدي"... مطلوبٌ منا أن نُرضي أميركا مهما كلّف الأمر»[46].

باختصار، جاءت العناوين الرئيسية في الصحف التي ترى في الديمقراطية قيمة مهمّة تقول إن أوروبا القديمة تضم الغالبية العُظمى من الأوروبيين، شرقاً وغرباً، بينما لا تتألف أوروبا الجديدة سوى من نفرٍ قليل من القادة ارتأوا الاصطفاف (ولو بصورة يكتنفها الغموض) مع واشنطن، في تجاهلٍ للرأي الغالب لدى شعوبهم بالذات. لكن التغطية الصحفية الفعلية (لهذه الحقيقة) كانت في معظمها متبعثرة وملتوية، مصوِّرة المعارضة للحرب على أنها مجرد مشكلة تسويقية بالنسبة لواشنطن.

وبالاقتراب من الطرف الليبرالي من الطيف [السياسي]، وجدنا ريتشارد هُولبروك يُشدِّد على «النقطة المهمّة للغاية، (وهي) أنه إذا ما جمعتَ سكان

(البلدان الثمانية لأوروبا الجديدة الأصلية)، فإن عددهم يفوق حجم سكان البلدان غير الموقعة على البيان». هذا صحيح، وإنْ أُغفلت هُنا نقطة محدَّدة، وهي أن شعوبها تُعارض الحرب معارضة باتّة، لا بل بأشدّ حتى من شعوب البلدان المنبوذة بوصفها أوروبا القديمة[47]. وعلى الطرف الأقصى المقابل من الطيف، صفَّق محرّرو صحيفة «وول ستريت جورنال» بحرارة لبيان الموقعين الأصليين الثمانية، لأنه فضح زيف وخداع المقولة التقليدية ومفادها أن فرنسا وألمانيا تتحدّثان باسم أوروبا كلها، وأن أوروبا بأسرها تقف الآن ضد أميركا». لقد أظهر قادة أوروبا الجديدة المبجّلون الثمانية أن «آراء الغالبية المؤيدة لأميركا في القارة لم تكن مسموعة»، اللّهم إلاّ من طرف صفحات الرأي في الصحيفة المذكورة، وقد ثبُت الآن صحتها. لقد شنّ محرّرو الصحيفة هجوماً عنيفاً على وسائل الإعلام الكائنة «على يسارهم» ـ وهو قطاعٌ لا يُستهان به ـ لأنها «تُسوِّق كحقيقة» الفكرة السخيفة القائلة إن فرنسا وألمانيا تتحدثان باسم أوروبا، بينما هما لا تُمثِّلان سوى أقلية بائسة؛ ناهيك عن ترويجهما مثل هذه الأكاذيب، لأنها «تخدم الأغراض السياسية لمناوئي الرئيس بوش بشأن العراق سواء في أوروبا أو أميركا». ويصحّ هذا الاستنتاج فعلاً إذا ما استبعدنا الأوروبيين من أوروبا، ونبذنا مذهب اليسار الراديكالي الذي يذهب إلى أن الناس لديهم دورٌ يلعبونه في المجتمعات الديمقراطية[48].

عودة إلى المحسوبين على الليبراليين: لقد اقترح توماس فريدمان أن تُطرد فرنسا من عضوية مجلس الأمن وأن تحلّ الهند محلها، التي «تتحلى بجدية أكبر من فرنسا هذه الأيام... ففرنسا، كما يُقال في رياض الأطفال، لا تُحسن اللعب مع الآخرين»، وبالتالي فهي «لا تصطف ضد صدّام»، بل هي «أسيرة الحاجة إلى تمييز نفسها عن أميركا» في مسعى إلى أن تكون «نسيجَ وَحْدِهِ». وترجمةً لكلامه، فقد تصرّفت الحكومة الفرنسية بما يتماشى ورأي شعبها، الذي يُعارض خطط واشنطن الحربية. وإذا كانت فرنسا موجودة في «روضة أطفال»، فلا بد والحال هذه من أن تكون شعوب أوروبا الجديدة في «دار حضانة» بالرجوع إلى نتائج استطلاعات الرأي. في المقابل، الهند بلاد «جدّية» لأنه يحكمها الآن حزب فاشي أصلي يقوم بتوريد ثروات البلاد إلى الشركات متعددة الجنسيات الأجنبية، في الوقت، الذي يُنادي فيه بخط قومي

متطرف لأهداف محلّية، وقد خرج لتوه ملطّخ اليدين من مذبحة مروّعة ضد المسلمين في أقليم غوجارات. وإذا كان فريدمان قد تحدث بحماسة في موضع آخر عن أن الهند تملك صناعة برمجيات [حاسوبية] رائعة وقطاعات وافرة الغنى، فمن غير المشوّق أبداً أن نعلم أن فيها كذلك مئات الملايين من البشر يعيشون في ظل أوضاعٍ من أسوأ ما يكون في العالم، وحيث لا تختلف محنة النساء كثيراً عن الحياة في ظل [حُكم] طالبان. إن كل ذلك لا يهمّ ما دامت الهند «جدّية»، تماماً مثلما كانت الحياة تحت حُكم طالبان غير ذات أهمية طالما أنهم يُبدون، على ما نرى، تعاوناً [معنا][49].

وآخرون آثروا اتخاذ موقف كاغان ـ بوت(*)، مثل برلسكوني وأزنار وسواهما من الشخصيات التشرشلية؛ هؤلاء الذين التحقوا بواشنطن، مُبدين «شجاعة سياسية منقطعة النظير»، وذلك بتمسكهم بمفهومهم للحق والباطل بدلاً من الاستسلام بجُبنٍ لـ«نزعة معاداة أميركا العُظامية التآمرية»، التي تستبدّ بالغالبية العُظمى من الأوروبيين ممّن «يُحّركهم الجشع والطمع»، فلا يفقهون بالتالي «عُنصر المثالية (الذي) يجعل أميركا تتصرف بالشكل الذي تتصرّف به». صحيح أن هؤلاء القادة لم يبذلوا أي جهد ملموس لتنوير الجماهير المضلَّلة، التي يضربون بآرائها عُرض الحائط فيما هم يصطفون بشجاعة خلف أقوى قوة عسكرية في التاريخ، غير أنهم ليسوا، في الحقيقة، نسخة طبق الأصل عن تشرشل أو فرانكلين روزفلت في تصدّيهما لهتلر، بقدر ما هم نسخة طبق الأصل عن بوش الذي يستمدّ «استقامته الأخلاقية» من «حماسته الإنجيلية»(**)، على ما يُخبرنا أعوانه في مجال العلاقات العامة[50].

وهناك العديد من الأمثلة الأخرى. فحين تجرأ غيرهارد شرودر على الالتزام بموقف الغالبية الساحقة من الناخبين الألمان في انتخابات 2002،

(*) بخوص موقف روبرت كاغان وماكس بوت الذي يشير إليه تشومسكي هنا، انظر ص (56 - 58) من هذا الكتاب (م).

(**) من المثير للاهتمام هنا أن لفظة (Evangelical) (إنجيلي/ بروتستانتي) تُستخدم كذلك في بعض السياقات للدلالة على «حماسة صليبية»، تلك التي عوّدنا عليها الرئيس الحالي للولايات المتحدة وبطانته من المحافظين الجُدد الرؤيويين، ولا سيما بعد 11 أيلول/ سبتمبر (م).

هُوجم بشدّة وانتُقد بمرارة لفشله القيادي المثير للاشمئزاز؛ وهذا دليل على وجود مشكلة خطيرة: «الحكومة تعيش في خوفٍ من ناخبيها» - وليس أمام ألمانيا إلاّ أن تتغلّب عليها إذا ماشاءت أن تكون جزءاً من العالم المتمدّن(51).

ومثال تركيا على وجه الخصوص، مثالٌ كاشف. فالأتراك، مثل الجميع في المنطقة، كانوا يحتقرون صدّام حسين إنما لم يكونوا يخافونه. كما أنهم عارضوا الحرب بقوة: حوالى 90 بالمئة في كانون الثاني/ يناير 2003، أي عندما كانت الجهود في ذروتها لضمان انضمام القادة السياسيين، إنْ لم يكن شعوبهم، إلى مغامرة واشنطن [الحربية]. تصرّفت الحكومة بما ينسجم مع إرادة الشعب [التركي]. ويدلّ هذا على أن الحكومة المنتخبة تفتقر إلى «أوراق اعتماد ديمقراطية»، حسبما جاء على لسان سفير [أميركي] سابق إلى تركيا، هو مورتون أبراموفيتز، رجل الدولة المخضرم والمعلّق المرموق حالياً. أوضح أبراموفيتز أنه قبل عشر سنوات، «كانت تركيا بمعظمها، شأنها اليوم، ضد أي تورط في حربٍ مع العراق». إنما كان هناك استثناء فذّ واحد، هو الرئيس تورغوت أوزال، الديمقراطي الحقيقي الذي «تجاوز خيار بلاده المُعلن بالبقاء خارج حرب الخليج. لكن من المؤسف أن القيادة الحالية تسير على خطى الشعب عندما يتعلق الأمر بالمشاركة في حرب جديدة على العراق»، بدلاً من الإذعان لضغوط واشنطن الكثيفة. قال أبراموفيتز ذلك، «مُتحسِّراً على الولايات المتحدة التي لا تجد ديمقراطياً حقيقياً حولها» مثلما وجدته قبل عشر سنوات(52).

ومن الأدلّة الدامغة على افتقار الحزب الحاكم إلى «أوراق اعتماد ديمقراطية»، أن زعيمه غير الرسمي، رجب طيب آردوغان، لم ينتقد تعجّل واشنطن بالحرب فحسب، بل دخل منطقة محظورة فعلاً حين وجّه انتقادات إلى «بلدان - من ضمنها الولايات المتحدة - عملت على انتاج أسلحتها الخاصة للدمار الشامل فيما هي تحاول إجبار الآخرين على التخلّص مما لديهم منها»(53).

ومع تزايد الضغوط الأميركية، أخذت ديمقراطية تركيا تتحسّن شيئاً فشيئاً. ففيما كان الرأي الشعبي يتّجه في الظاهر نحو التشدّد أكثر فأكثر في

معارضته الحرب [على العراق]، إذا بالحكومة تُذعن أخيراً للإكراه الاقتصادي الأميركي وأشكال القسر الأخرى، وتوافق على الاستجابة لمطالب واشنطن في وجه معارضة شعبية «كاسحة». هنا صرَّح «دبلوماسي غربي»، من سفارة الولايات المتحدة على أرجح الظن، بأن القرار «أنعش آماله». وقد وجده «شيئاً بالغ الإيجابية». فيما قال الصحافي التركي أمبرين زمان من جهته:

> تبقى الحرب على العراق غير شعبية بالمرة بين الجماهير التركية. ولهذا السبب كانت جلسة البرلمان يوم الخميس مغلقة في وجه الجمهور وكان التصويت فيها سرياً. وجاءت عناوين الصحف الصادرة يوم الجمعة، لاذعة في نقدها لحزب العدالة والتنمية التركي. فعنونت صحيفة «راديكال» اليومية المحترمة صفحتها الأولى بالآتي: «البرلمان يتوارى عن أعين الشعب».

في شبه إجماع، عارض الأتراك أوامر واشنطن. لكن فُهم أن القيادة مضطرة إلى الطاعة، وهكذا التحقت تركيا بركب أوروبا الجديدة[54].

أو هكذا تراءت الأمور. وفي النهاية، تقدم الأتراك ليُلقّنوا الغرب درساً في الديمقراطية. فقد رفض برلمانهم في آخر المطاف السماح للقوات الأميركية بالانتشار الكامل في تركيا. وفي صياغة للمحصّلة ضمن الإطار التقليدي، قيل:

> إن الحرب البرّية قد تعرقلت بسبب رفض تركيا القيام بدورها كمضيف لقوات الجبهة الشمالية، وهذه المرة أيضاً لأسباب سياسية. ذلك أن الحكومة التركية كانت أضعف من أن تستطيع الوقوف في وجه المشاعر المناوئة للحرب[55].

التضمينات هنا واضحة: الحكومات القوية تتجاهل شعوبها و«تقبل الدور» المنوط بها من حاكم العالم؛ والحكومات الضعيفة تُذعن لإرادة 95 بالمئة من شعوبها.

هذه النقطة الحاسمة عبَّر عنها بمنتهى الوضوح المُخَطِّط في البنتاغون،

بول وولفويتز(*). لقد وبَّخ وولفويتز بعنف، هو الآخر، الحكومة التركية على سوء تصرّفها، لكنه مضى أبعد من ذلك إلى إدانة المؤسسة العسكرية [التركية] نفسها، التي «لم تضطلع بدور القيادة الحازمة الذي كنا ننتظره منها»، بل أبدت ضعفاً في سماحها للحكومة بأن تحترم الرأي العام شبه الإجماعي. كان على تركيا، إذن، أن تقف وتقول: «لقد أخطأنا... فدعونا نفكِّر بطريقة نساعد بها ما أمكن الأميركيين». والإحاطة بموقف وولفويتز هذا مفيدٌ بنوع خاص، كونه يُقدِّم إلينا على أنه الرائي الأكبر في الحملة الصليبية لإشاعة الديمقراطية في الشرق الأوسط[56].

إن الآراء المتعلقة بأوروبا القديمة والجديدة، والحمى الهستيرية التي غالباً ما تُصاحبها، لتوفّر لنا بعض الدروس الإيضاحية حول المواقف السائدة حيال الديمقراطية بين النُخب السياسية والفكرية. إن مقت الديمقراطية ليس بالأمر الجديد. إنه ولأسباب غير خافية، موقف تقليدي لمن تكون لديه حصة في السلطة والامتيازات. لكن نادراً ما يكون بادياً على هذا النحو الصارخ، ولعلّ هذا ما يُسعفنا في تفسير تحاشي منتقدي المؤسّسة، إلاّ فيما ندر، الإشارة إلى الرطانة الخطابية حول إشاعة الديمقراطية التي عادةً ما تُصاحب إبداء القيادة السياسية احتقارها بصورة دراماتيكية للديمقراطية؛ هذا الاحتقار المتفشي على نطاق واسع بلا جدال، احتكاماً إلى ما صدر ويصدر من تعليقات.

لقد أشار المعلّقون المطّلعون على بواطن الأمور إلى «الازدواجية غير المريحة» في سياسة بوش الخارجية، حيث «بوش الريغاني الجديد» يُرسل «نداءات مدوّية لإطلاق حملة جديدة وقوية لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط»، فيما مقتضيات السياسة تغري «واشنطن بأن تضع هواجسها الديمقراطية جانباً وتلتمس روابط أوثق مع الأنظمة الأوتوقراطية» ـ كما فعلت في الماضي بثبات لافت للنظر. ولدى مراجعته لهذه «الازدواجية»، وللدعم المتواصل (من أميركا) إلى الأنظمة الوحشية والقمعية، أعرب توماس كاروثرز

(*) الذي يشغل رسمياً منصب نائب وزير الدفاع، وكان أبرز المخطّطين للحرب على العراق، والقوة الدافعة وراءها منذ البداية (م).

عن الأمل في أن يميل بوش نحو «الروح الحقيقية للسياسة الخارجية للرئيس رونالد ريغان، بما عُرف عنها من سعي إلى نشر الديمقراطية»[57].

وهذه الآمال مثيرة للإهتمام بصفة خاصة، نظراً لمُنشئها. فكاروثرز هذا هو أفضل من شرح بدقة الروح الحقيقية للتعلّق الريغاني بالديمقراطية. وهو يجمع ما بين نظرة الباحث الدارس ونظرة المطّلع على بواطن الأمور، كونه شارك في وضع البرامج الخاصة بتعزيز الديمقراطية في أميركا اللاتينية التي أعدّتها وزارة الخارجية إبّان ولاية ريغان. إنه ينظر إلى تلك البرامج الآن على أنها برامج «صادقة (لكن) فاشلة». فحيثما كان نفوذ واشنطن في أدنى مستوياته، في جنوب أميركا اللاتينية، حصل تقدم نحو الديمقراطية؛ وهو ما حاولت إدارة ريغان إعاقته لكنها قبلت به في النهاية. وحيثما كان نفوذ واشنطن في أعلى مستوياته، كان النجاح أقلّ ما يكون. والسبب، حسبما يوضّح كاروثرز، هو أن التعطش الريغاني إلى الديمقراطية قد انحصر في «أشكال محدودة ومقلوبة من التغيير الديمقراطي، التي لا تنطوي على مخاطرة كبيرة بزعزعة البنى التقليدية للسلطة التي مضى على الولايات المتحدة زمن طويل في التحالف معها». لقد سعت واشنطن إلى المحافظة على «الترتيب الأساسي... لمجتمعات غير ديمقراطية فعلاً»، وإلى تفادي حدوث «تحوّلٍ ذي قاعدة شعبوية». يُقرّ كاروثرز بوجود نقد ليبرالي للمقاربة الريغانية هذه، إلاّ أنه يرفضه بسبب «نقطة ضعفه الدائمة»، وهي أنه لا يُقدِّم أي بديل. فالخيار المتمثل في السماح للشعب بأن يكون له صوت ذو مغزى في إدارة شؤونه ليس بديلاً، إنما لا يجوز استبعاده مع ذلك. كذلك لم يتطرق كاروثرز إلى الجهود الحثيثة التي بُذلت في تلك السنوات لدرء خطر أية ديمقراطية ذات معنى حيثما برز[58].

إن الشعوب المستهدفة تعي جيداً طبيعة الديمقراطية التي تُجلب إليها. فمن المُلاحظ بانتظام أن امتداد الديمقراطية الصورية في أميركا اللاتينية غالباً ما تُصاحبه خيبة أمل متزايدة من الديمقراطية. ومن أسباب ذلك، وقد أشار إليها قبل عدة سنوات عالم السياسة الأرجنتيني أتيليو بورون، أن الموجة الجديدة لإشاعة الديمقراطية في أميركا اللاتينية تزامنت مع الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي تُضعف أُسس الديمقراطية الحقيقة[59]. كان

نظام برتون وودز لفترة ما بعد الحرب يقوم على أساس ضبط الرساميل وتثبيت العملة نسبياً، ليس فقط في توقع جني فوائد اقتصادية - كما اتضح عندئذ - بل وفي إتاحة المجال أيضاً للحكومات لتطبيق سياسات اجتماعية ديمقراطية ذات صبغة شعبية عالية أثناء فترة ولايتها. وقد تبيّن أن نوع التحرُّر المالي الذي دشّن الحقبة الليبرالية الجديدة في السبعينيات، إنما يُقلِّص الخيارات المُتاحة أمام الخيار الديمقراطي، وينقل صناعة القرار إلى «مجلس شيوخ فعلي» مكوَّن من المستثمرين والمُقرضين(60). تواجه الحكومات في الوقت الحاضر «أُحجية انتخابية مضاعفة» تؤلِّب مصالح الناخبين ضد المتاجرين بالعُملات الأجنبية، وتعيق عمل مدراء مصالح الصناديق المالية، «الذين يُجرون استفتاءات من لحظة للحظة» حول السياسات الاقتصادية والمالية للبلدان النامية والبلدان المتطورة على حد سواء»؛ والمنافسة هنا غير متكافئة إلى حد بعيد.

لقد حذّر جون ماينارد كينز قبل سبعين سنة من «أن لا شيء كالتجربة الديمقراطية في الحُكم الذاتي معرّضٌ للزوال بفعل خطر قوى السوق المالية العالمية». والأمين العام لمنظمة الدول الأميركية (OAS)، وهو من أشدّ دُعاة العولمة الليبرالية الجديدة، افتتح الاجتماع السنوي للمنظمة بالتحذير من أن حركة الرساميل الحُرّة، وهي «أكثر سمات العولمة لامرغوبية» - بل هي سمتها الجوهرية في الواقع - تُعدّ «العقبة الكأداء» في طريق الحُكم الديمقراطي، تماماً مثلما سبق وحذَّر كينز(61). والحال أن المخاوف هذه ترجع زمنياً إلى آدم سميث. فالموضع الوحيد الذي استخدم فيه عبارة «اليد الخفية» في [كتابه] «ثروة الأمم»، كان عندما ناقش المضاعفات المضرّة للاستثمارات الأجنبية، التي ليس لإنجلترا أن تخشاها، في اعتقاده، لأن «يداً خفية» سوف تحثّ المستثمرين على إبقاء رساميلهم في الداخل.

والكلام عينه يصحّ بشأن المكوِّنات الأخرى للرزمة الليبرالية الجديدة: فالخصخصة، على سبيل المثال، تُقلّص مساحة الخيارات الديمقراطية الممكنة، التي ستنكمش بصورة دراماتيكية في حال إحلال الليبرالية في مجال «الخدمات»؛ وهو ما يُثير في أغلب الأحيان معارضة شعبية عارمة. وبعبارة اقتصادية مقتضبة، لقد جرى فرض برامج الخصخصة بقليل، إنْ لم نقل بغياب

أية براهين تجريبية صلبة أو أُسس نظرية متينة[62].

وخيبة الأمل بالديمقراطية الصورية كانت باديةً للعيان في الولايات المتحدة أيضاً؛ لا بل ازدادت طوال حقبة الليبرالية الجديدة. لقد حدثت جلبة كبيرة حول «الانتخابات المسروقة» في تشرين الثاني/ نوفمبر 2000، والمفاجيء في الأمر أن الجمهور لم يبدُ عليه أنه اكترث كثيراً. وقُدِّمت عدة تفسيرات محتملة لذلك عبر دراسات تتناول الرأي العام، تبيَّن معها أنه عشية الانتخابات تلك كان ثلاثة أرباع السكان ينظرون إليها على أنها لعبةٌ يلعبها كبار المتبرعين، الزعماء الحزبيون وصناعة العلاقات العامة، وفيها يقول المرشَّحان «أي شيء تقريباً للفوز بالانتخابات». والمواطنون لا يُمكنهم أن يتعرّفوا على مواقف المُرشَّحَيْن من جميع القضايا تقريباً كما هو مفترض. ثم إن القضايا التي تختلف حولها آراء النخبة تكون بوجه عام خارج الأجندة. فيتمّ توجيه الناخبين نحو «الصفات الشخصية» لا نحو «القضايا». ومن بين الناخبين الذين يميلون بشدّة نحو الأغنياء، من يرون مصالحهم الطبقية في خطر، فيُصوِّتون ـ حمايةً لتلك المصالح ـ لأشد العناصر رجعيةً في حزبَيْ المال والأعمال على الساحة. لكن الجمهور العام يوزِّع أصواته بطُرُق أخرى أحياناً، كما حصل عام 2000، مما يُفضي إلى تعادل إحصائي. أما بين الكادحين، فالقضايا ذات الطابع غير الاقتصادي، كحيازة الأسلحة و«التديُّن»، تكون هي العوامل الموجِّهة لهم. وهكذا كثيراً ما يقترع الناس ضد مصالحهم الأساسية، مفترضين في الظاهر أن الخيارات شبه معدومة أمامهم. وفي عام 2000، وصل هذا الشعور بـ«العجز» إلى أعلى مستوى سُجِّل له: ما يربو على 50 بالمئة[63].

وما تبقى من الديمقراطية [الأميركية]، هو بدرجة كبيرة الحق في الاختيار بين السلع والبضائع. لطالما نوّه زعماء المال والأعمال بالحاجة الماسّة إلى إشاعة «فلسفة العبث» و«انتفاء الهدف في الحياة» بين الجمهور، بغية «تركيز انتباه الناس على الأشياء السطحية التي تُشكِّل الشطر الأكبر من الاستهلاك على الموضة»[64]. وحيث إن الناس يجدون أنفسهم غرقى تحت طوفان الدعاية هذا منذ نعومة أظفارهم، فتراهم يتقبّلون حياة اللامعنى والتبعية التي يحيونها وينسون الأفكار السخيفة حول تدبير شؤونهم بأنفسهم. وقد

يتخلّون حتى عن مصائرهم لمدراء الشركات وأرباب صناعة العلاقات العامة؛ وفي المجال السياسي، لمن تصف نفسها بـ«الأقليات الذكية» التي تخدم السلطة وتديرها.

من هذا المنظور، المألوف والعادي في نظر النخبة، فإن انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 2000 لم تشِ بوجود خلل في الديمقراطية الأميركية، بل كشفت بالأحرى عن أوجه تفوّقها. وتعميماً للفائدة، يعود من المشروع تماماً أن نحيّي انتصار الديمقراطية في كافة أرجاء نصف الكرة الغربي، وفي أنحاء أخرى من العالم أيضاً، حتى وإنْ كانت الشعوب لا ترى الأمور على هذا النحو.

التحرّر من الطغيان: حلول بنّاءة

أن يكون الاعتقاد بأن واشنطن صارت معنيّة فجأةً بهموم الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق، أو في غيره من البلدان، بعيد الاحتمال وصعب التصديق يجب ألا يثني «الرجال الجامحين المستعدّين للعمل» عن المُضي قُدماً في التزامهم بهذه الغايات، وعن التأثير إلى أبعد مدى مُستطاع في هذا الاتجاه.

في حالة العراق، لطالما كانت هناك أسباب وجيهة للنظر بجدية إلى استنتاجات معظم المراقبين المطّلعين، ومؤداها أن «الحلّ البنّاء» لتغيير نظام الحُكم في العراق إنما يكون «برفع العقوبات الاقتصادية التي أفقرت المجتمع وأجهزت على القسم الأعظم من الطبقة الوسطى العراقية، وقضت على كل إمكانية ببروز قيادة بديلة»؛ هذا فيما لم تعمل «اثنتا عشرة سنة من العقوبات إلاّ على تقوية النظام الحالي» (هانز ڤون سبونيك). أضف إلى ذلك أن العقوبات أجبرت السكان على الاعتماد في بقائهم على الطغيان المهيمن، مما قلّص أكثر فأكثر إمكانية إيجاد حل بنّاء. يقول دنيس هاليداي: «لقد أطلنا عمر (النظام)، وقطعنا الطريق على فرص التغيير. إنّي اعتقد أنه لو كان للعراقيين اقتصادهم، واستعادوا حياتهم (الطبيعية) وكذلك نمط عيشهم، لكانوا اهتموا بشكل الحُكم الذي يطمحون إليه، والذي يُؤمنون بأنه الأنسب لبلادهم»[65].

أتراها مجرد أوهام؟ قليلاً ما يُوحي سجلُّ التاريخ بذلك. دعونا نتفكّر،

مرة أخرى، في مصير الطغاة التاعسين الذين ساندهم المتصرّفون الحاليون إلى آخر لحظة من حُكمهم الدموي؛ كلهم سقطوا بثورة داخلية. ومثال تشاوتشيسكو بالخصوص، وهو غيضٌ من فيض، مثالٌ مفيد ومُعبِّر بالنظر إلى طبيعة الطُغيان الداخلي.

ومع التحوّل الحاصل في الأولويات عام 2002، جاء من يدّعي أن من شاركوا في المسؤولية عن عشرين سنة من التنكيل بالعراقيين، مخوّلون باللجوء إلى العنف لإحلال الديمقراطية. حتى سجلُّهم الثابت بدعم الهمجية والاستبداد، وبإضمار العداء للديمقراطية، مُعبَّراً عنه بشغفٍ غير عادي في تلك اللحظات بالذات، لا يُشكِّل سبباً للارتياب في نواياهم المُعلنة. لكن حتى إذا وضعنا الريبة جانباً، لا يجوز التفكير في العُنف إلاّ بعد أن تُثبت الحلول البنّاءة فشلها بوضوح. ولمّا كانت مثل هذه الحلول ممنوعة في حالة العراق، فمن العسير جداً الإدّعاء ببلوغ الأمور مرحلة السهم الأخير. ويصحّ هذا القول أياً كانت أحكام المرء الذاتية بصدد احتمالات النجاح؛ وهي جميعاً غير ذات صلة من حيث الأساس. وفي صياغة جديدة لما قالته ليزا مارلوي: إذا كانت هذه هي حال القوة العُظمى المهيمنة، كان الله في عوننا جميعاً.

منذ سنوات ريغان ـ بوش الأول (لا بل منذ ما قبلها في الواقع)، وواشنطن تقدّم كل أوجه الدعم والمؤازرة لصدّام حسين. وبعدما انحرف عن سواء السبيل في آب/ أغسطس 1990، تنوّعت السياسات والذرائع، لكن عنصراً واحداً بقي ثابتاً: يجب ألا تؤول الأمور في العراق إلى شعب العراق. ونُكرّر القول: لقد سُمح للطاغية بأن يخمد انتفاضة 1991 لأن واشنطن ـ على ما بلغنا ـ كانت تفتش عن طغمة عسكرية من شأنها أن تحكم البلاد بـ«قبضة حديدية». وإذا تعذّر وجود البديل، على صدّام إذن أن يقوم بذلك. وقد أخفق المتمردون لأن «قلة قليلة خارج العراق أرادت لهم الفوز» ـ والمقصود بهذا الكلام واشنطن وحلفاؤها المحلّيون الذين يُجمعون، كما لم يُجمعوا من قبل، على أنه «أياً كانت خطايا الزعيم العراقي، فهو يؤمِّن للغرب وللمنطقة أملاً أعرض باستقرار البلاد من أُولئك الذين يُقاسون من اضطهاده». وإنه لمما يُثير العجب حقاً، أن يُطمس كل ذلك ويُحجب عن الأعين على نسقٍ واحد في الأخبار

والتعليقات المصعوقة من اكتشاف المقابر الجماعية لضحايا النوبات الإرهابية، التي كانت تنتاب صدّام حسين بتفويضٍ ومباركة من الولايات المتحدة، ثم يقدّم الآن كتبرير للحرب الأخيرة «على أسس أخلاقية»، بعدما رأينا مرأى العين «القبور الجماعية والمدى الحقيقي للشرّ الصدّامي الذي قارب حدود الإبادة الجماعية»، إن ذلك كله كان معلوماً عام 1991، لكن غُض الطرف عنه بسبب مقتضيات «الاستقرار»(66).

كان من شأن الانتفاضة أن تضع مقاليد البلاد بين أيدي العراقيين، ومن الجائز ألا يكون هؤلاء من الممالئين لواشنطن. وقد حدّت العقوبات التي فُرضت [على العراق] في السنوات التالية من إمكانية حدوث نوع من الثورة الشعبية، التي سبق وأطاحت بوحوش آخرين ممّن كانوا يحْظون هم أيضاً بدعم ومساندة المتصرّفين الحاليين. لقد سعت الولايات المتحدة إلى تدبير انقلابات تتولاّها جماعات لها دالّة عليها؛ لكن ثورة شعبية لن تضع دفة الأمور في يد الولايات المتحدة. وفي قمة جزر الآزور المنعقدة في آذار/مارس 2003، عاد بوش وكرَّر هذا الموقف، معلناً أن الولايات المتحدة ستجتاح [العراق] حتى وإنْ غادر صدّام وزمرته البلاد.

إن مسألة من يجب أن يحكم العراق، تبقى هي نقطة الخلاف الرئيسية. وقد طالبت وجوه بارزة من المعارضة [العراقية] المدعومة أميركياً من دون تأخير بوجوب أن تلعب الأمم المتحدة دوراً حيوياً في عراق ما بعد الحرب، ورفضت أن تتحكّم الولايات المتحدة بشؤون إعادة الإعمار أو بالسلطة بعد الإطاحة بصدّام. لقد عارضت بشدّة «الهيمنة الأميركية على العراق». حتى الشخصيات التي انتقتها واشنطن احتجّت بقوة على الخُطط الرامية إلى رَكْنها جانباً لصالح الاحتلال الأميركي [المباشر]. وثمة مؤشرات على أن الغالبية الشيعية قد تؤيد قيام جمهورية إسلامية فيما لو سُمح لها بالتعبير عن رغبتها، وهو ما لا تطيقه واشنطن قطعاً ولا ينسجم مع مخططاتها المرسومة للمنطقة.

ليس هناك من سبب يحملنا على الشك في أن صنّاع السياسة الأميركيين سوف يحاولون انتهاج التقليد الثابت في أمكنة أخرى: الديمقراطية الصورية لا بأس بها، شرط أن تصدع للأوامر كأوروبا الجديدة، أو

كالديمقراطيات «المحدودة والمقلوبة» في أميركا اللاتينية التي تديرها «البنى التقليدية للسلطة التي مضى على الولايات المتحدة زمن طويل في «التحالف معها» (كاروثرز). وقد كان برنت سكوكروفت، مستشار الأمن القومي لبوش الأول، يتحدث بلسان المعتدلين حين قال إنه إذا ما جرت انتخابات في العراق «وفاز فيها المتطرفون... فلن نسمح لهم بالتأكيد بتولّي السلطة»[67]. وهكذا، إذا حصلت الغالبية الشيعية على صوتٍ له وزنه في عراق ما بعد صدّام وانضمت إلى الآخرين في المنطقة الساعين إلى تحسين علاقاتهم بإيران، فإنها ستُوصم عندئذ بوصمة «التطرّف» وتُعامل على هذا الأساس. ولا يسع المرء إلاّ أن يتوقع الشيء نفسه لو فاز الديمقراطيون العلمانيون، الذين سيتّضح أنهم من «المتطرفين»، هذا ما لم نقرّر أن التاريخ هراء في هراء.

انعكست الخطوط الأساسية للتفكير الأميركي في الترتيب التنظيمي الموضوع «للإدارة المدنية لعراق ما بعد الحرب». فثمة ستة عشر صندوقاً يحتوي كل منها على اسم ببنط أسود ثخين ولقب يُشير إلى وظيفة الرجل المعني، من المبعوث الرئاسي پول بريمر في القمة (مسؤولاً أمام البنتاغون)، نزولاً إلى أسفل الترتيب. سبعة منهم من الجنرالات، ومعظم من تبقى هم من الموظفين الحكوميين، ولا واحدٍ منهم عراقي. وفي أسفل الأسفل هناك سبعة عشر صندوقاً، بحجم يُقارب ثُلث حجم الصناديق الأخرى، إنما لا تحمل أسماء مدوّنة ببنط أسود ثخين ولا وظائف؛ مكتوب عليها فقط: «مستشارو الوزارات العراقية»[68].

هناك مُلاحظة مُلغزة يُمكن تسجيلها بصدد حصول تبدّل في السياسة الأميركية حيال السيطرة على العراق ما بعد الحرب. في حالات أخرى، كُنتَ تجد واشنطن سعيدة بإلقاء المسؤوليات والتكاليف على عاتق الآخرين؛ أما في العراق، فهي مُصرَّة على إدارة الأمور بنفسها. وليس ثمة من تناقض هنا. فالعراق «ليس تيمور الشرقية أو كوسوڤو أو أفغانستان»، كما أكّدت عن حق كوندوليزا رايس[69]، وإن لم تُحدِّد أوجه التمايز بينه وبينها. ربما لأن الأمر شفّاف أكثر مما ينبغي: العراق غنيمة كبرى، أما الأُخريات فلا تعدو كونها «حالات ميؤوساً منها». لذلك، لا بد من أن تكون واشنطن في موقع المسؤولية، لا الأمم المتحدة ولا الشعب العراقي.

وبخلاف المسألة المفصلية بصدد من سيكون المسؤول في العراق، كان المعنيّون بمأساة العراق مهتمين بثلاثة أهداف أساسية:

1 ـ إسقاط الحُكم الاستبدادي.

2 ـ إنهاء العقوبات التي تستهدف الشعب لا الحكّام.

3 ـ الحفاظ على نوعٍ ما من النظام العالمي.

لا يُمكن أن يختلف الناس المحترمون حول الهدفين الأولين؛ ذلك أن تحقيقهما يُسعد من دأبوا على الاحتجاج على الدعم الأميركي لصدّام قبل غزوه الكويت وبعده مباشرة، وعارضوا نظام العقوبات الذي تلا ذلك. من هنا يستطيع هؤلاء أن يصفّقوا للنتيجة من دون نفاق.

وكان في الإمكان إحراز الهدف الثاني على وجه التأكيد، والأول كذلك على وجه الاحتمال، من دون الإضرار بالهدف الثالث. لكن إدارة بوش أعلنت جهاراً أنها عازمة على تفكيك ما تبقى من نظام عالمي وإحكام سيطرتها على العالم، على أن يكون العراق بمثابة «أنبوب اختبار»، على حد وصف صحيفة «نيويورك تايمز»، لإرساء «المعايير» الجديدة. هذه النوايا المُعلنة هي ما أثار الخشية، وغالباً الكراهية، في كل أرجاء العالم، وأشاع اليأس والقنوط بين صفوف من لا يرضون «بالعيش في الخزي والعار»،[70] ويستبدّ بهم القلق حيال المضاعفات المحتملة لمثل هذا الخيار. إنه طبعاً خيار؛ وهو إلى حدٍ بعيد ملك يديّ الشعب الأميركي.

الفصل السادس

مآزق الهيمنة

إن الحماسة حول أوروبا الجديدة، التابعة للإمبراطورية السوفييتية الآفلة، لا تتأتى فقط من أن زعماءها كُلهم رغبة في «أداء التحية والهتاف: نعم سيدي». فثمة أسباب أكثر جوهرية تبلورت أثناء نظر الإتحاد الأوروبي في توسيع نطاق عضويته ليضمّ تلك البلدان. وقد أيّدت الولايات المتحدة بقوة هذه الخطوة. فبلدان الشرق [الأوروبي] هي «المُجدِّد الحقيقي لأوروبا»، بحسب المعلِّق السياسي ديفيد إغناطيوس، لأنها في نظره «تستطيع أن تفجِّر إرباً البيروقراطية وثقافة "دولة الرفاهية" اللتين ما فتئتا تكبّلان معظم أوروبا»، و«تدع الأسواق تعمل بحرية كما يجب أن تعمل»[1]؛ أي على غرار ما هو جارٍ في الولايات المتحدة، حيث الاقتصاد يعتمد اعتماداً كبيراً على قطاع الدولة. وقد حطّم المتصرّفون الأرقام القياسية في حقبة ما بعد الحرب لجهة لجوئهم إلى السياسة الحمائية خلال مدة ولايتهم الأولى.

ويمضي إغناطيوس إلى القول: وطالما «أن الناس في الشرق [شرق أوروبا]، المتعلقين بالحرية والمتبنين للتقنية، يتقاضون كسراً صغيراً مما يكسبه العمال في الغرب»، فبوسعهم دفع أوروبا بأسرها نحو «حقائق الرأسمالية الحديثة»: نحو النموذج الأميركي، المثالي تعريفاً، فيما يظهر. فهذا النموذج يملكُ معدل نمو على أساس الفرد من السكان مساوياً تقريباً لنظيره في أوروبا، ونسبة بطالة تبلغ المستوى عينه نوعاً ما، إلى جانب أعلى معدلات التفاوت الاجتماعي والفقر، والأعلى طُراً من حيث وطأة العمل، وبعضاً من أضعف نُظُم التقديمات والإعالة في العالم الصناعي المتقدم. كان متوسط أجر الذكر [في أميركا] عام 2000 ما برح دون مستواه لعام 1979، بالرغم من

طفرة الانتعاش الاقتصادي التي شهدتها أواخر التسعينيات، وارتفاع الانتاجية بنسبة 45 بالمئة. وهذا دليل على الانحراف الشديد نحو استئثار رأس المال بمعظم المنافع؛ وهي عملية تتسارع بمزيد من الجذرية في ظل بوش الثاني.

إن الإسهامات المحتملة لأوروبا الشرقية في تقويض نوعية الحياة بالنسبة لغالبية السكان في الغرب، استرعت الانتباه حالاً بُعيد سقوط جدار برلين. فقد هلّلت صحافة المال والأعمال «للبراعم الخضراء التي تشطأ في خرائب الشيوعية»، حيث «البطالة المتزايدة والإفقار الذي يطال قطاعات واسعة من الطبقة العاملة الصناعية» يعنيان أن الناس هناك مستعدون «للعمل ساعات أطول من نظرائهم المدلّلين» في الغرب، لقاء 40 بالمئة من الأجور وقدر قليل من التقديمات. والمزيد من «البراعم الخضراء» يعني قدراً كافياً من القمع للمحافظة على انضباطية الكادحين، وإعانات حكومية جذّابة للمستثمرين الغربيين. إن اصلاحات السوق هذه من شأنها أن تتيح لأوروبا «تحقيق أجور وضرائب عالية، وساعات عمل أقصر، وحراكية أقل لليد العاملة، وبرامج اجتماعية مترفة». وهكذا ستتمكّن أوروبا من الاقتداء بالنموذج الأميركي، حيث عُدَّ التدهور في الأجور الحقيقية أثناء ولاية ريغان إلى أدنى مستوياتها بين المجتمعات الصناعية المتقدمة (باستثناء بريطانيا)، «تطوراً سارّاً ذا أهمية فائقة». وإذ تلعب خرائب الشيوعية دوراً شبيهاً بدور المكسيك، بات في المُستطاع الآن حمل تلك المزايا إلى أوروبا الغربية أيضاً، وتقريبها بالتالي من النموذج الأميركي ـ البريطاني»[2].

تتصف خرائب الشيوعية بالعديد من المزايا والأفضليات على المناطق التي مضى عليها قرون وهي تحت السيطرة الغربية المستديمة. فالذين يقيمون على الجانب الشرقي من الفالق البالغ عمره 500 سنة، والذي يفصل الشرق عن الغرب (ليس هو تماماً غرب الحرب الباردة، بل شبيه به)، كانوا يتمتعون بمستويات أعلى بكثير على صعيدي الصحّة والتعليم بعد خروج الشرق من وضعية العالم الثالث الأصلي للغرب، وفوق ذلك يحملون لون البشرة الصحيح. ومع عودة ما يُشبه العلاقات التقليدية، أضحى بإمكان الشرق الآن أن يوفّر فوائد أخرى، من ضمنها سيل لا ينقطع من اليد العاملة سهلة الاستغلال. يُقال إن أوكرانيا قد حلّت الآن محل جنوبي أوروبا كمصدر للعمالة الرخيصة في

الغرب، حارمة الاقتصاد الأوكراني المتداعي أصلاً من معظم عمّاله المنتجين. وشأن نُظرائهم من آسيا الوسطى، يُرسل المهاجرون الأوكرانيون تحويلات مالية ضخمة إلى ذويهم، وبذلك يُعينون ما تبقّى من المجتمع على مواجهة صروف الزمن. إن أحوال العمل والمعيشة مريعة لدرجة أن معدلات الوفيات مرتفعة للغاية، وربما تكون هناك حوالى مئة ألف أوكرانية يرتعن الآن في العبودية الجنسية [البغاء]؛ وتلك حكاية ليست بالغريبة(3).

من الواضح تماماً لماذا تُسارع «حكومة العالم القائمة فعلاً» ـ والوصف هو لصحافة المال والأعمال ـ إلى الترحيب بـ«إصلاحات السوق» في أوروبا الشرقية. لكن بالنسبة للنُخب في الولايات المتحدة، فإن لها دلالة إضافية. فعلى غرار التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستقلّة في العالم الثالث، لا بد وأن يكون نظام السوق الاشتراكي السائد في أوروبا الغربية «جرثُومة قد تصيب الآخرين بالعدوى»؛ ومن هنا، فهو شكل من «التحدّي الناجح» الذي يجب إسدال ستار من النسيان عليه. لقد كان لنُظُم «دولة الرفاه» المعمول بها في أوروبا تأثير مُضرّ على الرأي العام الأميركي، كما يتّضح من الشعبية المتواصلة التي يحظى بها في الولايات المتحدة نظامُ الرعاية الصحية الشامل والمموَّل من الضرائب، على الرغم من حملات التشنيع التي تُشنّ عليه في وسائل الإعلام، وإقصاء [هذا] الخيار عن الأجندة الانتخابية بحجّة أنه «مستحيل سياسياً» أياً كان رأي الجمهور فيه.

إن «حقائق الرأسمالية الحديثة»، كما تتجلى في المناطق الخاضعة منذ أمدٍ بعيد للسيطرة الغربية، قد حُملت إلى معظم أوروبا الشرقية من خلال تحويل اقتصادياتها على منوال الاقتصاد الأميركي اللاتيني. إن الأسباب قابلة للنقاش، لكن الوقائع الأساسية للتردّي الاجتماعي والاقتصادي لا تقبل الجدل. والتداعيات الديموغرافية وإنْ كانت غير مؤكدة من حيث الحجم، إلا أنها تُشكّل أحد المؤشرات [على هذا التردّي]. يُقدِّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وقوع عشرة ملايين حالة وفاة إضافية بين الذكور خلال التسعينيات، أي ما يُقارب عدد ضحايا عمليات التطهير الستالينية قبل ذلك بستين سنة، في حال كانت هذه الأرقام شبه دقيقة. يقول ديڤيد پاول: «يبدو أن روسيا هي أول بلد يشهد مثل هذا التناقص الحادّ في الولادات مقابل الوفيات، ولأسباب لا علاقة

لها بالحرب أو المجاعة أو المرض». وتُعزى الأزمة الديموغرافية جزئياً إلى انهيار نظام الرعاية الصحيّة تحت وطأة اصلاحات السوق. والانهيار العام هو من الخطورة بمكان حتى إن الناس باتوا يترحّمون الآن على ستالين المتوحش: فأكثر من نصف عدد الروس «يعتقدون أن ستالين لعب دوراً إيجابياً في تاريخ روسيا، في حين يُخالف ثُلثهم فقط هذا الرأي»، تبعاً لاستطلاعات أُجريت في أوائل عام 2003[4]. والظاهر أن خطط المشرفين الأميركيين على العراق مشابهة إلى حد ما لما طُبِّق في روسيا، وتمخَّض عن نتائج كئيبة في بلدان أخرى دونما فرق كبير.

أما فيما خصّ الوحدة الأوروبية، فقد اتسمت مواقف واشنطن منها بالتعقيد على الدوام. فإدارة كنيدي ضغطت، شأن الإدارات السابقة، من أجل وحدة أوروبا، إنما بشيء من القلق من أن تمضي أوروبا في سبيلها الخاص. كان الدبلوماسي المخضرم والمحترم، ديڤيد بروس، من أبرز الداعين إلى الوحدة الأوروبية في سنوات كنيدي، لكنه لم يشذّ عن القاعدة إذ كان يرى «خطراً» فيما لو انتهجت أوروبا «سبيلاً خاصاً بها، ساعيةً إلى لعب دور مستقل عن الولايات المتحدة»[5].

والمبادىء الهادية [في هذا الشأن]، عبَّر عنها خير تعبير هنري كيسنجر في خطابه الموسوم «عام أوروبا» في عام 1973. لقد دعا كيسنجر إلى أن يكون النظام العالمي مبنياً على أساسٍ من الاعتراف بأن «للولايات المتحدة مصالح ومسؤوليات دولية»، بينما لا يملك حلفاؤها سوى «مصالح إقليمية». ومن هنا، ينبغي أن تكون الولايات المتحدة «معنيّة أكثر بالإطار الشامل للنظام [العالمي] منه بإدارة كل مشروع إقليمي على حدة»[6]. كما يجدر بأوروبا الا تنتهج سبيلاً مستقلاً خاصّاً بها، ارتكازاً على نواتها الصناعية والمالية الألمانية - الفرنسية؛ وهذا سبب آخر للقلق حيال «أوروبا القديمة»، بصرف النظر عن ممانعة حكوماتها في الإذعان لأوامر واشنطن فيما خصّ حرب العراق.

والمبادىء تبقى سارية المفعول مهما تبدّلت الظروف. فإلى جانب إسهامها المحتمل في تقويض نظام السوق الاشتراكي في أوروبا الغربية، من المتوقع أن تلعب بلدان أوروبا الشرقية دور «حصان طروادة» لصالح المصالح

الأميركية، وتجهض أي توجُّه نحو دور مستقل [لأوروبا] في العالم.

بحلول عام 1973، كانت السيطرة الأميركية على العالم قد تدهورت من الذروة التي بلغتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وأحد أبعاد هذا التدهور هو تقلّص التحكّم الأميركي بالثروة العالمية. فقد أشارت التقديرات إلى أنه انكمش من 50 بالمئة إلى نصف هذا الرقم من جراء صيرورة الاقتصاد العالمي نظاماً «مثلث الأقطاب»، قوامه ثلاثة مراكز قوى رئيسية هي: أميركا الشمالية، أوروبا، وآسيا وقاعدتها اليابان. وقد طرأت تغيُّرات إضافية على هذه البُنى منذ ذلك الحين، ولا سيما مع صعود «النمور» الشرق آسيوية ودخول الصين لاعباً رئيسياً في النظام العالمي. وهكذا تتسع المخاوف بشأن احتمالات قيام أوروبا مستقلّة لتشمل آسيا أيضاً، إنما بطُرُق جديدة.

قبل زمن طويل من نشوب الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة أعظم قوة اقتصادية على الإطلاق في العالم، إنما لم تكن لاعباً أساسياً في إدارة العالم. الحرب غيّرت ذلك. فالقوى المنافسة إما صارت مدمَّرة تماماً أو بالغة الوهن، بينما كسبت الولايات المتحدة الشيء الكثير [من الحرب]. فتضاعف انتهاجها الصناعي أربع مرات تقريباً في ظل الاقتصاد شبه الموجَّه. ولم يحل عام 1945، إلا وكانت الولايات المتحدة لا تملك سيطرة اقتصادية كاسحة فحسب، بل وتحتل مكانة أمنية لا تُضاهى أيضاً. إذ باتت تسيطر على نصف الكرة الغربي والمحيطات التي تحفّ به، ومعظم الأراضي المتاخمة لها. فتحرك المخطّطون الأميركيون على عجل لترتيب أمر النظام العالمي وفق خطط سبق أن وُضعت استجابةً «لحاجات الولايات المتحدة في عالمٍ تعتزم أن يكون لها فيه سلطان لا يُنازع»، مع العمل في الوقت نفسه على تقييد سيادة أية جهة قد تُشكّل تحدّياً لها[7].

والنظام العالمي الجديد يجب أن يكون خاضعاً لحاجات ومتطلّبات الاقتصاد الأميركي، وقابلاً للتحكّم والضبط السياسي الأميركي قدر المستطاع. ولذا، ينبغي تفكيك سيطرة الإمبرياليات، ولا سيما البريطانية منها، في الوقت الذي تعكف فيه واشنطن على توسيع الترتيبات الأقليمية الخاصة بها في كلٍ من أميركا اللاتينية والمحيط الهادىء وفق مبدأ، شرحه آبي فورتاس، مؤداه:

«ما يُلائمنا يُلائم العالم». هذا الهمّ الغيري لم يكن محل تقدير وزارة الخارجية البريطانية. فالمسؤولون فيها كانوا يُدركون أن واشنطن، وبتوجيه من «الإمبريالية الاقتصادية للمصالح التجارية الأميركية، تحاول أن تدفعنا خارجاً». لكنهم كانوا عاجزين عن عمل أي شيء في هذا الصدد. وعلّق وزير الدولة في وزارة الخارجية [البريطانية]، متحدثاً إلى زملائه في الوزارة: إن الأميركيين يؤمنون بأن «الولايات المتحدة ترمز إلى شيء ما في العالم - شيء يحتاجه العالم؛ شيء سيحبّه العالم، شيء سيتقبّله العالم في آخر المطاف سواء أحبه أم لا»[8]. وكأنه بذلك كان يستجلي النسخة العالمية الحقيقية من المثالية الويلسونية؛ النسخة التي تتوافق والسجلّ التاريخي.

التخطيط الأميركي في تلك الآونة كان متفذلكاً وشمولياً. وقد أُعطيت الأولوية فيه لإعادة بناء العالم الصناعي على نهجٍ كفيل بتلبية حاجات ومصالح قطاع المال والأعمال، الذي يُمسك بخيوط صُنع السياسات: فالأولوية بالخصوص هي لاستيعاب فائض الصناعات الأميركية، وسدّ «الفجوة الدولارية»، وخلق فرص للاستثمار. وقد لاقت النتائج ترحيب المستفيدين المحلّيين وتقديرهم. ولاحظت وزارة التجارة في عهد ريغان أن خطة مارشال «مهّدت الطريق لمجاميع ضخمة من الاستثمارات الأميركية الفردية والمباشرة في أوروبا»، واضعة بذلك الأسس للشركات المتعددة الجنسيات، التي وصفتها مجلة «بزنس ويك» عام 1975 بأنها «التعبير الاقتصادي للإطار السياسي» الذي أرساه صنّاع السياسة في حقبة ما بعد الحرب، و«ازدهرت (في ظله) الأعمال الأميركية أيما ازدهار وامتد نطاقها إلى ما وراء البحار... مستمدة وقودها في بادىء الأمر من دولارات خطة مارشال»، ومحميّة من «التطورات السلبية» بواسطة «مظلّة القوة الأميركية»[9].

وأُسندت إلى الأجزاء الأخرى من العالم «وظائف» حدّدها لها مخطّطو وزارة الخارجية: على جنوب شرقي آسيا أن يزوِّد سادته الإمبرياليين السابقين بالموارد والمواد الأولية، بريطانيا بالدرجة الأولى، ولكن ينبغي منح اليابان، هي الأخرى، «نوعاً من الإمبراطورية باتجاه الجنوب»، على حد تعبير جورج كِنّان، رئيس دائرة تخطيط السياسات في وزارة الخارجية [الأميركية][10]. وبعض المناطق كانت غير ذات شأن كبير في نظر المخطّطين،

نذكر منها إفريقيا، التي نصح كِنان بوجوب تسليمها إلى الأوروبيين كي «يستغلّوها» لأغراض إعادة إعمار بلادهم. ثمة علاقة مختلفة بين أوروبا وإفريقيا في حقبة ما بعد الحرب تخطر في البال في ضوء التاريخ. لكن لا يبدو أن أحداً أعارها شيئاً من التفكير.

خلافاً لذلك، كان الشرق الأوسط من نصيب الولايات المتحدة. ففي عام 1945، وصف موظفون كبار في وزارة الخارجية موارد الطاقة في المملكة العربية السعودية بأنها «ينبوع قوة استراتيجية مُذهل، وإحدى أعظم الجوائز المادية في تاريخ العالم». وقد اعتُبرت منطقة الخليج على وجه العموم «ربما أثمن جائزة اقتصادية في مجال الاستثمار الأجنبي». وقال عنها آيزنهاور في وقت لاحق إنها «أهمّ منطقة من الوجهة الاستراتيجية في العالم». وهذا كان رأي بريطانيا أيضاً. فقد وصف المخطّطون البريطانيون ثروات المنطقة عام 1947 بأنها «جائزة حيوية لأية دولة معنيّة بممارسة النفوذ أو السيطرة عالمياً»[11]. هذا وقد طُردت فرنسا من الشرق الأوسط من خلال الألاعيب القانونية، أما بريطانيا فانحدرت مع مرور الزمن إلى مرتبة الشريك الأصغر.

أدرك كِنان، الذي كان يتمتع ببُعد النظر، أن الولايات المتحدة إذ تتحكّم بإمدادات اليابان من الطاقة، ومصدرها الشرق الأوسط بالدرجة الأولى في ذلك الحين، سيكون لها ما يُشبه «سلطة النقض» تُمارسها على سياسات اليابان العسكرية والصناعية المحتملة، مع أن الناس كانوا آنذاك يستهينون بآفاق اليابان بشكل عام. وما برحت المسألة محل نزاع متواصل منذ ذلك الحين، كما هي الحال مع أوروبا، حيث إن أوروبا واليابان عملتا جاهدتين على إحراز قدر من الاستقلالية على صعيد الطاقة.

في تلك الأثناء، كانت آسيا تمر بمرحلة من التغيُّر والتطوّر. إحدى مجموعات العمل المُعتبرة وصفت، في تقرير لها صادر عام 2003، شمال شرقي آسيا بأنه «بؤرة التجارة العالمية والتجديد التكنولوجي... (إنه) المنطقة الاقتصادية الأسرع نمواً في العالم على مدى العقدين المنصرمين»، حيث إنه يستأثر «بحوالى 30 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي (GDP) في العالم، متقدماً على الولايات المتحدة بأشواط، ويضع يده أيضاً على زهاء نصف الاحتياطي

العالمي من العملة الصعبة. كما أن هذه الاقتصاديات «تستأثر بحوالى نصف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة نحو الداخل في العالم»، وهي تكاد تصبح مصدراً متنامياً للاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة نحو الخارج؛ هذه الاستثمارات التي تفيض داخل شرق آسيا وتتدفق على أوروبا وأميركا الشمالية اللتين تتاجران الآن مع شمال شرقي آسيا بأكثر مما تتعاملان مع بعضهما بعضاً[12].

زدْ على ذلك أن المنطقة منطقة متكاملة: فشرقي روسيا غني بالموارد الطبيعية، وسوقها الطبيعية هي المراكز الصناعية في شمال شرقي آسيا. ولسوف يتعزّز هذا التكامل باتحادٍ اقتصادي بين الكوريتين، مع مدّ أنابيب للغاز عبر كوريا الشمالية، وتمديد خط السكك الحديدية المار عبر سيبيريا على المسار ذاته.

إن كوريا الشمالية هي العضو الأخطر والأبشع من بين أعضاء «محور الشرّ»، لكنها الأدنى مرتبة على سلّم الأهداف. وهي كإيران، إنما على عكس العراق، لا تستوفي الشرط الأول لكي تصبح هدفاً مشروعاً، أي أن تكون فاقدة للقُدرات الدفاعية. ومن الجائز أن يكون البنتاغون حالياً عاكفاً على استنباط الوسائل لإسقاط قوة الردع الكورية الشمالية، المتمثّلة ببطاريات مدفعية كثيفة مصوّبة على سيئول والقوات الأميركية، التي يجري سحبها إلى خارج مدى المدفعية، الأمر الذي يثير المخاوف في كوريا بشأن نوايا الولايات المتحدة. كذلك، لا تستوفي كوريا الشمالية، البلد المنعزل، الشرط الثاني لكي تكون هدفاً؛ فهي واحدة من أشدّ دول العالم فقراً وبؤساً. لكن من حيث أنها جزء لا يتجزأ من مركّب شمال شرقي آسيا، فهي تكتسب أهمية للأسباب التي أوردتها مجموعة العمل. ومن هنا فهي ليست بمنأى عن هجوم محتمل يُشن عليها، إذا ما حُلّت المشكلات التقنية في مواجهة قوة الردع لديها.

تُوصي مجموعة العمل واشنطن بالتماس حلّ دبلوماسي للأزمة الراهنة. فينبغي لها أن تواصل العملية، التي بدأت متعثرة وغير متكافئة في عهد كلينتون، والهادفة إلى «تطبيع علاقات الولايات المتحدة الاقتصادية والسياسية مع كوريا الشمالية، وضمان أمن كوريا الشمالية غير النووية، وتشجيع التصالح بين شطري كوريا، واجتذاب كوريا الشمالية للدخول في روابط

اقتصادية مع جيرانها». فمن شأن هذه التبادلات أن تعجّل في الإصلاحات الاقتصادية الجارية حالياً في كوريا الشمالية، وتفضي عاجلاً أم آجلاً «إلى حدوث انتشارٍ للقوة الاقتصادية، مما سيُرخي الضوابط السياسية التوتاليتارية ويلطِّف التجاوزات ضد حقوق الإنسان». وهذه السياسات تتماشى، على ما يظهر، والإجماع في المنطقة، بما في ذلك النظام الديكتاتوري في كوريا الشمالية. أما البديل، أي المجابهة وفق استراتيجية بوش - رامسفيلد - تشيني الكبرى، فهي «الطريق إلى الخراب»، حسبما تؤكّد مجموعة العمل إيّاها.

غير أن البديل المقترح يطرح عدة نقاط إشكالية. فشمال شرقي آسيا، كما تراه مجموعة العمل، منطقة متكاملة سريعة التطوّر، ولذا فهي قد تنتهج سبيلاً مستقلاً، تماماً مثل أوروبا القارّية؛ وهذا ما يطرح المشكلة التي رسم كيسنجر خطوطها العريضة. في عام 1988، حذَّر المكتب القومي للأبحاث الآسيوية من أن «الأنابيب المزمع مدّها والتي من شأنها أن تعزِّز التكامل الإقليمي في شمال شرقي آسيا، قد تستبعد اشتراك الولايات المتحدة إلاّ في أضيق الحدود»، وربما تعجّل في نشوء «كتل إقليمية»[13]. وإذا كانت هذه الأنابيب ستُسهم في «توطيد الاستقرار الإقليمي وتوفير بديل رخيص للنفط المستورد من الشرق الأوسط»، كما يرى سليغ هاريسون، إلا أن «الولايات المتحدة تبدو حذرة لدرجة الارتباك إزاء شبكة الأنابيب في شمال شرقي آسيا». تُدرك الولايات المتحدة أن بلدان المنطقة «تريد أن تقلّص ما تراه تبعية غير مريحة أبداً للولايات المتحدة»؛ أو من وجهة نظر أخرى، الحدّ من «سلطة النقض» التي تُمارسها الولايات المتحدة بحكم سيطرتها على نفط الشرق الأوسط والممرّات البحرية التي تسلكها ناقلات النفط. ومن الجائز أن يتحوّل خطر الاستقلال المحتمل إلى عقبة في وجه التسوية الدبلوماسية. ولأسباب تتصل بذلك إلى حد ما، تُعتبر الصين في مقدمة الأعداء المحتملين بنظر صقور واشنطن، والكثير من التخطيط العسكري مُعدّ لهذا الاحتمال. والجهود الأخيرة الرامية إلى تمتين العلاقات الاستراتيجية بين الهند والولايات المتحدة إنما تنبع جزئياً من المخاوف ذاتها، فضلاً عن القلق الذي يساور واشنطن على تحكُّمها بأكبر احتياطي عالمي من الطاقة، ذلك الموجود في الشرق الأوسط.

وتعاطي واشنطن مع كوريا الشمالية يُشبه موقفها من إيران والعراق ما

قبل الغزو. وفي الحالات الثلاث جميعاً، تواصل دول الجوار بذل جهودها لتبديد مشاعر العداء والتوجّه نحو التكامل. كما أنها تحاول مد يد العون إلى الاتجاهات الإصلاحية، أو على الأقل تُساعد في بناء أرضية لها. وهذه المساعي متواصلة فيما خصّ إيران وكوريا الشمالية. لقد سلكت الولايات المتحدة، وإنْ مترددة، نهجاً مماثلاً تجاه كوريا الشمالية في عهد كلينتون، فلم تحقق إلاّ نجاحاً محدوداً فقط. لكن وبصرف النظر عن ذلك، ما زالت واشنطن تفضّل المجابهة. صحيح أن أسباب هذا التفضيل غير متماثلة في الحالات الثلاث، إلاّ أن هناك سمات مشتركة بينها، وهي تزداد وضوحاً في سياق الاستراتيجية الكبرى.

في السنوات المبكرة من حقبة ما بعد الحرب [العالمية الثانية]، سعى المخطّطون الأميركيون إلى تشكيل شرق آسيا وجنوب شرقي آسيا على صورة نظام محوره اليابان ضمن «الإطار الشامل للترتيب» الذي تسهر عليه الولايات المتحدة. وقد تمّ تحديد هذا الإطار الأساسي في معاهدة سان فرانسيسكو للسلام لعام 1951، التي أنهت رسمياً الحروب في آسيا[14]. وفيما عدا المستعمرات الفرنسية الثلاث في الهند الصينية، لم تقبل معاهدة سان فرانسيسكو من دول آسيا سوى الباكستان وسيلان؛ وكلتاهما كانتا قد تحرّرتا لتوّهما من النير البريطاني، وتقعان على مسافة بعيدة من مسارح الحرب في آسيا. رفضت الهند حضور مؤتمر سان فرانسيسكو بسبب بنود المعاهدة التي كان من بينها إصرار الولايات المتحدة على الاحتفاظ بجزيرة أوكيناوا قاعدةً عسكرية لها، شأنها اليوم، برغم الاحتجاجات القوية من جانب سكان الجزيرة، الذين بالكاد تُسمع أصواتهم داخل الولايات المتحدة.

غضب ترومان غضباً شديداً لعدم امتثال الهند وعصيانها. وكانت ردّة فعله، التي لا تقلّ فصاحةً عن ردود الفعل الراهنة على عصيان أوروبا القديمة وتركيا، أن «الهند [إنما فعلت ذلك] بعد استشارة العم جو وموسي دَنْغ الصيني»[*]. إن الرجل الأبيض له اسم يُعرف به، وليس مجرد نعت مبتذل. قد

(*) المقصود بهما جوزيف ستالين وماوتسي تونغ. وقد وردا هكذا في كلام ترومان على سبيل الاستهزاء (م).

قبل الغزو. وفي الحالات الثلاث جميعاً، تواصل دول الجوار بذل جهودها لتبديد مشاعر العداء والتوجّه نحو التكامل. كما أنها تحاول مد يد العون إلى الاتجاهات الإصلاحية، أو على الأقل تُساعد في بناء أرضية لها. وهذه المساعي متواصلة فيما خصّ إيران وكوريا الشمالية. لقد سلكت الولايات المتحدة، وإنْ مترددة، نهجاً مماثلاً تجاه كوريا الشمالية في عهد كلينتون، فلم تحقق إلاّ نجاحاً محدوداً فقط. لكن وبصرف النظر عن ذلك، ما زالت واشنطن تفضّل المجابهة. صحيح أن أسباب هذا التفضيل غير متماثلة في الحالات الثلاث، إلاّ أن هناك سمات مشتركة بينها، وهي تزداد وضوحاً في سياق الاستراتيجية الكبرى.

في السنوات المبكرة من حقبة ما بعد الحرب [العالمية الثانية]، سعى المخطّطون الأميركيون إلى تشكيل شرق آسيا وجنوب شرقي آسيا على صورة نظام محوره اليابان ضمن «الإطار الشامل للترتيب» الذي تسهر عليه الولايات المتحدة. وقد تمّ تحديد هذا الإطار الأساسي في معاهدة سان فرانسيسكو للسلام لعام 1951، التي أنهت رسمياً الحروب في آسيا[14]. وفيما عدا المستعمرات الفرنسية الثلاث في الهند الصينية، لم تقبل معاهدة سان فرانسيسكو من دول آسيا سوى الباكستان وسيلان؛ وكلتاهما كانتا قد تحرّرتا لتوّهما من النير البريطاني، وتقعان على مسافة بعيدة من مسارح الحرب في آسيا. رفضت الهند حضور مؤتمر سان فرانسيسكو بسبب بنود المعاهدة التي كان من بينها إصرار الولايات المتحدة على الاحتفاظ بجزيرة أوكيناوا قاعدةً عسكرية لها، شأنها اليوم، برغم الاحتجاجات القوية من جانب سكان الجزيرة، الذين بالكاد تُسمع أصواتهم داخل الولايات المتحدة.

غضب ترومان غضباً شديداً لعدم امتثال الهند وعصيانها. وكانت ردّة فعله، التي لا تقلّ فصاحةً عن ردود الفعل الراهنة على عصيان أوروبا القديمة وتركيا، أن «الهند [إنما فعلت ذلك] بعد استشارة العم جو وموسي دَنْغ الصيني»(*). إن الرجل الأبيض له اسم يُعرف به، وليس مجرد نعت مبتذل. قد

(*) المقصود بهما جوزيف ستالين وماوتسي تونغ. وقد وردا هكذا في كلام ترومان على سبيل الاستهزاء (م).

تكون هذه عنصرية عادية نوعاً ما، أو ربما تكون بسبب تعلّق ترومان وإعجابه الحقيقي بـ«جو العجوز» الذي يُذكِّره بمعلمه في ميسّوري الذي أطلقه في مدارج السياسة. في أواخر الأربعينيات، كان ترومان يرى في جو العجوز «شخصاً محترماً»، وإنْ كان «أسير المكتب السياسي»، و«لا يستطيع أن يفعل ما يريد». أما موسي دنغ، فلا يعدو كونه شيطاناً أصفر.

وقد عملت ضروب التمييز هذه على إطالة أمد الدعاية المتداولة زمن الحرب. كان النازيون أشراراً، لكنهم يستحقون قدراً من الاحترام: إنهم، في الصورة المنمذجة على الأقل، أناسٌ شقار الشعر، زرق العيون، ويتّصفون بحب النظام والترتيب، ويروقون للناس أكثر بكثير من الضفادع(*)، الذين كان ترومان يمقتهم بنوع خاص، دعْ عنك معشر «الوپ» [الطليان]. كما كانوا جنساً مختلفاً كل الاختلاف عن اليابانيين، أولئك الحشرات التي يجب سحقها، ما إن صاروا أعداءً على الأقل. قبل ذلك، كانت تتجاذب الولايات المتحدة مشاعر متناقضة حيال أعمال السلب والنهب اليابانية في آسيا، وبقيت كذلك طالما بقيت المصالح التجارية الأميركية مُصانة.

الضحايا الرئيسية للفاشية اليابانية وسالفاتها ـ الصين والمستعمرتان اليابانيتان كوريا وفورموزا (تايوان) ـ لم تحضر مؤتمر السلام في سان فرانسيسكو، ولم تُعطَ أي اهتمام جدي. لم يحصل الكوريون والصينيون على أية تعويضات من اليابان، وكذلك الفيليبين التي تخلّفت عن الحضور هي الأخرى. وقد شجب وزير الخارجية دالاس الفيليبينيين على «تحاملاتهم الانفعالية» التي منعتهم من إدراك السبب في عدم حصولهم على أية تعويضات مما حلّ بهم من فظاعات. في بادىء الأمر، تعيّن أن تدفع اليابان تعويضات، إنما فقط إلى الولايات المتحدة والدول الاستعمارية الأخرى، بالرغم من أن الحرب كانت سلسلة من الحروب العدوانية شنّتها اليابان في آسيا طوال الثلاثينيات، ولم تصبح حرباً غربية بقيادة الولايات المتحدة إلاّ بعد پيرل هاربور. كما تعيّن على اليابان كذلك أن تُسدِّد للولايات المتحدة تكاليف الاحتلال [الأميركي لها]. وبالنسبة لضحاياها الآسيويين، تقرّر أن «تعوِّض»

(*) الضفادع، تسمية تحقيرية للفرنسيين في اللغة الأميركية الدارجة (م).

اليابان عليهم في صورة صادرات من المنتجات اليابانية المصنّعة من مواد مجلوبة من جنوب شرقي آسيا. وكان هذا جزءاً مركزياً من الترتيبات التي أعادت، في الواقع، بناء ما يُشبه «النظام الجديد في آسيا» الذي حاولت اليابان إقامته بواسطة الفتوحات العسكرية. لكن ما دام ذلك تمّ الآن تحت جناح الولايات المتحدة، فلم يعد الأمر محل خلاف.

بعض ضحايا الفاشية اليابانية من الآسيويين ـ ضحايا أعمال السُّخرة وأسرى الحرب ـ رفعوا دعاوى قضائية على الشركات اليابانية التي لها شركات تابعة في الولايات المتحدة، باعتبارها الوريث القانوني للمسؤولين عن الجرائم. وعشية الذكرى السنوية الخمسين لتوقيع معاهدة سان فرانسيسكو للسلام، رفض قاضٍ من كاليفورنيا قبول الدعاوى على أساس أن مطالبهم قد أسقطتها بنود المعاهدة المذكورة. واستناداً إلى إيجاز تطوّعي لفضّ النزاع قامت بوضعه وزارة الخارجية دعماً للشركات المدّعى عليها، قرّرت المحكمة أن معاهدة سان فرانسيسكو للسلام قد «جاءت لتعزيز مصالح الولايات المتحدة الأمنية في آسيا، ولتوكيد دعائم السلام والاستقرار في المنطقة». وقد وصف المؤرّخ المختصّ بآسيا، جون پرايس، هذا الحُكم القضائي بأنه «واحدة من أكثر حالات الإنكار جهنمية»، مشيراً إلى أن ما لا يقلّ عن عشرة ملايين إنسان لاقوا حتفهم في حروب المنطقة، فيما كانت آسيا تنعم [على حد زعمهم] «بالسلام والاستقرار».

وفي أيار/ مايو 2003، قام وزير العدل، جون آشكروفت، بتحديث موقف وزارة الخارجية إبان عهد كلينتون، فقدَّم إيجازاً تطوّعياً لفض النزاع دعماً لموقف شركة الطاقة العملاقة (UNOCAL)، من شأنه أن «يعيدنا عشرين سنة إلى الوراء على صعيد الأحكام القضائية الخاصة بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان»، كما جاء في تحذير لمنظمة «هيومان رايتس ووتش». إن الإيجاز الذي تقدمت به وزارة العدل ليتخطى ببعيد مجرد الدفاع عن شركة للطاقة في وجه اتهامات موجَّهة إليها بمعاملة عمال بورميين معاملة وحشية، هم فيها أقرب إلى العبيد الأرقاء منهم إلى العمال. إذ يدعو الإيجاز إلى «إعادة تفسير جذرية لقانون الدعاوى الخاصّة بإيقاع الأذى بالأجانب (ATCA)، الذي «يُتيح لضحايا الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي في الخارج أن يُطالبوا بعطل

وضرر أمام المحاكم الاميركية من المرتكبين الموجودين داخل الولايات المتحدة». وإدارة بوش هي أول من دعا إلى إبطال أحكام قضائية صدرت بموجب القانون سالف الذكر. «إنها محاولة جبانة لحماية منتهكي حقوق الإنسان على حساب الضحايا»، هذا ما صرّح به المدير التنفيذي لمنظمة «هيومان رايتس ووتش»، كينيث روث[15]. وعندما يكون المسيئون شركات الطاقة على وجه الخصوص ينضافُ إلى الحيثيات عنصرٌ آخر، هو الجبروت الكلبي.

إن النظام «المثلث الاقطاب» الذي أخذ يتشكّل منذ أوائل السبعينيات، قد أضحى منذئذ أشدّ رسوخاً، ومعه أشتدّ قلق المخطّطين الاميركيين من أن تسعى آسيا، فضلاً عن أوروبا، إلى سلوك طريق أكثر استقلالاً. من منظور تاريخي أوسع، ليس في ذلك ما يبعث على الدهشة. ففي القرن الثامن عشر، كانت الصين والهند من كُبريات المراكز التجارية والصناعية. كان شرق آسيا متقدماً بمراحل على أوروبا في مجال الصحة العامة، وربما أيضاً من حيث تعقُّد أنظمة السوق. حاولت إنجلترا أن تلحق بالركب في صناعة النسيج وغيرها، مُستعيرةً إيّاها من الهند بطُرُق تُسمى هذه الأيام «قرصنة»، وهي محظورة بمقتضى اتفاقيات التجارة الدولية التي تفرضها الدول الغنية تحت ذريعة كلبية، هي «حرية التجارة». وعوّلت الولايات المتحدة من جانبها بشدّة على آليات مماثلة قامت دول أخرى بتطويرها. وفي أواخر النصف الأول من القرن الثامن عشر، ادّعى المراقبون البريطانيون أن الحديد الهندي يساوي أو حتى يُضاهي الحديد البريطاني جودةً، كما أنه أرخص ثمناً. الاستعمار وفرض الليبرالية بالإكراه حوّلا الهند إلى تابع لبريطانيا. وهي لم تستعد نموّها وتضع حداً للمجاعات الفتّاكة إلا بعد نيلها الاستقلال. ولم يتسنَّ إخضاع الصين إلاّ في حرب الأفيون البريطانية الثانية لمئة وخمسين سنة خلت، وهي لم تعرف التطور مجدداً إلاّ عقب الاستقلال. وحدها اليابان في آسيا استطاعت أن تقاوم الاستعمار بنجاح. وهي البلد الوحيد الذي عرف التطوّر، جنباً إلى جنب مع مستعمراته. فلا عجب إذن، أن نرى آسيا تعود إلى تبوؤ مكانة مهمّة، لجهة الثروة أو القوة، بعد استردادها سيادتها.

غير أن المسارات التاريخية طويلة الأمد تُطيل بدورها المشاكل المتعلقة

بتدعيم «الإطار الشامل للترتيب»، الذي يتوجب على الآخرين التقيُّد بأماكنهم المخصّصة لهم داخله. والمشاكل هذه لا تقتصر على «التحدّي الناجح» في العالم الثالث، وهو موضوع رئيسي ساد سنوات الحرب الباردة، بل تمتد إلى قلب المناطق الصناعية ذاتها. إن العُنف أداة جبّارة لفرض الهيمنة، كما نعرف جيداً من التاريخ. لكن مآزق الهيمنة ليست بالتي يُستهان بها على الإطلاق.

الفصل السابع

مِرْجل الأحقاد

لنعدْ إلى اعتقاد ميكايل كرِپون بأن الأيام الأخيرة من عام 2002 ربما كانت «أخطر لحظة [عرفها العالم] منذ أزمة الصواريخ الكوبية». وكان باعثه على القلق، بالدرجة الأولى، «حزام الانتشار النووي المتقلقل، الممتد من بيونغ يانغ إلى بغداد»، ويضم «إيران، العراق، كوريا الشمالية وشبه الجزيرة الهندية»[1]. كانت هناك مخاوف مماثلة تملأ النفوس على نطاق واسع، وجاءت مبادرات إدارة بوش في عامي 2002 و2003 لتُلهبها، خصوصاً وأن هذه المبادرات عملت على تفاقم التوتر والتهديد في العالم بشكل خطير.

هنالك قوة نووية أدعى إلى الخشية بكثير ولا تبعد كثيراً عنا، لكن قلّما يؤتى على ذكرها في النقاشات العامة داخل الولايات المتحدة لأنها ذيل للقوة الأميركية. وهذا العُرف لا يُراعى ضمن الحزام المتقلقل إيّاه، أو حتى داخل القيادة الاستراتيجية الأميركية (STRATCOM)، المسؤولة عن الترسانة النووية. لاحظ الجنرال لي بتلر، القائد الأعلى للقيادة الاستراتيجية في الفترة 1992 - 1994، «أنه لفي منتهى الخطورة أن تعمد دولة واحدة في مرجل الأحقاد، المعروف لدينا بـ"الشرق الأوسط"، إلى تسليح نفسها بأكداس من الرؤوس النووية، ربما تصل إلى عدة مئات، وتشجّع الدول الأخرى على أن تحذو حذوها». كما أن أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية تُثير قلق ثاني أكبر قوة نووية في العالم أيضاً[2].

هذا، وقد جرى الإعراب عن مخاوف مماثلة، وإنْ بصورة ملتوية، في قرار مجلس الأمن رقم 687، الذي نبشته إنتقائياً إدارتا بوش وبلير في محاولة منهما لتأمين حجّة قانونية بمعنى ما من أجل غزو العراق. لا هذا ولا أي قرار

آخر يُعطيهما مثل هذا التفويض، لكن القرار 687 دعا إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ومنظومات حملها كخطوة نحو «الهدف المتمثّل في تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وكافة الصواريخ الحاملة لها» (الفقرة 14). وتفترض الاستخبارات الأميركية ومصادر استخباراتية أخرى أن إسرائيل تملك بضع مئات من الرؤوس النووية، دع عنك تطويرها أسلحة كيميائية وبيولوجية.

وعلى جري العادة، تجاهلت التعليقات الأميركية الفقرة 14 [من القرار المذكور]، إنما ليس الجميع فعلوا ذلك. فالعراق، مثلاً، أهاب بمجلس الأمن أن يُطبِّق الفقرة 14. ودوافعه إلى ذلك لا تتحاشى خطورة المسألة. كما أن مخاوف الجنرال بتلر ليست بالمخاوف العادية. لكن مما لا شك فيه أن القوة العسكرية الإسرائيلية ستستمر في «إلهام» دول أخرى على تطوير أسلحة الدمار الشامل، بما فيها العراق نفسه؛ وهذا مرجّح جداً، فيما لو مُنح هامش يسير من الاستقلالية.

المسائل المتصلّة بالفقرة 14 سبق وأن طُرحت من قبل عشية حرب الخليج الأولى(*). فإثر غزوه الكويت في آب/ أغسطس 1990، تقدّم العراق بعدة مقترحات للإنسحاب في إطار تسوية إقليمية أعرض. وقام بتسريب هذه المقترحات إلى الصحافة موظفون حكوميون أميركيون وجدوها «جدّية» و«قابلة للتفاوض». إلى أي مدى كانت جدّية؟ ذلك ما لا يسعنا تقديره. فالولايات المتحدة «أسقطتها من الاعتبار في الحال»، طبقاً لرواية الصحافي الوحيد في البلاد الذي تحدث عن الموضوع بحذر، ألا وهو كنوت رويس من صحيفة «نيوزداي». واللافت أنه في آخر استطلاعات الرأي التي أُجريت قُبيل بدء القصف، كان ثُلثا الأميركيين يُحبّذون عقد مؤتمر حول النزاع الإسرائيلي - العربي إذا كان من شأن ذلك أن يؤدي إلى انسحاب عراقي [من الكويت][3]. وعندي أن هذه الأرقام كانت ستكون أعلى بعد لو علم الجمهور بأن العراق تقدّم لتوّه باقتراح مماثل ورفضته واشنطن. لو حصل ذلك، لأمكن تفادي

(*) يُسمي البعض الحرب العراقية - الإيرانية (1980 - 1988) بحرب الخليج الأولى، ويصطلحون على تسمية الحرب التي يشير إليها تشومسكي أعلاه بحرب الخليج الثانية (1991) (م).

وقوع حرب مدمِّرة وعواقب حتى أشدّ تدميراً، ولأمكن إنقاذ مئات الألوف من الأرواح، وربما أمكن كذلك إرساء أساسٍ للإطاحة بنظام صدّام حسين الاستبدادي. لقد كان في الإمكان اتخاذ إجراءات لإزالة أسلحة الدمار الشامل ومنظومات حملها وإيصالها في المنطقة وفي خارجها أيضاً؛ وربما حتى التوسّع في ذلك باتجاه القوى العُظمى للبدء بعد ثلاثين سنة من خرق التزاماتها بموجب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT)، باتخاذ خطوات صادقة وأمينة نحو إزالة الأسلحة النووية، الموضوع الذي لا يُستهان به على الاطلاق.

وفيما يتعدّى أسلحة الدمارالشامل، تُعتبر قُدرات إسرائيل العسكرية «خطرة إلى أبعد حدود الخطر» في نظر المنطقة. فبالرغم من صغر حجمها، وقع الاختيار على إسرائيل لتكون في الحقيقة، بمثابة قاعدة عسكرية وتكنولوجية «عبر الشاطىء» [أوفشور] للولايات المتحدة. وبهذه المثابة أمكنها أن تطوِّر قُدرات عسكرية متقدمة للغاية. إن لب اقتصادها عبارة عن صناعة حربية عالية التقنية، تربطها بالاقتصاد الأميركي وشائج متينة. فلا غرو إذن، أن تغدو إسرائيل شبيهة بسيدها وراعيها من نواحٍ أخرى أيضاً. فقد تبيَّن من تحقيق أجرته الكنيست (البرلمان)، «أن إسرائيل تحتلّ الآن المرتبة الثانية في العالم الغربي، بعد الولايات المتحدة، لجهة الفوارق الاجتماعية في الدخل، والملكية، ورأس المال، والتعليم، والإنفاق، وكذلك في انتشار الفقر». لقد تآكل نظامها الخاص بالرفاه الاجتماعي تماماً بعدما كان ناجحاً في السابق، وتبدّلت القيم الاجتماعية والثقافية فيها تبدّلاً له مغزاه أيضاً[4].

وعلى نسق سيدها وراعيها أيضاً، تمتلك إسرائيل قوات عسكرية تتجاوز الحدود المعهودة في المجتمعات المُشابهة من حيث الأبعاد الأخرى. فقد وصف رئيس شُعبة الأبحاث والتطوير في جيش الدفاع الإسرائيلي (IDF) سلاحه الجوي وسلاحه المدرّع بانهما أكبر حجماً وأرقى تقنيةً مما تملكه أية دولة من دول حلف شمالي الأطلسي باستثناء الولايات المتحدة[5]. وتستخدم إسرائيل قواتها التقليدية لمهاجمة جيرانها، وللسيطرة على السكان في المناطق التي تحتلها وإخضاعهم، بطُرُقٍ وأساليب ليس من السهل التغاضي عنها في المنطقة، أو من جانب من هم خارج المنطقة المعنيين بحقوق الإنسان.

وترتبط إسرائيل كذلك بحلفٍ عسكري وثيق مع قوة عسكرية رئيسية أخرى في المنطقة، هي تركيا. يُطلق على الحلف الأميركي - التركي - الإسرائيلي في بعض الأحيان اسم «محور الشر» في الشرق الأوسط[6]. والأسباب الداعية إلى هذه التسمية مفهومة. فثمة دائماً قدرٌ كبير من الشر يحوم دائر مدار، ثم إن هذا المحور يملك على الأقل فضيلة الوجود المحسوس، خلافاً للمحور الذي ابتدعه مدبّجو خطب جورج بوش، والذي يتكوّن من دولتين مضى على تحاربهما قرابة عشرين سنة، وثالثة أُقحمت فيه على الأرجح لكونها دولة غير إسلامية ومنبوذة بشكل عام.

يقول الخبير الأكاديمي الأميركي روبرت أُلسون، إن 12 بالمئة من طائرات إسرائيل الهجومية «ستُرابط بصورة دائمة في تركيا»، وتقوم «بطلعات استكشافية على امتداد الحدود الإيرانية»، منبِّهة إيران إلى «أنها ستواجه عما قريب تحدّياً في مكان آخر من طرف تركيا وحليفيها الأميركي والإسرائيلي». ويُلمِّح أُلسون إلى أن هذه العمليات جزء من جهد بعيد المدى لتقويض إيران، وربما تقسيمها أيضاً بفصل المنطقة الآذرية الشمالية عنها (وهذا ما حاولته روسيا في الواقع عام 1946، وشكّل واحدة من أزمات الحرب الباردة المبكرة)، وتحويل البلاد بهذه الطريقة إلى «كيان جيوبوليتيكي ضعيف»، محروم من الوصول إلى بحر قزوين وآسيا الوسطى عامةً. كذلك يتناول أُولسون أحد الجوانب الخلفية المعهودة لبواعث القلق: التعجيل بمدّ أنابيب النفط من منطقة بحر قزوين إلى تركيا فإلى المتوسط من دون المرور بإيران[7].

قد تطرأ بعض التغيُّرات على الحلف الأميركي - التركي، إذا ما استطاعت الولايات المتحدة أن تنقل قواعدها العسكرية من شرقي تركيا إلى العراق، أي إلى قلب أضخم مخزون احتياطي للطاقة في العالم. كما يُمكن أن يؤدّي غضب الولايات المتحدة بسبب انعطاف تركيا نحو الديمقراطية خلال عامَيْ 2002 - 2003، إلى إضعاف الحلف الأميركي - التركي والعلاقات بين حكومتي البلدين؛ لكن ذلك يبدو احتمالاً مشكوكاً فيه.

يمتد الحلف الثلاثي القائم إلى أجزاء من آسيا الوسطى، ووصل مؤخراً إلى الهند أيضاً. فمنذ أن أصبحت حكومتها تحت سيطرة اليمين الهندوسي عام

1998، والهند تُبدِّل مواقفها الدولية بصورة ملحوظة، وتميل إلى إقامة علاقات عسكرية أوثق مع الولايات المتحدة وتابعها إسرائيل. كتب المحلل السياسي الهندي پرافول بدواي يقول: إن «افتتان (الحزب القومي الهندوسي) بالصهيونية نابعٌ من رُهاب الإسلام (ومعاداة العروبة)، ومن النزعة القومية المتطرفة. إن أيديولوجيته هي عينها "حربجية" شارون وشوفينيته الضارية. إنها تنظر إلى الهندوس واليهود (فضلاً عن المسيحيين) كما لو أنهم يُشكّلون "حلفاً" استراتيجياً ضد الإسلام والكونفوشية». وقد دعا براجيش ميشرا، مستشار الأمن القومي في الهند، أمام اللجنة اليهودية الأميركية في واشنطن، إلى خلق «ثالوث» أميركي ـ إسرائيلي ـ هندي «يتمتع بالعزيمة السياسية والدالّة الأخلاقية لاتخاذ قرارات جريئة» في مكافحة الإرهاب. ويرى بدواي أن «الاتصالات السياسية ـ العسكرية المتنامية بين الهند وإسرائيل» إنما يُكمِّلها التنسيق الدائر ما بين القوميين الهندوس المتنفّذين وجماعات الضغط الإسرائيلية في الولايات المتحدة[8].

إن الهند وإسرائيل كلتيهما، قوتان عسكريتان ضاربتان، مزوَّدتان بالأسلحة النووية ومنظومات حملها. والتحالف الناشىء بينهما يُعدّ عاملاً مُساهماً آخر في انتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والاضطراب داخل الحزام المتقلقل وخارجه.

العلاقات الأميركية الإسرائيلية:
منشؤها واستواؤها

لا يحتاج الأمر قدراً كبيراً من التبصُّر في الشؤون الدولية للتكهّن بأن مرجل الأحقاد في الشرق الأوسط سيستمر في الغليان والفوران. فلقد تفاقمت النزاعات الدولية وما زالت تتفاقم مع تحوّل العالم الصناعي إلى اقتصاد قائم على النفط منذ الحرب العالمية الأولى، واكتشاف موارد للنفط لا تُضاهى في الشرق الأوسط. وقد أُعطيت الأولوية على ما عداها في السياسة الأميركية غداة الحرب العالمية الثانية، لضمان السيطرة الأميركية على منطقةٍ تتمتع بمثل هذه الثروات المادية الوافرة والأهمية الاستراتيجية الفائقة.

قبل أُفول نجمها، كانت بريطانيا تتحكّم بمقدّرات المنطقة عن طريق

تفويض أتباعها ممارسة السلطة، مع بقاء القوات البريطانية بعيدة عن الأنظار. وفي اللغة الاصطلاحية لوزارة الخارجية، كانت الإدارة المحلية تُسْنَد إلى «واجهة عربية» من الحكّام الضعاف المطواعين، بينما يُغلَّف «الابتلاع» البريطاني لهذه المستعمرات الحقيقية بطبقة من «المدبّجات الدستورية»؛ وهي وسيلة أنجع من الحُكم المباشر من حيث التكاليف. كما أن هذه الوسيلة مألوفة في مناطق أيضاً، مع شيء من التنوّع والاختلاف.

لكن السكان لم يذعنوا بسهولة. ومن حُسن طالع المخطّطين الإمبرياليين، أن القوة الجوية ظهرت في ذلك الحين لكبح جماح السكان المدنيين، وإنْ كان بعضهم، مثل ونستون تشرشل، فكّر جدّياً بإمكانيات من نوع آخر، كاستعمال الغازات السامّة، لكسر شوكة «العرب العُصاة» (أكراد وأفغان على الأغلب). وفي سنوات ما بين الحربين، جرت محاولات لدرء الحرب أو الحدّ منها، لكن بريطانيا فعلت كل ما يلزم لئلا يتعارض ذلك وحُكمها الإمبريالي، خالقةً بذلك سابقة لمن سيأتي بعدها في السيطرة على العالم. وعلى وجه التخصيص، نسفت بريطانيا كل المساعي الرامية إلى تقييد حرية استخدام القوة الجوية ضد المدنيين. والأسباب التي حملتها على ذلك عبَّر عنها أبلغ وأوجز تعبير رجل الدولة البريطاني المرموق، لويد جورج، حين أشاد بالحكومة البريطانية «لاحتفاظها بحقّها في قصف الزنوج»[9].

والمبادىء الاخلاقية الأساسية عادةً ما تبقى سارية ردحاً طويلاً من الزمن. وهذا المبدأ ليس استثناءً.

تسلّمت الولايات المتحدة إطار العمل البريطاني هذا، لكنها أضافت إليه طبقة أخرى من آليات التحكّم والسيطرة: دول محيطية، يُفضَّل ألاّ تكون عربية، تصلح لأن تكون «شرطياً محلياً يضرب ضرباً موجعاً»، إذا ما استعرنا هنا لغة إدارة نيكسون، على أن يبقى المقر العام للشرطة في واشنطن طبعاً، مع فرع له في لندن. وكانت تركيا عضواً بارزاً في النادي منذ البدء، وانضمت إليها إيران عام 1953، حين أعاد انقلاب عسكري أميركي ـ بريطاني الشاه إلى السلطة، مُطيحاً بحكومة برلمانية محافظة كانت تسعى إلى الإمساك بموارد البلاد الطبيعية.

كانت الولايات المتحدة معنيّة بالسيطرة [الفعلية] أكثر منها بحرية الوصول [إلى الموارد]. بعد الحرب العالمية الثانية، كانت أميركا الشمالية هي المنتج الأكبر للنفط في العالم، وإنْ كان التوقُّع هو ألا يدوم ذلك طويلاً. بعد ذلك، حلَّت فنزويلا في طليعة مصدِّري النفط إلى الولايات المتحدة. أجل، إن التصورات الاستخباراتية الأميركية السائدة تذهب إلى أن الولايات المتحدة ستظل تعتمد أساساً على موارد حوض الأطلسي - موارد نصف الكرة الغربي وإفريقيا الغربية - التي هي أكثر استقراراً وموثوقية من موارد الشرق الأوسط(10). لكن، ومثلما كانت عليه الحال طوال فترة ما بعد الحرب، فإن هذا لا يلغي بالضرورة الحاجة المتصوَّرة للاحتفاظ بمفاصل السيطرة.

فالسيطرة على الغنيمة المادية الهائلة في الخليج من شأنها أن تضمن لشركات الطاقة الأميركية - البريطانية الفوز بنصيب الأسد من منافعها العميمة. كما أن إعادة تدوير الثروة على الاقتصادين الأميركي والبريطاني تتخذ صوراً أخرى كذلك، كالمعدات العسكرية (ومن هنا الصناعات عالية التقنية عموماً)، والمشاريع الإنشائية والضمانات المالية. بينما تُترجم «الأهمية الاستراتيجية الفائقة» المُعترف بها للمنطقة إلى عتلةٍ لإحكام السيطرة على العالم. وهذا كله كان مفهوماً وواضحاً لمهندسي عالم ما بعد الحرب، ولا يزال مفعوله سارياً إلى يومنا هذا. إذ تتوقع الاستخبارات الأميركية أن تكتسب موارد الطاقة في منطقة الخليج درجة أكبر من الأهمية في السنوات القادمة(11). ومن هنا الاندفاع نحو الإمساك بمفاصل السيطرة، سواء أكانت الولايات المتحدة نفسها تُعوِّل بقوة على هذه الموارد أم لا.

فالمنظومة العالمية من القواعد العسكرية المزروعة من المحيط الهادئ إلى جزر الآزور، مُعدَّة بدرجة كبيرة للعمليات في منطقة الخليج. والنشاط الأميركي على صعيد مكافحة التمرد والتخريب في اليونان وإيطاليا إبّان الأربعينيات، كان الدافع إليه جزئياً القلق على تدفق نفط الشرق الأوسط على الغرب بحرية. وقد امتدت منظومة القواعد هذه الآن إلى اثنتين من الدول الدائرة في الفلك السوفييتي سابقاً هما: بلغاريا ورومانيا. منذ سنوات كارتر، والهدف من قوات التدخل الأميركية هو منطقة الخليج. وإلى وقتٍ قريب جداً، كانت القاعدة العسكرية القريبة التي يُمكن الاعتماد عليها كُلياً هي جزيرة دييغو

غارسيا [في المحيط الهندي]، التابعة لبريطانيا والتي طُرد سكانها منها. ولا تزال الولايات المتحدة تنكر عليهم حق العودة، ناقضةً أحكاماً صادرة عن المحاكم البريطانية بذلك[12]. والقضية طبعاً مجهولة في الولايات المتحدة، شأنها شأن قضية أوكيناوا. والآن وقد أتاحت الحرب الأفغانية أن يصير للولايات المتحدة قواعد عسكرية في أفغانستان وآسيا الوسطى، فربما يُساعدها ذلك على تحسين أوضاع الشركات الأميركية في المرحلة الراهنة، مرحلة «اللعبة الكبرى» للسيطرة على ثروات آسيا الوسطى، وتوسيع نطاق الطوق المضروب على منطقة الخليج ذات الأهمية الأكبر بما لا يُقاس. على كلٍ، من زمان والناس يتوقعون أن يكون أحد أهداف واشنطن في العراق هو إقامة قواعد عسكرية لها في قلب المنطقة المنتجة للنفط بالذات؛ وهذا ما تداولته الأخبار عند انتهاء الحرب[13].

وثمة أهداف محتملة أخرى خرجت إلى العلن عند انتهاء الحرب. ففي تعليقٍ لبوب هربرت، إن «الشيئين اللذين لم يُطرحا قط على بساط البحث، ولم يكونا قط جزءاً من النقاش الوطني، هما: النفط والمال. إذ تُرك هذان الموضوعان الخطيران للمدراء الدُهاة العاملين خلف الكواليس، والعديد منهم يجنون الآن فوائد سريعة»[14].

ضمن هذا السياق العام، تطوّرت إلى حد بعيد علاقات الولايات المتحدة بإسرائيل[15]. في عام 1948، تأثرت هيئة الأركان المشتركة ببراعة إسرائيل العسكرية، ووصفتها بأنها الثانية بعد تركيا مباشرةً من حيث الفعالية الحربية في المنطقة. وقد ألمحوا [في هيئة الأركان] إلى الإمكانية في أن تؤمِّن إسرائيل للولايات المتحدة السُبُل «لكسب أفضلية استراتيجية في الشرق الأوسط»، وبما يُعوِّض عن دور بريطانيا المتردّي. ولم تمضِ عشر سنوات إلاّ وكانت هذه الاعتبارات قد نالت بعض الأهمية الملموسة.

كان عام 1958 عاماً بالغ الدلالة في الشؤون الدولية. فقد واجهت إدارة آيزنهاور ثلاث أزمات كبرى: إندونيسيا، شمال إفريقيا والشرق الأوسط؛ وجميعها تتصل بمنتجي نفط، وبقوى سياسية إسلامية كانت علمانية في ذلك الحين.

شدّد آيزنهاور ووزير خارجيته دالاس على عدم وجود أي تورط روسي في أي من هذه الأزمات. سبب المشكلة كان الشيطان المعهود: «القومية المتطرفة». ففي شمال إفريقيا، كان الخوف منصبّاً على كفاح الجزائر في سبيل الاستقلال، وهو ما كانت الولايات المتحدة تريد إيجاد حل سريع له. وفي إندونيسيا، الجاني كان سوكارنو، أحد قادة حركة عدم الإنحياز المحتقرة، الذي ترك الحبل على غاربه للديمقراطية: ثمة حزب ذو قاعدة شعبية للفلاحين الفقراء راح يكتسب نفوذاً. أما في الشرق الأوسط، فالوغد كان عبد الناصر، الملقَّب بـ«هتلر الجديد» من جانب القادة المذعورين في كلٍ من الولايات المتحدة وبريطانيا. كان هو الآخر ركناً من أركان حركة عدم الإنحياز، ويُخشى أن يُغري نفوذه الآخرين على اتباع نهج مستقل. والظاهر أن هذه المخاوف قد تحقّقت عام 1958 عندما وقع انقلاب [عسكري] في العراق، زُعم أنه ناصري المنشأ، وأطاح بالحكومة المدعومة من بريطانيا. وما زالت تداعياته تتردد إلى يومنا هذا.

أدّى الانقلاب العراقي إلى نقاش محموم بين الولايات المتحدة وبريطانيا. فكان ما يشغل بال صنّاع السياسة آنذاك، احتمال أن تنشد الكويت الاستقلال، أو أن تُصاب حتى المملكة العربية السعودية بالعدوى. كان الاقتصاد البريطاني يعتمد اعتماداً كبيراً على الفوائد المُجناة من انتاج النفط الكويتي والاستثمار فيه. فقرّرت بريطانيا أن تمنح الكويت استقلالاً صورياً؛ هنا استدرك وزير خارجيتها، سيلوين لويد، ليقول: «إنما يجب أن نُقرّ بالحاجة إلى التدخُّل دونما رحمة في حال ساءت الأمور وأياً يكن المتسبِّب بالمتاعب». وتبنَّت الولايات المتحدة الموقف ذاته فيما خصَّ التدخل بقوة وحزم بالنسبة للجوائز الكبيرة: المملكة العربية السعودية وإمارات الخليج الأخرى. وأرسل آيزنهاور قوات عسكرية إلى لبنان لقطع الطريق على خطرٍ مُتصوَّر يتهدَّده، وكذلك لتأمين السيطرة على أنابيب النفط. وكرَّر الإعراب عن القلق الذي يُساوره على «أخطر بقعة في العالم من الوجهة الاستراتيجية»؛ وأكّد أن فقدان السيطرة عليها «سيكون أسوأ بكثير حتى من فقدان الصين» - الذي عُدّ أكبر كارثة في حقبة ما بعد الحرب - «نظراً للموقع الاستراتيجي الذي يحتلّه الشرق الأوسط وما حُبِيَ به من ثروات طبيعية»[16].

والبلد الآخر ذو الأهمية الدقيقة الذي قد يقع، على ما كان يُخشى، تحت النفوذ الناصري، هو الأردن: القاعدة الإقليمية للقوات العسكرية البريطانية في ذلك الحين. فلم تدّخر إسرائيل جُهداً لضمان بقاء السيطرة البريطانية عليه. وأدرك المخطّطون في واشنطن أن إسرائيل هي القوة الإقليمية الوحيدة التي جازفت بنفسها من أجل «إراحة الوضع في المنطقة». وألمحت مذكرة مرفوعة إلى مجلس الأمن القومي إلى أنه «إذا اخترنا التصدّي للقومية العربية المتطرفة والسيطرة على نفط الخليج الفارسي بالقوة إذا لزم الأمر، فاللازمة المنطقية هنا هي أن ندعم إسرائيل بوصفها الدولة الوحيدة القوية الموالية للغرب في الشرق الأدنى»[17]، إلى جانب الدول المحيطية كتركيا وإيران. حوالى ذلك الوقت، أي في عام 1958، دُشّنت العلاقات ما بين إسرائيل وتركيا. وفي عام 2000، كتب إفرايم إنبار يقول: كانت علاقات إسرائيل بتركيا وثيقة جداً، «لا تفوقها حميميةً سوى الروابط الإسرائيلية ـ الأميركية»[18].

في عام 1967، كان التحالف الأميركي ـ الإسرائيلي في نصابه وطيد البُنيان. فإسرائيل حطّمت عبد الناصر، وبذا حمت «الواجهة» في شبه الجزيرة العربية، وأنزلت ضربة مُوجعة بحركة عدم الإنحياز. وهذا ما اعتُبر إسهاماً رئيسياً لصالح القوة الأميركية، كما كان لذلك أثره المهمّ في الأوساط الفكرية داخل الولايات المتحدة. وهذه نقطة ذات مغزى، إنما أجد نفسي مضطراً إلى تجاوزها[19].

بالعودة إلى الأزمات الكبرى الثلاث لعام 1958، فقد تمّ التغلّب على مخاطر القومية العربية المستقلّة في الشرق الأوسط بحرب 1967. وانتهت الأزمة في شمال إفريقيا بنيل الجزائر استقلالها[20]. أما الأزمة في إندونيسيا، فحُلّت بمجزرة مهولة، ارتُكبت بحق الفلاحين ممّن لا يملكون أرضاً بالدرجة الأولى، ووصفتها السي آي إيه بأنها واحدة من أضخم المذابح الجماعية في القرن العشرين، لا تُضاهيها سوى مذابح هتلر وستالين وماو. وهذه «المذبحة الجماعية المُذهلة»، كما أسمتها صحيفة «نيويورك تايمز»، استُقبلت بنشوة حماسية عارمة في الغرب، لأنها قضت على الحزب السياسي الجماهيري للفقراء، وفتحت الأبواب على مصراعيها للمستثمرين الغربيين. وكما حصل في الشرق الأوسط، جرى [هناك] تحطيم ركن آخر من أركان حركة عدم الإنحياز.

وثمة عمليات مشابهة إلى حد ما كانت تجري على قدم وساق في أميركا اللاتينية، وعلى نطاق أضيق في الهند، آخر معقل رئيسي لحركة عدم الإنحياز. وفي كل ذلك، كان الدور الأميركي خطيراً، وفي بعض الأحيان حاسماً. إنه لأمر مُضلِّل في أحوال كثيرة أن يُصار إلى التركيز على منطقة واحدة من العالم، وتناسي أن التخطيط للعالم هو في واشنطن.

مع ذلك نبقى في الشرق الأوسط. في عام 1970، أسدت إسرائيل خدمة أخرى [للولايات المتحدة] بردعها تدخلاً سورياً محتملاً لحماية الفلسطينيين الذين كانوا يتعرضون آنذاك لمذبحة في الأردن. فتضاعف العون الأميركي إلى إسرائيل أربع مرّات. ووصفت الاستخبارات الأميركية، علاوةً على شخصيات واسعة النفوذ معنيّة بشؤون الشرق الأوسط مثل السناتور هنري جاكسون، وصفت الحلف الضمني بين إسرائيل وإيران وتركيا طبعاً كتحصيل حاصل، بأنه أساس مكين للقوة الأميركية في المنطقة.

في عام 1979، سقط شاه إيران، فازداد الحلف الإسرائيلي - التركي أهميةً وخطورةً كقاعدة إقليمية. واستقبل الحلف عضواً جديداً محل الشاه، هو عراق صدّام حسين، الذي رفعت إدارة ريغان اسمه من قائمة الدول الإرهابية عام 1982 حتى يتسنى للولايات المتحدة أن تمدّ الطاغية بالمساعدات بكل حرّية.

إن اختيارات إسرائيل على مدى الثلاثين سنة الماضية قد قلّصت إلى حد كبير من الخيارات المُتاحة أمامها. وهي في مسارها الحالي، لا تملك في الواقع أي بديل سوى أن تكون قاعدة للولايات المتحدة في المنطقة وتستجيب لكل المطالب الأميركية. وقد اتضحت الخيارات بشكل صارخ عام 1971، عندما عرض الرئيس المصري أنور السادات على إسرائيل إبرام معاهدة سلام كاملة معها في مقابل انسحابها من الأراضي المصرية [المحتلّة]. ولم يعرض السادات أي شيء على الفلسطينيين، كما تجنّب الإشارة إلى بقية المناطق المحتلة. أشار إسحاق رابين، سفير إسرائيل في واشنطن آنذاك، إلى العرض «الشهير» في مذكراته، واصفاً إيّاه بـ«المَعْلَم» على طريق السلام، وإنْ كان يتضمن «أخباراً سيئة» أيضاً، إذ إنه يشترط انسحاب إسرائيل من الأراضي

المصرية، وفقاً للسياسة الأميركية الرسمية، وطبقاً للوثيقة الدبلوماسية الأساسية: قرار مجلس الأمن 242 لعام 1967.

وجدت إسرائيل نفسها أمام اختيار مصيري: بإمكانها قبول السلام والاندماج في المنطقة، أو الإصرار على المواجهة وبالتالي التبعية حتماً للولايات المتحدة. فاختارت السبيل الثاني، لا لدواعي الأمن، بل لتمسُّكها بمبدأ التوسّع. وهذا واضحٌ تمام الوضوح في المصادر الإسرائيلية. فقد عبَّر الجنرال حاييم بارليف، الشخصية البارزة في حكومة حزب العمل، عن الفهم السائد في حينه حين كتب في مجلة الحزب يقول: «في مقدورنا الحصول على السلام، لكن أرى أننا نستطيع كسب المزيد إذا ما صمدنا». و«المزيد» الذي كان له شأن كبير في ذلك الوقت، هو شمال شرقي سيناء، الذي طُرد منه سكانه بوحشية إلى الصحراء بغية إنشاء مدينة ياميت اليهودية بالكامل. ومن جهته، قال عيزر وايزمن، الذي صار رئيساً للدولة فيما بعد، إن التسوية السياسية من دون توسّع معناها أن إسرائيل عاجزةٌ «عن البقاء بالحجم والروحية والنوعية التي تجسِّدها حالياً».

وكانت المسألة الحاسمة هي كيف ستكون ردة فعل واشنطن. بعد مشاورات داخلية مستفيضة، تخلّت الإدارة عن سياستها الرسمية لصالح مبدأ «الاستعصاء» لصاحبه هنري كيسنجر، أي: لا دبلوماسية، بل قوة وقوة فقط. ويجب التذكير هنا بأن تلك كانت فترة من نشوة الانتصار القصوى التي ندم عليها الإسرائيليون كثيراً فيما بعد. فقد افترضت الولايات المتحدة وإسرائيل جدلاً بعد عام 1967، أن العرب لا يُمكن أن يُشكِّلوا تهديداً عسكرياً بعد الآن. فلم ينل عرض السلام المصري أية «شهرة» في الولايات المتحدة، بل بالعكس ظل مجهولاً، وهو المصير الاعتيادي لكل حدثٍ لا يلبّي متطلّبات العقيدة.

وبقي السادات يأمل في كسب حظوة عند الأميركيين وذلك بطرده الخبراء الروس وخطوات أخرى من هذا القبيل. كما أنه حذَّر من أنّ «ياميت تعني الحرب». ولم يُؤخذ كلامه هذا مأخذ الجد. وفي عام 1973، شنّ الحرب بالفعل، وكانت كارثة تقريباً على إسرائيل، وأدّت كذلك إلى استنفار نووي في الولايات المتحدة. في تلك المرحلة، أدرك كيسنجر أنه من غير الممكن صرف

مصر هكذا ببساطة، فابتدع ما أسماه «دبلوماسية المكوك» التي تمخّضت أخيراً عن تسوية كامب ديفيد لعامي 1978 - 1979. في كامب ديفيد، قبلت الولايات المتحدة وإسرائيل عرض السادات لعام 1971، لكن بشروط أقلّ مُلاءَمةً لهما، إذ صار مصير الفلسطينيين بنداً مطروحاً على بساط البحث، وانضم السادات بدوره إلى باقي العالم قاطبة في التشديد على حقوقهم.

هلَّل الناس لهذا الحدث باعتباره نصراً دبلوماسياً أميركياً. فنال جيمي كارتر جائزة نوبل للسلام على هذا الإنجاز المدوّي في المقام الأول. الحقيقة أن العملية برمتها كانت كارثة دبلوماسية: فالرفض الأميركي ـ الإسرائيلي للدبلوماسية أدّى إلى وقوع حرب فظيعة، ومعاناة أليمة، ومواجهة بين الدولتين العُظميين كان من الممكن جداً أن تخرج عن نطاق السيطرة. لكن أحد امتيازات القوة هو قدرتها على كتابة التاريخ بشعور الواثق، بحيث لن تجد تحدّياً كبيراً [لروايتها]. لذلك تدخل الكارثة التاريخ بصفتها انتصاراً مُبيناً لـ«عملية السلام» وراعيتها الولايات المتحدة الأميركية.

أدركت إسرائيل في الحال أنه مع زوال الرادع العربي، بات في استطاعتها الآن أن تكثّف من توسّعها داخل المناطق المحتلة، وأن تهاجم جارتها الشمالية، كما سبق لها أن فعلت عامَيْ 1978 و1982. وظلت تحتل أجزاءً من لبنان لمدة عشرين سنة تقريباً. خلَّف اجتياح 1982 وتداعياته المباشرة زهاء 20 ألف قتيل؛ لا بل بلغت الحصيلة نحواً من 25 ألف قتيل في السنوات التالية طبقاً للمصادر اللبنانية. لكن الموضوع لم يسترعِ كبير انتباه في الغرب، على أساس أن الجرائم التي نتحمل نحن وزرها لا يلزمها حتى فتح تحقيق، فما بالك بالعقاب أو التعويض.

بعدما أخفقت عمليات القصف العديدة وسواها من الأعمال الاستفزازية في إعطائها ذريعة للاجتياح المبيَّت عام 1982، استغلّت إسرائيل أخيراً محاولة اغتيال سفيرها في لندن قامت بها جماعة إرهابية تابعة لأبي نضال، الذي كان قد حكمت عليه منظمة التحرير الفلسطينية بالإعدام، ومضت عليه سنوات وهو في صراعٍ معها. كان اللجوء إلى مثل هذه الذريعة مقبولاً لدى الرأي العام الأميركي الواضح المعالم، الذي لم تكن لديه أيضاً أية مشكلة مع الردّ

الإسرائيلي الفوري: الانقضاض على مخيمَيْ اللاجئين الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا حيث قُتل 200 شخص تبعاً لشهادة مُراقب أميركي موثوق[21]. كل محاولات الأمم المتحدة لإيقاف العدوان باءت بالفشل بسبب لجوء الولايات المتحدة إلى استخدام الفيتو في الحال. وهكذا راوحت الأمور مكانها طوال ثماني عشرة سنة دامية من الأعمال الوحشية الإسرائيلية في لبنان، ونادراً ما كُنتَ تجد في كل ذلك حجّةً ولو هزيلة من حجج الدفاع عن النفس[22].

وكان رئيس الأركان رفائيل (رفول) إيتان يعكس صدى الفهم السائد في إسرائيل حين أعلن من غير إبطاء عن نجاح اجتياح 1982، لأنه أضعف «المكانة السياسية» لمنظمة التحرير الفلسطينية وأعاق سعيها نحو قيام دولة فلسطينية. كذلك رحّب كبار المثقفين الأميركيين بـ «الهزيمة السياسية» لمنظمة التحرير الفلسطينية، مُدركين جيداً أنها كانت الغاية الأساسية من الحرب، ووصفوها في الوقت عينه بـ«الحرب العادلة» (ميكايل والزر)[23]. غير أن معظم التعليقات العامة ووسائل الإعلام فضّلت الأخذ بالرواية التي تتحدث عن هجمات صاروخية من دون استفزاز على الإسرائيليين الأبرياء، ومختلقات وتلفيقات أخرى من هذا القبيل، وإن كانت الحقيقة بانت الآن وأضحت معروفة ومسلّماً بها أحياناً. كتب جيمس بنيت، مراسل صحيفة «نيويورك تايمز» يقول إن الهدف من وراء اجتياح 1982 «كان تنصيب نظام حُكم صديق [في لبنان]، وتدمير منظمة التحرير الفلسطينية التابعة للسيد عرفات. إذ من شأن ذلك، كما تقول النظرية، أن يُقنع الفلسطينيين بقبول السلطة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة»[24]. كان هذا، لحد علمي، أول تقرير من نوعه يُنشر في الإعلام الأميركي السائد عمّا كان معلوماً تمام العلم في إسرائيل، وسبق للأوساط المنشقّة والمهمّشة في الولايات المتحدة أن تداولته على مدى عشرين سنة. كان [الاجتياح] كذلك بمثابة كتاب مدرسي مصوَّر للإرهاب الدولي من الوزن الثقيل، إن لم نقل جريمة من أبشع الجرائم العدوانية التي يُمكن تتبّع آثارها إلى واشنطن، وهي التي وفّرت له الدعم اللازم اقتصادياً وعسكرياً ودبلوماسياً. فمن غير هذا التفويض وهذا الدعم، ما كان باستطاعة إسرائيل أن تفعل الشيء الكثير. إن هناك قدراً كبيراً من الأوهام بهذا الخصوص في البلدان العربية وفي سواها. لكن بالنسبة للضحايا على وجه

الخصوص، ليس من الحكمة في شيء أن يعيشوا مع الأوهام.

على الجبهة الدبلوماسية، ازدادت عُزلة الولايات المتحدة ومعها إسرائيل في منتصف السبعينيات، وأُدرجت القضية الفلسطينية في صلب الأجندة الدولية. ففي عام 1976، استعملت الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع قرار يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، في تجسيدٍ للمنطوق الأساسي لقرار الأمم المتحدة 242 لعام 1967. ومنذ ذلك الحين إلى يومنا هذا، والولايات المتحدة تعرقل إمكانية التسوية السلمية بالشروط المقبولة فعلياً من العالم أجمع: تسوية تقوم على وجود دولتين، حدودهما هي الحدود الدولية مع «بعض التعديلات الطفيفة والمتبادلة»؛ كان ذلك هو مبدأ السياسة الأميركية الرسمية، وإنْ لم تكن الفعلية، إلى أن تخلّت إدارة كلينتون شكلياً عن إطار الدبلوماسية الدولية، مُعلنةً قرارات الأمم المتحدة «قرارات عفى عليها الزمن وتنطوي على مفارقة تاريخية». والجدير بالذكر هنا أن الموقف الأميركي هذا لا يقبل به معظم الأميركيين. إذ إن غالبيتهم العُظمى تؤيد «المبادرة السعودية» التي طُرحت في أوائل عام 2002 وأقرّتها جامعة الدول العربية، وتنصّ على الاعتراف الكامل بإسرائيل والقبول باندماجها في المنطقة، في مقابل انسحابها إلى حدود 1967؛ وهذه ترجمة أُخرى للإجماع الدولي القديم العهد الذي تقف الولايات المتحدة حجر عثرة في طريقه. كما أن الأكثرية تؤمن بأن الولايات المتحدة مدعوة إلى تقديم المساعدة بالتساوي لإسرائيل والفلسطينيين بمقتضى أية تسوية متفاوض عليها، ويجب أن تقطع العون عن أي طرفٍ يرفض التفاوض. وكان معنى ذلك، وقت إجراء الاستطلاع، قطع المعونة عن إسرائيل تحديداً. لكن قلّة قليلة فقط تعي ما ينطوي عليه ذلك من مضامين، كما لم يُنشر شيء تقريباً عن الموضوع[25].

غداة حرب الخليج الأولى، شعرت واشنطن بأنها في وضع يسمح لها بفرض حلّها الخاص المفضّل. ولئن كانت نسخة 1991 غير مفصّلة بالكامل، إلاّ أنها كانت أقرب إلى التحقيق من موقف الإدارة المُعلن في كانون الأول/ ديسمبر 1989، الذي أجاز، بمعزل عن أية أهلية، خطة الحكومة الائتلافية الإسرائيلية (شامير ـ بيريس)، وفحواها أنه يستحيل أن تكون هناك «دولة فلسطينية ثانية» (طالما أن الأردن هو، في عُرفهم، «الدولة الفلسطينية» فعلاً)،

وأن مصير المناطق [المحتلة] يجب أن يتقرّر «تبعاً للتوجّهات الأساسية للحكومة [الإسرائيلية]». وهكذا رتّبت واشنطن لانعقاد مؤتمر مدريد، وبمشاركة روسية أُريد منها أن تكون بمثابة ورقة تين دولية.

غير أن مشكلة برزت في المؤتمر. كان الوفد الفلسطيني برئاسة حيدر عبد الشافي، وهو رجل وطني مُحافظ، معروف بنزاهته واستقامته وبأنه واحد من أكثر الشخصيات الفلسطينية جدارةً بالاحترام. لقد رفض الوفد الموافقة على برنامج الاستيطان الإسرائيلي المتواصل في المناطق المحتلّة، وهكذا تعثرت المفاوضات بسبب رفض الولايات المتحدة وإسرائيل قبول هذا الشرط، أو حتى النظر فيه بجدّية. وإدراكاً منه لتراجع التأييد العام له داخل المناطق [المحتلّة] والشتات الفلسطيني على السواء، قام ياسر عرفات بسحب البساط من تحت أقدام الوفد الفلسطيني بإجرائه مفاوضات سرّية مع إسرائيل، وهي التي أفضت إلى ما يُسمى بـ«عملية أوسلو»، التي دُشِّنت رسمياً وسط أجواء احتفالية صاخبة في أيلول/ سبتمبر 1993 في البيت الأبيض. إن منطوق اتفاقيات أوسلو صريحٌ لجهة التفويض الممنوح لبرنامج الاستيطان الإسرائيلي المتواصل، الأمر الذي لم يتجشم القادة الإسرائيليون (إسحاق رابين، شمعون بيريس) كبير عناء لإخفائه. ولهذا السبب، رفض عبد الشافي أن تكون له أية علاقة بعملية السلام الرسمية[26].

وهكذا تتابعت الأمور حتى نهاية التسعينيات فيما كان الاستيطان الإسرائيلي وضمّ المناطق [إلى إسرائيل] يتواصلان باطراد، مشمولين بتأييد أميركي كامل. وفي عام 2000، السنة الأخيرة من ولاية كلينتون (وولاية رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك)، بلغت عملية الاستيطان ذروة لم يسبق لها مثيل منذ عام 1992، مسدّدة المزيد من الضربات إلى إمكانية التوصل إلى حلٍ للنزاع بالوسائل الدبلوماسية السلمية.

كامب ديفيد ـ 2 وما بعدها:
نحو تبعية استعمارية جديدة ودائمة

ونزعة الرفض الأميركية ـ الإسرائيلية تخلّلت حتى مفاوضات كامب ديفيد لعام 2000. الصورة المتداولة هي أن كلينتون وباراك قدّما عروضاً

«شهمة» و«سخية» منقطعة النظير، لكن الفلسطينيين الغدّارين رفضوها مؤثرين عليها وسائل العنف. وكانت هناك طريقة بسيطة لتقييم هذه الادعاءات؛ ألا وهي التقدّم بخريطة للتسوية المقترحة بشأن الأراضي. لكنكم لن تجدوا خريطة واحدة في وسائل الإعلام أو الصحف أو المجلات الأميركية، إذا ما استثنينا المصادر الأكاديمية وأدبيات الإنشقاق. إن نظرة على الخريطة تُرينا أن ما عرضه كلينتون ـ باراك هو، في واقع الأمر، تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث كانتونات مفصولة بعضها عن بعض فصلاً حقيقياً بواسطة نتوأين مكوَّنين من مستوطنات يهودية متوسّعة ومشاريع لتطوير البنية التحتية. ليس للكانتونات الثلاثة إلاّ سُبُل محدودة جداً للوصول إلى القدس الشرقية ـ مركز الحياة الفلسطينية التجارية والثقافية والسياسية. وجميعها مفصولة فصلاً تاماً عن قطاع غزة.

ينبغي الإعتراف هنا أن الخريطة هذه تبقى أفضل من الوضع القائم، حيث الفلسطينيون في الضفة الغربية يعيشون كالمحابيس في أكثر من مئتي كانتون، وبعضها لا يزيد عن بضعة كيلومترات مربعة، والوضع في قطاع غزة أسوأ بعدُ بكثير.

بعد وقت قصير من انضمامه إلى حكومة باراك وترؤسه الطاقم المفاوض في كامب ديڤيد، نشر شلومو بن عامي، الذي يُعدّ من الحمائم في الطيف [السياسي] الإسرائيلي، دراسة أكاديمية حدّد فيها الخطوط العريضة للهدف من «عملية السلام» (أوسلو) بالآتي: إقامة «كيان تابع ذي صبغة استعمارية جديدة» للفلسطينيين، ويكون كذلك «على الدوام»[27]. هذا هو، من حيث الأساس، ما قُدِّم من عروض في كامب ديڤيد.

أما في إسرائيل، فقد ظهرت الخرائط في صحافة الاتجاه السائد، وقد دُرج على وصف المقترحات بأنها نسخة طبق الأصل عن البانتوستونات التي أُنشئت في جنوب إفريقيا قبل أربعين سنة [في ظل نظام الفصل العنصري]. وأفاد معلّقون محترمون بأن النموذج الإفريقي الجنوبي هذا قد دُرس جدّياً على أعلى المستويات العسكرية والسياسية خلال السبعينيات والثمانينيات، وأنه يُعتبر النموذج المثالي في الوقت الحاضر[28]. علماً بأن إسرائيل لطالما

رأت في جنوب إفريقيا أيضاً حليفاً ثميناً لها، على شاكلة الولايات المتحدة، طوال فترة ولاية ريغان.

بعد فشل كامب ديفيد 2000، استؤنفت المفاوضات ثانيةً، فقادت إلى اجتماعات رفيعة المستوى (إنما غير رسمية) عُقدت في طابا المصرية، في شهر كانون الثاني/ يناير 2001. وبدا أن اجتماعات طابا تُحرز تقدماً لا بأس به، وإنْ ظلت المشاكل الرئيسية بصدد الأراضي عالقة، لكن بأشكال أقلّ حدّة. ثمة تسجيل دقيق لمحادثات طابا نجده في تقرير وضعه ميغيل آنخيل موراتينوس، مراقب الاتحاد الأوروبي، وحظي بمصادقة كلا الجانبين[29]. لقد تمّ تضييق الفوارق الأساسية، لكن تعذر رأبها تماماً. بالنسبة للضفة الغربية، جرى الاتفاق من حيث المبدأ على الإجماع الدولي القديم العهد بشأن احترام الحدود المعترف بها دولياً مع بعض «التعديلات الطفيفة والمتبادلة»، التي لم تعد طفيفة الآن بالنظر إلى البرامج الاستيطانية ومشاريع البنى التحتية الإسرائيلية المدعومة أميركياً، التي سبقت الإشارة إليها، والتي راحت تتوسّع بسرعة على خطٍ موازٍ لسير عملية أوسلو في مسارها المتوقع إلى حد بعيد. وافق المفاوضون الفلسطينيون في طابا على أن تُضم المستوطنات التي أُقيمت بعد أوسلو حول مدينة القدس الموسّعة على جناح السرعة إلى إسرائيل، لكنهم دعوا إلى تبادل متكافىء في الأراضي، وهو ما لقي تأييد بعض الصقور الإسرائيليين الذين رحّبوا بالفرصة السانحة لترحيل العرب الإسرائيليين من ديارهم، وبذلك يرتاحون من «المشكلة الديموغرافية» التي تؤرقهم وتقضّ مضاجعهم كثيراً: وجود عدد أكبر من اللازم من غير اليهود في دولة يهودية. غير أن المفاوضين الإسرائيليين أصرّوا على تبادل الأراضي بنسبة اثنين إلى واحد أو حتى أكثر لصالحهم، عارضين على الفلسطينيين قطعة أرض لا قيمة في محاذاة صحراء سيناء. وظلّت المعضلة الشائكة الأولى هي الوضع القانوني للبلدة الإسرائيلية معاليه أدوميم، الكائنة إلى الشرق من القدس، وشبكة البنى التحتية التي تربطها بالمناطق المتوسّعة المزمع ضمّها إلى إسرائيل، والتي جرى تطويرها في الأغلب خلال التسعينيات بنيّة واضحة هي شطر الضفة الغربية عملياً إلى شطرين. إذن، بقيت هذه المسائل بدون حل، إلى جانب بعض المشاكل الأخرى؛ بيد أنه يوجد سبب وجيه للتسليم بما خلص إليه عاكيفا إلدار

من أن التقدّم كان حقيقياً وواعداً، حتى وإنْ لم يكن رسمياً.

تم إيقاف المفاوضات بأمر من باراك قبل الانتخابات الإسرائيلية. وإزاء العنف المتصاعد لم تُستأنف قط، ولذا من الصعب أن نعرف إلى أي مآل كانت ستؤول.

هذه المسائل الجوهرية كانت موضع دراسة نقدية لحسين آغا وروبرت ماليه، المعلّقين المطّلعين على بواطن الأمور، نُشرت في مجلة «فورين آفيرز»[30]. وقد لاحظا عن صواب أن «الخطوط العريضة للحلّ كانت معروفة ومفهومة منذ بعض الوقت»: قسمة الأراضي تبعاً لخط الحدود الدولية مع تبادلات ترابية متكافئة. وعندهما أن «السبيل الموصل [إلى الحل]، هو ما فات جميع الأطراف إدراكه منذ البداية»؛ لكن البيان، على دقته، خدّاعٌ ومضلِّلٌ. فالسبيل كان مقطوعاً طوال خمس وعشرين سنة من قِبَلِ الولايات المتحدة، وإسرائيل ماضية في رفضه حتى لدى أقصى الأطراف الحمائمية من الطيف السياسي السائد فيها، على ما أفاد موراتينوس مُدعِّماً أقواله مرة أخرى بالوثائق.

وقد انخفضت احتمالات التوصل إلى حلّ دبلوماسي بعدُ في عهد بوش الثاني - شارون. إذ توسّعت إسرائيل في مخططها الاستيطاني بدعمٍ أميركي متواصل. واستطاعت منظمة «بتسلم» الإسرائيلية لحقوق الإنسان أنْ تحصل أخيراً على الخرائط الرسمية التي تكشف نوايا إسرائيل فيما يتصل بالأراضي[31]. إن المستوطنات الإسرائيلية تشغل الآن ما نسبته 42 بالمئة من مساحة الضفة الغربية. فحدود [مستوطنة] معاليه أدوميم، مثلاً، تمتد من منطقة القدس الكبرى وحتى مدينة أريحا الفلسطينية المعزولة تقريباً؛ وهو نتوء يعزل إلى حد بعيد الشطر الجنوبي من الضفة الغربية. وهناك نتوء آخر يقع إلى الشمال، وهو يفصل جزئياً القطاع الشمالي عن القطاع الأوسط. والنتيجة نسخةٌ مؤلمةٌ من اتفاقية الكانتونات الثلاثة للضفة الغربية، وكلها منفصلة عملياً عن الجيب الصغير الذي هو القدس الشرقية، وعن قطاع غزة طبعاً، أياً كان المصير الذي سيتقرر لها.

والوضع كما هو قائم عام 2003، يصفه جيوفري آرونسون، رئيس

تحرير أهمّ مرجع أكاديمي أميركي مختصّ بشؤون الاستيطان، إثر زيارة قام بها للمنطقة الجنوبية[32]: «في كل مستوطنة إسرائيلية تقريباً، تتواصل الجهود الاستيطانية (الاستعمارية) بخطى متسارعة»، فتتمخّض عنها «تبدّلات جذرية في أنماط النقل وطرق الوصول»، الغرض منها «تدعيم قُدرة إسرائيل على ضمان سيطرة دائمة لها على تلك الأراضي»، وضمّها من ثم إلى إسرائيل التوسّعية. على النقيض من ذلك، الآلية المعدّة للفلسطينيين معكوسة تماماً: شبكة متعاظمة أبداً من الحواجز والعوائق والطُرُقات الإلتفافية والمحظورات التي تعزلهم تماماً عن المستوطنات، وعن بعضهم بعضاً، وعن أماكن عملهم، مما يُعرِّض للخطر قُدرتهم على العيش حياةً طبيعية، ويعمل على إفقار جماعة قومية برمّتها».

بالنسبة لخطط إدارة بوش، كما هي مرتسمة في منتصف عام 2003، هناك مصدران: خطابي وعملي. على المستوى الخطابي، يقرأ المرء «رؤية» بوش لدولة فلسطينية، و«خريطة الطريق» المستوحاة من أفكار أميركية. على الصعيد العملي، أعاقت إدارة بوش مراراً وتكراراً الإصدار العلني لخريطة الطريق العائدة إلى «اللجنة الرُباعية» (الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، روسيا والولايات المتحدة)، الأمر الذي أزعج كثيراً بقية الأعضاء. لقد تُركت الرؤية غامضة مبهمة، وبقيت كذلك حتى بعد نشر خريطة الطريق في نهاية المطاف، مصحوبةً بتصريح بوش المتواضع من أن «خريطة الطريق تُمثّل نقطة انطلاق نحو تحقيق الرؤية الخاصة بدولتين... تلك التي أطلقتُها في حزيران/ يونيو 2002»؛ وهي بالضبط نسخةٌ باهتة وغير واضحة من «الرؤية» التي طالما كانت عملة متداولة على مدى أكثر من رُبع قرن، لكن ممنوعة من الصرف بأمر من الولايات المتحدة[33].

الخطوات الأولى في خريطة الطريق بيّنة لا تحتاج إلى مزيد من الإيضاح: على الفلسطينيين أن يُنهوا فوراً مقاومة الاحتلال، بما في ذلك الهجمات على الجنود الإسرائيليين في المناطق المحتلة؛ وعلى إسرائيل أن تُعلن التزامها «بالرؤية الخاصّة بدولتين... التي طرحها الرئيس بوش»، ذات الطبيعة المبهمة. و«مع انتقال الاجراءات الأمنية إلى حيّز التنفيذ، ينسحب جيش الدفاع الإسرائيلي تدريجياً من المناطق التي احتلها بعد 28 أيلول/ سبتمبر 2000،

ويعود الجانبان إلى الوضع الذي كان قائماً في ذلك الحين. والأداء المُرضي هو ما تقرّر إسرائيل وواشنطن أنه كذلك. و«الوضع القائم» المفترض استعادته، يترك الفلسطينيين حبيسي مئات الكانتونات، ومُطوَّقين بالمستوطنات والبنى التحتية التي يُقيمها الاحتلال العسكري الإسرائيلي المدعوم أميركياً. ويظلّ مستقبل هذه المستوطنات غير واضح المعالم هو الآخر. يتعين على إسرائيل «أن تفكك في الحال المواقع الاستيطانية المتقدمة التي أُنشئت منذ آذار/ مارس 2001»؛ وهذا ما يوافق عليه الجميع في إسرائيل ما عدا غُلاة اليمين، إنما تُترك تتمّة النص أحياناً من دون تحديد دقيق: «وتُجمِّد (إسرائيل) كل نشاط استيطاني (بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات)». حتى ذلك الحين، كان في مقدور المستوطنات أن تمضي قُدماً في توسّعها. وإذا ما جاء أوان «التجميد»، هذا إذا جاء يوماً ما، ستكون الإتفاقيات التي تأسست طوال سنوات التسعينيات على النمط البانتوستاني، في إطار «عملية السلام» الأميركية ـ الإسرائيلية، ومن ثم تواصلت بموجب خريطة الطريق، قد استتبت وترسّخت على أرجح الظن.

وسيتعيّن بعد ذلك «تنفيذ الاتفاقيات السابقة من أجل زيادة التواصل الجغرافي إلى الحدّ الأقصى (بالنسبة للدولة الفلسطينية)، بما في ذلك اتخاذ إجراءات أخرى بصدد المستوطنات». وهذه «الإجراءات الأخرى» ما زالت غير محدّدة المعالم بوضوح، كما لا توجد أية اتفاقيات سابقة قد يتمخّض عنها «تواصل جغرافي» ذو معنى. فالمقترحات الجادّة الوحيدة التي قُدِّمت غير مُدرجة في الأجندة. وأياً تكن «رؤية» بوش حول «الدولتين»، فهي ليست رؤية الدولتين التي يؤيدها العالم كله عملياً، والتي دأبت الولايات المتحدة على عرقلتها منذ منتصف السبعينيات؛ ولا هي المبادرة السعودية التي صادقت عليها جامعة الدول العربية، وتؤيدها غالبية الشعب الأميركي؛ ولا هي بالأحرى الحلّ الذي اتضحت «خطوطه العريضة من حيث الأساس منذ بعض الوقت»، تلك التي جاء آغا وماليه على ذكرها. إنك لن تجد أي إلماعٍ لأي من هذه الأفكار[34].

بالإضافة إلى كل ما تقدّم، فإنه وإنْ كان هناك فرضٌ فوري (وعنيف) لشروط خريطة الطريق على الفلسطينيين، فلا وجود لأية شروط مفروضة

على عمليات الاستيطان وبرامج التطوير الإسرائيلية المموَّلة أميركياً. إن هناك سجلاً حافلاً بكل هذه الأمور، وما من سبب يدعونا إلى توقّع حدوث تغيير مهمّ في هذا الشأن.

لئن كانت خريطة الطريق السياسية وما زالت غامضة بالنسبة لمسؤوليات إسرائيل تجاهها، إلاّ أن الالتزامات الأخرى مُحدَّدة بموجبها تحديداً كاملاً. فلأول مرة، يكون تقديم المعونات الأميركية الهائلة إلى إسرائيل مشروطاً بأداء هذه الأخيرة: ليس على تطبيقها بنود خريطة الطريق طبعاً، وإنما على خطة اقتصادية يُنتظر منها «أن تُجري تخفيضاً كبيراً على وظائف وأجور القطاع العام، وكذلك على الضرائب»؛ وهي الاجراءات التي دُعيت بـ«خريطة الطريق الاقتصادية». توصف هذه الخطة في كُبريات الصحف الإسرائيلية «بالنظرية الجديدة... التي تتدخّل الولايات المتحدة بموجبها علناً في فرض نظام ليبرالي جديد على إسرائيل» - نظرية استُقبلت بترحاب في قطاع المال والأعمال الإسرائيلي، لكنها أدّت في الحال إلى إضراب 700 ألف عامل[35].

ومما له دلالته المميّزة حقاً، العمليات الهادفة إلى خلق «وقائع على الأرض» فيما المفاوضات جارية بالطريقة التقليدية. نذكر هنا، على سبيل المثال، بناء «جدار الفصل» الذي يبتلع أجزاءً من الضفة الغربية ويضمّها إلى إسرائيل. المسوّغ المُعطى لبناء هذا الجدار هو الأمن: للإسرائيليين وليس للفلسطينيين بالطبع، الذين تتسم مشاكلهم الأمنية بدرجة أكبر من الخطورة. إن جداراً مقروناً بتبادل للأراضي من شأنه أن يوفّر قدراً مقبولاً من الأمن. لكن أقصى قدر من الأمن هو الذي سيوفّره جدارٌ يُبنى على بُعد عدة أميال داخل الأراضي الإسرائيلية، وبما يسمح للجيش الإسرائيلي بتسيير دوريات على كلا جانبيه. غير أن اقتراحاً كهذا لا يتضمّن ضمّ أراضٍ فلسطينية إلى إسرائيل، ومن شأنه أن يخربط حياة الإسرائيليين لا الفلسطينيين، لذلك فهو غير واردٍ على الإطلاق. وخلص تقرير وُضع برعاية البنك الدولي إلى أن الجدار سيترك زهاء مئة ألف فلسطيني على الجانب الإسرائيلي منه، بالإضافة إلى «بعضٍ من أغنى الأراضي الزراعية في الضفة الغربية». كما أن الجدار سيجعل قسماً لا يُستهان به من المخزون المائي البالغ الأهمية والشديد الحيوية للضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية. إن إحدى مدن الضفة الغربية، وهي قلقيلية، باتت

الآن مطوّقة فعلاً بالجدار، وقد فُصلت عن أراضيها [الزراعية] و30 بالمئة من مصادرها المائية، كما سُلخت عنها أية مناطق قد تُخصَّص في يوم من الأيام للدولة الفلسطينية «القابلة للحياة» وذات «التواصل الجغرافي». يُقال إن نصف أراضي قلقيلية قد تمّت مصادرتها فعلاً، تمهيداً لضمّها إلى إسرائيل، مع التقدّم بعرضٍ سخي بالتعويض عنها ذات يوم بما يُعادل قيمة موسم زراعي واحد بأسعار السوق[36].

بعد زيارة كولن پاول إسرائيل للقاء رئيس الوزراء شارون والتباحث معه بشأن خريطة الطريق، أخبر شارون الصحافة بأن الجدار سوف يتّجه بعد وصوله إلى جنوب قلقيلية شرقاً ليضم مستوطنتَيْ آرئيل وإيمانوئيل الإسرائيليتين، وليفصل بذلك جزئياً القطاع الفلسطيني الشمالي عن القطاع الأوسط بنتوء من المستوطنات الإسرائيلية ومشاريع البنى التحتية، كما ورد في خطة كامب ديڤيد التي رسمها كلينتون وباراك. وما من شك في أن المرحلة الثانية والأكثر خطورة من خطة كلينتون - باراك لتوسيع الأراضي الإسرائيلية، تلك التي تفصل القطاع الأوسط عن القطاع الجنوبي، سوف تُضيف، بطريقة أو بأخرى، أراضي أخرى إلى إسرائيل بحكم الأمر الواقع. كذلك ليس ثمة ما يحمل على الشك في أن التجمّعات الإسرائيلية التي تبقى خارج الجدار، سوف تحتفظ بوضعها الراهن، أي كجزء لا يتجزأ من إسرائيل، وتكون متّصلة بها عبر شبكة هائلة من البنى التحتية، وحُرّة طليقة في التوسّع ضمن المناطق المخصَّصة لها، ما لم يأتها إيعاز ما بعكس ذلك من فوق.

تقول الباحثة الحسنة الإطلاع من جامعة هارفرد، ساره روي، بالاستناد إلى مصادر داخلية، إن البنك الدولي «يُقدّر عدد الذين سيتأثرون بالمرحلة الأولى، المرحلة الشمالية من بناء الجدار الفاصل بحوالى 232 ألف نسمة في 72 تجمّعاً سكنياً، منهم 140 ألفاً يعيشون على الجانب الشرقي من الجدار، لكنهم مُحاطون، في الواقع، بمساره المتلوِّي»؛ وقد يؤدي استكماله إلى «عزل ما قد يصل إلى 250 - 300 ألف فلسطيني، مع ضم ما يزيد عن 10 بالمئة من مساحة الضفة الغربية إلى إسرائيل». وألمحت روي أيضاً إلى أن «تصميم الجدار (ربما) يرمي إلى اقتطاع وتطويق الـ 42 بالمئة (أو أقل) من مساحة الضفة الغربية التي قال شارون إنه مستعد للتنازل عنها للدولة الفلسطينية».

إذا صحّ ذلك، يكون ما يفكّر به شارون شيئاً شبيهاً بالخطة التي تقدّم بها عام 1992. وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن الطيف السياسي [في إسرائيل] قد مال كثيراً نحو القطب القومي المتشدّد، فإن ما بدا تهوّراً في ذلك الحين، قد يُصوَّر اليوم على أنه تنازل دراماتيكي[37].

تُعقِّب الصحافية الإسرائيلية عميرة هاسّ على ذلك قائلة: إن «الوقائع على الأرض هي التي تُحدّد، ولن تفتأ تُحدّد، المساحة التي سوف تنطبق عليها خريطة الطريق؛ المساحة التي سيُقام عليها الكيان المسمى بـ«الدولة الفلسطينية»:

> إنّ جولة (على الأماكن) حيث تنهمك لجنة الاشغال العامة، ووزارة الدفاع، ووزارة الإسكان، وجرّافات جيش الدفاع الإسرائيلي في العمل، تتيح لك أن تعرف لماذ يجد رئيس الوزراء آريئيل شارون سهولةً في التحدث عن «دولة فلسطينية»... فمشاريع البناء الضخمة في القدس وضواحيها، من بيت لحم إلى رام الله، ومن البحر الميت إلى مُودِئين، قد حكمت باستحالة قيام أي تطور عمراني، صناعي أو ثقافي فلسطيني جدير بهذا الاسم في منطقة القدس الشرقية. فالقطاع الجنوبي للضفة الغربية، الممتد من الخليل إلى بيت لحم، سوف يُفصل عن القطاع الأوسط لمنطقة رام الله، بواسطة بحر من المستوطنات الإسرائيلية المتناثرة بشكل مدروس وشبكة من الطرقات الإلتفافية والاوتوستر ادات. أما القطاع الشمالي، الممتد من جنين إلى نابلس، فستقطعه عند الوسط الكتلة الاستيطانية الضخمة التي تضمّ مستوطنات أرئيل - إيلي - شيلو[38].

وفيما خصّ «تجميد الاستيطان»، أوضح شارون، وهو يحاول إقناع

أعضاء حكومته المتطرفة بقبول خريطة الطريق، بأنه «لن يكون هناك أي تقييد في هذا الشأن، وبوسعكم أن تبنوا لأطفالكم وأحفادكم، وآمل أن تبنوا لأحفاد أحفادكم أيضاً»(39).

على المستوى اللفظي، تبدو خريطة الطريق وكأنها تُقدِّم إلى الفلسطينيين أكثر مما قدّمته عملية أوسلو: فهي تتداول عبارات من قبيل «الدولة الفلسطينية»، «إنهاء الاحتلال»، «تجميد كل نشاط استيطاني»... إلخ؛ أي كل الألفاظ التي لم ترد في بروتوكولات أوسلو. لكن المظاهر خدّاعة. فإسرائيل وراعيتها، دعْ عنك العناصر المتشدّدة فيها، لا تنوي الاستيلاء على مناطق لا تنفعها بشيء أو لا تروق لها، وليست معنيّة بإدارة شؤون القسم الأعظم من الكتلة السكانية الفلسطينية. إن بناء «الوقائع على الأرض» قد قطع شوطاً كافياً وبما يسمح بحرية استخدام مصطلحات كان من الجائز فيما سبق أن تعرقل خُططاً عرفت طريقها إلى التنفيذ خلال العقد الفائت، وها هي اليوم تتكرّس على الأرض بمزيد من الرسوخ.

بعيداً عن الرطانة الخطابية حول «الرؤى»، هناك مصدر أكثر أهمية للمعلومات: الأفعال؛ وحسبنا أن نسوق بضعة أمثلة عنها فيما يلي: في كانون الأول/ ديسمبر 2000، أثارت إدارة بوش جواً من الخيفة في الخارج حين استخدمت الفيتو ضد مشروع قرار لمجلس الأمن تقدّم به الاتحاد الأوروبي ويدعو إلى تطبيق واشنطن خطة ميتشل، وبذل جهود لخفض منسوب العنف عن طريق إيفاد مراقبين دوليين [إلى المنطقة]، وهو ما تعارضه إسرائيل معارضة شديدة. فوجودهم سيعمل على تقليص العُنف الفلسطيني على الأرجح، لكنه سيعيق كذلك القمع والإرهاب الإسرائيليين.

قبل عشرة أيام من استخدامها الفيتو، قاطعت واشنطن مؤتمراً في جنيف للأطراف العليا الموقّعة على معاهدة جنيف دُعي إلى مراجعة الوضع في المناطق المحتلّة. والمقاطعة ولّدت كالعادة «فيتو مضاعفاً»: وضع العصي في دواليب القرارات، والتعتيم على الأحداث ومحوها من ذاكرة التاريخ. لقد أعاد المؤتمر التأكيد على إمكانية تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلّة، بحيث تُعتبر العديد من الأعمال الأميركية والإسرائيلية فيها جرائم

حرب بمقتضى القانون الأميركي نفسه. وأدان المؤتمر من جديد الاستيطان الإسرائيلي الذي تموّله الولايات المتحدة، وممارسة «القتل المستهدَف، والتعذيب، والإبعاد غير المشروع، والحرمان المقصود من الحقّ في محاكمة عادلة واعتيادية، والتدمير الواسع ومصادرة الممتلكات... التي تجري بصورة غير شرعية وجائرة»[40].

إن اتفاقية جنيف الرابعة، التي وُضعت أساساً لتجريم جرائم النازيين في أوروبا المحتلّة، تُشكِّل لبّ المبادىء الجوهرية لشرعة الإنسان الدولية. وقد جرى التأكيد تكراراً، وفي أكثر من مناسبة، على انطباق تلك الاتفاقية على المناطق التي تحتلّها إسرائيل: من ذلك تأكيد جورج بوش [الأب]، مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة (أيلول/ سبتمبر 1971)، وقرارات مجلس الأمن، نذكر منها القرار 465 لعام 1980 الذي أُقرّ بالإجماع وشجب الممارسات الإسرائيلية المدعومة أميركياً بوصفها «انتهاكاً صارخاً للاتفاقية المذكورة؛ والقرار 1322 (تشرين الأول/ أكتوبر 2000) الذي أُقرّ بأغلبية 14 صوتاً (وامتناع عضو واحد عن التصويت هو الولايات المتحدة)، ودعا إسرائيل إلى التقيُّد الدقيق بمسؤولياتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة». وباعتبارها من الأطراف العُليا الموقِّعة [على معاهدة جنيف]، فإن الولايات المتحدة والدول الأوروبية مُلزمة بمقتضى المعاهدة المهيبة بأن تعتقل وتحاكم المسؤولين عن مثل تلك الجرائم، بمن فيهم زعماؤها أنفسهم. وباستمرارها في رفض الاضطلاع بهذا الواجب، فإنما «تُشجّع الإرهاب» ـ إذا ما استعرنا هنا صياغة لفظية لجورج بوش الثاني، الذي دأب على استخدامها في إدانة الفلسطينيين. لقد تبدّل موقف الولايات المتحدة مع مرور الزمن: فمن الموافقة على انطباق الاتفاقية على المناطق المحتلّة، إلى الامتناع عن التصويت إبّان عهد كلينتون، وأخيراً إلى إضعافها وتقويضها في ظل بوش الثاني.

وقد دلّلت إدارة بوش على موافقتها الضمنية على القمع الوحشي في المناطق المحتلة بطُرُق وأشكال أخرى عديدة. وهكذا عندما كان آرئيل شارون في ذروة هجومه الضاري على الضفة الغربية في نيسان/ أبريل 2002، أُرسل كولن پاول لـ«إحلال السلام». فراح يتسكع على مهل، منتقلاً من بلد متوسطي إلى آخر، ولم يصل إلى إسرائيل إلاّ وكان المدافعون عن جنين قد نفد منهم

الطعام والرصاص. وللمرء أن يفترض أن استخبارات وزارة الخارجية استطاعت أن تُجري هذه العملية الحسابية. وقد صرّح مسؤول في البنتاغون بما لا يحتاج إلى تصريح حين قال: إن «رحلة پاول معدّة أصلاً لإعطاء شارون مزيداً من الوقت»... وأضاف مسؤول في وزارة الخارجية: «إن الإسرائيليين لا يستمعون كثيراً إلى ما نقول، بل يراقبون ما نفعل... وما نفعله هو إعطاؤهم مزيداً من الوقت للإنسحاب»[41]. وعندما أنهوا عملهم، كان مخيم اللاجئين في جنين قد سوّي بالأرض، والقسم الأكبر من مدينة نابلس القديمة قد استحال أنقاضاً، فضلاً عن تدمير البنية التحتية المؤسساتية والثقافية للحياة الفلسطينية في رام الله بتلك الوحشية الضارية التي عُرف بها الجيش الإسرائيلي لسنوات طويلة.

في كانون الأول/ ديسمبر 2002، كرّرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعراب عن المعارضة شبه الشاملة لضمّ إسرائيل الفعلي لمدينة القدس، في خرقٍ لقرارات مجلس الأمن يعود تاريخها إلى عام 1968 (وأُجيزت يومها بتأييد أميركي). ولأول مرة، تصوّت الولايات المتحدة ضد مشروع قرار بهذا الشأن، قالبةً بذلك رأساً على عقب الموقف الأميركي الرسمي المعتمد منذ أمد بعيد بشأن وضع القدس. وكان إلى جانب الولايات المتحدة في التصويت ضد مشروع القرار، إسرائيل وبضع دويلات تابعة من جُزر المحيط الهادىء وكوستاريكا. وإذا كان هذا الموقف المعكوس قد اتُّخذ عن قصد وبنيّة جدية، فإنه يقضي عملياً على كل إمكانية للتوصُّل إلى تسوية سياسية. كما أن إدارة بوش تعمل على إدامة واستمرار مسلسل العنف من خلال تصويتها ضد مشروع قرار يدعو إلى بذل مساعٍ دولية من أجل «إيقاف تدهور الوضع ما بين إسرائيل والفلسطينيين، وإبطال جميع الإجراءات المتخذة على الأرض منذ اندلاع جولة العنف الأخيرة في أيلول/ سبتمبر 2000، ومواصلة العمل بعزم وتصميم من أجل [توقيع] معاهدة سلام» (أُجيز بـ 160 صوتاً في مقابل أربعة أصوات تعود إلى الولايات المتحدة، إسرائيل، ميكرونيزيا وجُزر مارشال). وعلى جري العادة المألوفة، لم يُؤتَ على ذكر أي من هذه الوقائع في الولايات المتحدة[42].

من جهة أخرى، أعلن بوش أن كبير الإرهابيين شارون «رجل سلام»،

وطالب باستبدال ياسر عرفات برئيس وزراء يُلبّي المطالب الاميركية والإسرائيلية، حتى وإن كان «خلافاً للسيد عرفات، لا يتمتع بشعبية»[43]. إن هذا كله يُعطينا شاهداً إضافياً على رؤية الرئيس للديمقراطية.

في شباط/ فبراير 2003، وفي خطابٍ له أمام جمعية «أميركان إنتربرايز إينستيتيوت» اليمينية المتطرفة، أدلى بوش بما أسمته صحيفة «نيويورك تايمز»: «أولى ملاحظاته المهمّة حول الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني في غضون ثمانية أشهر». كان الخطاب في معظمه هذراً أجوف، لكنه احتوى على نقطة خطيرة واحدة لا غير: فقد صرّح بوش بلغة ملتوية أن في وسع إسرائيل أن تستمر في برامجها الاستيطانية والتطويرية في المناطق المحتلّة. واتخذت موافقته هذه شكل تصريح مؤداه أنه «مع إحراز تقدم نحو السلام، يجب أن ينتهي النشاط الاستيطاني في المناطق المحتلّة»، ملمّحاً بشكل ضمني إلى إمكان تواصله إلى أن تقرّر الولايات المتحدة (ومن جانب واحد، شأنها دائماً) أن التقدم قد أُحرز[44]. ومن جديد، جاءت ملاحظة بوش اليتيمة و«ذات الأهمية»، لتقلب السياسة الرسمية للحكومة رأساً على عقب: في السابق، كانت برامج الاستيطان تُعتبر غير مشروعة، أو على الأقل «غير مُساعدة»؛ أما الآن فقد صارت مسموحاً بها وإنْ على نحو ضمني. ويُمكن للمرء أن يُحاجج هنا دفاعاً عن الإدارة بأن ما جرى لا يعدو كونه تكييف العقيدة الرسمية لتُماشي ممارسةً شبه ثابتة.

وغالباً ما يتمّ التعبير عن القيم السائدة بشكل ضمني، كما حصل في الذكرى الأولى لـ 11 أيلول/ سبتمبر حين اغتنم الرئيس المناسبة ليزوِّد إسرائيل، البلد الغني، بمبلغ إضافي قدره 200 مليون دولار، ويرفض في الوقت عينه تقديم 130 مليون دولار على سبيل المعونة التكميلية الطارئة إلى أفغانستان[45]. وليس هذا في الولايات المتحدة فقط. فقد كتب وزير الخارجية البريطانية الأسبق، دوغلاس (لورد) هيرد، يقول: «إن هناك معضلتين تؤرّقان الشرق الأوسط: الخطر من صدّام حسين، وعدم الأمن لإسرائيل»[46]. أما عدم الأمن الذي يعيشه الفلسطينيون منذ ست وثلاثين سنة تحت الإحتلال العسكري، فليس بالمعضلة التي لم تجد حلاً؛ بل كانت وما زالت ممّا لا يصحّ ذكره في الواقع.

كثيراً ما تُبرَّر الخطوات التي تقوّض احتمالات التوصل إلى تسوية دبلوماسية سلمية بأنها جاءت ردّاً على الإرهاب الفلسطيني؛ الذي شهد تصاعداً بالفعل، بما في ذلك جرائم ارتُكبت بحق المدنيين الإسرائيليين خلال انتفاضة الأقصى التي اندلعت في أواخر أيلول/ سبتمبر 2000. وقد كشفت الانتفاضة ما حصل من تغييرات خطيرة الشأن داخل إسرائيل. فسلطة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية كانت قد بلغت آنذاك حداً حمل المراسل العسكري، بن كاسپيت، على وصف البلد بأنه «ليس دولة لها جيش، بل جيش له دولة»[47].

وتحليل كاسپيت هذا أكّده جوهرياً وعمّقه تاريخياً مراسل عسكري مرموق آخر هو ريئوڤين پداتزور، في استعراضه لـ«ثقافة القوة» في إسرائيل، و«اختيارها الدائم للخيار العسكري» وتفضيله على الوسائل السلمية منذ إنشائها. ففي مناقشته لكتابٍ وضعه المؤرِّخ العسكري موتي غولاني، يقول پداتزور إن غولاني «على حق طبعاً في إنكاره الصريح لروح الشعب الإسرائيلي المقدّسة إلى أبعد حدود القداسة، والتي تبعاً لها تصبو إسرائيل دائماً إلى السلام، بينما يرفض جيرانها على الدوام انتهاج طريق السلام، مؤثرين عليها طريق الحرب». ويتفق الإثنان على أن الحقيقة هي غير ذلك تماماً. والسبب الأوّلي هو «مأسسة السلطة وانتقالها بالكلّية إلى عُهدة المؤسَّستين السياسية والعسكرية». فالقيادة العسكرية تتدخل في «النقاش السياسي ـ الدبلوماسي»، بلجوئها إلى التهديد بالقوة في بعض الأوقات، وبذلك تصوغ السياسة فعلياً وإلى مدى لا يعرفه أي مجتمع ديمقراطي آخر. واسترشاداً بهذه «الثقافة العسكرية»، تستخدم «القيادة السياسية ـ العسكرية في إسرائيل أسلوب المتاجرة بالخوف في المسائل الأمنية... فتشيع المخاوف والقلق بغية تعبئة المجتمع الإسرائيلي، وكذلك لحرف أنظار الجمهور عن المشاكل الداخلية، كتدهور الوضع الاقتصادي أو ارتفاع معدلات البطالة». وهذه «المعادلة» ـ المألوفة تماماً في أمكنة أخرى، بما فيها الولايات المتحدة نفسها ـ أرسى قواعدها الأب المؤسِّس لإسرائيل ديڤيد بن غوريون منذ الأيام الأولى من عمر الدولة، [بقوله] و«المتاجرة بالخوف... لن تنفك تُستخدم في العقود القادمة»، وصولاً إلى أيامنا هذه. ههنا كاتبٌ ومراجعٌ ينضمّان إلى مُعلقين إسرائيليين آخرين في التحذير من «الخطر الجدّي» الذي ينطوي عليه

«تكوين إجماعٍ تكون فيه الاعتبارات الديمقراطية، في حالة إسرائيل ترفاً»، مصحوباً بـ«عوارض الفاشية»[48].

ما استدعى ملاحظات كاسپيت هذه، الازدراء الشديد الذي كانت تُبديه القيادة العسكرية حيال الأوامر الصادرة إليها من الحكومة المدنية في الأشهر الأولى من الانتفاضة؛ وهو موقف يجدر لفت الانتباه إليه بنوع خاص، لا سيما وأن رئيس الوزراء كان رئيساً سابقاً للأركان، وبقية المسؤولين كانوا هم أيضاً من المراتب العسكرية الرفيعة. وعلى شاكلة القوات العسكرية الضاربة التي تواجه خصماً أعزل إلى حد بعيد، لجأ الجيش الإسرائيلي في الحال إلى استخدام أقصى أساليب العُنف. وحين طلب رئيس الاستخبارات العسكرية إجراء تحقيق حول «كمية الرصاص التي أطلقها الجيش منذ بدء الأعمال القتالية»، صُعق وباقي الجنرالات إذ عرفوا أنه في غضون الأيام القليلة الأولى من الانتفاضة، أطلق الجيش مليون رصاصة وقذيفة أخرى - أي «رصاصة لكل طفل» بحسب تعليقٍ لأحد الضباط في القيادة العُليا أدلى به مشمئزّاً. وأكدت المصادر العسكرية صحة تقرير أفاد بأنه في حادثة واحدة، أُطلقت فيها رصاصة واحدة في الهواء لتبيان الحقيقة لأحد المراقبين الأوروبيين، أعقبتها ساعاتان كاملتان من إطلاق النار الكثيف من جانب الجنود الإسرائيليين والدبابات الإسرائيلية.

وطبقاً لإحصائيات الجيش الإسرائيلي نفسه، فإن نسبة القتلى ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين كانت 20 إلى 1 تقريباً في الشهر الأول من الإنتفاضة (27 فلسطينياً وأربعة إسرائيليين)، وذلك في المناطق الخاضعة للاحتلال العسكري، حيث المقاومة نادراً ما تتعدّى إلقاء الحجارة. كما استُدعي سلاح الجيش من الجرّافات الضخمة التي زوّدته بها الولايات المتحدة إلى العمل، فقام بتدمير المنازل، وتجريف الحقول، وكروم الزيتون، والأحراش في تهتك منفلت من عقاله، ناهجاً في ذلك سياسة جعلت من إسرائيل «مُرادفاً للجرّافة» حسبما كتب أحد المراسلين الصحافيين بشعور من الفزع الشديد، وقالباً رأساً على عقب المُثُل العليا التأسيسية التي تتحدث عن «جعل الصحراء تُزهر بالخضرة»[49].

ومنذ البداية، استخدمت إسرائيل المروحيات الحربية لمهاجمة الأهداف المدنية، فقتلت وجرحت العشرات من الناس. ردّ كلينتون على عجل بأن أبرم [معها] أضخم صفقة مروحيات حربية تُعقد في عقدٍ من الزمن؛ وأوضح البنتاغون للصحافيين بأنه لا توجد قيود على أوجه استعمالها. وهذه الحقيقة، التي ما لبثت أن عُرفت على الفور، بقيت مع ذلك طي الكتمان في الولايات المتحدة.

بيد أن إسرائيل لم تكن السبّاقة في هذا المجال. فالقوات الأميركية في حرب الخليج عام 1991، كانت تتمتع بتفوقٍ عسكري ساحق بحيث إن القوات دخلت العراق خلف محاريث رُكِّبت على دبابات وجرّافات، فقامت بجرف الجنود العراقيين وهم أحياء إلى خنادق في الصحراء؛ وهو «تكتيك غير مسبوق» بشهادة پاتريك سلويان: «لم يُقتل جندي أميركي واحد في الهجوم الذي جعل من المتعذر إحصاء عدد الجثث العراقية». كان الضحايا، في معظمهم، من الفلاحين المجنّدين الشيعة والأكراد على ما يظهر، ضحايا صدّام حسين المنكودي الحظ الذين كانوا يختبئون في حُفر في الرمال، أو يفرّون للنجاة بأرواحهم. فلم يسترعِ التقرير الانتباه أو التعليق[50].

إن مذابح كهذه ليست فقط شيئاً روتينياً عندما يكون هناك فارق كبير في القوى، بل إنها موضع تباهي وتفاخر مرتكبيها في كثير من الأحيان. لنأخذ حالةً لها علاقة بعضوٍ غير مسلم في «محور الشرّ». فمن غير المحتمل أن يكون الكوريون الشماليون قد نسوا «الدرس الحسّي في القوة الجوية الذي لُقِّن لجميع الشيوعيين في العالم، ولا سيما للشيوعيين في كوريا الشمالية» في شهر أيار/ مايو 1953، أي قبل شهر واحد من توقيع اتفاقية الهدنة، وتحدثت عنه بحماسة لافتة دراسةٌ لسلاح الجوي الأميركي: أما وأنه لم تبقَ هناك أية أهداف [قابلة للقصف] في البلد الذي سوّي بالأرض، فقد أُرسلت القاذفات الأميركية لتدمير سدود الريّ، التي «تؤمّن 75 بالمئة من إمدادات المياه اللازمة لانتاج الأرز في كوريا الشمالية». وأردفت الرواية الرسمية قائلة: «لا يُمكن للإنسان الغربي أن يتصوّر ماذا يعني فقدان هذه المادة الغذائية الأساسية بالنسبة للإنسان الآسيوي: المجاعة والموت البطيء»، مُعدِّدةً أنواع الجرائم التي حملت في طياتها أحكام الإعدام في [محاكمات] نورمبرغ[51]. وللمرء أن

يتساءل هنا عمّا إذا كانت مثل هذه الذكريات لا تزال حيّة في البال فيما القيادة الكورية الشمالية اليائسة تلعب دور «الدجاجة النووية».

من الأهمية بمكان أن نعي مدى روتينية هذه الممارسات، وبالتالي احتمال تكرارها ثانية إلاّ إذا وجدت وازعاً لها من داخل الدول القوية. بوسعنا أن نُعاين والرعب يتملّكنا خرائب غروزني وأطلالها؛ وإذا ما أسعفتنا الذاكرة التاريخية، بوسعنا أن نستذكر مدى الدمار الذي خلّفه القصف الأميركي المكثّف في الهند الصينية. إن الثأر لا يقف عند حدٍ عندما يتعرّض المميَّز والقوي لصنف الإرهاب الذي طالما أذاقه لضحاياه. لنضرب مثلاً علىَ ذلك بما حدث في زمن مبكر حينما قُتل مواطنون بريطانيون في سياق عصيان اندلع في الهند المحتلّة لمئة وخمسين سنة خلت («التمرد الهندي»، بحسب التعبير الإمبريالي). كانت ردة فعل بريطانيا ضارية للغاية؛ كانت «صورة كالحة ومروّعة للإنسان في أسوأ حالاته» - هذا ما كتبه [جواهر لال] نهرو من زنزانته إبّان الحرب العالمية الثانية، مُستشهداً بمعطيات بريطانية وهندية (وهذه الأخيرة كانت محظورة في ظل الحكم البريطاني). وهناك دراسة تاريخية ذائعة الصيت وضعها عالِمٌ جديد بهذا الاسم، تُسجِّل ما كان «شائعاً من ممارسات» من قبيل «الهجمات المتعمّدة على القرويين المسالمين والهنود العُزل، وحتى على خدم المنازل الأوفياء»، والقتل الوحشي للأسرى من «العُصاة»، و«إضرام النار في قُرى بأكملها» لاقترافها «جريمة» القُرب من مكان الفظاعات الهندية الحقيقية أو المزعومة؛ وقد رافقت كل ذلك «وحشية عرقية رهيبة... أطلقتها من عقالها وأجّجت سُعارها شهوة الإنتقام البريطانية».

وثمة دراسة أخرى تصف كيف أن «عشرات الآلاف من العساكر ورجال حرب العصابات القرويين قد شُنقوا، أو أُعدموا بالرصاص، أو مُزِّقت أجسادهم إرباً بالمدافع»، ما أفضى إلى هبوط حاد في عدد السكان في عدّة مناطق. والمزاج السائد آنذاك تشهد عليه النصيحة التي أسداها في شهر أيار/ مايو 1857 جون نيكولسون، «بطل نيودلهي»، و«الرجل المستقيم»، و«المسيحي الورع»، بحسب توصيفات المعجبين المعاصرين له. يقول نيكولسون: «دعونا نقترح مشروع قانون يُجيز سلخ جلد أو خوزقة أو إحراق قتلة النساء والأطفال في دلهي وهم أحياء. ذلك أن مجرد تعليق المشانق لمرتكبي مثل هذه

الفظاعات، فكرة تبعث على الجنون». والفظاعات التي كان يُشير إليها اشتملت على تلك التي كشف النقاب عنها، في «روايات مُفصَّلة إنما متخيَّلة»، مسيحيون ورعون آخرون ممن اقترفوا فظاعات تقشعر لها الأبدان على سبيل الإنتقام[52].

وكمثال إيضاحي على تأثير الدروس والعبر المستفادة من الحرب العالمية الثانية، نذكر ما حصل في كينيا خلال الخمسينيات، حين قُتل نحو من 150 ألف نسمة أثناء قمع بريطانيا لتمردٍ ضد المُستعمِر: حملة حفلت بأعمال الإرهاب المروعة والفظاعات على أشكالها، لكنها اهتدت كالعادة بأسمى المُثُل العُليا. أوضح الحاكم البريطاني إلى شعب كينيا في عام 1946، أن بريطانيا إنما تسيطر على أرضهم ومقدراتهم «بُحكم الحق المُعطى لها بنتيجة أحداث تاريخية تعكس أعظم أمجاد آبائنا وأجدادنا». وإذا كان «القسم الأعظم من ثروات البلاد في أيدينا الآن»، فما ذلك إلاّ لأن «هذه الأرض التي صنعناها هي أرضنا بحق - حق الإنجاز»، وعلى الأفارقة أن يتعلّموا فقط أن يعيشوا في «عالم صنعناه نحن في ظل الحوافز الإنسانية لأواخر القرن التاسع عشر والقرن العشرين»[53].

إن التاريخ زاخرٌ بالسوابق لما نراه أمام أبصارنا يوماً بعد يوم، وإنْ كان الرهان يغدو أبعث على الخوف والجزع مع وسائل الدمار المُتاحة.

والقادة العسكريون الإسرائيليون لا ينتهجون فقط العقيدة العسكرية المعهودة لدى من يجدون قوة ساحقة في متناولهم، بل يعوّلون كذلك على تجربتهم الخاصة. فحين أُمروا باستخدام العنف من الوزن الثقيل لـ«سحق» الفلسطينيين، إلى جانب تطبيق «العقاب الجماعي» الوحشي في تشرين الأول/ أكتوبر 2000، فلعلّهم كانوا يتوقعون أن تدفع هذه الأساليب الضحايا إلى «أعمال انتقام دموية»[54]. هذا لم يحصل حين أرسل رئيس الوزراء رابين جنوده لسحق سكان المناطق [المحتلّة] بواسطة كسر العظام، والضرب المبرح، والتنكيل، والتعذيب، والإذلال، أثناء الإنتفاضة الأولى قبل عشر سنوات. لكن هذه الأساليب نجحت إلى حد بعيد بعد ذلك، شأنها في الماضي[55].

في كانون الأول/ ديسمبر 1982، وفي أعقاب اندلاع الأعمال الإرهابية

والتعدّيات الوحشية من طرف المستوطنين والجيش الإسرائيلي في المناطق [المحتلّة] التي صدمت حتى الصقور في إسرائيل، حذّر خبير أكاديمي إسرائيلي بارز في الشؤون العسكرية من المخاطر التي تتهدّد المجتمع الإسرائيلي حين يكون ثلاثة أرباع المليون من الشباب ممّن خدموا في صفوف الجيش الإسرائيلي «يعرفون أن مهمة الجيش ليست الدفاع عن الدولة، في الميدان ضد جيش أجنبي فحسب، بل وتدمير حقوق الأبرياء أيضاً لا لشيء إلاّ لأنهم "عربوشيم"، يعيشون على الأرض التي وهبنا الله إياها». والمبدأ الأساسي في هذا الصدد كان صاغه في مستهل عهد الاحتلال موشيه دايان: يجب أن تُفهم إسرائيل الفلسطينيين في المناطق [المحتلّة] بأنه «ليس عندنا من حلٍ لكم. ستبقون تعيشون عيشة الكلاب. ومن شاء منكم أن يرحل فليرحل، وسنرى إلى أين ستقودنا هذه المسيرة»[56]. لكن الفلسطينيين بقوا «صامدين»، يُقاسون الأمرَّين، إنما نادراً ما يُقابلون الأذى بمثله.

الإنتفاضة الثانية كانت مختلفة. هذه المرة، عملت الأوامر لسحق الفلسطينيين بلا أدنى شفقة وتعليمهم «ألا يرفعوا رؤوسهم»، على تصعيد دورة العنف وجعلها تفيض على إسرائيل نفسها، التي كانت قد فقدت الحصانة المادية في وجه الإنتقام من داخل المناطق بعدما سادت لأكثر من ثلاثة عقود من الاحتلال العسكري. وكما لو كان يعكس أصداء المخاوف التي أرّقت النفوس للسنوات العشرين الماضية، خلص مقالٌ افتتاحي في إحدى كُبريات الصحف الإسرائيلية إلى القول:

> إن سنتين ونصف السنة من القتال المحتدم ضد الإرهاب الفلسطيني قد حوّلت جيش الدفاع الإسرائيلي إلى جيش فظ، لا يعرف الرحمة، منصبٌ بكلّيته على تأدية رسالته بدافع من عدم اكتراثه بعواقب أفعاله. إن جيش الدفاع الإسرائيلي الذي ربّى أجيالاً من الجنود على أسطورة طهارة السلاح، وثقّف ضباطه بفكرة الجندي الخلوق، المتروّي، الذي يتخذ قراراته القاسية فيما هو يفكّر بالاعتبارات الإنسانية؛ هذا الجيش آخذٌ في التحوّل

إلى آلة للقتل، تبعث فعاليتها الرهبة في النفوس، بل والصدمة[57].

ومع تغيُّر نسبة القتلى الفلسطينيين إلى القتلى الإسرائيليين من 20 إلى 1، إلى ما يقرب من 3 إلى 1، تبدّلت المواقف في الولايات المتحدة هي الأخرى من التغافل عن الفظاعات المرتكبة أو محضها التأييد، إلى الغضب المستطير: على الأعمال الوحشية الموجَّهة نحو أتباع الولايات المتحدة الأبرياء. وقد كانت فعلاً أعمالاً مشينة وفظيعة، لكن النظرة الانتقائية تفضح نفسها بنفسها، ليس أقلّه بسبب تجذّرها العميق في ثقافة وتاريخ الغُزاة.

الفصل الثامن

الإرهاب والعدالة:
بعض البديهيات المفيدة

بالنسبة إلى مواضيع إشكالية وخلافية جداً كالتي سنتناولها بعد قليل، ربما يكون من المستحسن البدء بعرض بعض الحقائق البسيطة.

أولى هذه الحقائق أن الأعمال تُقيَّم بمدى التداعيات والمضاعفات المحتملة لها. ثانيتها هي مبدأ العمومية، أي نُطبِّق على أنفسنا المعايير ذاتها التي نطبقّها على الآخرين، إنْ لم نقلْ معايير أشدّ صرامةً. وعدا عن كونهما من أبسط البديهيات، فإن هذين المبدأين يُشكّلان أيضاً أُسس نظرية الحرب العادلة، أو على الأقل أية نسخة منها جديرة بأن تؤخذ مأخذ الجد. والحقائق البديهية عادةً ما تثير سؤالاً تجريبياً: هل هي محل قبول؟ إنّ التقصّي سيكشف لنا أنها بالعكس مرفوضة، ودونما استثناء تقريباً على ما أعتقد.

لعلّ البديهية الأولى تستلزم شيئاً من التفصيل والبلورة. قد تكون الذيول الفعلية لعملٍ ما خطيرة الشأن، لكنها لا تؤثّر في التقييم الأخلاقي لذاك العمل. فلا أحد يحتفل بانتصار خروتشيف، في نصبه الصواريخ النووية في كوبا، لأنها لم تؤدِ إلى إشعال حرب نووية؛ أو يشجب المتاجرين بالخوف ممَّن حذّروا من ذلك الخطر. كذلك، لا أحد يُهلِّل للقائد العزيز لكوريا الشمالية لتطويره أسلحة نووية وتزويده باكستان بتكنولوجيا الصواريخ؛ أو يندِّد بمن حذَّر من المضاعفات المحتملة لذلك لأنها لم تتحقّق. إنّ المُدافع عن إرهاب الدولة الذي يتبنّى مواقف كهذه، قد يُعتبر وحشاً أخلاقياً أو رجلاً معتوهاً. وهذا أمر بديهي، إلى أن يأتي الوقت الذي يتعيَّن فيه أن نُطبِّق المعيار ذاته على أنفسنا. عندها يتحوّل موقف الرجل المعتوه والوحش الأخلاقي إلى موقفٍ

مُشرِّفٍ للغاية، لا بل إلزامي، ويغدو الاعتصام بالحقائق البديهية موقفاً مُداناً بمنتهى الاشمئزاز.

مع ذلك، دعونا نتقبل الحقائق البديهية على علاّتها، أي كحقائق بديهية، ومن ثم نتفكّر في بعض الحالات الخطيرة الراهنة التي تنطبق عليها.

الحقائق البديهية والإرهاب

لنأخذ 11 أيلول/ سبتمبر مثلاً. يُزعم على نطاق واسع أن الهجمات الإرهابية [في ذلك اليوم]، قد غيَّرت كل شيء بصورة دراماتيكية، ودخل العالم عصراً جديداً مُرعباً: «عصر الإرهاب» ـ وهو عنوان مجموعة من المقالات الأكاديمية وضعها عددٌ من البحّاثة والدارسين من جامعة يال وغيرهم[1]. كما يُعتقد أيضاً وبشكل واسع، أن عبارة **إرهاب** عصيّة جداً على التعريف.

ربما نتساءل لماذا ينبغي اعتبار مفهوم الإرهاب بالذات مفهوماً عويصاً ومبهماً. هنالك تعاريف حكومية أميركية رسمية [للإرهاب] لها القدر عينه من الوضوح الذي تتمتع به مفردات أخرى من تلك التي لا تُصنَّف خلافية. ففي كُتيِّبٍ للجيش الاميركي، يُعرِّف **الإرهاب** بأنه «الاستخدام المحسوب للعنف أو للتهديد بالعنف بغية تحقيق أهداف سياسية، دينية أو أيديولوجية من حيث الجوهر... وذلك من خلال التهويل، الإكراه أو بثّ الخوف». هذا وتُعطي المدوَّنة القانونية الأميركية، المعمول بها رسمياً، تعريفاً أكثر تفصيلاً وعلى النسق عينه من حيث الأساس. كما أن تعريف الحكومة البريطانية له لا يختلف كثيراً هو الآخر: «الإرهاب هو اللجوء إلى عملٍ، أو التهديد باللجوء إلى عملٍ عنيف، ضارّ أو مُعطِّل يُقصد منه التأثير على الحكومة، أو التهويل على الجمهور، ويكون بغرض الترويج لقضية سياسية، دينية أو أيديولوجية»[2]. تبدو هذه التعاريف واضحة جليّة إلى حد ما. وهي قريبة بدرجة كافية من الاستعمال العادي للفظة، وتُعتبر مُلائمة عند مناقشة إرهاب الأعداء.

إن التعاريف الأميركية الرسمية [للإرهاب] هي ما دأبتُ على استعماله في كتاباتي حول الموضوع منذ أن تبوّأتْ إدارة ريغان سُدة الحُكم عام 1981، مُعلنةً أن الحرب على الإرهاب ستكون حجر الزاوية في سياستها الخارجية. والاستناد إلى هذه التعاريف مناسبٌ لأغراضنا على وجه الخصوص، لأنها

صيغت لدى إعلان الحرب الأولى على الإرهاب. لكنك بالكاد تجد أحداً يستخدمها، لذلك بَطُلَت ولم يحل محلها شيء معقول. وأسباب ذلك ليست بخافية: فالتعاريف الرسمية **للإرهاب** هي، في واقع الأمر، نفس تعاريف **مكافحة الإرهاب** (التي تُعرف أحياناً بـ«النزاع المنخفض الحدّة» أو «مكافحة التمرد»). لكن مكافحة الإرهاب سياسة أميركية رسمية، ولا يصحّ هكذا ببساطة أن نقول إن الولايات المتحدة ملتزمة رسمياً بالإرهاب[3].

إن الولايات المتحدة ليست بأي حال وحيدة في هذا المجال. إنه لعُرفٌ شائع أن تُسمِّي الدول إرهابها هي «مكافحة الإرهاب»، ولا يُستثنى من ذلك حتى عُتاة القتل الجماعي، كالنازيين مثلاً. ففي أوروبا المحتلّة، زعم النازيون أنهم يُحامون عن السكّان والحكومات الشرعية من جماعات الأنصار، الإرهابيين المدعومين من الخارج. ولم يكن ذلك عارياً تماماً عن الصحة؛ حتى الدعاية الفاضحة نادراً ما تكون عارية تماماً عن الصحة. إذْ كان الأنصار يتلقون تعليماتهم من لندن من دون أدنى ريب، وقد تورّطوا في أعمالٍ إرهابية. ثم إنّ المؤسّسة العسكرية الأميركية كانت تكنّ شيئاً من التقدير للمنظور النازي: فمذهبها في مكافحة التمرد صيغ على غرار ما تضمنته كُتيبات النازي، التي جرى تحليلها بعين العطف وبمعاونة ضباط من القيادة العسكرية العليا النازية (الفيرماخت)[4].

إن هذه الممارسة الشائعة هي ما يحدونا إلى الأخذ بعين الاعتبار الأطروحة التقليدية القائلة إن الإرهاب هو سلاح الضعفاء. هذا صحيح، تعريفاً، إذا اقتصر **الإرهاب** على إرهابهم. لكن إذا ما رُفعت الشروط التي تفرضها العقيدة، سنجد أن الإرهاب، مثله مثل أي سلاح آخر، هو في المقام الأول سلاح الأقوياء.

والمشكلة الأخرى، فيما يتعلّق بالتعاريف الرسمية للإرهاب، هي أنها تستتبع حُكماً القول بأن الولايات المتحدة دولة إرهابية من الدرجة الأولى. لا يُمكن أن يكون ذلك محل جدل، على الأقل بين من يُؤمنون بأن الواجب يحتّم الالتفات إلى مؤسّسات من قبيل محكمة العدل الدولية، أو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أو ثقافة الاتجاه السائد، كما يظهر بشكل لا لُبس فيه في حالتي

نيكاراغوا وكوبا، غير أن هذه النتيجة لا تفي بالمراد هي الأخرى. لذا سنجد أنفسنا من دون أي تعريف معقول للإرهاب ـ هذا ما لم نُقرّر الخروج من الصفوف واستخدام التعاريف الرسمية التي تمّ التخلّي عنها بسبب استتباعاتها غير المقبولة.

بيد أن التعاريف الرسمية لا تجيب عن كل سؤال بدقةٍ، فهي مثلاً لا ترسم حدوداً واضحة بين **الإرهاب الدولي والعدوان**، أو بين **الإرهاب والمقاومة**. وتُطرح هذه المسائل بطُرُق مثيرة للاهتمام، تتصل اتصالاً مباشراً بالحرب المُعلنة مجدداً على الإرهاب، وكذلك بالعناوين الكبرى اليوم.

خذوا الفارق بين **الإرهاب والمقاومة** على سبيل المثال. ثمة سؤال يطرح نفسه هنا، ويتعلّق بمشروعية الأعمال الهادفة إلى تحقيق «حق تقرير المصير، والحرية، والاستقلال، كما هو منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، لدى شعوب حُرمت قسراً من ذلك الحق... ولا سيما الشعوب الرازحة تحت نير الأنظمة الاستعمارية والعنصرية والاحتلال الأجنبي». هل تندرج تلك الأعمال تحت خانة **الإرهاب أم المقاومة**؟ إن الجملة أعلاه مقتبسة من أشدّ تنديد بجريمة الإرهاب صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ذاك الذي جاء فيه أيضاً أن «لا شيء في القرار الحالي يُمكن أن ينطوي، بأي شكل من الأشكال، على إجحافٍ بالحق» المُعرَّف كذلك. وقد أُجيز القرار في كانون الأول/ ديسمبر 1987، بالضبط مع وصول الإرهاب الدولي المعترف به رسمياً إلى ذروته. إنه قرارٌ مهمٌّ قطعاً. وقد كانت نتيجة التصويت 153 صوتاً لصالحه في مقابل صوتين فقط (وامتناع عضو واحد عن التصويت هو هوندوراس). وربما من هنا أهميته المضاعفة[5].

الدولتان اللتان صوتتا ضد القرار كانتا الدولتين المألوفتين إيّاهما. والسبب، كما أوضحتا أمام الجمعية العامة، هو الفقرة التي اقتبسناها للتوّ. فالجملة: «الأنظمة الاستعمارية والعنصرية»، قد فُهمت على أنها تعني حليفتهما جنوب إفريقيا، دولة التمييز العنصري. ولا يسع الولايات المتحدة وإسرائيل، طبعاً، أن تغضّا الطرف عن مقاومة نظام التمييز العنصري، خصوصاً إذا كان يقود تلك المقاومة المؤتمر الوطني الإفريقي بزعامة مانديلا، «إحدى أسوأ

الجماعات الإرهابية سُمعة» في العالم، على حد وصف واشنطن في ذلك الحين. والجملة الأخرى: «الاحتلال الأجنبي»، فُهمت على أنها تُشير إلى الاحتلال العسكري الإسرائيلي، وكان يومذاك في عامه العشرين؛ ومن الجلي أنه لا مجال للتسامح مع المقاومة في تلك الحالة أيضاً.

كانت الولايات المتحدة وإسرائيل الوحيدتين في العالم كله اللتين أنكرتا أن تكون مثل هذه الأعمال مقاومة مشروعة، ووصمتاها بوصمة الإرهاب. والموقف الأميركي ـ الإسرائيلي هذا يتعدّى المناطق المحتلّة، إذْ تعتبر الولايات المتحدة ومعها إسرائيل حزب الله، مثلاً، إحدى المنظمات الإرهابية الرئيسية في العالم، ليس بسبب أعماله الإرهابية، بل لأنه تشكّل لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، ونجح في طرد الغُزاة بعد عقدين من تحدي [إسرائيل] قرارات مجلس الأمن بالانسحاب. لا بل إن الولايات المتحدة تشتطّ بعيداً إلى حد وصف الشعوب بـ«الإرهابيين» إذا ما قاومت العدوان الأميركي المباشر: الفييتناميون الجنوبيون على سبيل المثال، أو العراقيون في الآونة الأخيرة[6].

إن الجمهور لا يعلم شيئاً عن إدانات الأمم المتحدة لما دعاه ريغان بـ«لعنة الإرهاب الشريرة»، وما آلت إليه بحكم الفيتو المزدوج المعهود. فلكي يطّلع المرء على أمور كهذه، لا مناص له من دخول «أرض حرام»؛ وأعني بها: السجلات التاريخية والمستندات التوثيقية، أو الأدبيات النقدية المهمّشة.

بالرغم من اتصافها بعدم الوضوح، وبصرف النظر عن الانقسام الحادّ القائم بين الولايات المتحدة ـ إسرائيل والعالم، فإن التعاريف الأميركية الرسمية للإرهاب تبدو وافية بالمراد بالنسبة للأغراض الآنية على الأقل.

لنعدْ إلى الاعتقاد بأن 11 أيلول/ سبتمبر شكّل انعطافاً حادّاً في مسار التاريخ. هذا على ما يبدو أمرٌ مشكوك فيه. ومع ذلك، فقد وقع شيء جديد ومختلف على نحو مثير في ذلك اليوم الرهيب. فالهدف لم يكن كوبا، أو نيكاراغوا، أو لبنان، أو الشيشان، أو أياً من الضحايا التقليديين للإرهاب الدولي، بل دولة ذات قوة وسطوة هائلة وبما تؤهّلها لرسم صورة المستقبل. ولأول مرة ينجح هجومٌ ضد دول غنية وقوية، وعلى نطاق لا يختلف، مع الأسف، عمّا هو مألوف في مجالاتها التقليدية. وفضلاً عن هول الصدمة

للجريمة المُرتكبة بحق الإنسانية والتعاطف مع الضحايا والمنكوبين، غالباً ما تكون ردّة فعل المعلّقين من خارج دائرة الامتيازات الغربية على فظاعات 11 أيلول/ سبتمبر الترحيب: «أهلاً بكم في النادي»، ولا سيما في أميركا اللاتينية، حيث من الصعب أن ينسى المرء طاعون العنف والقمع الذي تفشّى في المنطقة منذ أوائل الستينيات، أو مصادره.

بالوسع تتبّع آثار هذا الطاعون إلى قرار اتخذته إدارة كنيدي عام 1962 بتحويل مهمّة العسكر في أميركا اللاتينية من «الدفاع عن نصف الكرة الغربي»، إلى «الأمن الداخلي». وكانت النتيجة التحوّل من التسامح مع «جشع وقسوة العسكر في أميركا اللاتينية»، إلى «التواطؤ المباشر» في جرائمهم، تحبيذاً «لأساليب كتائب الموت التابعة لهاينريخ هملر»(*)، على حد قول تشارلز مايشلينغ الذي أشرف على عمليات التخطيط لمكافحة التمرد والدفاع الداخلي من عام 1961 إلى عام 1966(7). ويتطابق هذا الكلام مع ملاحظات الضحايا أنفسهم. ولنأخذْ حالة واحدة ذات دلالة راهنة غير عادية، فقد كتب ألفريدو ڤاسكيز كارّيزوسا، رئيس اللجنة الدائمة الكولومبية لحقوق الإنسان الذي يحظى باحترام فائق، يقول إن إدارة كنيدي «بذلت جهوداً جبّارة لتحويل جيوشنا النظامية إلى ألوية لمكافحة التمرد، وقبلت بالاستراتيجية الجديدة لكتائب الموت»، مُدشّنة بذلك «ما يُعرف في أميركا اللاتينية بعقيدة الأمن القومي... ليس دفاعاً في وجه عدو خارجي، بل طريقة لجعل المؤسسة العسكرية أسياد اللعبة (مع) حقّها في محاربة العدو الداخلي... أي الحقّ في محاربة وتصفية الفاعلين الاجتماعيين، والنقابيين، ومَنْ لا يدعمون المؤسّسة [العسكرية] رجالاً ونساءً، ويُفترض بأنهم جميعاً شيوعيون متشددون. كما يجوز أن يعني ذلك أي شخصٍ، بمن فيهم نشطاء حقوق الإنسان مثلي أنا»(8).

تزامنت «الجهود الجبّارة» التي أشار إليها ڤاسكيز كاريزوسا، مع القرار

(*) من قادة الحركة النازية البارزين المشهود لهم بالشراسة والبطش. تزعّم قوات الصاعقة (SS) اعتباراً من عام 1929، ثم صار رئيس لجهاز الشرطة الالمانية يرمته بعد استيلاء النازيين على الحكم، بما في ذلك الشرطة السرية والدوائر الامنية، إلى ان عُيّن وزيراً للداخلية عام 1943 (م).

المصيري المتخذ عام 1962. في ذلك العام، أرسل كنيدي بعثة من القوات الخاصة إلى كولومبيا بقيادة الجنرال وليام ياربورو. وقد نصح هذا الأخير بالقيام «بنشاطات شبه عسكرية، وأعمال تخريب و/أو نشاطات إرهابية ضد المشايعين الشيوعيين المعروفين»، على أن «تُبَاشَر الآن... في حال وُجد مثل هذا الجهاز لدينا». وقد وردت صيغة الجمع (لدينا) في هذا المقام حيث لا داعي للمواربة في الاتصالات السرّية[9]. وفي العقيدة الخاصة بمكافحة التمرد، تتسع التسمية «المشايعون الشيوعيون المعروفون» لتشمل فئات «المتشدّدين الشيوعيين المفترضين»، التي عدّدها ڤاسكيز كاريزوسا؛ وهذه الحقيقة معروفة جيداً للأميركيين اللاتينيين، تماماً مثلما يعرفون أن الضحايا الرئيسيين هم الفقراء المضطهدون الذين يتجرأون ويرفعون رؤوسهم.

وصلت «عقيدة الأمن القومي» إلى أميركا الوسطى في الثمانينيات. وأصبحت السلفادور المتلقّي الأبرز للمعونة العسكرية الأميركية مع بلوغ إرهاب الدولة ذروته المخيفة. وحين أعاق الكونغرس سير المساعدة والتدريب العسكريين المباشرين بفرضه شروطاً تتعلّق بحقوق الإنسان، كما في غواتيمالا بعد أعمال وحشية ارتكبتها الحكومة هناك على نطاق واسع، تنطّح الوكلاء لأداء المهمّة.

الضحايا لا ينسون بسهولة، وإنْ كانت هذه الجرائم تخضع لظاهرة «الاجتناب الطقوسي» المعتاد للوقائع غير المقبولة بين الأقوياء. فيكاد لا يمرّ يوم واحد من دون أمثلة وشواهد على ذلك. وهكذا، طالعتنا الصفحات الأولى من الصحف القومية بحكاية تحذّرنا فيها من أن خطر [تنظيم] القاعدة آخذ في التعاظم، وهو يتحوّل من الأهداف «المحميّة جيداً... إلى ما يُعرف بالأهداف الرخوة»[10]. والقصة تُذكّرنا، في الحال، بتوجيهات واشنطن الرسمية إلى قواتها بالوكالة بوجوب مهاجمة «الأهداف الرخوة» في نيكاراغوا، رأساً بعد أن طُولبت من أعلى سلطة دولية بإنهاء حربها الإرهابية هناك، وبالكيفية التي استجابت فيها لذلك الطلب.

أما ما إذا كانت مهاجمة «الأهداف الرخوة» حقاً أم باطلاً، إرهاباً أم قضية سامية، فذلك يتوقف عمّن يكون العميل أو الوكيل. والممارسة هذه لا

تلبث أن تغدو روتينية وغير خلافية، ما إن تُعدّ البديهيات الأخلاقية غير ذات صلة، و«تختفي» الوقائع غير المرغوب فيها بصورة ناجعة.

فن «اختفاء» الوقائع غير المرغوب فيها

أحد المساهمين في مجلد يال[*] (تشارلز هيل)، لاحظ أن 11 أيلول/ سبتمبر كان إيذاناً ببدء «الحرب على الإرهاب» الثانية؛ الأولى أعلنتها إدارة ريغان قبل عشرين سنة. وهذا إقرار بالحقيقة نادر المثيل. و«كَسِبْنَا» الحرب الأولى، يصرخ هيل بنبرة ظافرة، وإنْ كان وحش الإرهاب قد أُثخن بالجراح فقط ولم يُجزّ رأسه[11]. أما «كيف كسبناها»، فذلك من اختصاص جهة أخرى، مثل المثقفين اليسوعيين في أميركا الوسطى، مدرسة الأميركيتين، لجان تقصّي الحقائق، البحّاثة الجدّيين، أدبيات النشطاء والمتضامنين، وذكريات الناجين.

في وسعنا أن نتعلّم الشيء الكثير عن الحرب الراهنة على الإرهاب من خلال استنطاق المرحلة الأولى، والوقوف على كيفية تصويرها حالياً. يصف أحد المختصّين الأكاديميين البارزين عقد الثمانينيات بأنه عقدُ «إرهاب الدولة»؛ عقدٌ من «تورط الدولة المثابر في الإرهاب، أو في "رعاية" الإرهاب، ولا سيما من قِبَل ليبيا وإيران». أما الولايات المتحدة، فردّت فقط باتخاذ «موقف استباقي» من الإرهاب. وأوصى آخرون باتباع السُبُل التي جعلتنا «نكسب» الحرب: فالعمليات التي أُدينت بسببها الولايات المتحدة في المحكمة الدولية ومجلس الأمن (في غياب الفيتو)، نموذجٌ يُحْتذى «للدعم على النسق النيكاراغوي الذي يجب تقديمه إلى أعداء طالبان». أما المؤرِّخ المرموق لموضوع الإرهاب، ديفيد رابوبورت، فيعثر على جذور إرهاب أُسامة بن لادن في فييتنام الجنوبية، حيث «أحيت نجاعة إرهاب الفييتكونغ ضد جلياث الأميركي المتسلّح بالتكنولوجيا الحديثة، الآمال في أن قلب الغرب نفسه ليس بمنأى عن العطب هو الآخر»[12].

(*) المقصود به كتاب «عصر الإرهاب»، الوارد ذكره في بداية هذا الفصل (م).

باختصار، أن خسّة ونذالة الإرهابيين بمهاجمتنا في كل مكان، أمر يبعث على الهول حقاً.

جرياً على العادة المتّبعة، تصوِّر لنا هذه التحليلات الولايات المتحدة على أنها ضحية مسكينة، تُحامي عن نفسها من إرهاب الآخرين: الڤييتناميين (في ڤييتنام الجنوبية)، النيكاراغويين (في نيكاراغوا)، الليبيين والإيرانيين (إذا ما عانوا قليلاً على أيدي الأميركيين، فقلّما يُلاحظ ذلك أحد)، وغيرهم وغيرهم من القوى المناوئة لأميركا في مشارق الأرض ومغاربها. وإذا لم يتبنَ الجميع في العالم هذا الإدراك للتاريخ، فهم إذن «مناوئون لأميركا»، ويُمكن بالتالي إسقاطهم من الاعتبار وبما لا تُخشى عقباه.

كما سبق وأشرنا، فقد انتشر طاعون «إرهاب الدولة» المدعوم أميركياً في أنحاء أميركا اللاتينية كافة خلال الستينيات، وبلغ أوجه في أميركا الوسطى خلال الثمانينيات مع انتزاع «حرب (ريغان) على الإرهاب» ضريبتها المميتة. كانت أميركا الوسطى إحدى البؤر الأولى لهذا الإنقضاض. والبؤرة الأخرى كانت منطقة الشرق الأوسط/ البحر المتوسط. وهنا كذلك، يبدو التناقض بين ما حصل فعلاً والصورة المرسومة له مثيراً وكاشفاً معاً. ففي تلك المنطقة، كان أفظع عمل اقترف خلال الثمانينيات هو الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، الذي لا دعوى له بالدفاع عن النفس البتّة، مثله مثل اجتياحَيْ 1993 و1996 الإجراميين المدمِّرين اللذين شنّهما رابين وبيريس. وفي ضوء ما لقيته من دعم حاسم من كلٍ من ريغان وكلينتون، فقد أترعت هذه العمليات سجلّ واشنطن على صعيد الإرهاب الدولي المدعوم من الدولة.

وعلاوة على ذلك، كانت الولايات المتحدة متورطة مباشرةً في العديد من الأعمال الإرهابية الأخرى في المنطقة، بما فيها العمليات الثلاث المرشّحة لنيل الجائزة الكبرى لأشنع عمل إرهابي فظيع ارتُكب في عام 1985، حين اختير الإرهاب في تلك المنطقة ليكون قصة العام من جانب المحرّرين الصحفيين: (1) انفجار السيارة الملغومة خارج مسجد في بيروت الذي أودى بحياة 80 شخصاً (معظمهم من النساء والفتيات)، وجرح 250 آخرين، وقد وُقِّتت لتنفجر أثناء خروج المصلّين من المسجد، واكتُشفت بصمات السي آي إيه

والاستخبارات البريطانية عليها؛ (2) قصف شمعون بيريس لتونس العاصمة، الذي راح ضحيته 57 شخصاً من الفلسطينيين والتونسيين، وقد قدَّمت له الولايات المتحدة التسهيلات وأشاد به وزير الخارجية شولتز، ومن ثم أُدين بالإجماع في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بوصفه «عملاً من أعمال العدوان المسلَّح» (امتنعت الولايات المتحدة يومها عن التصويت)؛ (3) عمليات «القبضة الحديدية» التي شنَّها بيريس ضد ما أسمته القيادة العليا الإسرائيلية «القرى الإرهابية» في الجزء المحتلّ من لبنان، وقد وصلت إلى أعماق جديدة من حيث «الهمجية المتعمَّدة والقتل الاعتباطي»، على حد تعبير دبلوماسي غربي حسن الإطلاع على أحوال المنطقة، ومُسند بما فيه الكفاية بالتغطية الصحفية المباشرة، لكن الخسائر البشرية الإجمالية لم تُعرف على جري العادة المألوفة.

إن هذه الفظاعات جميعها تندرج في خانة الإرهاب الدولي المدعوم من الدولة، إنْ لم نقل في خانة جرائم الحرب العدوانية الأشد خطورة. ولا تدخل في الحُسبان هنا العديد من الأعمال الوحشية الأخرى، مثل عمليات الاختطاف والقتل المنتظمة في عرض البحر التي ارتكبتها البحرية الإسرائيلية لدى مهاجمتها السفن العابرة بين قبرص وشمالي لبنان، حيث اقتيد الكثيرون ممَّن قُبض عليهم إلى إسرائيل، وأُبقوا في السجن من دون أية تهمة كرهائن، ناهيك عن العديد من الجرائم الأخرى التي ليست بجرائم لأنها كانت تحظى بدعم واشنطن[13].

في الصحافة كما في الأدبيات عن الإرهاب، يُعتبر عام 1985 عام الذروة في الإرهاب الشرق أوسطي، لكن ليس بسبب الأحداث آنفة الذكر، وإنما من جراء عملين إرهابيين قُتل في كل منهما شخصٌ واحد، صدف أن كان في كلتا الحالتين مواطناً أميركياً[14].

في الحادثة الأشنع من بين هذين العملين الإرهابيين اللذين مُرِّرا طبعاً عبر مصافي العقيدة، قُتل يهودي أميركي مُقعد يُدعى ليون كلينغهوفر، على نحو وحشي أثناء اختطاف سفينة الركاب «آكيلي لاورو» في تشرين الأول/ أكتوبر 1985 من قِبَل منظمة إرهابية فلسطينية بزعامة أبي العباس. ويبدو أن

جريمة القتل هذه «أرست معياراً للوحشية بين الإرهابيين»، على ما كتب مراسل صحيفة «نيويورك تايمز» جون بورنز. وقد وصف بورنز أبا العبّاس بأنه «الوحش الآفل»، الذي ربما «يتعين عليه أن يواجه في نهاية المطاف يوم الحساب مع العدالة الأميركية» على دوره في الجريمة. وأحد الإنجازات التي استُقبلت بترحاب في غزو العراق، كان القبض على أبو العبّاس بعد ذلك بعدة أشهر[15].

تبقى جريمة قتل كلينغهوفر الرمز الحيّ والأبدي لشرور الإرهاب العربي التي لا تُمحى، والدليل المُفْحم على أنه لا سبيل إلى التفاوض مع أمثال هؤلاء الضواري. العمل الفظيع المرتكب كان حقيقياً جداً، ولا يُخفِّف من فظاعته البتّة إدّعاء الإرهابيين بأن الاختطاف كان انتقاماً للهجوم الإرهابي الإسرائيلي الأكثر إجراماً والمدعوم أميركياً على تونس قبل ذلك بأسبوع. لكن قصف تونس لا يدخل في عِداد الأعمال الإرهابية لأنه عُرضةً لمغالطة الوكيل ـ الخطأ. وبقيت الحادثة رهن التعتيم حتى عندما اعتُقل أبو العبّاس. لن تكون هناك بالطبع أية صعوبة في اعتقال «الوحشين» شمعون بيريس وجورج شولتز، اللذين هما أبعد ما يكونان عن «الأفول»، وتقديمهما إلى «يوم حساب مع العدالة الأميركية». لكن أمراً كهذا غير وارد على الإطلاق.

كذلك «اختفت» بصورة ناجعة حوادث قريبة العهد تحمل أكثر من شَبَهٍ سطحي لجريمة قتل كلينغهوفر. فقد كانت ردّةُ الفعلِ الصمتَ حين وجد مراسلون صحافيون بريطانيون «بقايا كرسي متحرك مدحولة» في مخيم جنين للاجئين عقب الهجوم الشاروني في ربيع 2002. جاء في روايتهم أن الكرسي «قد سُحقت سحقاً، وبدت مدحولة كما لو كانت في فيلم للرسوم المتحركة. وفي وسط الانقاض انطرحت على الأرض راية بيضاء مكسورة». ثمة فلسطيني مُعاق يُدعى كمال زغيّر «أُردي قتيلاً فيما هو يحاول الفرار على كرسيه المتحرك صاعداً الطريق. ولا بد أن الدبابات الإسرائيلية قد دهسته ومرّت على جسده، لأنه عندما وجده (صديق له)، كانت الجثة بلا ساقٍ ولا ذراعين، والوجه، كما قال، انشق نصفين»[16]. وحتى لو تناقلت الأخبار هذه الحادثة في الولايات المتحدة، لكانوا قلّلوا من شأنها بوصفها خطأً غير مقصود في سياق ردٍ عسكري مبرَّر. إن كمال زغيّر لا يستأهل دخول حوليات

الإرهاب جنباً إلى جنب مع ليون كلينغهوفر. فمقتله لم يكن بأمر من «وحش»، بل من «رجل سلام» تربطه علاقة وجدانية بـ«رجل الرؤيا» في البيت الأبيض.

والآلية الأساسية قيد الاشتغال هنا، رَسَم خطوطها العريضة لعشرين سنة خلت واحدٌ من أبرز الكتّاب والمعلّقين الإسرائيليين، هو بوعاز إفرون، إثر اندلاع موجة عنف من جانب المستوطنين والجيش الإسرائيلي ما أثار قدراً كبيراً من القلق في إسرائيل. كتب إفرون رواية تهكّمية عن كيفية التعامل مع الصعاليك، أو الـ«عربوشيم» في العامية الإسرائيلية. قال: يجب على إسرائيل «أن لا تطيل لهم الرسن»، كي يُدركوا «أن السوط مُسلَّط فوق رؤوسهم». وطالما أن «عدد القتلى المرئيين لا يلوح كبيراً»، فإن الإنسانويين الغربيين «سيستقبلونه بهدوء»، لا بل سيتساءلون: «علامَ كل هذا الانزعاج؟»[17].

إن حُماة النزاهة الصحفية في الولايات المتحدة يحفظون الدرس جيداً من غير حاجة إلى نصائح إفرون. فتلك مجلة «كولومبيا جورناليزم ريڤيو»، الحارسة الإعلامية الأعطر سُمعةً، تمنح «جائزتها» النفيسة جداً إلى وسائل الإعلام الأميركية على تغطيتها لهجوم شارون في ربيع 2002 على جنين، ونابلس، ورام الله وغيرها، في السنة الخامسة والثلاثين لاحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة. ولقد حازها الفائزون بها، بحسب تعليل المجلة، لسهرهم على أن يكون التدقيق والتمحيص في الهجوم منصبّاً على مسألة أساسية بعينها: هل وقعت مذبحة مقصودة لمئات المدنيين في مخيم جنين للاجئين؟[18] لأنه إذا وقعت ولم تكن مقصودة، يستطيع المتحضّرون عندئذٍ «أن يتقبّلوها جميعاً في طُمأنينة وراحة بال».

بوسعنا أن نقوم ههنا بإجراء تمرين ذهني بسيط: لنفترض أن سوريا قد احتلت إسرائيل لمدة خمسة وثلاثين سنة، مُستخدمة كل التدابير والوسائل المأثورة عن الاحتلال الإسرائيلي، ثم مضت إلى أبعد من ذلك، إلى تقليد هجوم شارون عام 2002، فعاثت خراباً ودماراً في المدن اليهودية، وسوّت بالأرض مساحات شاسعة بواسطة الجرّافات والدبابات، وأبقت السكان تحت الحصار لأسابيع طويلة من دون غذاء أو ماء أو عناية طبيّة، ودمّرت المراكز الثقافية والمؤسّسات الحكومية والكنوز الأثرية، وأفهمت الـ«ييد» [اليهود] بكل الوسائل

المتاحة أن «السوط مُسلَّط فوق رؤوسهم»، لكن من غير أن تذبح المئات منهم في الحال. تبعاً لمعايير «الجائزة»، وحده العنصري المعادي للعرب سوف يعترض، واكتشاف الأشلاء المتناثرة لمُعاق يهودي في كُرسيه المتحرك الذي سحقته دبابة سورية لن يستحق منا أي التفات، فما بالك بأحكام «العدالة الأميركية» الصارمة.

في استعراضها لقصة جنين، وجّهت الـ«ريڤيو» توبيخاً شديداً إلى الصحافة البريطانية «لقبولها خطيئة إسرائيل كحقيقة ثابتة»، وسخرت من هيئة الأمم المتحدة «التي تتهيأ لإجراء تحقيق يتولاه فريقٌ من شأن تعاطفه السياسي أن يضمن الارتياب في ما سيتوصل إليه»... لدى مفكّري المجلة المستقلّين طبعاً. وتساءل المحرّرون: «وسط كل هذا الضجيج اللعين، ماذا عسانا نُصدِّق؟».

لكن الضياع لم يكن يتملّك الجميع، لحُسن الحظ: «فوسائل الإعلام الأميركية المستقلّة قامت بمهمة لتقصّي الحقائق بمبادرة ذاتية منها»، وقد دحضت التخرّصات المناوئة لإسرائيل، وأبانت أنه لم يقع هناك «أي قتل متعمد وبدمٍ بارد للمئات» في جنين - في الحقيقة، لقد توصلت [وسائل الإعلام الأميركية] إلى ذات الاستنتاجات التي توصلت إليها وسائل الإعلام البريطانية الحقيرة (وغيرها)، سوى أنها لم تتبنَ إطار الدعاية الأميركية الإسرائيلية بالصرامة التي يُطالب بها محرّرو الـ«ريڤيو»، وذهبت في التدقيق في حيثيات الغزو الإسرائيلي إلى أبعد من ذلك السؤال الوحيد.

إن «وسائل الإعلام الأميركية المستقلّة» لا تستأهل هذا المديح المُهين من جماعة المطبِّلين المهلِّلين لها. فالقراء اليقظون على دراية بالجرائم المرتكبة، وإنْ ليس بالتفصيل الصاعق الذي تُقدَّم به في الصحافة الإسرائيلية والأوروبية. كما أنهم محميّون بعناية من تبعات تورط حكوماتهم في الجرائم بالطريقة المعهودة.

عندما يتورط «العميل الخطأ» في الإرهاب الدولي المدعوم من الدولة، فإننا نكتشف في بعض الأحيان أن الفظاعات الإرهابية لا تُطمس تماماً، بل على العكس يُكال لها وافر الثناء. وثمة حالة مُعبِّرة هنا، هي ذلك البلد الذي حلّ

محل السلفادور في تصدّر قائمة الحاصلين على المساعدة والتدريب العسكريين الأميركيين: تركيا، حيث مورس «إرهاب الدولة» على نطاق كبير إبّان عهد كلينتون، متمتعاً بدعم الولايات المتحدة وتأييدها[19]. إنني استعير هنا تعبير **إرهاب الدولة** من وزير الدولة التركي لحقوق الإنسان، لدى حديثه عن الفظاعات الوحشية الهائلة التي ارتكبت بحق الأكراد عام 1994؛ وكذلك من عالِم الاجتماع [التركي] إسماعيل بسيكجي، العائد إلى السجن بعد نشره كتاباً بعنوان «إرهاب الدولة في الشرق الأدنى». وكان سبق له أن أمضى خمس عشرة سنة في الحبس لتسجيله وقائع الاضطهاد التركي للأكراد. وكما يحصل في غير مكان، الحقائق غير المقبولة «اختفت»، لكن الحوادث نفسها لم تمرّ من دون تنويه. فتقرير «العام 2000»، الصادر عن وزارة الخارجية حول «جهود واشنطن لمكافحة الإرهاب»، خصّ تركيا بالمديح على «تجربتها الإيجابية» في مكافحة الإرهاب، إلى جانب الجزائر وإسبانيا، زميلتيها الفاضلتين. وقد تحدّثت صحيفة «نيويورك تايمز» عن هذا المديح في صفحتها الأولى من دون تعليق بقلم خبيرها في شؤون الإرهاب. وكتب السفير روبرت پيرسون في مجلة بارزة للشؤون الدولية يقول إن الولايات المتحدة «لن تجد صديقاً وحليفاً أفضل من تركيا» في جهودها الرامية إلى «القضاء على الإرهاب» في العالم أجمع، وذلك بفضل «قُدرات القوات المسلحة (التركية)»، التي تجلّت في «حملتها ضد الإرهاب» في الجنوب الشرقي الكردي[20]. وكما سبق والمحنا، فقد جرى التخفيف قليلاً من الرقابة الأميركية الطوعية على إرهاب الدولة التركي في مطلع عام 2003، أبّان تحوّل تركيا صوب الديمقراطية، وإنْ كان الدور الحاسم للولايات المتحدة لا يزال طي الكتمان التام[21].

إن الدروس التي راجعناها للتو، وهي غيض من فيض، تقترح طريقة بسيطة واحدة للحدّ من خطر الإرهاب: التوقف عن المشاركة فيه. قد يكون ذلك إسهاماً بالغ الشأن في «الحرب العامة على الإرهاب»، لكنه لن يطال بأي حال فئة الإرهاب التي تمر عبر مصافي العقيدة: إن **إرهابهم** الموجّه **ضدنا** وضد أتباعنا، مسألة في غاية الخطورة، ما في ذلك شك. دعونا نضع هذه المسألة جانباً في الوقت الحاضر، ولنلتفت إلى مجال وثيق الصلة قد يكون للاهتمام بالحقائق البديهية فيه بعض القيمة.

الحقائق البديهية ونظرية الحرب العادلة

شهدت نظرية الحرب العادلة انبعاثاً في سياق «العصر الجديد»، عصر التدخل الإنساني والإرهاب الدولي. خذوا أقوى قضية مطروحة في هذا الشأن: قصف أفغانستان. إنها مثال أنموذج للحرب العادلة طبقاً لإجماع الرأي في الغرب. إن الفيلسوفة الأخلاقية ـ السياسية الموقّرة، جين بثكي إلشتاين، توجز لنا الرأي المكتسب إيجازاً صائباً إلى حد بعيد حين تقول: «فيما خلا المسالمين بإطلاق، وأولئك الذين يرون أن علينا بالأحرى أن ندع الآخرين يذبحوننا من دون عقاب لأن كثيراً من الناس في الخارج "يكرهوننا"، فإن الجميع تقريباً متفقون» على أن قصف أفغانستان كان بلا مراء حرباً عادلة[22]. وهاكم مثلاً آخر وأخير: يُلاحظ كاتب العمود في صحيفة «نيويورك تايمز»، بيل كيلّر، رئيس التحرير التنفيذي للصحيفة حالياً، أنه «حين أرسلت أميركا جنودها في سبيل "تغيير نظام الحكم" (في أفغانستان)، كانت المعارضة في الغالب محصورة بمن هم تلقائياً ضد استخدام أميركا للقوة»، سواء أكانوا أنصاراً جبناء، أم انعزاليين من اليسار النظري، أم من أصناف الحمقى والمغفلين، أولئك الذين وصفهم كريستوفر هيتشنز بأنهم «مَنْ إذا اكتشفوا وجود أفعى سامة في سرير طفلهم، سارعوا إلى الاتصال أولاً بجمعية الرفق بالحيوان»[23].

هذه تصريحات ذات صبغة تجريبية. لذا، وبرغم ما تتسم به هذه التصريحات من شبه إجماع، فإننا مُخوّلون بالتساؤل عما إذا كانت صحيحة. دعونا نتناسى هنا أن «تغيير نظام الحكم» لم يكن هو «سبب» الحرب في أفغانستان، بل كان فكرة خطرت لاحقاً في البال مع تقدّم اللعبة. فهل كان هناك معارضون للقصف سواء من المسالمين بإطلاق أو من المخبولين بإطلاق؟

يبدو أن هؤلاء كانوا موجودين فعلاً، وأن المعارضين [لقصف أفغانستان] كانوا يضمّون فئات مثيرة للاهتمام حقاً. فقد اشتملوا، أولاً وقبل كل شيء، على الغالبية الساحقة من سكان العالم لدى الإعلان عن بدء القصف؛ وهذا ما نكتشفه من نتائج استطلاعات الرأي العالمية التي أجراها معهد غالوب في أيلول/ سبتمبر 2001. السؤال الأبرز كان التالي: «ما إن تتضح هوية

الإرهابيين، هل تعتقد بأن الحكومة الأميركية مُلزمة بشن هجوم عسكري على البلد أو البلدان التي تؤوي الإرهابيين، أم يجب عليها أن تسعى إلى تسلّم الإرهابيين تمهيداً لمحاكمتهم؟». فهل كان لمثل هذه الوسائل الدبلوماسية حظ من النجاح؟ ذلك أمر لا يعرفه إلا المتشدّدون المؤدلجون في كلا الجانبين. على كلٍ، رفضت واشنطن في الحال فكرة جسّ نبض حركة طالبان، ولو مؤقتاً، بشأن تسليمها [الإرهابيين]، كما أنها امتنعت عن تقديم الأدلّة والقرائن على اتهاماتها.

كان الرأي العام العالمي يُفضِّل بشدة الإجراءات الدبلوماسية ـ القانونية على الأعمال الحربية. ففي أوروبا، تراوح التأييد للعمل العسكري بين 8 بالمئة في اليونان إلى 29 بالمئة في فرنسا. وسجَّل هذا التأييد أدنى درجاته في أميركا اللاتينية، المنطقة التي خبرت أكثر من غيرها التدخل الأميركي: فقد تراوح بين 2 بالمئة في المكسيك و11 بالمئة في كل من كولومبيا وفنزويلا. الاستثناء الوحيد كان باناما، حيث أعرب 80 بالمئة فقط عن تحبيذهم الوسائل السلمية في مقابل 16 بالمئة يؤيدون الهجوم العسكري. والتأييد للضربات التي تشتمل على أهداف مدنية كان أقل من ذلك بكثير. وحتى في البلدين المؤيدين لاستعمال القوة العسكرية بحسب الاستطلاعات، وهما الهند وإسرائيل (ومرد ذلك إلى ضيق أُفق التفكير)، كانت هناك أكثرية لا بأس بها تُعارض مثل هذه الهجمات. كانت هناك، إذن، معارضة شاملة لسياسات واشنطن الفعلية، التي لم تكتفِ بضرب الأهداف المدنية، بل حوَّلت التجمّعات المدينية الرئيسية إلى «مدن أشباح» منذ اللحظة الأولى، حسبما أفادت الصحافة.

ولم تعرف نتائج استطلاعات معهد غالوب طريقها إلى الولايات المتحدة، مع أن الأخبار تناقلتها في كل مكان، بما في ذلك أميركا اللاتينية[24].

مما يجدر ذكره هنا، أن هذا الدعم المحدود جداً للقصف كان مبنياً على الافتراض المسبق والحاسم، وهو أن المسؤولين عن 11 أيلول/ سبتمبر أناسٌ معروفون، لكنهم كانوا بعد مجهولين كما أخبرتنا الحكومة بصوت هامس بعد بدء القصف بثمانية أشهر. ففي حزيران/ يونيو 2002، أدلى مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي، روبرت مولّر، بشهادة أمام إحدى لجان مجلس الشيوخ،

قدَّم فيها ما وصفته الصحافة ببعضٍ «من أكثر تعليقاته العلنية تفصيلاً عن منشأ هجمات 11 أيلول/ سبتمبر»(25). أخبر مولّر مجلس الشيوخ بأن «المحقّقين **موقنون** بأن فكرة مهاجمة مركز التجارة الدولي ومبنى البنتاغون في 11 أيلول/ سبتمبر جاءت من زعماء القاعدة في أفغانستان»، وإنْ كانت آثار التخطيط والتمويل تقودنا إلى ألمانيا والإمارات العربية المتحدة. وأردف قائلاً: «إننا **نعتقد** بأن العقل المدبّر وراءها كان في أفغانستان، وعلى أعلى المستويات في قيادة القاعدة». وإذا كانت المسؤولية غير المباشرة لأفغانستان لا تزال موضع حدس وتخمين في حزيران/ يونيو 2002، فمعنى ذلك أن **معرفتها** كانت متعذرة قبل ذلك بثمانية أشهر، أي عندما أمر الرئيس بوش بقصف أفغانستان.

كان القصف، إذن، وطبقاً لمكتب التحقيقات الفيدرالي، جريمة حرب، وعملاً عدوانياً مبنياً على مجرد افتراض. ويُستدل من ذلك مباشرة أنه لم يكن هناك، في الواقع، أي دعم دولي محسوس للسياسات الفعلية، ما دام حتى التأييد الضئيل المُسجَّل بواسطة استطلاعات الرأي قائماً على افتراض مُسبق تعرف واشنطن ولندن أنه زائف.

ربما كان المدير السابق لمنظمة «هيومان رايتس ووتش أفريكا»، أستاذ القانون في جامعة إموري حالياً، يتكلّم بلسان الكثيرين حول العالم عندما تحدث أمام المجلس العالمي بشأن سياسات حقوق الأنسان في جنيف في كانون الثاني/ يناير 2002، قائلاً: «إنني لا استطيع أن أميِّز أي فارق أخلاقي، سياسي أو قانوني بين هذا **الجهاد**(*) الذي تشنه الولايات المتحدة ضد أولئك الذين ترى فيهم أعداءً لها، وجهاد الجماعات الإسلامية ضد من تعتبرهم أعداءها»(26).

وماذا عن رأي الأفغان؟ المعلومات بهذا الصدد شحيحة إنما ليست معدومة بالمرة. في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 2001، أي بعد ثلاثة أسابيع على بدء القصف المركّز، اجتمع ألفٌ من الزعماء الأفغان في بيشاور [باكستان]، بعضهم جاء من المنافي وآخرون حضروا من داخل أفغانستان، والكلّ عاقد العزم على الإطاحة بنظام طالبان. لقد كان «عرضاً فريداً من نوعه

(*) هكذا وردت في النص بلفظها العربي (م).

للوحدة بين أعيان القبائل، والدارسين الإسلاميين، والسياسيين المُشاكسين، وقادة رجال حرب العصابات السابقين»، كما وصفت الصحافة اجتماعهم هذا. لقد نشبت فيما بينهم خلافات كثيرة، لكنهم «طالبوا بالإجماع الولايات المتحدة بأن توقف غاراتها الجوية في الحال»، وأهابوا بوسائل الإعلام العالمية أن تدعو إلى وضع حدٍ «لقصف الأبرياء». وألحّوا على أن هنالك وسائل أخرى يجب اعتمادها للإطاحة بنظام طالبان المكروه؛ وهو هدف يُمكن الوصول إليه، في نظرهم، من دون حاجة إلى مزيد من إراقة الدماء والدمار.

ورسالةٌ مشابهة نقلها الزعيم الأفغاني المعارض عبد الحق، الذي كان يحظى بتقدير فائق في واشنطن ومن الرئيس الأفغاني [الحالي] حميد كارزاي. فقبل أن يدخل الأراضي الأفغانية من غير دعمٍ أميركي، ومن ثم يُقبض عليه ويلقى حتفه، شجب عبد الحق القصف المتواصل آنذاك، وانتقد الولايات المتحدة لرفضها مساندة جهوده وجهود آخرين مثله «لإثارة تمرد داخل صفوف طالبان». وقد كان القصف «عقبة كأداء في وجه تلك الجهود». ومما قاله أيضاً: «إن الولايات المتحدة تحاول أن تعرض عضلاتها، وتُسجِّل انتصاراً وتخيف الجميع في العالم. إنهم لا يعبأون بمعاناة الأفغان ولا يهمّهم كم سنفقد من أرواح». والمنظمة النسائية الأفغانية المرموقة «جمعية حقوق المرأة الأفغانية» (RAWA)، التي تلقت اعترافاً متأخراً عندما أصبحت نافعة من الوجهة الأيديولوجية للإعراب عن القلق بشأن مصير النساء في أفغانستان، أدانت هي الأخرى عمليات القصف إدانة مريرة[27].

ومن بين المناهضين الآخرين للقصف، وكالات المعونة والإغاثة الرئيسية التي كان ينتابها قلق شديد من آثاره المحتملة على السكان، واتفقت في الرأي مع الخبراء الأكاديميين على أن القصف يُشكِّل «خطراً مميتاً» يحمل في طياته المجاعة لملايين البشر[28].

باختصار، لم تكن حافة الجنون واهية أو وهمية.

دعونا نلتفت الآن إلى أبسط مبادىء نظرية الحرب العادلة: مبدأ العمومية. وحريٌّ بمن لا يستطيع تقبّل هذا المبدأ أن يتحلّى بالحشمة، فيلزم الصمت حول قضايا الحق والباطل، أو الحرب العادلة.

إذا استطعنا الترفّع إلى هذا المستوى، عندئذٍ ستطرح بعض الأسئلة البديهية نفسها، كالسؤال التالي مثلاً: «هل يحق لكوبا ونيكاراغوا أن تُسقطا قنابلهما على واشنطن، نيويورك وميامي، دفاعاً عن النفس في وجه هجمات إرهابية متعاظمة [عليهما]؟ وماذا لو كان المرتكبون معروفين جيداً ويتصرّفون بحصانة تامة، وأحياناً بتحدٍ صفيق لأعلى المرجعيات الدولية، أي أن الحالة هنا أوضح بكثير من أفغانستان؟ وإنْ كان لا، فلِمَ لا؟ أكيد أن المرء لا يسعه التعلّل بحجم الجرائم لتبرير مثل هذا الموقف. فمجرد النظر في سجلّ الوقائع كفيل بتعطيل تلك الخطوة.

وإذا لم تجد هذه الأسئلة أجوبة لها، فمن الصعب أن تُؤخذ البيانات الحربية وحدها مأخذ الجد. لا بل عليّ أن أعثر على حالة واحدة أُثيرت فيها تلك الأسئلة أصلاً. وهذا ما يقودنا إلى بعض الاستنتاجات التي قد لا تكون جذّابة، ومع ذلك تستحق منا الانتباه والاستبطان - وشيء من القلق الجدّي من التداعيات بعيدة المدى للعجز الظاهر عن التسليم بمبدأ العمومية الذي يكمن خلف ذلك القصور.

لئن كانت الأسئلة النقدية لا تلقى جواباً، أو في الحقيقة لا تُثار أصلاً، فثمة مسائل متّصلة بها تبرز فعلاً من آن لآخر، وبطريقة تتيح لنا أن نعاين الثقافة الأخلاقية والثقافة الفكرية السائدتين من الداخل. يُخبرنا مراسل صحيفة «نيويورك تايمز» في أميركا اللاتينية أن المثقفين الأميركيين اللاتينيين «قد منحوا تلقائياً الزعماء المناوئين لأميركا حصانةً ضد المعايير الأخلاقية المطبَّقة على الزعماء الآخرين». ودليله على ذلك، بيان صادر عن مثقفين أميركيين لاتينيين يُحذِّرون فيه من اجتياح كوبا بعد العراق. وهو يرى أن «تفسيراً نفسياً» قد يكون ضرورياً لفهم أسباب عجزهم عن تبنّي «المعايير الأخلاقية العمومية»[29]. إنما لا يبدو أن هناك ضرورة لأي تفسير نفساني عندما يُبادر هو وشركاؤه إلى منح زعمائهم، وبشكل تلقائي، «حصانة ضد المعايير الأخلاقية» التي يطبّقونها على الآخرين؛ ولا سيما المعايير الأخلاقية الداعية إلى إنزال عقاب صارم بكل من يجرؤ على شن حرب إرهابية شبيهة بتلك التي شنّها زعماؤهم على كوبا ونيكاراغوا.

لنرَ كيف ستبدو حُجج إلْشتاين حول أفغانستان في إطارها هي. إنها

تضع أربعة معايير للحرب العادلة. أولاً: القوة مبرَّرة إذا كانت «لحماية البريء من أذىً مُحقَّق»، وتضرب على ذلك مثلاً وحيداً هو حين يعرف بلد ما «معرفة أكيدة أن إبادة جماعية سوف تبدأ في وقت معين»، ولا يكون في حوزة الضحايا ما يُدافعون به عن أنفسهم؛ ثانياً: «يجب أن تُعلن جهاراً، وإلاّ فمن المفروض أن تُجيزها سلطة شرعية ما»؛ ثالثاً: «ينبغي أن تكون وراءها نوايا سليمة»؛ رابعاً: «يجب أن تكون بمثابة السهم الأخير بعد استنفاد كل الإمكانيات الأخرى لإصلاح شأن القيم المعرّضة للخطر وصونها».

الشرط الأول غير قابل للتطبيق على أفغانستان. والثاني والثالث لا معنى لهما: فالإعلان الصريح للحرب من جانب معتدٍ لا يمنح دعوى الحرب العادلة أي سندٍ البتة؛ فحتى عُتاة المجرمين يدّعون أن «نواياهم سليمة»، وإنك لتجد دوماً من يُعينك على قبول المزاعم. أما الشرط الرابع، فمن الواضح أنه لا ينطبق على أفغانستان. لذلك، تتهاوى الحالة ـ الانموذج التي ساقتها إلْشتاين كلّياً تحت وطأة معاييرها هي.

على أية حال، ومهما كان رأي المرء في اعتقاد إلْشتاين بأن قصف أفغانستان يستوفي شروط [الحرب العادلة] جميعاً، فإن هذه الشروط نفسها تنطبق بداهةً على العديد من ضحايا الإرهاب الدولي المدعوم من الدولة الاميركية. وهكذا، تبعاً لحججها هي، لا بد من منح هؤلاء الضحايا الحقّ في شنّ حرب عادلة على الولايات المتحدة بالقصف والإرهاب، ما دامت الحرب مُعلنة جهاراً، ومصحوبة فوق ذلك ببيان عن «حُسن النوايا». غير أن الانحطاط إلى درك السخافة يقتضي منا، ضمناً، أن نتبنى مبدأ العمومية؛ هذا المبدأ غير الوارد في دراستها التاريخية/ الفلسفية، والمرفوض ضمناً كذلك جرياً على العادة المتّبعة.

دعونا نستحضر هنا بعض الحقائق الإضافية ذات الصلة. كان الدافع الرسمي إلى قصف أفغانستان هو إجبار حركة طالبان على تسليم الأشخاص الذين تشكّ الولايات المتحدة في تورطهم في جرائم 11 أيلول/ سبتمبر. بيد أن الولايات المتحدة رفضت أن تُقدِّم أي دليل إثبات. وفي الوقت الذي كانت فيه ممانعة طالبان تحتلّ عناوين الصحف، مثيرةً موجة عارمة من الغضب، جدَّدت هاييتي طلبها [من الولايات المتحدة] باسترداد عمانوئيل كونستانت، زعيم

القوات شبه العسكرية، والمسؤول الأول عن مقتل آلاف الهاييتيين بوحشية في السنوات الأولى من التسعينيات، حين كانت الطغمة العسكرية تحظى بدعم مكشوف من إدارة بوش الأول وإدارة كلينتون. لم يكن هذا الطلب، على ما يظهر، يستأهل حتى مجرد الردّ، أو أكثر من خبر عابر. كان كونستانت هذا قد حُكم عليه غيابياً في هاييتي، وكان يُظن على نطاق واسع أن الولايات المتحدة قلقة من أنه إذا ما أدلى باعترافاته، فربما يكشف النقاب عن الاتصالات المباشرة بين إرهابيي الدولة وواشنطن[30]. فهل كان لهاييتي إذن الحق في تفجير قنابل في واشنطن؟ أو في محاولة اختطاف كونستانت أو اغتياله في نيويورك حيث يقيم، وقتل عابري السبيل معه على النسق الإسرائيلي المقبول؟ وإذا كان لا، فلِمَ لا؟ لماذا لا يُطرح السؤال أصلاً في مثل هذه الحالة، أو في تلك الحالات التي يتمتع فيها إرهابيو دولة مجرمون آخرون بملاذٍ آمن في ربوع الولايات المتحدة؟ وإذا كان السؤال سخيفاً ومنافياً للعقل لدرجة لا يجوز معها حتى النظر فيه (كما هو فعلاً بأبسط المعايير الأخلاقية)، فماذا سيكون أثر ذلك على الإجماع حول لجوء زعمائنا نحن إلى العنف؟

بالعودة إلى 11 أيلول/ سبتمبر، ثمة من يُجادل بأن شرور الإرهاب «شرور مطلقة»، وتستحق «عقيدة مطلقة عكسية» في الردّ عليها، أي هجوماً عسكرياً ضارياً وفقاً لعقيدة بوش، بحيث «**إذا كُنتَ تؤوي إرهابيين، فأنت إرهابي؛ وإذا كُنتَ تُساعد وتحرّض إرهابيين، فأنت إرهابي - ومن ثم سوف تُعامل معاملة الإرهابي**»[31].

إنك لن تجد أحداً يتقبّل بسهولة العقيدة الذاهبة إلى أن القصف المكثّف ردٌّ مشروع على الجرائم الإرهابية. فما من إنسان عاقل يُوافق على أن قصف واشنطن بالقنابل عملٌ مشروع بحسب «العقيدة المطلقة العكسية» للردّ على أعمال الإرهابيين الوحشية، أو ردٌّ مسوَّغ و«مُعيَّر» بدقة عليها. وإذا كان هناك من سببٍ لاعتبار هذه الملاحظة غير ملائمة، فأرى أنه لا بد من تبيانه، لا بل والتفكير فيه، في حدود ما أعلم.

دعونا ننظر في بعض الحجج القانونية التي تُساق تبريراً للقصف الأميركي - البريطاني لأفغانستان. يُحاجج كريستوفر غرينوود بأن الولايات

المتحدة تملك حق «الدفاع عن نفسها» ضد «أولئك الذين تسبّبوا أو توعّدوا... بالموت والدمار»، محتكماً في ذلك إلى قرار المحكمة الدولية في دعوى نيكاراغوا. إن الفقرة التي يستشهد بها غرينوود تنطبق بوضوح أكبر على حرب الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا من انطباقها على طالبان أو القاعدة. وعليه، إذا ما اتُّخذت مسوِّغاً لتبرير القصف الجوي المكثّف والهجوم الأميركي البرّي على أفغانستان، فإن نيكاراغوا، في هذه الحالة، لها ملء الحق في شنّ هجمات أقسى وأشدّ على الولايات المتحدة. وأستاذ مرموق آخر للقانون الدولي، هو توماس فرانك، يؤيد الحرب الأميركية ـ البريطانية بحجّة أن «الدولة مسؤولة عن تبعات سماحها باستخدام أراضيها للإضرار بدولة أخرى». وهذا المبدأ لينطبق بكلّ تأكيد على الولايات المتحدة في حالتَيْ نيكاراغوا وكوبا، ناهيك عن العديد من الحالات الأخرى[32].

ولا حاجة للقول إن الاحتكام إلى حق «الدفاع عن النفس» في وجه أعمال «القتل والتدمير» المستمرة غير مقبول ولو قليلاً في أي من هذه الحالات؛ أقول **أعمال** وليس مجرد تهديدات.

والكلامُ عينه يصحّ فيما خصّ مقترحات تختلف اختلافاً طفيفاً بشأن الردّ المناسب على الفظاعات الإرهابية. فالمؤرِّخ العسكري ميكايل هوارد يقترح شنّ «عملية أمنية برعاية الأمم المتحدة...» ضد مؤامرة إجرامية تقضي الضرورة بمطاردة أفرادها وإحالتهم على محكمة دولية، حيث يجب أن يتلقوا محاكمة عادلة، وإنزال العقوبة المناسبة بهم في حال وُجدوا مذنبين». الاقتراح معقول جداً، وإنْ كان منَ غير الوارد على الاطلاق تطبيق إجراءٍ كهذا على الولايات المتحدة أو بريطانيا[33].

ويقترح باحثان من جامعة أكسفورد العمل بمبدأ «التناسبية»، أي أن ما «يُقرر حجم الردّ هو مدى تضارب العدوان مع قيم المجتمع المُهَاجَم»؛ وهي في حالة 11 أيلول/ سبتمبر، «حُرية السعي إلى الترقي الذاتي في مجتمع تعدّدي من خلال اقتصاد السوق». وقد هُوجمت هذه القيم [الاجتماعية] على نحو شرير في 11 أيلول/ سبتمبر من جانب «معتدين يتسمون بسلفية أخلاقية لا يجمعها والغرب جامع». وحيث إن «أفغانستان بلد اختار الوقوف إلى جانب

المعتدي»، ورفض طلب الولايات المتحدة تسليمها المُشتبه بهم «فقد أضحى في مقدور الولايات المتحدة وحلفائها، وفقاً لمبدأ «مدى التضارب» آنف الذكر، أن يلجأوا إلى استخدام القوة على نحو مبرَّر وأخلاقي ضد حكومة طالبان»[34].

وإذا كانت عقيدة الغرب الأخلاقية القويمة تستوعب مبدأ العمومية، فيترتب على ذلك أن في مقدور كوبا ونيكاراغوا (ودول عديدة أخرى في الواقع)، أن «تلجأ على نحو مبرَّر وأخلاقي» إلى استخدام قدر أكبر من القوة ضد الحكومة الأميركية. فمما لا جدال فيه أن الهجمات الإرهابية الأميركية وسواها من الأعمال غير المشروعة ضد كوبا ونيكاراغوا، كانت «تتضارب والقيم الأساسية في المجتمعين المُستهدَفَيْن»، وربما بشكل أعنف بكثير مما حدث في 11 أيلول/ سبتمبر، دع عنك أنها كانت معدّة لأن تكون كذلك عن سابق قصد وتصميم. واستطراداً، لما كانت بريطانيا قد «وقفت إلى جانب المعتدي»، فكان يجب استهداف أكسفورد هي الأخرى بهجوم، أقلّه من جانب نيكاراغوا.

يحقّ لنا أن نتساءل: لماذا يتعذّر حتى التفكير بالنتيجة (على الوجه الصحيح طبعاً)، وماذا يعني ذلك ضمناً فيما خصّ ثقافة الفكر النخبوي؟

إن الاستنتاجات الخاصّة بمبدأ العمومية لتتجاوز ببعيد نطاق هذه الحالات، ومنها حتى أعمال طائشة ثانوية (بالمقاييس الأميركية - البريطانية)، كهجوم كلينتون الصاروخي على مصنع الشفاء للأدوية في السودان عام 1998، الذي تسبَّب بموت «عشرات الآلاف» طبقاً للتقديرات المحترمة الوحيدة المتوافرة لدينا؛ وهي تقديرات تنسجم مع التقييم الفوري الذي توصلت إليه منظمة هيومان رايتس ووتش، وكذلك مع التقارير اللاحقة للمراقبين المطّلعين[35]. إن جريمةً لا تزيد عن جزء بسيط من هذا الحجم، كان من شأنها أن تثير موجة عارمة من السخط لو كان الهدف المضروب موجوداً في الولايات المتحدة أو إسرائيل أو أية ضحيّة أخرى لها أهميتها، وأن تستدعي ردّاً انتقامياً من الصنف الذي يصعب على المرء تخيّله، والذي سيحظى فوق ذلك بالثناء والتهليل بوصفه مثالاً أنموذجاً للحرب العادلة. إن مبدأ التناسبية

يُعطي السودان كل الحقّ في شنّ حملة إرهابية ضخمة على سبيل الإنتقام، لا بل إنه يستلزم ذلك وأكثر فيما لو أخذنا بوجهة النظر المتشدّدة القائلة إن هجوم كلينتون الصاروخي «كانت له عواقبه الوخيمة على الاقتصاد والمجتمع» السودانيين[36]، بحيث إن هذا العمل الشنيع كان أفظع بمراحل من جريمة 11 أيلول/ سبتمبر، التي كانت مروعة بما فيه الكفاية إنما لم تكن لها مثل هذه العواقب الوخيمة.

إن كل التعليقات المحددة التي صدرت على قصف السودان، وقفت تقريباً عند التساؤل ما إذا كان المصنع ينتج أسلحة كيميائية كما يُظن. أكان ذلك صحيحاً أم لا، فإنه لا يُغيِّر من أمر الجريمة شيئاً؛ ولا سيما لجهة «مدى تضارب العدوان وقيم المجتمع المُهَاجَم». العديدون أشاروا إلى أن الخسائر البشرية لم تكن مقصودة، وبالتالي فلا جَنَاح على القائمين بالهجوم، أو المتغاضين عن آثار الهجوم. ومرة أخرى، تعكس الحجّة ههنا، وبصورة دراماتيكية، الرفض المعهود لمبدأ العمومية. إننا لن نُقرٍّ بهذا الموقف، ولو للحظة واحدة، إنْ كان الأمر يتعلق بالآخرين. ذلك أن العديد من الفظاعات والأعمال الهمجية التي نشجبها (عن حق) هي أعمال غير مقصودة، وإنْ عُدّ ذلك غير ذي صلة عندما يكون المرتكب شخصاً آخر غيرنا نحن. بيد أن استنتاجاً أشدّ إيلاماً يستتبع فوراً وبلا أدنى لبس: لا يستقيم الإدّعاء بأن الأعمال ليست إجرامية إلاّ بناءً على فَرْضٍ مؤداه أن مصير الضحايا لا يعني شيئاً بالنسبة للمرتكبين. ولا يسعنا هنا أن نشك عن جد بأن المضاعفات الإنسانية المحتملة كانت غائبة عن أذهان المخطِّطين الأميركيين: فالسي آي إيه، وكذلك هيومان رايتس ووتش والعديد من المنظمات الأخرى، كانت تعلم جيداً أنهم إنما يُدمِّرون مصدر البلاد الرئيسي للأدوية والعقاقير البيطرية، وماهية الآثار المحتملة التي ستنجم عن ذلك. إن أي شخص يرى أن آثار عنفنا نحن على الأفارقة المساكين ربما تستحق قدراً من الاهتمام، كان لا بد أن يخلص إلى ذات النتيجة على الفور، وهذا ما يُمكن استنتاجه الآن قطعاً. وعندها لا يعود بالإمكان تبرير أعمال كهذه إلاّ بالمبدأ الهيغلي القائل إن الإفارقة «محض كائنات» ليس لحياتها «أية قيمة». والمرء إذ يُراقب المواقف والممارسات من خارج دائرة الامتيازات الغربية، يتسنّى له أن يستخلص استنتاجاته الخاصّة

بشأن «عقيدة الغرب الأخلاقية القويمة».

مجابهة الإرهاب

دعونا الآن نحصر عبارة **الإرهاب** ـ كما لا يصحّ لنا أن نفعل، ولكن بما لا يُخالف أيضاً العُرف شبه العمومي ـ في اشتقاقها القابل للتمرير عبر مصافي العقيدة.

إن الحروب المتصوَّرة كجزء من الحرب المتجدِّدة على الإرهاب سوف تستمر وتتواصل ردحاً طويلاً من الزمن. قال الرئيس بوش: «لا أدري كم سيلزمنا من حروب لضمان الحرية في وطننا»[37]. كلامٌ واضح بما فيه الكفاية. فالأخطار المحتملة لا حصر لها في الواقع، وهي قائمة في كل مكان، حتى في عقر دارنا، كما أثبتت هجمات الجمرة الخبيثة [الانثراكس] والتحقيقات الفاشلة بشأنها.

وليست «الحرب على الإرهاب» ـ على الصورة التي يتخيّلونها ـ هي المرشّحة وحدها للاستمرار زمناً طويلاً، بل يُمكن القول أيضاً إنها لم تصبح قضية مصيرية هكذا على غير انتظار في 11 أيلول/ سبتمبر. وهذا سبب آخر للشك في صحة الاعتقاد الشائع جداً بأن 11 أيلول/ سبتمبر يُمثِّل منعطفاً حادّاً في مسار التاريخ. فقُرّاء العناوين الرئيسية في الصحف، والمخطِّطون الحكوميون بالتأكيد، كانوا مُدركين جيداً قبل ذلك بسنوات طويلة أن تنويعات من فظاعات 11 أيلول/ سبتمبر ربما تحصل؛ ثم إن واحداً من مثل هذه التنويعات قد **حصل** فعلاً إلى حد ما في عام 1993. إذ كادت المنظمات التي يُمكن التسليم بارتباطها بالمسؤولين عن 11 أيلول/ سبتمبر، أن تُفجِّر مركز التجارة العالمي في ذلك العام، وتزهق ربما أرواح عشرات الألوف من الناس. كما كان معلوماً في حينه أن لديها خططاً أكثر طموحاً بالكاد وُضع حدّ لها قبل الأوان. وحتى مع انتقال هذه الخطط إلى حيّز التنفيذ الشنيع في 11 أيلول/ سبتمبر، لم يطرأ أي تبدل مهمّ على تقييم الأخطار.

إن احتمال وقوع أعمال إرهابية كبيرة كان مدار بحث ونقاش علني قبل 11 أيلول/ سبتمبر بزمن طويل، ولم يكن هناك مجال كبير للشكّ في طبيعة المنظمات الإرهابية الإسلامية المتطرفة منذ عام 1981 على الأقل، حين أقدمت

عناصر منها، شكّلت فيما بعد نواة تنظيم القاعدة، على اغتيال الرئيس المصري أنور السادات، أو بعده بعدة سنوات عندما استطاعات جماعات، ربما كانت لها ارتباطات غير وثيقة [بالقاعدة]، أن تُجبر القوات الأميركية على الخروج من بيروت بعدما قتلت مئات الجنود وعدداً كبيراً من المدنيين في هجمات متفرقة. ثم إن طريقة تفكير المتورطين في هذه الأعمال أو الأعمال المشابهة الأخرى، كانت معروفة جيداً إلى حد ما لدى أجهزة الاستخبارات الأميركية، التي كانت ساعدت في تجنيدهم وتدريبهم وتسليحهم اعتباراً من عام 1980، وواصلت التعامل معهم حتى وهم يُهاجمون الولايات المتحدة. لقد كشفت تحقيقات الحكومة الهولندية في مذبحة سربرنيتشا عن أنه في الوقت الذي كان فيه متشددون إسلاميون يُحاولون تفجير مركز التجارة العالمي [1993]، كان آخرون من شبكات شكّلتها السي آي إيه يُنقلون جواً على أيدي الأميركيين من أفغانستان إلى البوسنة، إلى جانب مقاتلين تدعمهم إيران، بالإضافة إلى شحنات ضخمة من الأسلحة. لقد جيء بهم لمساندة الجانب الأميركي في حروب البلقان، بينما كانت إسرائيل (ومعها أوكرانيا واليونان) تُسلّح الصرب (ربما بأسلحة مُقدّمة من الولايات المتحدة)[38].

جاءت فظاعات 11 أيلول/ سبتمبر تذكيراً مثيراً بما كان معلوماً منذ أمد بعيد: لم يعد الأغنياء والأقوياء يضمنون بعد الآن الاحتكار شبه التام للعُنف الذي ساد بدرجة كبيرة على مرّ التاريخ؛ وبوجود التكنولوجيا العصرية، أصبحت الاحتمالات رهيبة بالفعل. صحيح أن الإرهاب مبعث خوف سليم أينما كان، وأنه بحق «عودة إلى الهمجية» لا تُطاق، إلا أنه لا عجب أن تتباين الآراء بشأن طبيعته تبايناً حادّاً على طرفَيْ خط المجابهة. وتلك حقيقة يتجاهلها على نحو يحمل في طياته أفدح الأخطار أولئك الذين عوّدهم التاريخ على الحصانة أثناء اقترافهم أبشع الجرائم، ناهيك عن الجُبن الأخلاقي المتجلّي لديهم بشكل صارخ.

ثمة اتجاهات عريضة في الشؤون الدولية يُنتظر منها أن تضاعف من خطر هذه الفئة الفرعية من الظاهرة الإرهابية. وقد ناقش بعضها مجلس الاستخبار القومي الأميركي (NIC) في استشرافه للسنوات القادمة[39]. يتوقع هذا المجلس أن تتواصل النسخة الرسمية من العولمة في الاتجاه المرسوم:

«سيكون تطورها شائكاً كثير الصعاب، ويتّسم بالتقلّبات المالية المزمنة والفجوات الاقتصادية المتّسعة». وتعني التقلبات المالية، على الأرجح، نمواً أكثر بُطئاً، مع وصول [ثمار] العولمة الليبرالية الجديدة (إلى من يتّبع القواعد المقرّرة)، وإيقاعها الأذى بالفقراء في الغالب. ويستطرد مجلس الاستخبار القومي ليتنبأ بأنه مع مُضي هذا الشكل من العولمة قُدماً، فإن «تعمّق الركود الاقتصادي والاضطراب السياسي والاغتراب الثقافي، سوف يغذّي التطرف الإثني والأيديولوجي والديني، إلى جانب العُنف الذي غالباً ما يُلازمه»، ومعظمه [سيكون] موجَّهاً نحو الولايات المتحدة. فلا عجب، إذن، أن يصوّب الضعفاء والساخطون سهام نقدهم المرير إلى «الولايات المتحدة بوصفها أداة أو رمز معاناتهم»، حسب قول كينيث والتز[40]. وقد توصل المخطّطون العسكريون إلى افتراضات مماثلة، وهي ما سنعود إليه بعد قليل.

حريٌّ بالمهتمّين بالحدّ من مخاطر الإرهاب أن يعنوا بمثل هذه العوامل، وكذلك بالتدابير المحدّدة والسياسات طويلة الأمد العاملة على مفاقمتها واستفحالها. وهم مُطالبون أيضاً بالتفريق الدقيق ما بين الشبكات الإرهابية نفسها والمجتمعات الأكبر التي هي الخزّان الذي تُستخرج منه، في بعض الأحيان، الخلايا الإرهابية المتطرفة. فهذه المجتمعات تضمّ الفقراء والمضطهَدين ممن لا تعيرهم الجماعات الإرهابية أية أهمية، ويُعانون فوق ذلك من جرائمها؛ كما تضمّ كذلك الأغنياء والعلمانيين الذي يشعرون بالمرارة إزاء السياسات الأميركية، ويعربون بصمتٍ عن تأييدهم لبن لادن ـ على مقتهم له وخوفهم منه ـ بوصفه «ضمير الإسلام» لأنه يتصدّى على الأقل لهذه السياسات، وإنْ بطُرُق مروِّعة وكارثية[41].

إن التمييز هنا مسألة مبدئية. ثمة بين الراغبين في الحدّ من مخاطر الإرهاب من يعي جيداً أنه «ما لم تتم معالجة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تُفرِّخ القاعدة وشريكاتها، ستظل الولايات المتحدة وحلفاؤها في غرب أوروبا وفي كل مكان هدفاً للإرهابيين الإسلاميين». ومن هنا، «يجب على الولايات المتحدة كي تحمي نفسها ألا تألو جهداً في سبيل الحدّ من أمراض الكراهية قبل أن تتحوّل إلى أخطار أكبر وأفدح»، وأن تسعى إلى «تخفيف الظروف المولِّدة للعنف والإرهاب». و«المدخل إلى إضعاف القاعدة

استراتيجياً هو تجويف ركائز إسنادها المتفرِّخة - أي فَطْم مؤيّديها ومؤيديها المحتملين». ويضيف مُخطِّط [سياسات] واشنطن پول وولفويتز قائلاً: إنه لمن الأهمية الفائقة بمكان التخلّص من السياسات التي كانت بمثابة «أداة تجنيد هائلة لعناصر القاعدة»[42].

ما من شيء قادر على تهدئة واسترضاء أولئك الذين «يؤمنون بأن "صدام الحضارات" مع الغرب سوف يعيد الإسلام إلى سابق عهده، قوةً عالمية»، هذا ما قاله محرّرو صحيفة «فايننشال تايمز». لكن حتى يتسنى «سحقهم بنجاح، لا بد من فصلهم عن جمهورهم الآخذ بالاتساع... بكلام آخر، إذا كانت القوة هي السبيل الوحيد لتحطيم القاعدة، فإن تآكل ركيزة إسنادها المتّسعة لا يتم إلاّ بسياسات يراها العرب والمسلمون سياسات عادلة». حتى تدمير القاعدة لن يفي بالحاجة تماماً إذا ما استمرّت الأوضاع الضمنية التي ساعدت علي بروز الجماعة واكتسابها الشعبية - ألا وهي الاضطهاد السياسي والتهميش الاقتصادي. وفي المقابل، إن مواصلة واشنطن دعمها ومساندتها لـ«الحكومات القذرة» لن تعمل إلاّ على «تعزيز دعوى القاعدة بأن الولايات المتحدة تؤيد قهر المسلمين وتُظاهر الحكومات المتوحشة»[43]. هذا بخلاف السياسات المحدَّدة بخصوص فلسطين والعراق وسواهما، التي حوّلت «جيلاً كاملاً من العرب، لطالما تودّد إلى الولايات المتحدة واعتنق مبادئها، (إلى) بعضٍ من أشدّ منتقدي النظرة الأميركية إلى العالم بصراحة وبصوت عالٍ، (بمن فيهم) رجال أعمال وافرو الثراء تربطهم أوثق الوشائج بالغرب، ومثقفون تلقوا تعليمهم في الولايات المتحدة، ونشطاء ليبراليون»[44].

إن إضعاف الشبكات الإرهابية على نحو خطير، أمر ممكن وهذا ما حدث للقاعدة بعد 11 أيلول/ سبتمبر، بفضل ضربٍ من العمل الأمني كان نصح به ميكايل هوارد، ولا سيما في ألمانيا وباكستان وإندونيسيا. لكن تجب مقاربة «ركيزة إسنادهم» بطريقة مختلفة تماماً: بأخذ مظالمهم بعين الاعتبار؛ وفي حال كانت مشروعة، تجب معالجتها كما ينبغي أن تُعالج بصرف النظر عن أي تهديد. ذلك أن «المشاكل الاجتماعية والسياسية الشائكة لا يُمكن قصفها بالقنابل أو محقها من الوجود «بالصواريخ»»، على حد تعبير اثنين من علماء السياسة: إنّ «الولايات المتحدة، بإسقاطها القنابل وإطلاقها الصواريخ، لن

تعمل إلاّ على استفحال هذه المشاكل المتقيّحة. يُمكن تشبيه العُنف بجرثومة، كلما أمطرتها بالقنابل، كلما ازدادت استفحالاً»[45].

إن محرِّري الـ«فايننشال تايمز» على حق في قولهم إن العمل الإرهابي الوحشي الذي ارتُكب في جدة ـ وكان المناسبة التي حملتهم على إبداء تعليقاتهم أعلاه ـ «لم يكن مفاجئاً قط». وبكلام أعمّ، «كان من الجلي منذ زمن بعيد أن الشبكة التي تستلهم أسامة بن لادن سوف تستغلّ ثوران حرب العراق لتجدّد هجماتها على الأهداف الغربية وتستقطب الدعم لجهادها».

وقد كانت هناك تنبؤات واسعة النطاق من جانب أجهزة الاستخبارات المحلّلين في الاتجاه السائد بأن اجتياح العراق سيؤدي على الأرجح إلى إلهاب نار الإرهاب. فليس إذن «بالشيء المفاجيء أن يُقرّ مسؤولون (أميركيون) بأن شبكة (القاعدة) شهدت زيادة في تجنيد الاتباع منذ أن غزت الولايات المتحدة العراق في آذار/ مارس»، وأن «هناك طفرة في الأصولية المتشدّدة في كل أرجاء العالم». كما أشار تقرير للأمم المتحدة إلى تسارع وتيرة الانتساب إلى صفوف القاعدة في ثلاثين إلى أربعين بلداً منذ أن بدأ الحشد (الأميركي) لغزو العراق»[46]. ويُحذِّر تقرير استخباراتي لحليف أوروبي من أن الغزو «قد تكون له آثار كاسحة بالنسبة للتطوّع في صفوف القاعدة»[47]. وكتب مراقب متابع لتنظيم القاعدة والإرهاب يقول: «حقيقة أن الصراع في العراق أدّى إلى ارتفاع عدد المنضمّين إلى الجماعات المتطرفة، هي اليوم أوضح من أن ينكرها حتى المسؤولون الأميركيون أنفسهم. وهذه في نظري نكسة كبرى في الحرب على الإرهاب». في الحقيقة، لقد خلقت الحرب «ملاذاً إرهابياً» جديداً: العراق نفسه[48].

بالنسبة للشبكات الإرهابية، تُجمع الأبحاث الدراسية فعلاً على الاعتقاد بصدق أقوالها، التي غالباً ما كانت منسجمة مع أفعالها، منذ أن عكفت السي آي إيه وشركاؤها على تنظيمها. إن الهدف الذي تصبو إليه هو، على حد تعبيرها هي، طرد الكفّار من ديار المسلمين، والإطاحة بالحكومات الفاسدة والقمعية التي فرضها ويدعمها الكفّار، وإرساء صيغة متزمتة من الإسلام. إنها تكره الروس كراهية عمياء، لكنها أوقفت هجماتها الإرهابية ضد الروس عندما

انسحبت روسيا من أفغانستان، وإنْ تواصلت تلك الهجمات انطلاقاً من الشيشان. وكما أعلن بن لادن نفسه عام 1998: فإن «النداء إلى محاربة أميركا أنما أُطلق (حين أرسلت) عشرات الآلاف من جنودها إلى أرض الحرمين الشريفين، علاوة على... دعمها للأنظمة القمعية، الفاسدة والاستبدادية المُسيطرة. تلك هي الأسباب الكامنة وراء استهداف أميركا دون سواها»[49]. غير أن أهدافها ربما تصير أشد طموحاً وركيزتها التجنيدية أوسع نطاقاً بعد، إذا ما ارتأى المتحمّسون لـ«صدام الحضارات» أن يجرّبوا «محق المشاكل الاجتماعية والسياسية الشائكة من الوجود بالصواريخ»، عوضاً عن معالجة المشاكل نفسها، وبالتالي التعدّي على حُرمة السلطة والامتيازات.

إن التفجير الذي وقع في جدة بعد حرب العراق ينطبق شكلاً على أعمال تفجير سابقة. فالهدف كان مجمّعاً سكنياً مدنياً لڤنيل كوربوريشين، الشركة المتفرعة عن نورثروب غرومان التي تؤمّن الضباط العسكريين المتقاعدين لتدريب قوات النُخبة في المملكة. وكانت منشأة تدريب تابعة لشركة ڤنيل قد فُجِّرت سابقاً عام 1995. وعملية التفجير هذه «تؤكِّد أنهم يستهدفون أوجه الوجود العسكري في العربية السعودية»، بحسب أحد محلِّلي المخاطر البريطانيين؛ وهي هنا «المقاولات (العسكرية) التي تلعب دوراً داعماً فائق الأهمية»[50].

ويعكس ميكايل إيغناتييف، المحبِّذ لدور إمبريالي أميركي في الشرق الأوسط، إجماعاً عريضاً في الرأي حين يكتب أن «التحدي الأكبر» بالنسبة للولايات المتحدة، و«الخطر الرئيسي في مجمل اللعبة العراقية»، هو «فرضُ سلامٍ على الفلسطينيين والإسرائيليين». والسلام المفروض أميركياً يجب «أن يمنحَ الفلسطينيين، كحدٍ أدنى، دولة قابلة للحياة ومتواصلة جغرافياً»، ويعيد بناء «بنيتهم التحتية المحطَّمة». أما ترك «الفلسطينيين يُواجهون الدبابات والمروحيات الحربية الإسرائيلية، فهو ضمانة فعلية لاستمرار الغضب الإسلامي على الولايات المتحدة»[51].

ويكتب إيغناتييف ما فحواه أن «الأميركيين يضطلعون بدور الضامن الإمبريالي» منذ الأربعينيات، لكنه لا يشرح لنا ما الذي «ضمنته» الولايات

المتحدة منذ أن تنطّحت لهذا الدور. كما أنه يتغافل عن حقيقة أن المروحيات الحربية الإسرائيلية هي مروحيات حربية أميركية بملاّحين إسرائيليين، وأن الدبابات ما كانت لتتمكّن من القيام بعملها لولا الهبات السخية الأميركية. كما أن إيغناتييف لم يدرس ما الذي يحملنا على أن نتوقع من الولايات المتحدة تبديلاً دراماتيكاً لسياستها، سياسة الرفض الأحادي الجانب، التي تعود إلى ثلاثة عقود ونيف. لكن بصرف النظر عن هذه المسائل غير المنطقية وغيرها، فإن فهمه للأمور جديرٌ بالتصديق إلى حد كبير.

إن المعنيين بإخماد نار الإرهاب بدلاً من «إلهاب الإرهاب» (بحسب عبارة مستعارة من الرئيس)، يُحسنون صنعاً إنْ هم عملوا بنصيحة الأكثر تمرّساً في مواجهته. وليس من جهة أوفر خبرةً في هذا المجال من جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، المسؤول عن «مكافحة الإرهاب» في المناطق المحتلّة. يقول عامي آيالون، رئيس الشاباك من عام 1996 إلى عام 2000، إن «الذين يريدون الانتصار» على الإرهاب من دون معالجة المظالم التي تشكّل أساسه الضمني، إنما «يريدون حرباً لا نهاية لها» ـ بالضبط كما نادى الرئيس بوش. والرئيس السابق للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (1991 - 1995)، أوري ساغي، يخلص هو الآخر إلى استنتاجات مماثلة. فقد كتب يقول: وكما يدل اجتياح لبنان وغيره من الأعمال الحربية، لن تصل إسرائيل إلى أية نتيجة باتّباعها شعار «سنلقّنكم درساً ينفعكم (بقوتنا المتفوقة). فخليقٌ بنا أن نرى الأمور من منظور الطرف الآخر... ومن يرجو بقاءً متبادلاً مع العرب، لا بد من أن يقبل حداً أدنى من الاحترام للمجتمع العربي». أما البديل، فحربٌ لا نهاية لها[52].

إن آيالون وساغي يتحدثان عن إسرائيل ـ فلسطين، حيث يتلخّص «الحل لمشكلة الإرهاب في توفير حل مشرِّف للفلسطينيين يحترم حقّهم في تقرير المصير». وهذا ما قاله أيضاً يهوشافاط هاركابي ـ الرئيس الأسبق للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية والمستعرب البارز ـ قبل عقدين من الزمن، في وقت كانت فيه إسرائيل لا تزال تتمتع بحصانتها القوية ضد الردود الانتقامية من داخل المناطق المحتلّة[53].

وتنحو الملاحظات إلى التعميم بالطريقة المعهودة: إن إيرلندا الشمالية، إذا سُقنا حالة واحدة فقط، أبعد من أن تكون جنةً، إلاّ أنها شهدت تحسّناً كبيراً على مرّ الأيام عندما تجاهلت بريطانيا المظالم المشروعة لصالح استخدام القوة.

إن السياسات المعيّنة التي ألهبت «ركيزة الإسناد» الكامنة للإرهاب الإسلامي كانت [السياسة المتّبعة حيال] إسرائيل ـ فلسطين، ونظام العقوبات الأميركي ـ البريطاني القاتل في العراق. لكن وقبل ذلك بزمن مديد، كانت هناك مسائل أكثر جوهرية. ومرة أخرى نقول، ليس من الحسّ السليم في شيء أن يُصار إلى إهمال هذه المسائل، على الأقل من أجل أولئك الذين يحدوهم الرجاء بأن لا يقع المزيد من الجرائم الإرهابية، أو يُجاب على سؤال جورج دبليو بوش الكئيب: «لماذا يكرهوننا؟».

إن السؤال يُطرح بشكل خاطىء: إنهم لا يكرهوننا نحن، بل يكرهون بالأحرى سياسات حكومتنا؛ وهذا شيء مختلف كل الاختلاف وإذا ما صيغ السؤال بالشكل الصحيح، فلا يعود من العسير إيجاد جواب له. في عام 1958 العصيب، تدارس الرئيس آيزنهاور ومساعدوه ما دعوه يومها بـ«حملة الكراهية ضدنا» في العالم العربي ـ «ليس من جانب الحكومات، بل من جانب الشعوب». وكان السبب الأساسي لذلك، في عُرف مجلس الأمن القومي، هو الإدراك بأن الولايات المتحدة تدعم الحكومات الفاسدة والقمعية، و«تُناهض التقدم السياسي والاقتصادي»، بغية «حماية مصالحها في نفط الشرق الأدنى»[54].

وقد وجدت صحيفة «وول ستريت جورنال» وغيرها الشيء نفسه تقريباً لدى تقصّيها مواقف «المسلمين المتخمين بالمال» المتغربنين غداة 11 أيلول/ سبتمبر: رجال مصارف، مهنيون، مدراء شركات متعددة الجنسيات... إلخ. إنهم يؤيدون بقوة سياسات الولايات المتحدة على وجه العموم، لكنهم يشعرون بالمرارة حيال الدعم الأميركي للأنظمة الفاسدة والقمعية، الذي يضرّ بقضايا الديمقراطية والتقدم، وكذلك حيال المسائل الأكثر تحديداً والأقرب عهداً، تلك المتعلّقة بقضية إسرائيل ـ فلسطين والعقوبات المطبّقة على العراق[55].

هذه هي مواقف أُناسٍ يُحبّون الأميركيين، ويكنّون قدراً وافراً من

الإعجاب للولايات المتحدة، بما في ذلك الحريات [المكفولة] فيها. وهم إنما يكرهون السياسة الرسمية التي تنكر عليهم الحريات التي يصبون إليها. والمواقف في الأحياء الفقيرة والقرى الريفية توازيها على الأرجح، إنْ لم تكن أقسى منها. فبخلاف «المسلمين المتخمين بالمال»، لم ترضَ جماهير الشعب قط بأن يستنزف الغرب والمتعاونون معه من القوى المحلّية ثروات المنطقة، عوضاً عن وضعها في خدمة الاحتياجات الوطنية.

على أن العديد من المعلّقين يُفضّلون أجوبة أدعى إلى الطمأنينة: كأن يُقال إن الغضب في العالم الإسلامي متجذّرٌ في استيائه من حريتنا وديمقراطيتنا؛ في عجزه الثقافي منذ قرون عديدة؛ وفي تقاعسه عن المشاركة في شكل «العولمة» - وهو الذي يُشارك فيها سعيداً في واقع الأمر - وفي كثير من مثل هذه المثالب. إنها أجوبة مُطَمْئِنَة أكثر ربما، لكنها غير حكيمة أكثر من اللازم.

لم يتغيّر الشيء الكثير منذ 11 أيلول/ سبتمبر. ومضاعفة واشنطن من دعمها للأنظمة الديكتاتورية في آسيا الوسطى مجرد شاهد واحد ليس إلاّ، وهي تثير مشاعر عدائية عميقة في أوساط القوى الديمقراطية. ينقل أحمد رشيد أن في باكستان أيضاً «ثمة غضباً متصاعداً من جراء الدعم الأميركي الذي يتيح لنظام (برويز مشرّف) العسكري التسويف في تنفيذ وعوده بالديمقراطية». وهناك باحث أكاديمي مصري معروف يعزو منشأ العداء للولايات المتحدة إلى دعمها «كل حكومة لاديمقراطية ممكنة في العالم العربي - الإسلامي... حين نسمع المسؤولين الأميركيين يتحدّثون عن الحرية والديمقراطية وقيم من هذا القبيل، فإنهم يجعلون مصطلحات كهذه تبدو فاحشة». ويعقّب كاتب مصري آخر قائلاً: «إن العيش في بلد يملك سجلاً حافلاً في انتهاك حقوق الإنسان ويصدف كذلك أن يكون حيوياً من الناحية الاستراتيجية للمصالح الأميركية، لهو درسٌ بليغ في النفاق الأخلاقي والمعايير السياسية المزدوجة». والإرهاب، عنده، هو «ردة فعلٍ على الحيف والإجحاف في السياسات المحلّية للمنطقة، الذي تتحمّل تبعاته بدرجة كبيرة الولايات المتحدة». ويوافق مدير البرنامج بشأن الإرهاب التابع لمجلس العلاقات الخارجية على أن «دعم الأنظمة القمعية هو بكل تأكيد السبب لمعاداة أميركا

في العالم العربي». لكنه يُحذِّر من أن «البدائل الممكنة في كلتا الحالتين، قد تكون حتى أكثر رداءةً وإيذاءً»[56].

إنّ هناك تاريخاً طويلاً ومُعبِّراً من المشاكل على صعيد تأييد ومساندة الأشكال الديمقراطية، والحرص في الوقت عينه على أن يفضي ذلك إلى نتائج مستحبة، وليس هذا في الشرق الأوسط فحسب. كما أنه أسلوب لا يُكسب العديد من الأصدقاء.

أظهرت مسوح ميدانية للراي أُجريت في مطلع عام 2003، أنه من المغرب إلى إمارات الخليج «ثمة أكثرية ضخمة... تفيد بأنها لو كان لها الخيار، لاختارت رجال الدين الإسلامي لديها للعب دور أكبر من تلك الأدوار الخانعة التي توصي بها حالياً معظم الحكومات العربية». وقد رفض حوالى 95 بالمئة الفكرة القائلة إن الولايات المتحدة ملتزمة بقيام «عالم عربي أو إسلامي أكثر ديمقراطية»، مقتنعين بدلاً من ذلك بأن الحرب في العراق قد شُنَّت لضمان «السيطرة على النفط العربي وإخضاع الفلسطينيين لمشيئة إسرائيل». وتوقّع «هامشٌ كبير» [من المُستطلعة آراؤهم]، أن يزداد الإرهاب من جراء الغزو. والحال، أنه في كل أنحاء العالمين العربي والإسلامي، وصولاً إلى إندونيسيا، تتصاعد موجة الأصولية الإسلامية؛ وهي لا تجتذب الفقراء فحسب، بل وعلى نحو متزايد الفئات الأكثر امتيازاً وتعليماً أيضاً. ذلك في حين أن «أصدقاء أميركا الطبيعيين، المرشّحين ليكونوا البديل الديمقراطي»، يشتركون جميعاً في «الإرتياب العميق بنوايا الولايات المتحدة وسياساتها»[57]. إن المواقف لا تزال متجذّرة في التصوّرات والأحاسيس ذاتها مثلما كانت قبل نصف قرن، ولأسبابٍ وجيهة.

«إنّ جورج بوش محل ازدراء واحتقار حتى لدى من دأبوا على الإعجاب بالولايات المتحدة»، هذا ما كتبه جوناثان ستيل من الأردن. وتابع يقول: «لقد تنامى الغضب على بريطانيا وأميركا»، أما «وعود بلير بالعمل على حلّ النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي فلا تُؤخذ هنا مأخذ الجد». وحتى أشدّ الأردنيين تأثراً بالغرب موقنون بأن الحرب «أعادت عجلة (الديمقراطية) إلى الوراء في كل الشرق الأوسط»، ووضعت «دُعاة التحديث والقيم العلمانية... في وضعٍ

دفاعي»؛ و«قلّة هم من يشكّون في أن مزيداً من الإرهاب آتٍ بعدُ على الطريق»[58].

وهناك مثقف مصري مرموق كانت الولايات المتحدة بالنسبة إليه «حُلماً»، و«مثال القيم الليبرالية التي يجدر بالعرب والمسلمين أن يأخذوا بها»، وقد «كرَّس عقوداً طويلة من حياته لتحديث الحياة الإسلامية وتعميق التفاهم بين المسلمين وغير المسلمين»؛ بيد أنه يعتقد أن إدارة بوش «إدارةٌ ضيّقة أفق التفكير، ذات نوازع مَرَضية، تتسم بالعناد والمكابرة ومفرطة في تبسيطيتها»؛ وينحي عليها باللائمة لكون «معظم الناس في هذه المنطقة يرون في الولايات المتحدة منبع الشرور على وجه الأرض». «وبالإمكان سماع آراء مشابهة هذه الأيام من رجال أعمال عرب موسرين، وأساتذة جامعيين، وموظفين حكوميين كبار، ومحلِّلين سياسيين ذوي ميول غربية»[59]، ربما بالقدر ذاته كما في السابق، إنما بدرجة أعلى من الحدّة واليأس هذه الأيام.

لو أُتيح للشعب في «الشرق الأوسط الجديد» الفرصة لإسماع صوته، لاتضح في النهاية أنه صوت المتشدّدين الإسلاميين الداعي إلى **الجهاد**، أو صوت القوميين العلمانيين ممن يختلف فهمهم للتاريخ وممارستهم الراهنة اختلافاً بيِّناً عن فهم وممارسة النُخب الأنغلو ـ أميركية.

إن ما استعرضناه ههنا ليس سوى عيّنة بسيطة مما يُمكن اكتشافه بسهولة لو أعرنا الحقائق الأساسية قليلاً من الانتباه وقبلنا بأن نُطبِّق على أنفسنا نفس المعايير التي نُطبِّقها على الآخرين. ولسوف يرد المزيد والمزيد منها لو شئنا دخول الحلبة الأخلاقية عن جد، ولم نكتفِ بالوقوف عند الحقائق البديهية، وسلّمنا بالواجب الذي يفرض علينا مُساعدة المتألمين بأقصى ما نستطيع؛ تلك المسؤولية المترتبة بالطبع عن التمتع بالامتياز. ليس بالأمر السار التكهُّن بالمضاعفات المحتملة فيما لو واصلت القوة المركَّزة نهجها الحالي، محميّة من التدقيق والتمحيص الذي كان من الممكن أن يكون الآن بمثابة طبيعة ثانية لنا لو عرفنا كيف نُعامل بجدّية إرث الحرية الذي انتهى إلينا.

الفصل التاسع

كابوس عابر؟

بعد 11 أيلول/ سبتمبر، وقفت البلاد «تُحدِّق في هاوية المستقبل»[1]. صحيح أن خطر الإرهاب المُرعب كان يلوح جلياً بما فيه الكفاية منذ الهجوم على مركز التجارة الدولي عام 1993، إلاّ أنه صار الآن أشدّ عيانيةً من أن يستطيع المرء تجاهله.

وإذا شئنا أن نكون أكثر دقةً، لقُلنا إن الجمهور هو من كان يُحدِّق في الهاوية. فالقائمون في مواقع السلطة يُتابعون تنفيذ جداول أعمالهم كالمعتاد، مُدركين أن في مقدروهم استغلال مخاوف اللحظة الراهنة وآلامها المُكربة. وقد لا يتورعون حتى عن مباشرة تدابير من شأنها تعميق تلك الهاوية. وربما يمضون قُدماً بعزمٍ لا يلين نحوها إذا وجدوا في ذلك ما يخدم أغراضهم في السلطة والجاه. إنكَ تسمعهم يقولون إن التشكيك في تصرفات السلطة يتنافى والوطنية ويعيق المسيرة ـ كأنما الوطنية تكون في إطلاق سياسات قاسية وقمعية تعود بالنفع على الأغنياء وحدهم، أو في تقويض البرامج الاجتماعية التي تلبّي احتياجات الغالبية العظمى [من السكان]، أو في إخضاع المواطنين المذعورين لمزيد من رقابة الدولة. وحتى «قبل أن ينجلي الغبار، بالمعنى الحرفي للكلمة» فوق أنقاض مركز التجارة الدولي، أعطى الجمهوريون المتنفّذون إشارةً واضحةً إلى أنهم «مصمّمون على التذرّع بالإرهاب لتطبيق أجندتهم اليمينية المتطرفة»، على حد قول پول كروغمان[2]. وقد تولى هو وآخرون توثيق الخطوات المحمومة لوضع هذه الأجندة موضع التنفيذ. إنها ردّة فعل طبيعية من جانب قوةٍ شديدة التركّز حيال أزمة تواجهها، لكنها كانت في هذه الحالة بشعة وكريهة على نحو استثنائي.

ولمحت دول أُخرى الفرصة عينها سانحة، فانضمت روسيا بلهفة إلى «التحالف ضد الإرهاب»، على أمل أن تتلقى تفويضاً بمواصلة اقتراف فظاعاتها في الشيشان؛ ولم يخب أملها. ولحقت الصين مسروةً بالركب لأسباب مماثلة. وأدركت إسرائيل أنها ستكون قادرة على سحق الفلسطينيين بمزيد من الوحشية، وحتى الفوز بمساندة أميركية أقوى بعد... وهكذا دواليك في معظم أرجاء العالم.

لا جدال في أن خطر الإرهاب الدولي خطرٌ جسيم. وأحداث 11 أيلول/ سبتمبر المروّعة ربما تسجّل رقماً قياسياً من حيث فداحة الخسائر البشرية المباشرة خارج إطار الحروب. ويجب عدم التغافل هنا عن عبارة **المباشرة**؛ فالجريمة، بالعكس، ليست بالحدث غير الاعتيادي في حوليات الإرهاب المُقارب للحرب، كما يعي ذلك جيداً الضحايا التقليديون.

بيد أن خطر الإرهاب ليس هو الهاوية الوحيدة التي نحدّق فيها. فثمة تهديد أخطر يتهدّد تجربة البيولوجيا الوحيدة مع الذكاء الأرقى [بين الكائنات الحيّة]، هو تهديد أسلحة الدمار الشامل. في وثيقة مهمّة ترجع إلى عام 1995، تصف القيادة الاستراتيجية الأميركية (STRATCOM) الأسلحة النووية بأنها الأثمن في الترسانة [الأميركية]، لأنه «وخلافاً للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، التدمير الناجم عن تفجير نووي تدمير فوري، وقليلةٌ هي المخفّفات التي تحدّ من آثاره، إنْ لم تكن معدومة بالمرة». وعدا عن ذلك، فإن «الأسلحة النووية تلقي دائماً بظلالها على أية أزمة أو صراع»، ومن هنا يجب أن تكون بادية للعيان وعلى أُهبة الاستعداد. وتنصح الدراسة بأن لا يُصوِّر المُخطِّطون أنفسهم على أنهم أُناسٌ «عقلانيون بالتمام ورابطو الجأش أكثر من اللازم... فالإمكانية بأن تنقلب الولايات المتحدة [دولةً] غير عقلانية ومتعطشة للإنتقام إذا ما تعرّضت مصالحها الحيوية للهجوم، ينبغي أن تكون جزءاً من الشخصية القومية التي نُخطط لها». وإنه لمن المفيد لمكانتنا الاستراتيجية «أن تبدو بعض العناصر وكأنها مهيأة للخروج عن نطاق السيطرة». كانت القيادة الاستراتيجية الأميركية في حينه، على عهد كلينتون، تقترح في الحقيقة نسخةً من «نظرية المجنون» المشهورة أيام نيكسون، تلك التي طبّقها هذا الأخير ومعه كيسنجر في الاستنفار النووي في تشرين الأول/ أكتوبر 1969، وكانا يظنان أنه لا

ينطوي على أية مخاطر. لكن كان من الجائز جداً أن تخرج الأمور عن نطاق السيطرة من جراء بعض العوامل الحرجة التي أغفلاها ـ وهذا مثال آخر على التداعيات غير المتوقعة للتهديد بالقوة أو باستعمال القوة، الذي قد يكون في حقبتنا الراهنة في منتهى الخطورة بالفعل.

كذلك نصحت القيادة الاستراتيجية الأميركية بوجوب أن تحتفظ الولايات المتحدة بحق الأولوية في استعمال الأسلحة النووية، حتى ولو ضد دول غير نووية موقِّعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT)، وبالحفاظ أيضاً على وضعية الإطلاق ـ عند ـ التحذير لصواريخها النووية الاستراتيجية؛ أي الإنذار بكبسة زر. ويظهر أن إدارة كلينتون قد تبنّت تلك المقترحات[3].

إن الولايات المتحدة متميّزة، لا بل فريدة من نوعها من حيث سماحها بالوصول إلى الوثائق والمخطّطات على أعلى المستويات؛ وهذا إنجاز يُعتدّ به للديمقراطية الأميركية. وقد كانت هذه الوثائق والمخطّطات، مثل غيرها، موجودة لسنوات وسنوات في المتناول، إنما بالكاد كانت معروفة؛ وهذا ليس بأي حال انتصاراً للديمقراطية.

إن المخاطر الكالحة لا تقتصر على وجود أسلحة الدمار الشامل في أيدي الأقوياء، بل إن أسلحة نووية صغيرة الحجم يمكن تهريبها إلى داخل أي بلد بسهولة نسبية، فضلاً عن أنواع أخرى فتّاكة للغاية من أسلحة الدمار الشامل[4]. والخطر الأكثر راهنية، بحسب مجموعة عمل تابعة لوزارة الطاقة، هو «احتمال أن يكون هناك 40 ألف سلاح نووي... في الاتحاد السوڤييتي السابق، موجودة تحت مراقبة ضعيفة وفي حالة خزن رديئة». وكان من أوائل الأعمال التي قامت بها إدارة كلينتون، أن وضعت برنامجاً صغيراً لمعاونة روسيا في صيانة هذه الأسلحة وتفكيكها، وفي تأمين وظائف بديلة للعلماء النوويين؛ وهذا قرار يُضاعف من مخاطر الاطلاق العَرَضي، وكذلك من تسرّب «الأسلحة النووية السائبة»، وقد يتبعها العلماء النوويون بعدما سُدّت في وجوههم سُبُل توظيف مهاراتهم[5].

ومن المنتظر أن يُعزِّز برنامج الدفاع الصاروخي من هذه المخاطر. تتكهّن الاستخبارات الأميركية بأن أي انتشار أميركي [في مجال التسلّح]،

سيحمل الصين على تطوير صواريخ جديدة حاملة للأسلحة النووية، وتوسيع ترسانتها عشرة أضعاف، ربما برؤوس حربية متعددة (MIRV)(*)، «مما قد يحثّ الهند وباكستان على الردّ ببرامج تسلّح خاصة بكل منهما»، مع احتمال أن تصل هذه الموجة إلى الشرق الأوسط. ويتنبأ مسؤولون استخباراتيون كذلك بأن «روسيا والصين ستعملان على زيادة الانتشار [النووي]، بما في ذلك "بيع وسائل مضادة على وجه التأكيد" لدولٍ مثل كوريا الشمالية، إيران، العراق، وسوريا». ويخلص هؤلاء المحلّلون وغيرهم إلى أن «الردّ العقلاني الوحيد» من جانب روسيا «على النظام (القومي المضاد للصواريخ البالستية NMD)، سيكون الاحتفاظ بالقوة النووية الروسية القائمة وتعزيزها»[6].

أعلنت إدارة بوش «أن ليس لديها أي اعتراض على خطط (الصين) لبناء أسطولها الصغير من الصواريخ النووية»، مُغيِّرة بذلك سياستها [التقليدية] بأمل كسب موافقة الصين على تفكيك وإلغاء الاتفاقيات الأساسية بشأن الحدّ من التسلّح. ولدواعٍ مشابهة، شجّع مفاوضو كلينتون روسيا على تبنّي استراتيجية الإطلاق ـ عند ـ التحذير؛ وهو اقتراح يعتبره الخبراء النوويون «غريباً جداً»، لأننا نعرف مدى تردّي أنظمة الإنذار الروسية «المليئة بالثغرات»، والمعرّضة للإنذارات الكاذبة، ما سيزيد من «خطر حوادث الإطلاق الروسية غير المرخّصة، العَرَضية والخاطئة». ويُحكى أن استئناف الصين لتجاربها النووية قد حظي، هو الآخر، بموافقة [أميركية] صامتة. ويشير المحلّلون الاستراتيجيون إلى أن هذا التبدّل في السياسة [التقليدية] من شأنه أن يشجّع الصين على توجيه المزيد من الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية نحو الولايات المتحدة واليابان، مع ما سيُصاحب ذلك من تأثير متوقع على برامج كل من اليابان وتايوان [التسلُّحية]. في الوقت عينه، أفادت الصحافة أن الولايات المتحدة قد تفرض عقوبات على الصين لنقلها إلى باكستان «عناصر وتكنولوجيا صاروخية تُعدّ أساسية للأسلحة القادرة على حمل رؤوس نووية»[7].

(*) الاسم الإنجليزي المختصر للصواريخ العابرة للقارات والمزوّدة بمركبات عودة متعددة ومستقلّة التسديد (م).

إن كل شيء هنا في «منتهى الغرابة»، هذا إذا كان الأمن همّاً عزيزاً جليل القيمة.

إن نظام الدفاع الصاروخي، وغيره من البرامج العسكرية لإدارة بوش، تنطوي «في صُلبها على شحنة استفزازية» لكلٍ من روسيا والصين، كما يقول جون ستاينبرونر وجفري لويس. إن هذين الأخيرين، شأن سائر المحلّلين الاستراتيجيين، يصفان «المعاهدة بشأن التخفيضات الهجومية الاستراتيجية»، التي وقّعها بوش وپوتين في أيار/ مايو 2002، بأنها لأغراض استعراضية في الغالب: فهي لن «تقلّص تقليصاً ذا معنى القُدرة الفتّاكة للقوة النووية لأي من الدولتين». ولا هي ستُرسي توازناً استراتيجياً مستقراً: إذ «ستُصبح الترسانة الروسية المتردّية وبشكل متزايد عُرضةً للهجمات الوقائية، لا سيما وأن الولايات المتحدة تُجري تحديثاً مدروساً لقوتها النووية ولنشر دفاعاتها الصاروخية»، ما سيحمل روسيا، على أرجح الظن، على الردّ من جانبها، كما تشير آخر التقارير. والصين، من جهتها، تفهم البرامج الأميركية على أنها تهديد مباشر لقوتها الرادعة الأصغر حجماً؛ وثمة احتمال كبير في أن تُبدّل أولوياتها من التنمية الاقتصادية إلى البناء الدفاعي. وما أثار حفيظة الصين بشكل خاص، على ما كتب ستاينبرونر ولويس، هو مخطط بعيد المدى وضعته القيادة الفضائية الأميركية (USSC) عام 1998، تحدِّد فيه مفهوماً جديداً لـ«الاشتباك الكوني»، بما في ذلك «نشر قُدرات ضاربة في قواعد في الفضاء الخارجي» تسمح للولايات المتحدة بأن تُهاجم أي بلدٍ، و«تمنع وصول أية قُدرة مماثلة إلى أي بلدٍ من البلدان الأخرى»؛ وهذا إرهاصٌ آخر من حقبة كلينتون باستراتيجية الأمن القومي التي طلعوا بها علينا في أيلول/ سبتمبر 2002. لقد دخل مؤتمر الأمم المتحدة حول نزع السلاح في طريق مسدود منذ عام 1998، من جراء إصرار الصين على إبقاء استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصراً، ورفض الولايات المتحدة القبول بذلك، مما نفَّر العديد من الحلفاء، وخلق الظروف المؤاتية للمواجهة[8].

في دراسة لمؤسسة «راند كوربوريشن» مؤرَّخة في أيار/ مايو 2003، يخلص واضعوها إلى أن «إمكانية حصول إطلاق صاروخي نووي، عَرَضي أو غير مرخّص، في روسيا أو الولايات المتحدة، قد ازدادت خلال العقد المنصرم

بالرغم من دفء العلاقات الأميركية ـ الروسية». وإهمال هذه المخاطر «قد يتمخض عن أعظم كارثة في التاريخ الحديث، وربما في تاريخ العالم»، بحسب السناتور سام نانّ، الرئيس المُشارك للمُبادرة بشأن الخطر النووي (NTI) التي موّلت التقرير. يأتي التهديد من الآف الرؤوس الحربية النووية التي يحتفظ بها كل طرف، مع عزم الولايات المتحدة على زيادة قُدراتها النووية، وهذا ما سيدفع روسيا إلى اعتماد حالة من التأهب العالي وربما أيضاً إلى «مقاربة الحرب باستراتيجية "الإطلاق ـ عند ـ التحذير" التي تستلزم استجابة سريعة» لإطلاق نحوٍ من ثلاثة آلاف رأس حربي، ما سيُضاعف بشكل كبير خطر الدمار النوويٍ بالمصادفة. ويرفض نانّ، هو الآخر، معاهدة بوش ـ پوتين لعام 2002، واصفاً إياها بأنها غير ذات معنى. وعلى غرار الولايات المتحدة، ردّت روسيا على المعاهدة بأن ضاعفت على وجه السرعة من حجم وتعقيد أنظمتها النووية والحربية الأخرى، مدفوعة إلى ذلك جُزئياً بالقلق الذي يساورها حيال المخططات الأميركية[9].

وحجم المشكلة المتعلّقة بـ«مخاطر الانتشار المُهلكة»، المتأتية عن مخزونات الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، كشفتها كذلك دراسة منشورة لكونسورتيوم من عدة مراكز أبحاث ذات نفوذ. وقد خلصت الدراسة إلى أن «لا شيء» من مادة البلوتونيوم التي تملكها روسيا فعلياً، و«أقلّ من سُبع» كمية اليورانيوم العالي التخصيب لديها، هي كل ما اعتُبر غير صالح للاستعمال لأغراض التسلّح النووي، و«هذا ما ينطبق أيضاً على الولايات المتحدة». زد على ذلك، أن «آلاف العلماء والعاملين في مجال الأسلحة (في روسيا)، ما زالوا يُعانون من البطالة أو من قلّة العمالة، على ما جاء في التقرير، وقد لا يُقاومون إغراء عروض العمل السخية من بلدان قد تكون لديها برامج سرّية للأسلحة الجرثومية». لقد حصل بعض التقدّم في ظل برنامج نانّ ـ لوغر التعاوني لتقليص الأخطار، لكن المهام التي تنتظر الإنجاز مستقبلاً تظل مثبطة للهمم نظراً لجسامتها[10].

كما سبق وأشرتُ، فقد تجاهلت استراتيجية الأمن القومي لعام 2002، عملياً، الإجراءات الآيلة إلى تقليص خطر المواجهة العسكرية. وما يبعث عن الإنزعاج أكثر، أنها دعت الخصوم المحتملين إلى «المضي قُدماً في التماس

الردع من خلال أسلحة خاصة بهم من النوع الذي يوقع إصابات جماعية و[استنباط] وسائط جديدة لحملها وإيصالها»، مولّدة بذلك بواعث إضافية للانتشار بكل مستتبعاته. ومقترحات بوش بشأن الميزانية إنما تعكس الأولويات ذاتها. فالدفاع الصاروخي وحده حصل على اعتمادات مالية فاقت ما نالته وزارة الخارجية برمّتها، وبلغت أربعة أضعاف «ما خُصِّص لبرامج ضمان الأسلحة والمواد الخَطِرة في الاتحاد السوفييتي السابق». والمبالغ المرصودة لصيانة الترسانة النووية الأميركية والتحضير لاستئناف التجارب النووية تساوي خمسة أضعاف تقريباً ما خُصِّص لضبط «الأسلحة النووية السائبة» والمواد الانشطارية[11].

لقد دعا بوش إلى وضع برامج خاصة بالاستخدام الهجومي للأسلحة النووية، حتى قبل إعلان استراتيجية الأمن القومي. وقد وصف مخطِّطو البنتاغون الأسلحة النووية وغير النووية بأنها «منظومات هجومية ضاربة»، يُمكن أن تُشكِّل «دعامة رئيسية في "ثالوث جديد" من الموارد الهجومية والدفاعية والصناعية العسكرية»، وهو ما يؤمِّن وسيلة جديدة «لإيقاع الهزيمة بالأعداء على نحو حاسم». يقول إيڤو دآلدير من مؤسّسة بروكنغز: «لقد انقلبت السياسة التقليدية رأساً على عقب»، من جراء تحوّل الأسلحة النووية إلى «أداة للقتال الحربي عوضاً عن الردع»، وكذلك بفعل تآكل الفوارق ما بين الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل. كما ذهب بوش خطوةً أبعد من ذلك، «إلى خفض العتبة النووية، وهدم "جدار النار" الذي يفصل الأسلحة النووية عن كل ما عداها» في حمأة استعداد الولايات المتحدة لغزو العراق، الأمر الذي جعل العالم «أشدّ خطراً بما لا يُقاس مما كان عليه قبل سنتين، حين أدّى جورج دبليو بوش قسمه الرئاسي عند تنصيبه» بحسب ما كتب المحلّل العسكري، وليام آركين[12].

في أيار/ مايو 2003، صادق الكونغرس على برامج إدارة بوش، مما فتح الباب أمام «جيل جديد من الأسلحة النووية، وربما أشعل كذلك فتيل سباق تسلّح جديد حيث ستسعى دول أخرى إلى مُضاهاة القُدرات الأميركية»[13]. كما قامت لجنة الخدمات المسلّحة في مجلس الشيوخ بإلغاء حظر كان فُرض عام 1993 على البحث والتطوير لصُنع أسلحة نووية ذات

قُدرة منخفضة. صحيح أن التكنولوجيا متقدمة جداً لدرجة من غير المحتمل معها أن يحذو الآخرون [حذو الولايات المتحدة] على الفور، إلاّ أن التبدل الحاصل في سياسة [التسلّح الأميركية] يُمثّل «بشرى سارّة» للدول النووية الآسيوية، كما جاء في تعقيب حزين لخبير هندي في شؤون نزع السلاح، إذ إنه يُسعفها في «المطالبة هي الأخرى بحقّها في إكمال تطوير منظومات السلاح لديها وإجراء أبحاثٍ أيضاً». ويضيف آخر بأن «السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه العراق وكوريا الشمالية لا تعمل سوى على تحفيز الشعوب أكثر فأكثر للحصول على أسلحة نووية... فإذا ما أجرت الولايات المتحدة تجارب على الأسلحة، فإن الصين لن تلبث أن تحذو حذوها، وستجد الهند نفسها تحت ضغط داخلي للقيام بتجارب هي الأخرى»، وبعدها باكستان، كأنك «تفتح علبة تعجّ بالدود»[14]. ويحذّر المحلّل في شؤون الدفاع، هارلان أولمان، من أن بلداً مُهدَّداً على نحو غير عادي مثل إيران، «قد يُعجّل ببرنامجه للأسلحة النووية بعدما رأى الولايات المتحدة تقود هجوماً على العراق»، وبذلك يوفّر الذريعة اللازمة لاجتياح إيران فيما يُشبه النبوءة التي تُحقّق ذاتها بذاتها. وثمة آخرون يتوقعون أن تشعر باكستان «بحرية أكبر في استخدام أسلحتها النووية في الضربة الأولى، إذا ما وجدت نفسها محشورة في وضعٍ يائس من قِبَل الهند وتفوّقها الحاسم في الأسلحة التقليدية»[15].

إن نقل سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي كان ولا يزال برنامجاً محورياً منذ عدة سنوات؛ إلاّ أن كلمة «سباق» قد تكون مُضلِّلة، لأنه لا يوجد في مضمار التنافس حالياً سوى الولايات المتدة فقط. إن من شأن عسكرة الفضاء، بما في ذلك برامج من قبيل مشروع الدرع الصاروخية (BMD)، أن تزيد خطر التدمير بالنسبة للولايات المتحدة كما بالنسبة لغيرها سواء بسواء. بيد أن ذلك ليس بالأمر الجديد. فالتاريخ زاخر بالأمثلة عن اختيارات سياسية ينجم عنها تزايد في المخاطر الأمنية على نحو واعٍ ومتعمّد. والأنكى من ذلك أن الاختيارات تبدو معقولة ضمن نظام القيم السائد. وكلا الموضوعين يستحقان شيئاً من التفكير.

لننظر في بعض المراحل القليلة الحاسمة من سباق التسلّح العائد إلى حقبة الحرب الباردة. في منتصف القرن العشرين، كان التهديد الرئيسي لأمن

الولايات المتحدة يأتي من الصواريخ البالستية العابرة للقارات (ICBMs)، وكان يومها مجرد تهديد محتمل. وكانت ثمة إمكانية في أن تقبل روسيا معاهدة تحظر منظومات حمل الأسلحة هذه إدراكاً منها أنها جد متخلفة في هذا المضمار. وفي تأريخه الموثوق لسباق التسلّح، يذكر ماكجورج باندي أنه لم يستطع العثور على ما يدلّ على وجود أي اهتمام بمتابعة تلك الإمكانية[16].

ويزوّدنا الأرشيف الروسي الذي رُفعت عنه السرّية مؤخراً، شيئاً من الفهم الجديد لهذه المسائل، وإن كان يترك أيضاً «ألغازاً غامضة من دون حل»، على ما لاحظ الباحث السوفييتي الشديد العداء للشيوعية، آدم أولام. من تلك الألغاز ما إذا كان ستالين جادّاً في اقتراحه، في آذار/ مارس 1952، بأنه سينظر في أمر توحيد ألمانيا، ما دامت لا تنضم إلى أي حلف عسكري موجَّه ضد الاتحاد السوفييتي ـ وهو بالكاد يُعدّ شرطاً متشدِّداً بعد إقدام ألمانيا مجدداً، قبل بضع سنوات فحسب، على تدمير روسيا تدميراً فعلياً. بيد أن واشنطن «لم تألُ جهداً في رفض مبادرة موسكو رفضاً قاطعاً»، قال أولام، ولأسباب «غير مُقنعة لدرجة التحرّج»، تاركة بذلك «السؤال الأساسي» مُعلّقاً: «هل كان ستالين مستعداً بحقٍ للتضحية بجمهورية ألمانيا الديمقراطية، الحديثة النشأة، على مذبح الديمقراطية الحقّة»، وما لذلك من انعكاسات هائلة على السلام العالمي؟ كتب ملفين لفّلر في هذا الصدد يقول إن الأبحاث الأرشيفية الأخيرة أذهلت العديد من الباحثين بما كشفته من أن (لافرنتي) بيريا ـ الرئيس الشرير والشرس للبوليس السرّي [السوفييتي] ـ اقترح، عقب وفاة ستالين، «أن يعرض الكرملين على الغرب صفقة حول توحيد وتحييد ألمانيا»، موافقاً في الظاهر على «التضحية بالنظام الشيوعي لألمانيا الشرقية بغية تخفيف حدّة التوتر ما بين الشرق والغرب»، وتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية في روسيا. وأن تكون مثل هذه الفرص قد سنحت فعلاً ليُصار من ثم إلى تبديدها لصالح ضمان انخراط ألمانيا في حلف شمالي الأطلسي، هذا ما حاول المحلّل السياسي المرموق، جيمس واربورغ، أن يُثبته في حينه، لكن الاقتراح ضُرب به عرض الحائط أو جرى تسخيفه[17].

مهما يكن من أمر، فقد سلّطت سجلات الأرشيف الضوء على مقترحات سوفييتية أخرى لقيت رفضاً فورياً لصالح تعزيز البناء العسكري المحفوف

بالمخاطر. إذ أماطت اللثام عن أن خروتشيف دعا بعد وفاة ستالين إلى خفضٍ متبادل للقوات المسلحة الهجومية، وحين تجاهلت إدارة آيزنهاور هذه المبادرة، قام بتنفيذها من جانب واحد، في وجه اعتراضات قيادته العسكرية، من أجل تركيز الجهود على التنمية الاقتصادية. كان خروتشيف على يقين من أن الولايات المتحدة تستخدم سباق التسلّح لتحطيم الاقتصاد السوڤييتي الأضعف بمراحل، على أمل أن «تحقّق بتلك الوسيلة مراميها من دون حرب». وقد كان مخطِّطو كنيدي على دراية بخطوات خروتشيف أحادية الجانب الإضافية على صعيد تخفيض القوات الهجومية السوڤييتية بشكل جذري، كما كانوا يُدركون جيداً أن الولايات المتحدة متقدمة جداً من كل النواحي. ومع ذلك، ارتأوا أن يرفضوا دعوة خروتشيف إلى التبادلية، مؤثرين عليها إجراء تعزيز هائل لقواتهم التقليدية والنووية على حد سواء، وبذلك دقوا آخر مسمار في نعش «أجندة خروتشيف لكبح جماح المؤسسة العسكرية السوڤييتية»، حسبما استخلص ماثيو إڤانجليستا من مراجعته لسجلّات الأرشيف[18].

ويلاحظ كينيث والتز من جانبه، أن الولايات المتحدة «قامت في أوائل الستينيات بأضخم عملية بناء عسكري، استراتيجي وتقليدي، في زمن السلم عرفها العالم في تاريخه... حتى فيما كان خروتشيف يحاول إجراء تخفيض كبير في قواته التقليدية واتباع استراتيجية الردع الأدنى في وقت واحد؛ وقد فعلنا ذلك حتى وميزان الأسلحة الاستراتيجية يميل بدرجة كبيرة لصالح الولايات المتحدة»، متصوّرين أن ذلك سيستدعي ردة فعل من جانب السوڤييت. وهذا ما خلص إليه تقريباً إثنان من أبرز المحلّلين الاستراتيجيين، هما رايموند غارثوف ووليام كوفمان، اللذان تابعا مسار هذه العمليات من داخل الاستخبارات الأميركية والبنتاغون[19].

وقد جاءت ردة فعل المؤسَّسة العسكرية السوڤييتية على تعزيز البناء العسكري الأميركي، متأثرة بما تجلّى من ضعف سوڤييتي خلال أزمة الصواريخ الكوبية، لتسدل الستار نهائياً على مشروع خروتشيف الإصلاحي. ولو قُيِّض لهذا المشروع أن يرى النور، لربما كان فوّت على روسيا الجمود الاجتماعي والاقتصادي الذي اعتراها اعتباراً من الستينيات فصاعداً، ولكان عجَّل بالتحولات الداخلية التي كانت البلاد بأمسّ الحاجة إليها، تلك التي حاول

غورباتشيف تطبيقها، لكن بعد فوات الأوان... ولربما كان حال أيضاً دون وقوع الكوارث البشرية في التسعينيات، فضلاً عن دمار أفغانستان والعديد من القطاعات الأخرى؛ دع عنك الخطر الماثل للنكبة النووية مع بلوغ سباق التسلّح مستويات تنطوي على تهديد أكبر بما لا يُقاس.

على امتداد التاريخ، والإجراءات العدوانية أو الاستفزازية تجد تبريرها في مقتضيات التصدّي لأعداء لا يعرفون الشفقة أو الرحمة؛ وفي حالة كنيدي، التصدّي لما أسماه «المؤامرة الصلبة والعاتية» للسيطرة على العالم. كان ذلك أدعاءً آخر لا يحمل في ثناياه أية معلومة جديدة، أو قُلْ معلومات هزيلة فقط، لأنه يُمكن التكهّن به بسهولة أياً كانت الظروف وكائناً ما كان المصدر. ومن أجل استيعاب المنطق الذي يقوم عليه، من المفيد تذكّر البديهة المذهبية: من الطبيعي أن تُسمّى المبادرات الإشكالية، ولا سيما عندما تكون محفوفة بالمخاطر، «دفاعاً». والبرامج الحالية ليست استثناءً بأي حال.

فليس برنامج الدفاع الصاروخي إلاّ جزءاً صغيراً من مشاريع أكثر طموحاً لعسكرة الفضاء الخارجي، بهدف فرض احتكارٍ على استخدام الفضاء لأغراض عسكرية هجومية. وقد كانت الخطط في متناول الجميع عبر الوثائق العلنية للقيادة الفضائية الأميركية وسواها من الوكالات الحكومية منذ عدة سنوات الآن[20]. وقد خضعت المشاريع المحدّدة بخطوطها العريضة للتطوير بوتائر متفاوتة منذ أن اقترحت إدارة ريغان مشروع «حرب النجوم» (أو ما يُعرف بمبادرة الدفاع الاستراتيجي SDI). تبدو مبادرة الدفاع الاستراتيجي، وإلى حد بعيد، وكأنها مسعى إلى «تجريد خصوم مشروع الدرع الصاروخية من أسلحتهم» - وكانوا في ذلك الحين حركة شعبية دولية ضخمة مناهضة للتسلّح النووي - عن طريق «سرقة لغتها وقضيتها»، باستخدام ألفاظ مثل السلام ونزع السلاح، فيما هي ماضية ببناء منظومة عسكرية هجومية أكثر تطوراً[21]. شكّلت مبادرة الدفاع الاستراتيجي انتهاكاً صارخاً لمعاهدة الحدّ من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية (ABM) الموقّعة عام 1972، بحسب رايموند غارثوف وغيره، وقد سعت إدارة ريغان إلى قمع اعتراضاتهم. لا بل ذهب المستشار القانوني لوزارة الخارجية، أبراهام صوفير، إلى التهديد باتخاذ عمل قضائي لمنع غارثوف من نشر كتاب له حول الموضوع، وهو كتاب

يدحض ـ على حد قول غارثوف ـ الجهود الآثمة التي يبذلها پول نيتزه والمتحمّسون الريغانيون الآخرون لمبادرة الدفاع الاستراتيجي «لتشويه الوقائع التاريخية وتجريف التعهّدات القانونية الأميركية». وهم الذين ادّعوا في وقت لاحق أن مبادرة الدفاع الاستراتيجي وسيلة مفيدة لإنهاء الحرب الباردة بدفعها الاتحاد السوفييتي إلى إنفاق دفاعي باهظ التكاليف؛ وهو ادّعاء ليس له نصيب كبير من الصدقية بحسب رواية غارثوف الواسعة الاطّلاع[22]. بيد أنه يُمكن المحاججة هنا مع ذلك أن رفض إدارة كنيدي للفرص المتاحة لإجراء خفضٍ متبادل لترسانات الأسلحة، ونزعتها العدوانية العامّة، وتطويرها مشاريع التسلّح، كان يُمكن أن يكون لها الأثر نفسه، ولكن بكلفة أعلى وأخطار أشدّ فداحة.

جرى توسيع برنامج الدفاع الصاروخي والمبادرات المتصلّة به في الأشهر الأولى من ولاية بوش. وبحلول 11 أيلول/ سبتمبر [2001]، كان الإنفاق العسكري الأميركي قد تجاوز فعلاً إنفاق الدول الخمس عشرة التالية له مجتمعةً. لكن السانحة لاستغلال الخوف والذعر الناجمين عن الجريمة الإرهابية كانت أشدّ إغراءً من أن تُهمل؛ فتضاعفت البرامج العسكرية بشكل حادّ وعلى المكشوف، مقترنة قليلاً أو حتى من غير اقتران بالإرهاب.

إن مشروع الدرع الصاروخية يُعتبر على نطاق واسع «بمثابة "حصان طروادة" للغاية الحقيقية: التسليح العتيد للفضاء الخارجي»، مع ما يلازم ذلك من نشر أسلحة هجومية فتّاكة للغاية في الفضاء أو توجيهها منه[23]. إن مشروع الدرع الصاروخية هو بحد ذاته سلاح هجومي. وهذا ما يعيه الحلفاء الأقربون والخصوم المحتملون أيضاً. فقد نبّه المخطّطون العسكريون الكنديون حكومتهم إلى أن الهدف من مشروع الدرع الصاروخية هو «احتفاظ الولايات المتحدة/ حلف شمالي الأطلسي بحرية الحركة أكثر منه بسبب خشية الولايات المتحدة فعلاً من تهديد كوري شمالي أو إيراني»[24]. ولم يكن المسؤول الصيني الأول لشؤون الحدّ من التسلّح يكشف جديداً عندما قال: «ما إن تؤمن الولايات المتحدة بأنها تملك رمحاً قوياً ودرعاً متينة، حتى يُمكنها أن تجعل [الآخرين] يُدركون أن أحداً لا يستطيع إيذاءها، بينما تستطيع هي أن تؤذي من تريد وفي أي مكان من العالم». إن الصين مدركة جيداً أنها هدفٌ للسياسة

التي يرسمها القوميون المتطرفون في واشنطن، والمعنّي الأول بالرسالة الكامنة في استراتيجية الأمن القومي وفحواها أن أي تحدٍ محتمل للهيمنة الأميركية لا يُمكن التسامح به. كما أن السلطات الصينية تعي بالتأكيد أن الولايات المتحدة تحتفظ لنفسها بحق الأولوية في استخدام الأسلحة النووية. وهي تعرف كما يعرف المحلّلون العسكريون الأميركيون أن «الطلعات الجوية للطائرات الحربية الأميركية من طراز EP - 3 على مقربة من الصين»، كالتي أُسقطت في أوائل عام 2001، متسبِّبة بنشوء أزمة صغيرة، «ليست لأغراض المراقبة السلبية فقط؛ فالطائرات تجمع كذلك المُعطيات لاستخدامها في تطوير الخطط للحرب النووية»[25].

ويُشارك المحلّلون الاستراتيجيون الأميركيون الصين تأويلها لمشروع الدرع الصاروخية بالعبارات ذاتها تقريباً: إن مشروع الدرع الصاروخية «ليس مجرد درع بقدر ما هو **مُخَوِّل** للعمل الأميركي»، على ما جاء في دراسة لمؤسسة «راند كوربوريشن». ويوافقهم آخرون الرأي، فقد كتب آندرو باسفيتش في مجلة «ناشيونال إنترست» المحافظة يقول: إن من شأن مشروع الدرع الصاروخية «أن يُفسح في المجال لاستخدام القُدرات العسكرية الأميركية بمزيد من الفعالية في الخارج. فمن خلال تحصين الداخل من الردود الإنتقامية ـ ولو على نطاق محدود ـ سوف يضمن الدفاع الصاروخي قُدرة الولايات المتحدة وعزمها على "تشكيل" البيئة [التي تتوخاها] في الخارج». واستشهد موافقاً بالخلاصة التي انتهى إليها لورنس كاپلان في مجلة «نيوربابليك» الليبرالية من أن «الدفاع الصاروخي لا يُقصد به في الحقيقة حماية أميركا، بقدر ما هو أداة للهيمنة على العالم». وفي صياغة كاپلان الحرفية، إنّ الدفاع الصاروخي «لا يتعلّق بالدفاع، بل بالهجوم. ولهذا بالضبط نحن بحاجة إليه»[26]. ثم إنّ مشروع الدرع الصاروخية سيُعطي الولايات المتحدة «مطلق الحرية في استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في ميدان العلاقات الدولية» (وهذا ما اشتكت منه الصين وما ردّده كاپلان عن لسانها في استحسان)؛ سوف «يُرسِّخ الهيمنة الأميركية ويجعل الأميركيين "سادة العالم"».

والفرضية الخلفية ههنا نسخةٌ معاصرة من المثالية الويلسونية، المذهب المُعتبر «على درجة من الموثوقية وبما يجعله عملياً في حرز حريز من

التحدّي»: إنّ أميركا هي «الطليعة التاريخية»، ولذلك فهي جديرة بأن تحتفظ بسيطرتها على العالم وبتفوّقها العسكري إلى الأبد، وبلا أدنى منازع، من أجل مصلحة الجميع(27). واستطراداً، فإن «الحرية المُطلقة في استخدام القوة أو التهديد باستخدامها»، التي يمنحها مشروع الدرع الصاروخية للولايات المتحدة، تُعتبر هبة نفيسة نُقدّمها إلى البشرية. فمن تُراه يعجز بعد كل ذلك عن رؤية المنطق المعصوم؟

من المعروف للجميع أن مشروع الدرع الصاروخية، حتى وإنْ كان قابلاً للتنفيذ من الوجهة التقنية، يعتمد حُكماً على الاتصالات عبر الإقمار الاصطناعية (السواتل). وتدمير السواتل أسهل بمراحل من إسقاط الصواريخ. والأسلحة المضادة للسواتل، المحظورة بموجب الاتفاقيات التي تسعى إدارة بوش حالياً إلى إبطالها، متوافرة بسهولة حتى للدول الصغيرة. وهذه المفارقة التي ينطوي عليها برنامج الدرع الصاروخية كانت وما زالت محل جدل ظاهر. بيد أن هنالك حلاً ممكناً، أقلّه في عالم من نسج الخيال. فأنصار مشروع الدرع الصاروخية يُؤمنون بـ«السيطرة المكتملة الحلقات»، وصولاً إلى التحكمّ الشامل بالفضاء الخارجي (والكون عامةً)، بحيث لن تكون أية أسلحة أخرى ذات نفع لمُطلق خصم. وهذا ما يستلزم قدرات هجومية متموضعة في قواعد فضائية، ومن ضمنها أسلحة هائلة القوة التدميرية، أو «نجوم الموت» كما تُسمَّى أحياناً، وربما تكون ذات طاقة محركة نووية، ومتأهبة للإطلاق في استجابة مضبوطة حاسوبياً. إن منظومات أسلحة كهذه تُضاعف من خطر وقوع مجازر واسعة ودمار شديد، ولو فقط من جراء ما يُعرف عند أهل الصنعة بـ«الحوادث الاعتيادية»؛ أي الحوادث التي يصعب التنبؤ بها والتي غالباً ما تكون المنظومات المعقّدة عُرضةً لها(28).

والخطط التي تلت الإعلان عن استراتيجية الأمن القومي بعدة أسابيع، نظرت كُلها إلى المنظومات الفضائية على أنها «المفتاح الموصل إلى الفعالية العسكرية لأمتنا». ومن هنا، يتوجب على الولايات المتحدة أن تنتقل من «التحكّم» بالفضاء إلى «امتلاكه»؛ هذا الامتلاك الذي يجب أن يكون مستديماً بحسب استراتيجية الأمن القومي. وامتلاك الفضاء هو للتمكّن من «التدخل الفوري في أي مكان في العالم»، وبما يُتيح إدماج «الهجمات الفضائية» في

الخطط القتالية. والحال، أن «قُدرة ضاربة كونية، فورية ومفعمة بالحيوية، سواء أكانت نووية أم غير نووية، سوف تتيح للولايات المتحدة أن تهاجم أهدافاً حاسمة يصعب ضربها من مسافات بعيدة»، فضلاً عن «تزويدها القادة العسكريين بالمقدرة على المبادرة السريعة إلى حرمان، وتأخير، وتضليل، وتعويق، وتدمير، واستغلال، وتحييد الأهداف في ظرف ساعات أو دقائق بدلاً من أسابيع أو أيام، حتى وإن لم يكن للقوات الأميركية والحليفة سوى تواجد محدود على الأرض»[29].

وقد سبق أن ارتسمت هذه الخطط بخطوطها العريضة في وثيقة سرية للبنتاغون، تسرَّب جزء منها، ودعت إلى اعتماد استراتيجية «الردع المُبادر» التي تُطلق بموجبها صواريخ تفوق سرعتها خمسة أضعاف سرعة الصوت من منصّات فضائية، وتكون قادرة على تنفيذ «هجمات بدون إشعار» في التوّ واللحظة تقريباً. ويُعقّب المحلّل العسكري وليام آركين على ذلك قائلاً: إن «ما من هدف على وجه الأرض أو في أجواز الفضاء سيكون بمنجاة من هجوم أميركي. تستطيع الولايات أن تضرب من دون إنذار حينما وأينما تستشعر خطراً يتهدّدها، وهي ستكون منيعة بدفاعاتها الصاروخية»، وكذلك بتدابيرها الأمنية الداخلية. وستتولى طائرات من دون طيّارين تفوق سرعتها عدة أضعاف سرعة الصوت رصد الأهداف وإعاقتها. كما ستتيح منظومات الأسلحة الجديدة للولايات المتحدة أن تهاجم أعداء مُنتقين في الحال من قواعد أميركية، تُعاونها عدّة نُظُم استخباراتية متطوّرة، ومنها نُظُم للمراقبة والاستطلاع قادرة على «تعقّب وتسجيل وتحليل حركة أية مركبة في أية مدينة أجنبية». وهذا ما يجعل العالم كله تحت رحمة أميركا تُهاجم كما تشاء، من دون إنذار أو حجّة معقولة؛ وتلك هي الدلالة، العملانية للفظة «التهديد المُستَشْعر»[30]. وإنك لن تجد لهذه الخطط نظيراً يُشبهها ولو من بعيد في التاريخ.

لا بل إن أفكاراً أعجب وأغرب من هذه يجري الآن استكشافها من قبل وكالة الأبحاث المتقدمة التابعة للبنتاغون (DARPA)، بما فيها تقانيات خاصة بالتواجهيات بين الدماغ والآلة، ويؤمل بأن تؤدي في نهاية المطاف إلى قيام اتصال بين الدماغ والدماغ. وربما يكون ذلك هو «مستقبل الحروب» على ما يحاول البحّاثة برهانه. لكن الحاصل في هذه الأثناء هو التقيُّد بمأمورية «وكالة

الأبحاث المتقدمة» الأصلية، أي دفع عجلة البحث والتطوير إلى أقصى حدود الفهم [البشري]، وبذا يُوضع الأساس لاقتصاد المستقبل تحت ستار الدفاع[31].

إن الأهداف المتوخاة من عسكرة الفضاء، أهدافٌ بعيدة الأثر حقاً. فالكُتيب الموسوم بـ«رؤية للعام 2020»، الصادر عن القيادة الفضائية الأميركية في عهد كلينتون، يُفصح عن الهدف الأوّلي بشكل بارز على صفحة الغلاف: «السيطرة على البُعد الفضائي للعمليات العسكرية بغية حماية المصالح والاستثمارات الأميركية». ويُطرح هذا الهدف بوصفه المرحلة التالية من المهمّة التاريخية للقوات المسلحة. تقول القيادة الفضائية: كانت الحاجة ماسّة إلى الجيوش «أثناء التوسّع غرباً في الولايات المتحدة القارّية» من أجل الدفاع عن النفس. وبنت الأمم أساطيلها البحرية «لحماية مصالحها التجارية وتعزيزها». والخطوة المنطقية التالية هي [بناء] القوات الفضائية لصون «المصالح القومية (العسكرية والتجارية) والاستثمارات الأميركية»، التي تشتمل على دفاعات صاروخية، فضلاً عن «أسلحة ضاربة من قواعد في الفضاء» تتيح استخدام القوة بالغة الدّقة من وإلى وعبر الفضاء».

غير أن القوات الفضائية الأميركية لن تكون شبيهة بالأساطيل البحرية في العصور السالفة. هذه المرة ستكون هناك هيمنة واحدة وحيدة. كان يُمكن فيما مضى موازنة البحرية البريطانية بنظيرتها الألمانية مع شيء من المضاعفات التي لا مجال لبحثها هنا. أما الآن، فإن الولايات المتحدة ستتمتع بالمنعة والحصانة، إلاّ في وجه أسلحة الدمار الشامل التي تطوّرها عناصر مارقة؛ ناهيك عن تلك الفئة المحصورة من «الإرهاب» المعترف بها، أي: **إرهابهم الموجّه ضدنا** وضد أتباعنا.

هذا ولسوف تزداد الحاجة إلى السيطرة المكتملة الحلقات من جراء «عولمة الاقتصاد العالمي»، بحسب القيادة الفضائية الأميركية. والسبب هو أن «العولمة» ستحدث، كما هو منتظر، فجوة واسعة بين «الموسرين» و«المعوزين». وعلى غرار مجلس الاستخبار القومي[32]، يُدرك المخطّطون العسكريون أن «الفالق الاقتصادي الآخذ بالاتساع»، الذي يتوقعونه بدورهم،

«بركوده الاقتصادي واضطرابه السياسي واغترابه الثقافي المستفحل»، سيؤدي إلى وقوع قلاقل وأعمال عنف في أوساط المعدمين، وستكون موجَّهة، في معظمها، ضد الولايات المتحدة. وهذا ما يُشكِّل حجّة منطقية أخرى لمدّ نطاق القُدرات العسكرية الهجومية إلى الفضاء الخارجي. وباحتكارها هذا المجال الحربي، لا بد وأن تكون الولايات المتحدة مُهيأة لضبط حبل الاضطراب «باستخدام المنظومات الفضائية والتخطيط لضربات بالغة الدقة من الفضاء (بوصفهما) إجراءً مضاداً لانتشار أسلحة الدمار الشامل في العالم قاطبة بين أيدي عناصر جامحة؛ وهي العاقبة المحتملة للبرامج المقترحة، تماماً مثلما أن «الفالق الآخذ بالاتساع» هو عاقبة متوقعة للشكل المُفضَّل من «العولمة».

كان في وسع القيادة الفضائية الأميركية أن توسّع نطاق قياسها التمثيلي على نحو مفيد ليشمل القوات العسكرية في الأزمنة المبكرة، لأن تلك القوات لعبت دوراً بارزاً في التطور التكنولوجي والصناعي طوال العصر الحديث. ومن أوجه هذا التطور، التقدم الكبير في مجالات علم المعادن، والالكترونيات، وآلات الورش، وعمليات التصنيع وأهمّها نظام الانتاج بالجملة الأميركي، الذي أذهل المنافسين في القرن التاسع عشر ومهَّد الطريق أمام الصناعة الأوتوماتية وسواها من المنجزات على صعيد التصنيع؛ وهو حصيلة سنوات مديدة من الاستثمار، والبحث والتطوير، والخبرة في انتاج الأسلحة داخل ترسانات الجيش الأميركي. ولقد حدثت قفزة نوعية إلى الأمام في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وكان مسرحها الولايات المتحدة بالدرجة الأولى هذه المرة، نتيجة تأمين المؤسّسة العسكرية الغطاء اللازم لخلق نواة الاقتصاد عالي التقنية الحديث، وقوامه: الحواسيب والالكترونيات بوجه عام، والاتصالات اللاسلكية، والأنترنت، والأئمتة، والليزر، وصناعة الطيران التجاري، وغيرها كثير، والذي امتد الآن ليشمل ميادين النانوتكنولوجيا(*)، والبيوتكنولوجيا والهندسة العصبية وسواها من الآفاق الجديدة. وقد أشار المؤرِّخون

(*) Nanotechnology، مصطلح حديث جداً يشير إلى المهارة في بناء مكائن بالغة الصغر باستخدام تقنيات الحاسوب (م).

الاقتصاديون إلى أن مشاكل التسلّح البحري قبل قرنٍ من الزمن، تُشابه على وجه التقريب صنع المركبات الفضائية هذه الأيام. والأثر الهائل على الاقتصاد المدني ربما يكون مطابقاً أيضاً، لكنه مُعزَّز هذه المرة بمشاريع عسكرة الفضاء.

إن أحد آثار عملية احتساب إعفاءات الأمن القومي ضمن «اتفاقيات التجارة الحرة» ذات التسمية الخادعة، هو أن المجتمعات الصناعية الكبيرة، وفي طليعتها الولايات المتحدة، ستكون قادرة على الاحتفاظ بالقطاع العام [قطاع الدولة] الذي يعتمد عليه الاقتصاد اعتماداً قوياً، وذلك من أجل إضفاء السمة الاشتراكية على التكاليف والمخاطر وخصخصة الأرباح في آن معاً.

وهذا ما أدركه آخرون أيضاً: فهذا المستشار الألماني، غيرهارد شرويدر، يصرّح بعدما تراجع عن موقفه النقدي السابق فيما خصّ مشروع الدرع الصاروخية، بأن ألمانيا لها «مصلحة اقتصادية حيوية» في تطوير تكنولوجيا الدفاع الصاروخي، ويجب أن تكون متأكدة من أنها «لن تُستبعد» من الجهود التكنولوجية والعلمية في هذا الميدان. ومن المتوقع أن تؤدي المشاركة في برامج الدرع الصاروخية إلى تمتين القاعدة الصناعية المحلية بشكل عام في أوروبا. وعلى نحو مماثل، نصحت منظمة الدرع الصاروخية الأميركية المسؤولين اليابانيين عام 1995 بأن «دفاعات مسرح العمليات الصاروخية» ربما تكون «آخر فرصة لمشاريع الأعمال العسكرية في القرن الحالي». ويجري حالياً اجتذاب اليابان ليس لاستثمار معارفها وخبراتها فحسب، وإنما لتعميق التزام العالم الصناعي بعسكرة الفضاء الخارجي كذلك، أو: «التسكير على المشاريع»، إذا ما استعرنا هنا عبارة متداولة بين صنّاع السياسة والمحلّلين[33].

لطالما اعتبرت مثل هذه الخطوات بالغة الخطورة على مرّ التاريخ. وقد بلغ الخطر حالياً المستوى الذي يتهدّد بقاء الجنس البشري نفسه. لكن، وكما لاحظنا آنفاً، فإننا لا نُجافي المعقول مع ذلك فيما لو سايرنا فرضيات نظام القيم السائد، الضارب جذوره عميقاً في المؤسسات القائمة. والمبدأ الأساسي في هذا الشأن هو أن الهيمنة أهمّ من البقاء. وليس هذا بالشيء الجديد على الاطلاق. فالشواهد الدالّة على هذا المبدأ وفيرةٌ في الخمسين سنة المنصرمة.

لهذه الأسباب، رفضت الولايات المتحدة، وما زالت الانضمام إلى بقية العالم في إعادة توكيد وترسيخ الاتفاقية بشأن الفضاء الخارجي لعام 1967 والقاضية باستخدام الفضاء للأغراض السلمية وحدها. ومبعث القلق حيال هذا الموقف [الأميركي]، المُعبَّر عنه في قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى «الحيلولة دون سباق التسلّح في الفضاء الخارجي»، هو الإدراك الواسع الانتشار بأن واشنطن مزمعة على انتهاك هذا الحظر الصامد لحد الآن. وقد انضمت إلى الولايات المتحدة في الامتناع عن التصويت، إسرائيل عام 1999، وميكرونيزيا هي الأخرى عام 2000. وهكذا، نقضت إدارة بوش عملياً مسعى دولياً آخر لمنع عسكرة الفضاء، رأساً بعدما اتضح أن العالم قد نجا بشق الأنفس من حربٍ كان يُمكن أن «تُدمِّر الشطر الشمالي من نصف الكرة الغربي». وللأسباب عينها، زرعت واشنطن العراقيل في طريق أعمال «مؤتمر الأمم المتحدة حول نزع السلاح» أثناء جلساته التي افتُتحت في كانون الثاني/ يناير 2001، رافضة نداء الأمين العام، كوفي أنان، إلى الدول الأعضاء بوجوب التغلّب على نقص «العزيمة السياسية» لديها والسعي إلى اتفاق شامل يحول دون عسكرة الفضاء. وفي شباط/ فبراير، نقلت وكالة «رويترز» للأنباء أن «الولايات المتحدة لا تزال هي العضو الوحيد، من بين الدول الأعضاء الـ 66، الرافض لمباشرة مفاوضات رسمية حول الفضاء الخارجي». وفي حزيران/ يونيو، جدّدت الصين دعوتها إلى حظر الأسلحة في الفضاء الخارجي، لكن الولايات المتحدة عمدت مجدّداً إلى عرقلة المفاوضات[34].

ومرة أخرى نقول، إنه لأمر مفهوم جداً أن يُصار إلى وضع الهيمنة، بمنافعها قصيرة الأجل للمصالح النخبوية، فوق البقاء في سُلّم القيم المعمول به، انسجاماً مع القاعدة المألوفة تاريخياً لدى الدول المهيمنة وسائر النُظُم القائمة على القوة المركّزة.

والكلام عينه تقريباً يصحّ أن يُقال فيما خصّ تعثر الجهود الرامية إلى حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. حقيقة أن هذه الأسلحة تُشكّل خطراً جسيماً ليست موضع شك على الاطلاق، غير أن ثمة أولويات عُليا تقف عائقاً في وجه فرض حظر عليها. في نيسان/ أبريل 2000، أفاد خبراء الحدّ من التسلّح أن التحقّق الدولي من الحظر المطبّق على الأسلحة الكيميائية قد يشهد

تقلّصاً حاداً «بسبب امتناع الولايات المتحدة والأطراف الرئيسية الأخرى الموقّعة على الاتفاقية (وتُذكر روسيا هنا بالاسم) لم تُسدد التزاماتها المالية». وعقّب خبير في مركز هنري سْتِمْسُون في واشنطن قائلاً إن إدارة كلينتون قد جعلت من الاتفاقية «أضحوكة» بوضعها «مجموعة منفصلة من القواعد للولايات المتحدة»، مقرونة بإعفاءات من جانب واحد. وقد كانت الولايات المتحدة البلد الوحيد المصرّ على إعفائه من بعض عمليات التفتيش والاختبار لدى مصادقة مجلس الشيوخ على معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية (CWC) عام 1997. وقرّرت إدارة بوش الانسحاب من المفاوضات لإرساء إجراءات التحقّق من تنفيذ معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية والسامّة لعام 1972، واضعةً نهاية لها في واقع الأمر. وقد حرصت الولايات المتحدة في السابق على «الحدّ من نطاق زيارات المفتشين الأجانب بغية حماية شركات المستحضرات الصيدلانية والتكنولوجيا الحيوية الأميركية، المسيطرة على هذه الصناعة في العالم أجمع، والحريصة على حماية أسرار الصنعة لديها».

وقد ذهبت إدارة بوش بعيداً إلى حد رفض أي شكل من أشكال التحقّق بحجة أن الآليات لن تكون مُجدية، و«ستضاعف فقط من المخاطر المحدقة بنشاطات الولايات المتحدة المشروعة»؛ وهو موقف أدانه دبلوماسي أوروبي كبير، واصفاً إياه بالموقف «المرفوض جملةً وتفصيلاً». وبعد ذلك بوقت وجيز، برزت إلى السطح دوافع محتملة أخرى تتعدّى مجرد حماية مصالح الشركات الأميركية، حين كُشف النقاب عن أن الولايات المتحدة «تملك ثلاثة مشاريع دفاعية سرّية تُحاكي برنامجاً كاملاً للأسلحة البيولوجية»، منتهكة بذلك، نصاً وروحاً، بروتوكولات التحقّق التي رفضتها لاحقاً بصفة رسمية. وحتى قبل أن تعمد إلى ذلك، جادلت واشنطن بأن «الوصول إلى منشآت الدفاع الحيوي الأميركية» قد تكشف أسراراً عسكرية ـ وهي الغاية أصلاً من الآليات التطبيقية[35].

يُعرب خبراء الأسلحة البيولوجية عن القلق من أن الولايات المتحدة «قد تكون رفضت البروتوكولات الخاصة بالأسلحة البيولوجية بسبب عزمها على مواصلة برامجها السرية وتوسيعها»، في خرقٍ واضح للاتفاقيات [سارية المفعول]، مشيرين إلى أن «الولايات المتحدة لا تبدو مهتمّة بإبرام بروتوكول

مقبول لصناعات الأدوية والمستحضرات الصيدلانية». ومن بين الخطط المشبوهة، هندسة وراثية للجمرة الخبيثة (الأنثراكس) المُقَاوِمَة للّقاحات، التي ربما يكون الروس قد أفلحوا في تطويرها. والظاهر أن الولايات المتحدة «عاكفة على إجراء دراسات سرّية إلى حد بعيد، تشمل عدة وكالات خاصة بتطبيقات التكنولوجيا الحيوية، من أجل تطوير أسلحة بيولوجية جديدة»، في تجاهلٍ للاتفاقيات على ما يبدو. وهكذا، «سيجد بقية العالم نفسه مضطراً إلى أن يحذو حذوها»، ما قد يشعل فتيل «سباق تسلّح بالأسلحة البيولوجية على نطاق عالمي». ومن شأن انتشار تلك التقانيات أيضاً أن «يُضاعف بصورة دراماتيكية الفرص أمام الإرهابيين كي يُصبحوا قادرين على شن هجمات تُوقع إصابات جماعية باستخدام أسلحة كيميائية أو بيولوجية»؛ وهو تهديد تطرّق إليه تقرير هارت ـ ردمان لعام 2002 حول الأخطار التي تتهدّد الولايات المتحدة[36].

ومن جهة أخرى، أوضحت إدارة بوش أنها «لن تؤيد بعد اليوم بعضاً من أحكام المادة السادسة» من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام 1970، وهي الاتفاقية الدولية بشأن الحدّ من الأسلحة النووية، التي حققت نجاحاً وإن كان أبعد من أن يكون كاملاً: نذكر بالخصوص أن الدول النووية الخمس الكبرى لم ولا تتقيّد بالتزاماتها. فالمادة السادسة، وهي العنصر الرئيسي في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، السارية على الدول النووية، تُلزمها بأن «تتفاوض بإخلاص حول إجراءات فعّالة كفيلة بإنهاء سباق التسلّح النووي في أقرب وقت ونزع السلاح النووي». وقد ذهبت إدارة بوش إلى حدّ الإعلان عن معارضتها لمعاهدة الحدّ من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية (اعتبرتها لاغية بعد ذلك)، وكذلك لمعاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية. كما أنها عملت على إفشال أول مؤتمر للأمم المتحدة يسعى إلى ضبط السوق السوداء العالمية ذات الخطر المميت للأسلحة الصغيرة؛ هذا في الوقت الذي أحاط فيه جون بولتون، «حلاّل المشاكل» عند بوش، المؤتمر المذكور علماً بأن الولايات المتحدة تُعارض «تشجيع أي نشاط دولي تقوم به منظمات دولية أو غير حكومية في هذا السبيل»[37]. وليس من الصعب تلمّس المنطق الضمني [لهذا الكلام] أو استشراف نتائجه المحتملة.

ما إن أعلنت إدارة بوش استراتيجيتها الإمبريالية الكبرى في أيلول/ سبتمبر 2002، حتى انتقلت إلى تقويض الجهود المتواصلة لإضافة آليات تطبيقية إلى معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية خاصة بمكافحة الأسلحة الجرثومية، مانعة إجراء أية نقاشات إضافية لمدة أربع سنوات كاملة، وحالت عملياً بعد ذلك بوقت قصير دون تأكيد بروتوكول جنيف لعام 1925 الذي يحظر استخدام الغازات السامّة وطرائق الحرب البكتريولوجية (الجرثومية)[38].

بالانتقال إلى مجال آخر، فقد تعرّضت إدارة بوش لحملة واسعة من النقد لتقويضها بروتوكول كيوتو [لحماية البيئة] بذريعة أن التقيدُّ به يضرّ بالاقتصاد الأميركي. وتُعدّ تلك الانتقادات غريبة بمعنى من المعاني، لأن القرار لا يتنافى والعقلانية ضمن إطار الأيديولوجيا السائدة. فنحن نُطالَبُ يومياً بأن نكون مؤمنين راسخي الإيمان بالأسواق الكلاسيكية الجديدة، حيث الأفراد المعزولون معظّمون عقلانيون للثروة إلى الحد الأقصى. ويكفي أن تُزال التشوّهات حتى تستجيب السوق على أفضل وجه لـ«أصواتهم»، مُعبَّراً عنها بالدولارات أو بما يُناظرها. وتُقاس قيمة مصالح الفرد بالطريقة عينها؛ فمصالح من لا أصوات لهم تهبط قيمتها إلى الصفر: جيل المستقبل، مثلاً. فمن المعقول إذن أن يُصار إلى تدمير كل إمكانية لوجودٍ كريم لأحفادنا إذا ما كان ذلك يسمح لنا بتعظيم «ثروتنا» إلى الحد الأقصى - التي تعني فهماً معيّناً للمصلحة الذاتية تبنيه الصناعات الضخمة وتسهر على غرسه وترسيخه [في النفوس]. والمخاطر المتعاظمة التي تتهدّد البقاء حالياً لا تعود فقط إلى الجهود المحمومة لإضعاف البنى المؤسّساتية التي أمكن تطويرها للتخفيف من العواقب الوخيمة للأصولية السوقية، بل تُعزى كذلك إلى المحاولات الرامية إلى تقويض ثقافة التعاطف والتضامن التي تمدّ تلك المؤسّسات بأسباب البقاء.

ولئن كان هذا كله وصفةً أخرى للكارثة، وربما ليس في المستقبل البعيد جداً، إلاّ أنه ينطوي، ونقولها للمرة الثانية، على قدر من المعقولية ضمن أُطر العقائد والمؤسسات السائدة.

لكن سيكون من بالغ الخطل أن نخلص إلى الاستنتاج بأن الآفاق قاتمة

كلها. على العكس من ذلك، ثمة تطوّر واعد للغاية هو النشوء والارتقاء البطيء لثقافة حقوق الإنسان بين عامة الناس، وهو اتجاه راح يتسارع في الستينيات حين كان للفعالية الشعبية أثر تمديني ملحوظ في العديد من المجالات، واتسع نطاقه بدرجة كبيرة في السنوات التي تلت. وإحدى سماته المشجعة، الاهتمام الرفيع جداً بالحقوق المدنية وحقوق الإنسان، بما فيها حقوق الأقليات، والنساء، والأجيال الصاعدة؛ والسمة الأخرى هي الهمّ الجارف للحركة البيئية التي غدت قوة جبّارة. فلأول مرة في التاريخ الأميركي، نجد شيئاً من الاستعداد للنظر بصدقٍ في كيفية إخضاع أراضي البلاد ومصير ساكنيها. كما أن حركات التضامن، التي ظهرت ضمن الاتجاه السائد في أميركا خلال الثمانينيات، حيال أميركا الوسطى بالتحديد، قد كتبت فصلاً جديداً في تاريخ الإمبريالية، إذ لم يسبق قط أن توجه عدد غفير من أفراد مجتمع إمبريالي للعيش مع منكوبي الهجمات الآثمة بغية مد يد العون إليهم وتوفير شيء من الحماية لهم. ومنظمات التضامن الدولية التي نمت من تلك الجذور، تعمل الآن بطريقة فعّالة للغاية في شتى أرجاء العالم، مثيرةً الخوف والغضب في الدول القمعية، رغم تعرّض ناشطيها لأخطار جسيمة، وللموت في بعض الأحيان[39]. أما حركات العدالة العالمية التي اكتملت منذ ذلك الحين، وتجتمع في إطار المنتدى الاجتماعي الدولي كل سنة، فهي ظاهرة جديدة تماماً وغير مسبوقة سواء من حيث طابعها أو حجمها. و«القوة العظمى الثانية» في العالم، التي لم يعدْ بالإمكان تجاهلها بعد الآن، مطلع عام 2003، تجد لها جذوراً عميقة في هذه التطورات وتحمل في ثناياها قدراً لا يُستهان به من الوعود.

لقد تحقّقت، على امتداد مسار التاريخ الحديث، مكاسب مهمّة على صعيد حقوق الإنسان والتنظيم الديمقراطي لبعض قطاعات الحياة. ونادراً ما كانت هذه المكاسب هبةً من قادة متنوّرين، وإنما الذي فرضها فرضاً بصورة نموذجية على الدول ومراكز القوى الأخرى هو النضال الشعبي. رُبَّ متفائل يرى، وقد لا يُجانب الواقعية في ذلك، أن التاريخ ينمّ عن تقدير يزداد عمقاً لحقوق الإنسان، وعن توسّع في نطاقها أيضاً. صحيح أن الأمر لا يخلو من نكسات حادّة، غير أن الاتجاه العام يبدو حقيقياً. إن المسائل مفعمة بالحيوية هذه الأيام. والآثار الضارّة لمشروع العولمة المشترك أفضت إلى اندلاع

احتجاجات وفعاليات شعبية واسعة النطاق في الجنوب، انضمت إليها لاحقاً قطاعات مهمّة من المجتمعات الصناعية الغنيّة، ومن هنا صار تجاهلها مهمة أصعب فأصعب. فلأول مرة، تتشكّل تحالفات ملموسة على مستوى القاعدة. وهذه، في الواقع، تطورات مثيرة للإعجاب وزاخرة بالفرص. كما أن لها مفاعيل في تبدُّل لغة الخطابة، وأحياناً في تغيُّر السياسة نفسها. لقد كان هناك على الأقل تأثير كابح على عنف الدولة، وإن كان هذا لا يرقى بعد إلى «ثورة حقوق الإنسان»في ممارسة الدولة التي يُنادي بها الرأي العام المثقف في الغرب.

وقد تبرهن هذه التطوّرات المختلفة عن أهمية فائقة فيما لو أُبقي على زخمها بطُرُقٍ من شأنها تعميق عُرى التعاطف والتضامن الناشئة في العالم قاطبة. ولا نُجانب الصواب، فيما أرى، لو قُلنا إن مستقبل جنسنا البشري المهدَّد بالانقراض، إنما يتوقف إلى حد بعيد على كيفية نمو هذه القوى الشعبية وتطوّرها.

يستطيع المرء أن يُميِّز مسارين اثنين في تاريخنا المعاصر: واحد يتجه نحو الهيمنة، وهو يعمل بمعقولية ضمن إطار عقائدي مجنون، إذ إنه يتهدّد البقاء بأفدح الأخطار؛ والثاني يكرّس نفسه للإيمان بأن «عالماً آخر ممكنٌ»، إذا ما استعرنا هنا العبارات التي تبثّ الحيوية في أوصال المنتدى الاجتماعي الدولي، في تحدٍ للنظام الأيديولوجي السائد، وفي مسعى إلى خلق بدائل بنَّاءة في الفكر والعمل والمؤسسات. أي المسارين سيسود؟ لا أحد يستطيع التكهّن. النسق هو هو على مرّ التاريخ؛ لكن ثمة فارقاً حاسماً اليوم هو أن الرهان عالٍ وعالٍ جداً.

ذات مرة، أفصح برتراند راسل عن بعض الأفكار القاتمة بصدد السلام العالمي، قال:

> بعد عصورٍ أعطت خلالها الأرض المفصليات ثلاثية الفصوص والفراشات غير الضارّة، تواصل التطور أطراداً حتى بلغ النقطة التي أنجب فيها معشر النيرونيين، والجنكزخانيين والهتلريين. وهذا، في ظنّي، كابوس عابر. فمع مرور الزمن، ستعجز

> الأرض مجدداً عن تحمّل الحياة، وبذا يحلّ السلام
> عليها من جديد[40].

لا جدال في أن الإسقاط صحيح على بُعدٍ يقع خارج نطاق تأملنا الواقعي. المهمّ أن نتمكّن من إيقاظ أنفسنا قبل أن يصير الكابوس هاجساً مقضّاً وهمّاً مقيماً؛ وأن نجلب قدراً من السلام والعدل والأمل على العالم، الذي هو في ميسورنا الآن بما يتوافر لنا من فرص وما نملك من إرادة.

الهوامش

الفصل الأول: أولويات وتوقعات

(1) Mayr, *Bioastronomy News 7*, n°. 3 (1995).

(2) Donald Kennedy, *Science 299*, 21 March 2003.

(3) Howard LaFranchi, *Christian Science Monitor*, 30 October 2002.

(4) .Patrick Tyler, *New York Times*, 17 February 2003.

(5) لمزيد من المراجع عن المثالية الويلسونية والقرن السابع عشر، انظر كتابَيّ: *Deterring Democracy* (Verso, 1991; extended edition, Hill & Wang, 1992), Chapter 12; *Profit over People* (Seven Stories, 1999), chapter 2. ولمناقشة أكثر أستفاضة والاطلاع على مراجع بحثية معاصرة، انظر مقالي: «Consent without consent» *Cleveland State Law Review*, 44, n°4, (1996). ادخلت بعض التعديلات الطفيفة هنا (علامات وقف، إلخ) لتسهيل القراءة.

(6) أورده: David Foglesong, *America's Secret War Against Bolshevism* (North Carolina, 1995), p. 28

(7) *Andrew Bacevich, American Empire* (Harvard, 2003), pp. 200ff.

(8) M. J. Crozier, S. P. Huntingtion, and J. Watanuki, *The Crisis, of Democracy* (New York University, 1975) تقرير إلى اللجنة الثلاثية.

(9) Randal Marlin, *Propaganda and the Ethics of Persuasion* (Broadview, 2002).

(10) للوقوف على أبعاد هذه الحملة الواسعة لتزييف المعلومات، انظر كتابيّ: *Culture of Terrorism* (South End, 1988); و *Necessary Illusions* (South End 1989)، اللذين يعتمدان بالخصوص على الإيضاحات المهمّة لكن المهملة إلى حد بعيد التي قدّمها ألفونسو تشاردي من صحيفة *Miami Herald* ومراجع رسمية متأخرة.

(11) حول الحدود الضيقة للنقاشات المسموح بل، انظر كتابي: *Necessary Illusions*. وللإطلاع على دراسات لحالات محدّدة تغطي مجالاً أوسع، انظر: Edward Herman and Noam Chomsky, *Manufacturing Consent* (Pantheon, 1988; updated ed. 2002).

(12) Latin American Documentation (LADOC), *Torture in Latin America* (Lima, Peru), 1987. Julio Godoy, *Nation*, 5 March 1991.

(13) Juan Hernández Pico, *Envio* (Managua, Nicaragua), March 1994.

الفصل الثاني: استراتيجية إمبريالية كبرى

(1) White House, *The National Security Strategy of the United States of America*, released 17 September 2002.

(2) John Ikenberry, *Foreign Affairs*, September - October 2002.

(3) حول هذا التمايز الحاسم، انظر: Carl Kaysen, Steven Miller, Martin Malin, William Nordhaus and John Steinbrurner, *War With Iraq* (American Academy of Arts and Sciences, 2002).

(4) Steven Weisman, *New York Times*, 23 March 2003.

(5) Arthur Schlesinger, *Los Angeles Times*, 23 March 2003.

(6) Richard Falk, *Frontline* (India) 20, no. 8 (12 - 25 April 2003).

(7) Michael Glennon, *Foreign Affairs*, May - June 2003 and May - June 1999.

(8) Dana Milbank, *Washington Post*, 1 June 2003. Guy Dinmore, James Harding, and Cathy Newman, *Financial Times*, 3 - 4 May 2003.

(9) Dean Acheson, *Proceedings of the American Society of International Law*, n° 13/14 (1963). Abraham Sofaer, US Department of State, *Current Policy*, n° 769 (December 1985). كان آتشيسون يشير بنوع خاص إلى الحرب الاقتصادية الاميركية، لكنه من المؤكد انه كان على دراية بالإرهاب الدولي.

(10) President Clinton, address to the UN, 27 September 1993; William Cohen, *Annual Report*, 1999.

(11) مذكرة صادرة عن مشروع دراسات الحرب والسلم؛ Laurence Shoup and William Minter, *Imperial Brain* Trust (Monthly Review, 1977).

(12) من أجل ادعاءات قوية على نحو استثنائي في هذا الشأن، انظر Bacevich, *American Empire*.

(13) George W. Bush, State of the Union address, transcribed in *New York Times*, 29 January 2003.

(14) Condoleezza Rice, interview With Wolf Blitzer, CNN, 8 September 2002. Scott Peterson, *Christian Science Monitor*, 6 September 2002. John Mearsheimer and Stephen Walt, *Foreign Policy*, January - February 2003. مزاعم 1990 المبنية على صور مزعومة التقطتها الاقمار الإصطناعية [السواتل]، كانت موضع تحقيق أجرته صحيفة *Petersburg Times*. والخبراء الذين حلّلوا الصور الفوتوغرافية من السواتل التجارية يجدوا شيئاً. وقد مُنعت التحقيقات ولا تزال. وللوقوف على كيفية التلاعب بالحقائق، انظر Peterson «some facts [are] less factual», *Christian Science Monitor*. ومن أجل توكيد مستقل، انظر: Peter Zimmerman, *Washington Post*, 14 August 2003.

(15) *Christian Science Monitor* - TIPP poll, *Christian Science Monitor*, 14 January 2003. Linda Feldmann, *Christian Science Monitor*, 14 March 2003. Jim Rutenberg and Robin Toner, *New York Times*, 22 March 2003.

(16) Edward Alden, *Financial Times*, 21 March 2003; Anatol Lieven, *London Review of Books*, 8 May 2003.

(17) Elisabeth Bumiller, *New York Times*, 2 May, 2003; transcript of George W.

Bush's comments, *New York Times*, 2 May 2003.

(18) انظر ص 249 من هذا الكتاب. Jason Burke, *Sunday Observer*, 18 May 2003

(19) Program on International Policy Attitudes (PIPA), news release, 4 June 2003.

(20) Jeanne Cummings and Greg Hite, *Wall Street Journal 2 May 2003*. Francis Clines, *New York Times*, 10 May 2003. التشديد من روفيه.

(21) David Sanger and Steven Weisman, *New York Times*, 10 April 2003. Roger Owen, *Al - Ahram Weekly*, 3 April 2003.

(22) Comment and Analysis, *Financial Times*, 27 May 2003.

(23) Corfu Channel, 1949.

(24) انظر كتابي: *New Military Humanism* (Common Courage, 1999)

(25) انظر كتابي: *A New Generation Draws the Line* (Verso, 2000) p.4ff. بيان صادر عن حركة عدم الانحياز، كوالالامبور، 25 شباط/ فبراير 2003.

(26) Aryeh Dayan, *Ha'aretz*, 21 May 2003.

(27) Amir Oren, *Ha'aretz*, 29 November 2002.

(28) Suzanne Nossel, *Fletcher Forum*, Winter - spring 2003.

(29) Richard Wilson, *Nature* 302, no. 31 (March 1983). Michael Jansen, *Middle East International*, 10 January 2003. Imad Khadduri, *Uncritical Mass*, memoirs (manuscript), 2003. Scott Sagan and Kenneth Waltz, *The Spread of Nuclear Weapons* (Norton 1995), PP. 18 - 19.

(30) Neely Tucker, *Washington Post*, 3 December 2002; Neil Lewis, *New York Times*, 9 January 2003.

(31) Ed Vulliamy, *Sunday Observer*, 25 May 2003.

(32) انظر ص 237 من هذا الكتاب.

(33) Jack Balkin, *Los Angeles Times*, 13 February 2003, and *Newsday*, 17 February 2003. Nat Hentoff, *Progressive*, April 2003.

(34) الاقتباس من تشرشل ورد في: A. W. Brion Simpson, *Human Rights and the End of Empire*, (Oxford, 2001), P. 55.

(35) Kaysen et al., *War with Iraq*. Michael Krepon, *Bulletin of the Atomic Scientists*, January - February 2003.

(36) John Steinbruner and Jeffrey Lewis, *Daedalus*, fall 2002.

(37) انظر كتابي: *Year 501* (South End, 1993)، الفصل الأول.

(38) James Morgan, *Financial Times*, 25 - 26 April 1992. وكان مورغان يشير هنا إلى الدول الكبرى السبع (G7)، وصندوق النقد الدولي (IMF) والاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (GATT)، وسواها من مؤسّسات «العصر الامبريالي الجديد». Guy de Jonquières, *Financial Times*, 24 Jannuary 2001. أما كلام فوكوياما، فقد ورد في: Maek Gurtis, *The Ambiguities of Power* (Zed, 1995), P. 183.

(39) أقوال بوش وبايكر وردت في: Sam Husseine, *Counterpunch*, 8 March 2003. Dilip Hiro, *Iraq: in the Eye of the Storm* (Thunders Mouth/ Nation, 2002), PP. 102f.

(40) Edward Luck, *New York Times*, 22 March 2003.

(41) Elisabeth Bumiller and Carl Hulse, *New York Times*, 12 October 2002. كلام كولن باول وارد لدى: Julia Preston, *New York Times*, 18 October 2002. David Sanger and Julia Preston, *New York Times*, 8 November 2002. أما قول آندرد كارد، فهو نقلاً عن: Doug Sanders, *Toronto Globe and Mail*, 11 November 2002.

(42) Mark Turner and Roula Khalaf, *Financial Times*, 5 February 2003.

(43) David Sanger and Warren Hoge, *New York Times*, 17 March 2003. Michael Gordon, *New York Times*, 18 March 2003.

(44) مقتطفات من مؤتمر صحافي لجورج دبليو بوش. نقلاً عن: *New York Times*, 7 March 2003. Felicity Barringer and David Sanger, *New York Times*, 1 March 2003.

(45) Alison Mitchell and David Sanger, *New York Times*, 4 September 2002. كلام فلايشر نقلاً عن: Christopher Adams and Mark Huband, *Financial Times*, 12 - 13 April 2003. تصريح سترو ورد لدى: David Sanger and Felicity Barringer, *New York Times* 7 March 2003.

(46) «In Powell's Words: Saddam Husein Remains Guilty», *New York Times*, 6 March 2003. Weisman, *New York Times*, 23 March 2003.

(47) Condoleezza Rice, *Foreign Affairs*, January - February 2000. نقلاً عن John Mearsheimer and Stephen Walt, *Foreign Policy*, January - February 2003. علماً بأن 11 أيلول/ سبتمبر يكن له تاثير يُذكر على تقييمات المخاطر هذه.

(48) Dafna Linzer, AP, *Boston Globe*, 24 February 2003.

(49) Guy Dinmore and Mark Turner, *Financial Times*, 12 February 2003. Jeanne Cummings and Robert Block, *Wall Street Jounal*, 26 February 2003.

(50) Geneive Abdo, *Boston Globe*, 13 February 2003. Eric Lichtblau, *New York Times*, 11 February 2003. انظر ص ٢٠٨ من هذا الكتاب.

(51) Richard Boudreaux and John Hendren, *Los Angeles Times*, 15 March 2003.

(52) Neil King and Jess Bravin, *Wall street Journal*, 5 May 2004. عن المواقف الاميركية المستَشهد بها هنا، انظر أُستطلاع الرأي الذي أجراه في 18 - 22 نيسان/ ابريل 2003، المشروع الخاص بمواقف السياسة الدولية (PIPA). وعن المواقف العراقية، انظر ما قالته سوزانا سيركين، نائبة مدير منظمة «أطباء من أجل حقوق الإنسان»، بعدد نتائج أُستطلاع للرأي أجرته المنظمة المذكورة، وأظهر أن هناك أكثر من 85 بالمئة من المستطلعة آراؤهم، يريدون للأمم المتحدة «أن تلعب الدور الرئيسي» (Letters, *New York Times*, 21 August 2003).

(53) John Ikenberry, *Foreign Affairs*, October 2002. Anatol Lieven, *London Review of Books*, 3 October 2002.

(54) Samuel Huntington, *Foreign Affairs*, March - April 1999. Robert Jervis, *Foreign Affairs*, July - August 2001.

(55) Kenneth Waltz in Ken Booth and Tim Dunne, eds., *Worlds in Collision* (Palgrave, 2002). Steven Miller in Kaysen et al., *War With Iraq*. Jack Snyder, *National Interest*, Spring 2003. Selig Harrison, *New York Times*, 7 June 2003.

(56) Bernard Fall, *Last Reflections on a War* (Doubleday, 1976).

(57) للمراجعة حول المادة الاخيرة في «أوراق البنتاغون» التي تنتهي عند هذا الحد، انظر كتابي: *For Reasons of State* (Pantheon, 1973; New Press 2003), p. 25.

(58) Maureen Dowd, *New York Times* 23 February 1991.

(59) نقلاً عن بيان صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، 14 كانون الثاني/ يناير 2003. Guy de Jonquières, *Financial Times*, 15 January 2003.

(60) Alan Cowell, *New York Times*, 23 January 2003; Mark Landler, *New York Times*, 24 January 2003. Marc Champion, David Cloud, and Carla Anne Robbins, *Wall Street Journal*, 27 January 2003.

(61) Foreign Desk, «Powell on Iraq: We Reserve Our Sovereign Right to Take Military Action», *New York Times*, 27 January 2003.

(62) Kaysen et al., *War With Iraq*.

(63) Hans Von Sponeck, *Guardian*, 22 July 2002.

(64) Ken Warn, *Financial Times*, 21 January 2003. بخصوص استطلاعات الرأي العالمية، انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(65) Glenn Kessler and Mike Allen, *Washington Post Weekly*, 3 March 2003. Fareed Zakaria, *NewsWeek*, 24 March 2003.

(66) انظر الفصل الاول من هذا الكتاب، الهامش رقم 6. [كلام ويلسون ورد في: *Atlantic Monthly*, 1901؛ نقلاً عن: Ido Oren, *Our Enemies and US* (Cornell, 2002), P. 42.

(67) Andrew Bacevich, *American Empire*, PP. 215ff. التشديد منه.

(68) إنه جون ستيورات مِلّ. انظر ص 56 - 58 من هذا الكتاب. لكن موقف بريطانيا من نُبل خليفتها [اميركا] كان مختلفاً نوعاً ما. انظر ص 177 من هذا الكتاب.

(69) Andrew Bacevich, *World Policy Journal*, fall 2002.

(70) Michael Glennon, *Christian Science Monitor*, 20 March 1986.

(71) Sebastion Mallaby, *New York Times Book Review*, 21 September 1997. Michael Mondelbaum, *The Ideas That Conquered the World* (Public Affairs, 2002), P. 195. قول لاحد صنّاع السياسة الكبار في الإدارة [الاميركية]، نقلاً عن: Thomas Friedman, *New York Times*, 12 January 1992.

(72) Boot, *New York Times*, 13 February 2003. Robert Kagan, *Washington Post Weekly*, 10 February 2003.

(73) عن مقالة مِلّ والظروف التي أحاطت بكتابتها، انظر كتابي: *Peering into the Abyss of the*

Future (New Delhi, 2002). وعن جرائم بريطانيا في الهند والصين التي صُعق لها العديد من البريطانيين، بمن فيهم الليبراليون الكلاسيكيون من أمثال ريتشارد كوبدن، انظر الفصل السابع من هذا الكتاب، الهامش رقم 52.

(74) Henri Alleh, *La Guerre d'Algérie*، نـقـلاً عـن: Y. Bedjauoi, A. Aroua, and M. Ait - Larbi, eds., *An Inquiry into the Algerian Massacres* (Hoggar, 1999).

(75) Walter LaFeber, *Inevitable Revolutions* (Norton, 1983), pp. 50ff., 75ff.

(76) Mohammad - Mahmoud Mohamedou, *Iraq and the Second Gulf War* (Austin & Winfield, 1998), p. 123.

(77) David Schmitz, *Thank God They're on Our Side* (North Carolina, 1999). «Japan Envisions a New Order in Asia, 1938», reprinted in Dennis Merrill and Thomas Paterson, eds., *Major Problems in American Foreign Relations*, Volume II: *Since 1914* (Houghton Mifflin, 2000)

(78) عـن المحـامـيـن الـسـوفـيـيـت، انـظـر: Sean Murphy, *Humanitarion Intervention (Pennsylvnia, 1996)*. وعـن إدارة كـنـيـدي، انـظـر كـتـابـي: *Rethinking Camelot* (South End, 1993).

(79) كلام قاله إيفان مايسكي في كانون الثاني/ يناير 1944، نقلاً عن: Vladimir Pechatnov, *The Big Three After World War II* (Woodrow Wilson International Center, Working Paper, n° 13, July 1995).

(80) أورده: Lafeber, *Inevitable Revolutions*. Robert Tucker, *Commentary*, January 1975.

(81) أقتبسه المؤرّخ المكسيكي خوسيه فوينتس ماريس في: Cecil Robinson, ed., *The View From Chapultepec* (Arizona, 1989), p. 160.

(82) نقلاً عن: William Stivers, *Supermacy and Oil* (Cornell 1982)

(83) Morgenthau, *New York Review of Books*, 24 September 1970.

(84) راجع التقارير المنتظمة التي تصدرها كل من «هيومان رايتس ووتش»، ومنظمة العفو الدولية (أمنستي انترناشيونال)؛ وكذلك، من بين العديد من الكتب: Javier Giraldo, *Colombia: The Genocidal Democracy* (Common Courage, 1996); Garry Leech, *Killing Peace* (Information Network of the Americas, 2002).

الفصل الثالث: عصر التنوير الجديد

(1) Michael Wines, *New York Times*, 13 June 1999; Václav Havel, *New York Review of Books*, 10 June 1999; David Fromkin, *Kosovo Crossing* (Free Press, 1999). للإطلاع على عينة من هذه اللغة الخطابية، انظر كتابي: *New Military Humanism*.

(2) Charles Tilly, *Coercion,Capital, and European States* (Blackwell, 1993), p. 70.

(3) C. H. Chivers, *New York Times*, 5 December 2002.

(4) في أوائل آب/ اغسطس، قدّر مكتب الاسقف في تيمور الشرقية عدد القتلى طوال عام 1999 بما

يتراوح بين 3000 و5000 قتيل. أما المؤرّخ جون تايلور، فيقدّرهم بما بين 5000 و6000 قتيل حتى 30 آب/ اغسطس، تاريخ الاستفتاء، الذي فجّر نوبة [العنف] الأخيرة. انظر كتاب تايلور: *East Timor: The Price of Freedom* (Zed, 1999).

(5) عن التحوّل المفاجىء في موقف كلينتون ما بين 8 و11 أيلول/سبتمبر 1999، انظر: Joseph Nevins, *Counterpunch*, 16 May 2002.

(6) دخلت قوات حفظ السلام بقيادة الاوستراليين فيما كان الجيش الاندونيسي ينسحب من هناك. وحتى إرسال القوات في وقت أبكر كان سيُعدّ «تدخلاً» فقط بالمعنى الذي تدخلت به القوات الاميركية - البريطانية في فرنسا يوم الإنزال في النورماندي [إبّان الحرب العالمية الثانية] (D - Day).

(7) Fromkin, *Kosovo Crossing*

(8) Yaroslav Trofimov, *Wall Street Journal*, 3 January 2003.

(9) Ronald Paris, *Political Science Quarterly* 117, no. 3 (fall 2002).

(10) Michael Mandelbaum, *The Ideas That Conquered the World*, p. 193.

(11) Timothy Garton Ash, *Guardian*, 19 September 2002.

(12) للاطلاع على أقوال روبرتسون ومناقشتها، انظر كتابي: *New Generation Draws the Line*, PP. 106 - 7. أما كوك، فكان يتحدث خلال دورة مجلس العموم 1999 - 2000

(13) Nicholas Wheeler, *Saving Strangers* (Oxford, 2000), PP. 34, 265ff.

(14) Wesley Clark, *Waging Modern War* (Public Affairs, 2001), P. 171. Michael Ignatieff, *New York Review of Books*, 19 July 2001.

(15) Bacevich, *American Empire*, PP. 104ff, 196.

(16) Isa Blumi, *Current History*, March 2003.

(17) Anne - Marie Slaughter, *New York Times*, 18 March 2003.

(18) Charles Bergquist, in Bergquist et al., eds., *Violence in Colombia 1990 - 2000* (Scholarly Resources, 2001).

(19) Anthony Lewis, *Daedalus*, Winter 2003. كان التيموريون يُعتبرون «مواطنين إندونيسيين» من قبل الولايات المتحدة.

(20) مقال افتتاحي في: *Boston Globe*, 6 March 2003. إن نيثير يرد هنا على قراءتي للأعمال الوحشية المدعومة اميركياً في كتابي: *New Military Humanism*، التي لا تدع مجالاً للشك فيمن يتحمّل المسؤولية.

(21) Robert Cooper, *Observer*, 7 April 2002.

(22) Robert Jervis, *American Political Science Review* 96 (2002).

(23) Dexter Perkins, *The Monroe Doctrine, 1823 - 1826* (Harvard, 1927), PP. 131, 167, 176ff. كلام بسمارك ورد في: Nancy Mitchell, *Prologue* 24, n° 2 (Summer 1992).

(24) روبرت لانسينغ وودرو ويلسون مذكوران في: Gabriel Kolko, *Main Currents in Modern American History* (Pantheon, 1984), P. 47.

(25) الاقتباس من أقوال الرئيس تافت ورد في: Jenny Pearce, *Under the Eagle* (South End, 1982). ذكر وزير داخلية ويلسون جاء في: Gordon Connell - Smith, *The Inter - American System*, (Oxford, 1966), p. 16. أما كلام جون فوستر دالاس، فوارد في: Stephen G. Rabe, *Eisenhower and Latin America*, (North Carolina, 1988), p. 33.

(26) David Schmitz, *Thank God They're on Our Side*; Schmitz, *The United States and Fascist Italy, 1922 - 1940* (North Carolina, 1988). برقية من السفارة البريطانية في واشنطن إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1959، تفيد بما تمّ خلال المحادثة مع دالاس.

(27) مقال افتتاحي في: *New York Times*, 6 August 1954.

(28) David Green, *The Containment of Latin America* (Quadrangle, 1971).

(29) William Yandell Elliot, ed., *The Political Economy of American Foreign Policy* (Holt, Rinehart & Winston, 1955), P. 42.

(30) Schmitz, *The United States and Fascist Italy*, P. 214.

(31) انظر: Ido Oren, *Our Enemies and Us* (Cornell, 2002).

(32) Schmitz, *The United States and Fascist Italy* كلام كينان مذكور في: Christopher Simpson, *The Splendid Blond Beast* (Common Courage, 1995). Newton, *Diplomacy and Statecraft 2*, n° 4 (November 1991).

(33) انظر كتابي *Deterring Democracy*، الفصل الحادي عشر، والمراجع المذكورة فيه. المادة المستجدة تحت مراجعتها في كتابَي: *Year 501*، الفصل الثاني، و: *World Orders Old and New* (Columbia, 1994, extended ed., 1996)، الفصل الأول.

(34) Schmitz, *Thank God They're on Our Side*, P. 305.

(35) Alan Tonelson, *New York Times Book Review*, 25 December 1988.

(36) لانسينغ وويلسون مذكوران في: Lloyd Gardner, *Safe for Democracy* (Oxford, 1987). Alex Carey, *Taking the Risk Out of Democracy* (University of Illinois, 1997).

(37) الاقتباس أورده: Melvin Leffler, *A Preponderance of Power* (Stanford, 1992), P. 78.

(38) John Lewis Gaddis; *The Long Peace* (Oxford, 1987), P. 10.

(39) من أجل مناقشة نقدية لهذا التفاهم، انظر: Mark Laffey, *Review of International Studies* 29 (2003).

الفصل الرابع: أزمنة خطرة

(1) ميكايل كربون، المحلّل الاستراتيجي في مركز هنري ل. ستمبسون، مذكور في: Faye Bowers and Howard LaFranchi, *Christian Science Monitor*, 31 December 2002. Gary Hart and Warren Rudman (cochairs), *America - Still Unprepared, Still in Danger* (Council on Foreign Relations, 2002).

(2) Marion Lloyd, *Boston Globe*, 13 October 2002; Kevin Sullivan, *Washington*

Post, 13 October 2002.

(3) الاستشهاد بكلام آيزنهاور ورد في: Michael Evangelista, Working Paper 19, Cold War International History Project (Woodrow Wilson International Center for Scholars), December 1997.

(4) Lloyd, *Boston Globe*, 13 October 2002.

(5) Raymond Garthoff, *Reflections on the Cuban Missile Crisis* (Brookings Institution, 1987), PP. 83, 89, 86, 37. والتشديد منه. وبالطبع، بقيت الرؤوس الحربية تحت السيطرة الاميركية.

(6) الباحث البارز لدى الحكومة الاميركية كان يعي جيداً أن «الحزب السياسي الجماهيري» الوحيد في فييتنام الجنوبية هو جبهة التحرير الوطني (NLF)، وأن الولايات المتحدة لا بد من أن تستخدم العنف لتحطيمه. Douglas Pike, *Viet Cong* (MIT, 1966). أما في إندونيسيا، فكان الهدف الرئيسي في المذبحة المهوّلة المدعومة أميركياً عام 1965، هو الحزب الشيوعي الإندونيسي (PKI)، الذي طوّر لنفسه «قاعدة جماهيرية بين الفلاحين» من خلال «نشاطه دفاعاً عن مصالح.. الفقراء». Harold Crouch, *The Army and Politics in Indonesia* (Cornell, 1978), PP. 351, 155.

(7) William Safire, *New York Times*, 6 February 2003. Adam Clymer, *New York Times*, 6 February 2003.

(8) Adlai Stevenson III, *New York Times*, 7 February 2003.

(9) Thomas Paterson, «Cuba and the Missile Crisis», in Merrill and Paterson, eds., *Major Problems in American Foreign Relations.*

(10) Ernest May and Philip Zelikow, *The Kennedy Tapes* (Harvard, 1998), P. 263.

(11) Frank Costigliola, *Political Science Quarterly*, Spring 1995. انظر كلام كوستيغليولا في: Thomas Paterson, ed., *Kennedy's Quest for Victory* (Oxford, 1989). المستشار الرفيع المستوى، الذي تُحدّد هويته، قد يكون دين آتشيسون أو مايك مانسفيلد.

(12) Paterson, «Cuba and Missile Crisis»

(13) Morris Morley, *Imperial State and Revolution* (Cambridge, 1987). انظر: Daniele Ganser, *Reckless Gamble* (University Press of the South, 2000): Stephen Streeter, *Managing the Counterrevolution* (Ohio; 2000); P. 216. وعن نداء كوبا إلى الأمم المتحدة، انظر كتاب غانزر آنف الذكر.

(14) «A Program of Covert Action against the Castro Regime», 16 March 1960.

(15) برقية بريطانية رقم 2455، بتاريخ 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1959. انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب، الهامش رقم 26.

(16) مذكرة رفعها آرثر شلسينغر إلى الرئيس بتاريخ 11 شباط/ فبراير 1961.

(17) نقلاً عن توماس باترسون في: Paterson, ed., *Kennedy's Quest for Victory*. ولمراجعة النصوص كاملة، انظر: Mark White, *The Kennedys and Cuba* (Ivan Dee, 2001), PP. 37.

(18) كـان ذلـك في 18 تـشـريـن الأول/ أكتوبر 1962، خلال نقاش داخلي حول استخدام القوة أثناء أزمة الصواريخ. May and Zelikow, *The Kennedy Tapes*, P. 134.

(19) بصدد وضع الولايات المتحدة يدها على كوبا تحت ستار التحرير، انظر: May and Zelikow, *The Kennedy Tapes*, P. ix. Louis Pérez, *The War of 1898* (North Carolina, 1998).

(20) والجمل المقتبسة هنا تعود إلى آرثر شلسينغر، وهي تشير إلى مرامي روبرت كنيدي. انظر: Piero Gleijeses, *Conflicting Missions* (North Carolina, 2002, P. 16). Schlesinger, *Robert Kennedy and His Times* (Ballantine, 1978), PP. 477 - 80.

(21) Jorge Dominguez, *Diplomatic History* 24, no. 2 (spring 2000). Gleijeses, *Conflicting Missions*, PP. 402 - 3.

(22) White, *The Kennedys and Cuba*, PP. 71, 95f., 106, 115.

(23) تبعاً لمذكرة يعود تاريخها إلى شباط/ فبراير 1962، ذكرها: Tim Weiner, *New York Times*, 13 October 2002؛ كما أوردت ذلك وكالة الاسوشيتدبرس للانباء، في: *Boston Globe*, 30 January 1998.

(24) مذكرة مرفوعة إلى وزير الدفاع بعنوان «مسوِّغات للتدخل العسكري الاميركي في كوبا»، Operation Northwoods, 13 March, 1962.

(25) Paterson in *Kennedy's Quest for Victory*.

(26) Garthoff, *Reflections*, PP. 16ff.

(27) Garthoff, *Reflections*, PP. 78 - 79, 108 - 9.

(28) مذكرة مؤرخة في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1962. جاء ذكرها لدى Gleijeses, *Conflicting Missions*, P.25; Garthoff, *Reflections*, PP. 91, 98.

(29) Dominguez, *Diplomatic History*. May and Zelikow, *The Kennedy Tapes*, P. 66.

(30) مقال افتتاحي في: *New York Times*, 2 January 1989.

(31) Reuters, *Boston Globe*, 15 October 1992. Juan Tamayo, *Miami Herald*, 16 November 1997; Tamayo, *Miami Herald*, 28 September 1997. Andrew Cawthorne, *Boston Globe*, 12 March 1999. Ann Louise Bardach and Larry Rohter, *New York Times*, 12 July and 13 July 1998. Anya Landau and Wayne Smith, *International Policy Report* (Center for International Policy), November 2002.

(32) Duncan Campbell, *Guardian*, 7 April 2003. ومن أجل تحليل للتُّهم وللاطلاع على الخلفية، انظر: William Blum, *Counterpunch*, 1 September 2002.

(33) Ruth Leacock, *Requiem for Revolution* (Kent State, 1990), P. 33.

(34) May and Zelikow, *The Kennedy Tapes*, P. 91.

(35) Morris Morley and Chris McGillion, *Unfinished Business* (Cambridge, 2002), P. 223n.

(36) Morley and McGillion, *Unfinished Business*, P. 153. N. chomsky, *Necessary*

Illusions, PP. 177, 101. Shirley Ghristian, *New York Times*, 4 September 1992.

(37) David Sanger, *New York Times*, 21 February 1997.

(38) Gleijeses, *Conflicting Missions*, P. 26.

(39) Paterson, «Cuba and the Missile Crisis».

(40) رسالة إلى روبرت ليفينغستون مورَّخة في 18 نيسان/ أبريل 1802، مذكورة في: *National Interest*, Spring 2003.

(41) كـلام روبـرت كـنـيـدي ورد في: Michael McClintock, *Instruments of Statecraft* (Pantheon, 1992), P. 23.

(42) ورد ذلـك في: Adam Isacson and Joy Olson, *Just the Facts* (Latin America Working Group and Center for International Policy, 1999), P. ix.

(43) انظر كتابي: *Deterring Democracy*، الفصل العاشر.

(44) Lars Schoultz, *Human Rights and United States Policy toward Latin America* (Princeton, 1981), P. 7.

(45) للاطلاع على النقاش، السياق والمراجع في هذا الصدد، انظر الفصل السابع من كتابي: *Year 501*.

(46) Thomas Skidmore, *The Politics of Military Rule in Brazil, 1964 - 85 (Oxford, 1988)*. انظر كذلك الفصل السابع من كتابي: *Year 501*

(47) «Indonesian - American Relations», 1965. SNIE, 1 September 1965. ذكـرهـا: Mark Curtis, *Web of Deceit* (Vintage, 2003), PP. 399ff.

(48) Gleijeses, *Conflicting Missions*, PP. 332, 346.

(49) Victoria Brittain, *Race and Class*, April - June 2003.

(50) Gleijeses, *Conflicting Missions*, P. 359.

(51) David Gonzalez, *New York Times*, 14 October 2002. Barry Gewen, *New York Times Book Review*, 15 September 2002.

(52) Alexander George, ed., *Western State Terrorism* (Routledge, 1991). Chomsky and Herman, *The Political Economy of Human Rights*, (South End, 1979), Vol. I, chapter 3, section 1, and Edward Herman, *the Real Terror Network* (South End, 1982).

(53) Jean Bethke Elshtain, *Just War Against Terror*, (Basic Books, 2003), P. 18، التشديد منها. ومن أجل مراجعة لهذه العمليات، مبنية جزئياً على ملاحظات زوّدنا بها مدير مكتب مجلة نيوزويك في سايغون، كيفن باكلي، انظر: Chomsky and Herman, *Political Economy of Human Rigths*, Vol. 1, PP. 313ff; Chomsky and Herman, *Manufacturing Consent*, PP. 196ff. قـسـم مـن المادة ذاتـهـا يـظـهـر في: Christopher Hitchens, *The Trial of Henry Kissinger* (Verso, 2001), PP. 30ff.

(54) شهادات أمام الكونغرس، 1986 و1983. انظر مقالتي جاك سبنس وإيلدون كينوورثي في: Thomas Walker, ed., *Reagan Versus the Sandinistas* (Westview, 1987).

(55) ملاحظات الرئيس هذه أدلى بها في اجتماع عُقد في البيت الأبيض لمؤيدي الدعم الأميركي للمقاومة الديمقراطية النيكاراغوية في 3 آذار/ مارس 1986. وردت عند: Walter Robinson, *Boston Globe*, 22 March 1986.

(56) Kenworthy in Walker, ed., *Reagan Versus the Sandinistas*. عن المسرحية التهريجية بمختلف مراحلها انظر كتبي التالية: *Culture of Terrorism*, PP. 219.; *Necessary Illusions*, PP. 71.; *Deterring Democracy*, p. 259. وعن حالة الطوارىء الوطنية، انظر: *New York Times*, 2 May 1985. ولمزيد من التفاصيل، انظر كتابي: *Turning the Tide* (South End, 1988), P. 144. وبخصوص ليبيا، انظر كتابي: *Pirates and Emperors, Old and New* (South End, 2002, Update 1985 Version), P. 72. حيث أُشير إلى خطاب ريغان الموجه إلى نقابة المحامين الأميركيين في شهر تموز/ يوليو 1985.

(57) George Shultz, Department of State, *Current Policy, n° 820*. عن ليبيا، انظر الفصل الثالث من كتابي: *Pirates and Emperors, Old and New*.

(58) Thomas Walker, *Nicaragua* (Westview, 2003). كلام توماس كاروثرز ورد في: Abraham Lowenthal, ed., *Exporting Democracy* (Johns Hopkins, 1991)، التشديد منه. انظر أيضاً كتابه: *In The Name of Democracy* (California, 1991).

(59) عن البنك الدولي والبنك الأميركي المختلط للتنمية (IADB)، ومراجع أخرى، انظر كتابي: *Deterring Democracy*، الفصل العاشر. ولمعلومات عن تأثيرات ذلك الصحية، انظر الكتاب الذي أصدرته نقابة الأطباء في نيكاراغوا ومنظمة أطباء العا من أجل درء الحرب النووية (IPPNW): *The War in Nicaragua* (MEDIPAZ, Managua and Cambridge, 2003).

(60) انظر مقالة پول ريشلر في: *Harvard International Law Journal* 42, n° 1 (2001).

(61) *Military and Paramilitary Activities in and against Nicaragua*, International Court of Justice, 27 June 1986. Security Council S/18221, 11 July 1986.

(62) للوقوف على هذه العيّنة من الصحافة والعديد منها، انظر: Herman and Chomsky, *Manufacturing Consent*, PP. 240ff. *Necessary Illusions*, PP. 33ff; *Year 501*, PP. 251.

(63) Charles Radin, *Boston Globe*, 17 November 2000.

(64) قولٌ للعا الانتروبولوجي إيرا لووينتال. التشديد منه. ورد لدى: Paul Farmer, *AIDS and Acusation* (California, 1992).

(65) انظر: Paul Farmer, *The Uses of Haiti*, 2nd ed. (Common Courage, 2003).

(66) Max Mintz, *Seeds of Empire* (New York University, 1999), PP. 75 - 76, 180ff.

(67) قال ذلك الجنرال جون غالڤن، آمر القيادة الجنوبية الأميركية (SOUTHCOM)، شارحاً الاستراتيجية لأعضاء الكونغرس. انظر: Fred Kaplan, *Boston Globe*, 20 May 1987.

(68) Michael Kinsley, *Wall Street Journal*, 26 March 1987.

(69) *Envio* (Managua, Nicaragua), March 2003; September 2001.

(70) *Envio*, October 2001.

(71) عن انتخابات عام 1984، انظر: Walker, *Nicaragua*, PP. 156ff. وعن تقارير مروحة

عريضة من المراقبين الخبراء، كان مصيرها جميعاً الاهمال، وتمسّك وسائل الإعلام والمعلّقين بالأجندة الريغانية بعدد الانتخابات في نيكاراغوا المعادية والدول الإرهابية التابعة لها، انظر الفصل الثالث من Herman and Chomsky, *Manufacturing Consent*.

(72) *Envio*, October 2001.

(73) Kenneth Pollack, *New York Times Books Review*, 6 April 2003.

(74) News services, *Washington Post*, 3 December 2002.

(75) عن آبرامز، انظر: Steven Weisman, *New York Times*, 7 December 2002. وعن رايخ ونوريبغا، انظر: James Dao, *New York Times*, 10 January 2003.

(76) نشرة إخبارية صادرة عن الاتحاد الأميركي للحريات المدنية (ACLU)، 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002.

(77) *Envio* October 2001.

(78) Ricardo Stevens, 19 October 2001؛ نقلاً عن: North American Congress on Latin America (NACLA), *Report on the Americas*, November - December 2001.

(79) في مقابلة صحيفة أجرها معه المعهد المختص بالدقة العامة (IPA) بتاريخ 22 آذار/ مارس 2002. وبخصوص استطلاعات الرأي، انظر ص 236 من هذا الكتاب وما بعدها.

الفصل الخامس: الصلة العراقية

(1) كلام ريغان ورد في: *New York Times*, 18 October 1985; وأقوال جورج شولتز في: State Department, *Current Policy*, n° 589 (24 June 1984) and n° 629 (25 October 1984).

(2) من أجل مناقشة بعض من هذه المسائل، انظر: Chomsky and Herman, *Political Economy of Human Rights*; Herman, *Real Terror Network;* وانظر أيضاً كتابي: *Pirates and Emperors*؛ و: George, ed., *Western State Terrorism*.

(3) UN Inter - Agency Task Force، نقلاً عن: Merle Bowen *Fletcher Forum*, Winter 1991; Dereje Asrat et al., *Chidren on the Front Line*, 3rd, ed. (UNICEF, 1989). عن المؤتمر الوطني الإفريقي، انظر: Joseba Zulaika and William Douglass, *Terror and Taboo* (Routledge, 1996), P. 12.

(4) Raymond Garthoff, *A Journey through the Cold War* (Brookings Institution, 2001), PP. 338, 387. John Cooley, *Unholy Wars* (Pluto, 1999), PP. 11, 54.

(5) Cooley, *Unholy Wars*, PP. 230.

(6) Miron Rezun, *Saddam Hussein's Gulf Wars* (Praeger, 1992), PP. 58f.

(7) انظر كتابي: *Deterring Democracy*, PP. 50 - 51, 236, 278. وعن دوفالييه، انظر كتابي: *Year 501*، الفصل الثاني، الفقرة الرابعة.

(8) Hannah Pakula, *Washington Post*, 27 December 1989. Howard LaFranchi, *Christian Science Monitor*, 25 November 2002.

(9) وكالة الأسوشيتدبرس للأنباء، 22 كانون الأول/ ديسمبر 1989. وهذا ما قالته وزارة

الخارجية للسناتور دانييل إينويي في 26 شباط/ فبراير 1990. لمزيد من التفاصيل، انظر كتابي: Deterring Democracy, P. 125.

(10) Peter Spiegel and Richard McGregor, *Financial Times*, 10 April 2003. Spiegel *Financial Times*, 10 April 2003. وعن ماركوس، الذي كان يلقى حظوة خاصة عند الرئيس ريغان ونائب الرئيس بوش [الأول]، انظر كتابي: *Deterring Democracy*، الفصلين السابع والثامن.

(11) لتوثيق مستفيض، انظر: Bedjouoi et al., eds, *An Inquiry in tothe Algerian Massacres*. كلام وليام بورنز ورد في: Steven Weisman, *New York Times*, 10 December 2002. Robert Fisk, *Independent*, 4 January 2003. Lisa Marlowe, *Irish Times*, 31 December 2002.

(12) انظر: Thomas Ferguson and Joel Rogers, *Right Turn* (Hill & Wang, 1986). Michael Meeropol, *Surrender*, (Michigan, 2003). انظر أيضاً الفصل الخامس من كتابي: *Turning the Tide*، والفصل الحادي عشر من كتابي: *Year 501*. وعن التداعيات الاقتصادية، انظر *State of Working America*، دارسات لمعهد السياسة الاقتصادية، وكذلك Edward Wolff, *Top Heavy*, (New Press, 1996).

(13) عن دور ليبيا في [نشوء] الأبلسة الريغانية، انظر الفصل الثالث من كتابي: *Pirates and Emperors, Old and New*، والفصل السابع من كتاب Stephen Shalom, *Imperial Alibis* (South End, 1992).

(14) انظر كتابي: *Necessary Illusions*, PP. 176 - 180.

(15) انظر ص 116 من هذا الكتاب.

(16) Anthony Lewis, *New York Times*, 17 April 1986.

(17) Hodding Carter, *Wall Street Journal*, 14 September 1989. أقوال بيكرينغ نقلتها وكالة الأسوشيتدبرس للأنباء، 20 كانون الأول/ ديسمبر 1989. ولمراجعة تفصيلية، انظر الفصلين الخامس والسادس من كتابي: *Deterring Democracy*، والفصل الثامن من كتاب شالوم: *Imperial Alibis*.

(18) نقلاً عن: Irene Gendzier, *Notes Form the Minefield* (Columbia, 1977), P. 256.

(19) Ferguson and Rogers, *Right Turn*, P. 122. Jackie Calmes and John D. McKinnon, *Wall Street Journal*, 11 November 2002.

(20) Peronet Despeignes, *Financial Times*, 29 May 2003. Kotlikoff and Sachs, *Boston Globe*, 19 May 2003. Fleischer, *Financial Times*, 30 May 2003.

(21) Paul Krugman, *New York Times*, 27 May 2003.

(22) Anatol Lieven, *London Review of Books*, 3 October 2002.

(23) Martin Sieff, *American Conservative*, 4 November 2002.

(24) Donald Green and Eric Schickler, *New York Times*, 12 November 2002.

(25) Peter Slevin, *Washington Post*, 19 September 2002.

(26) Greg Gordon, *Minneapolis Star - Tribune*, 18 October 2002; *Jane's Terrorism*

and Security Monitor, 12 November 2002; Sebastian Rotella, Los Angeles Times, 4 November 2002; Jimmy Burns and Mark Huband, Financial Times, 24 January 2003; Eric Lichtblau, New York Times, 25 January 2003; Marlise Simons, New York Times, 29 January 2003; and Philip Shenon, New York Times, 4 March 2003.

(27) Richard Betts, Foreign Affairs, January - February 2003.

(28) Kenneth Waltz in Booth and Dunne, eds., Worlds in Collision. عن موقف الاستخبار الاميركي، انظر الفصل السابع من هذا الكتاب، الهامش رقم 10 أدناه.

(29) دراسة ورد ذكرها في: Charles Glaser and Steve Fetter, International Security 26, n° 1 (Summer 2001). Richard Falkenrath, Robert Newman, and Bradley Thayer, America's Achilles' Heel (MIT, 1998). Barton Gellman, Washington Post, 20 December 2001. Hart and Rudman, America - Still Unprepared, Still in Danger.

(30) كلام دانييل بنجامين ورد لدى: Kaysen et al., War With Iraq, Barton Gellman, Washington Post, 10 May 2003.

(31) Youssef Ibrahim, International Herald Tribune, 1 November 2002.

(32) انظر، على سبيل المثال: International Physicians for the Prevention of Nuclear War and Medact, Collateral Damage: The Health and Environmental Costs of War on Iraq, 12 Noverber 2002; Physicians for Human Rights, Health and Human Rights Consequences of War in Iraq, 28 February 2003; Kenneth Bacon, Bulletin of the Atomic Scientists, January - February 2003; James Politi, Guy Dinmore, and Mark Turner, Financial Times, 27 February 2003; and Ed Vulliamy, Burhan Wazir, and Gaby Hinsliff, Sunday Observer, 22 December 2002.

(33) Turi Munthe in Munthe, ed., The Saddam Hussein Reader (Thunder's Mouth, 2002), P. xxvii.

(34) من الوجهة الاجرائية، العقوبات فرضتها هيئة الأمم المتحدة. لكن كان من المعروف على الدوام أنها مفروضة من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا، تحت عباءة الأمم المتحدة؛ وأنها لا تحظى إلا بدعم محدود، خصوصاً في شكلها القاسي الذي يستهدف المدنيين.

(35) Frances Williams, Financial Times, 12 December 2002. John Mueller and Karl Mueller, Foreign Affairs, May - June 1999.

(36) Rajiv Chadrasekaran, Washington Post Weekly, 10 February 2003، وهو استثناء لافت نظراً للنقص العام في التغطية الصحفية.

(37) Denis Halliday and Hans von Sponeck, Al - Ahram Weekly, 26 December 2002.

(38) Joy Gordon, Harper's, November 2002. ومن أجل تفاصيل ضافية ودحض للمسوّغات الرسمية، انظر - Eric Herring, Review of International Studies 28 (2002), PP. 39 - 56.

(39) ICRC, *Iraq 1989 - 1999: A Decade of Sanctions*, 14 December 1999.

(40) والحجج الأخرى المطروحة كانت أغرب من أن تُناقش؛ منها مثلاً، أنه كان يجب علينا أن نقصف العراق ونحتلّه لأنه بذلك وبذلك فقط يُمكننا أن نوقف تعذيب شعبه بالعقوبات.

(41) John Burns, *New York Times*, 16 September 2001; Samira Ahmed, *International Security* 26, no. 3 (Winter 2001 - 02).

(42) هذا ما قاله [الصحافي] توماس فريدمان، مُحدِّداً الخطوط العريضة لتفكير بوش الأول بعد أن فوّض صدّام عملياً بسحق التمرد الذي كان من الممكن أن يطيح به. *New York Times*, 7 June 1991.

(43) انظر أيضاً الفصل الثالث من هذا الكتاب، الهامش رقم 5؛ Mark Thomas, *New Statesman*. 9 December 2002.

(44) Gallup Poll International, December 2002; Marc Champion, *Wall Street Journal*, 30 January 2003; Steven Weisman, *New York Times*, 10 February 2003.

(45) اقوال پاول أوردها: Weisman, *New York Times*, 10 February 2003، والإحالة هي للدول الثماني الأصلية [في الاتحاد الأوروبي] وكذلك للدول التي كانت تدور سابقاً في الفلك السوفييتي.

(46) Andrew Higgins, *Wall Street Journal*, 18 March 2003.

(47) كلام هولبروك ورد في: Lee Michael Katz, *National Journal*, 8 February 2003.

(48) المقال الافتتاحي في صحيفة *Wall Street Journal*، بتاريخ 3 شباط/ فبراير 2003.

(49) Thomas Friedman, *New York Times*, 9 February 2003.

(50) Todd Purdum, *New York Times*, 30 January 2003. Max Boot, *New York Times*, 13 February 2003. Robert Kagan, *Washington Post Weekly*, 10 February 2003 وانظر كذلك ص 56 من هذا الكتاب.

(51) Mark Landler, *New York Times*, 20 January 2002، مقتبساً ما أدلى به الناطق الرسمي بلسان حزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي (CSU) اليميني.

(52) انظر نتائج الاستطلاعات في: *The Economist*, 16 January 2003. Morton Abramowitz, *Wall Street Journal*, 16 January 2003.

(53) اقوال رجب طيب أردوغان وردت في: Brian Groom, *Financial Times*, 25 January 2003.

(54) Dexter Filkins, *New York Times*, 6 and 26 February 2003; Amberin Zaman, *Los Angeles Times*, 8 February 2003.

(55) Steven Weisman, *New York Times*, 30 March 2003.

(56) كلام پول وولفويتز، نقلاً عن: Marc Lacey, *New York Times*, 8 May 2003.

(57) Thomas Carothers, *Foreign Affairs*, January - February 2003.

(58) يناقش كاروثرز ذلك في أي من كتابيه: *Exporting Democracy* و*In the Name of Democracy*. وحول «الحنين إلى الديمقراطية» في عهد ريغان، انظر: Neil Lewis, *New York Times*, 6 December 1987. ولمزيد من التفاصيل، انظر كتابي: *Necessary*

.*Illusions*, P. 49

(59) Atilio Borón, *State, Capitalism, and Democracy in Latin America* (Lynne Rienner, 1995), chapter 7.

(60) James Mahon, *Mobile Capital and Latin American Development* (Penn state, 1996).

(61) Timothy Conova, *American University International Law Review* 14, n° 6 (1999); *Brooklyn Law Review* 60, n° 4 (1995). تحذير سيزار غافيريا، الامين العام لمنظمة الدول الاميركية (OAS)ورد لدى: Guy Dinmore, *Financial Times*, 11 June 2003.

(62) Ha - Joon Chang and Ajit Singh, *UNCTAD Review* 4 (1993), PP. 45 - 81.

(63) Thomas Patterson, *Boston Globe*, 15 December 2000; *New York Times*, 8 November 2000، وانظر كذلك كتابه: *The Vanishing Voter* (Knopf, 2002. وكذلك دراسة: Gary Jacobson, *Iolitical Science Quarterly* 116, n° 1 (spring 2001). وارجع إلى مقالتين لي نُشرتا في عددَيْ كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 2001 من *Z Magazine*

(64) Stuart Ewen, *Captains of Consciousness* (McGraw - Hill, 2003). ولمراجعة ضافية بصدد تقنية «الضبط خارج الدوام»، المطوّرة منذ العشرينات كقسيم متمّم لتقنية «الضبط اثناء الدوام» التايلورية، والمعدّة لتحويل الناس إلى روبوطات متحكّم فيها في الحياة كما في العمل، انظر: Michael Dawson, *The Consumer Trap* (Illinois, 2003).

(65) Von Sponeck, *Toronto Globe and Mail*, 2 July 2002. Halliday, *Al - Ahram Weekly*, 26 December 2002.

(66) Thomas Friedman, *New York Times*, 7 June 1991. Alan Cowell, *New York Times*, 11 April 1991. Friedman, *New York Times*, 4 June 2003.

(67) كلام برنت سكوكروفت، نقلاً عن: Bob Herbert, *New York Times*, 10 April 2003.

(68) جدول نُشر في: *New York Times*, 7 May 2003؛ المصدر: وزارة الدفاع، مكتب الإعمار والمساعدات الإنسانية.

(69) David Sanger with John Tagliabue, *New York Times*, 5 April 2003.

(70) آرثر شلسينغر. انظر ص 20 - 21 من هذا الكتاب.

الفصل السادس: مآزق الهيمنة

(1) نقلاً عن: David Ignatius, *International Herald Tribune*, 14 - 15 December 2002, *Washington Post*.

(2) بشأن المطبوعات: *Financial Times, Business Week, Wall Street Journal* وسواها من المصادر، انظر كتابي: *World Orders Old and New*، الفصل الثاني.

(3) Arie Farnam, *Christian Science Monitor*, 10 June 2003.

(4) عن [تقديرات] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، انظر: Duncan Green and Matthew Griffith, *International Affairs* 78, n° 1 (2002). David Powell, *Current History*,

October 2002. بالنسبة للاستطلاعات، انظر: Michael Wines, *New York Times*, 5 March 2003.

(5) كلام بروس ورد لدى: Costigliola, *Political Science Quarterly*, Spring 1995.

(6) Henry Kissinger, *American Foreign Policy* (expanded edition, Norton, 1974).

(7) انظر ص 23 - 24 من هذا الكتاب.

(8) Christopher Thorne, *The Issue of War* (Oxford 1985), PP. 225, 211. وبصدد المصادر والسياق العام، انظر كتابي: *Deterring Democracy*.

(9) Howard Wachtel, *The Money Mandarins* (M. E. Sharpe, 1990), PP. 44ff. *Business Week*, 7 April 1975.

(10) Melvyn Leffler, *Preponderance of Power*, P. 339.

(11) عن بريطانيا، انظر: Mark Curtis, *Web of Deceit*, PP. 15 - 16. وعن الآخرين، انظر: Aaron David Miller, *Search for Security* (North Carolina, 1980); Irvine Anderson, *Aramco, the United States and Saudi Arabia* (Pinceton, 1981); Michael Stoff, *Oil, War and American Security* (Yale, 1980). كلام آيزنهاور ورد لدى: Steven Spiegel, *The Other Arab - Israeli Conflict* (chicago, 1985), p. 51.

(12) Task Force on US - Korea Policy (Center for International Policy, Washington, and Center for East Asian Studies, Chicago), «The Nuclear Crisis on the Korean Peninsula: Avoiding the Road to Perdition»; abridged Version, *Current History*, April 2003.

(13) نقلاً عن: Selig Harrison, *World Policy Journal*, Winter 2002 - 03.

(14) ما يلي بخصوص معاهدة سان فرانسيسكو للسلام، مستقى من: John Price, Working Paper, n° 78, Japan Policy Research Institute, June 2001.

(15) نشرة أخبارية صادرة عن منظمة «هيومان رايتس ووتش» لحقوق الإنسان بتاريخ 15 أيار/ مايو 2003.

الفصل السابع: مرجل الأُحقاد

(1) كلام ميكايل كربون ورد لدى: Bowers and LaFranchi, *Christian Science Monitor*, 31 December 2002.

(2) أقوال الجنرال باتلر وردت في: Hans Kristensen, *BASIC Research Report* (British - American Security Information Council) 98, n° 2 (March 1998), Appendex I. هذا ما قاله ألوف بنّ في صحيفة «هآرتز»، 2 حزيران/ يونيو 2003، لدى حديثه عن مطالبة روسيا بوجوب وضع برنامج إسرائيل النووي «على جدول أعمال المنظمات الدولية المعنية بالحدّ من انتشار الأسلحة النووية».

(3) Knut Royce, *Newsday*, 29 August 1990; 3 January 1991. انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب، الهامش رقم 14.

(4) Ruth Sinai, *Ha'aretz*, 3 December 2002.

(5) Yitzhak ben - Yisrael, *Ha'aretz*, 16 April 2002.

(6) Galal Nassar, *Al - Ahram Weekly*, 7 March 2002.

(7) Robert Olson, *Middle East Policy* 9, no. 2 (June 2002).

(8) Praful Bidwai, *News International*, 22 May 2003، مستشهداً بكلام قاله براجيش ميشرا.

(9) المقتبس من كلام لويد جورج هنا، ورد لدى: V. G. Kiernan, *European Empires from Conquest to Collapse* (Fontana, 1982).

(10) National Intelligence Council (NIC), *Global Trends 2015* (December 2000).

(11) NIC, Global *Trends 2015*.

(12) Mark Curtis, *Web of Deceit*, chapter 22.

(13) Thom Shanker and Eric Schmitt, *New York Times*, 20 April 2003.

(14) Herbert, *New York Times*, 21 April 2003.

(15) عن حيثيات هذا السياق، انظر الفصل السادس من هذا الكتاب. المواضيع المحدَّدة التي تمت مراجعتها هنا، سبق أن نُوقشت بتفصيل أكبر في كُتُبي التالية: *World Orders Old and New; Pirates and Emperors, Old New; Middle East Illusions* (Rowman & Littlield 2003). انظرها طلباً للمراجع، حيثما يرد ذكرها، وكذلك من أجل استشهادات ضافية. وبالنسبة للقضايا الأوسع نطاقاً، توجد أدبيات وفيرة، أهمّها على سبيل الخلفية لموضوعنا هنا، كتاب: Norman Finklstein, *Image and Reality of the Israel - Palestine Conflict* (Verso, 2003, Updated from 1995 edition).

(16) Abraham Ben - Zvi, *Decade of Transition* (Columbia 1998), P. 76. انظر: Irene Gendzier, *Notes from the Minefield*; William Roger Louis and Roger Owen, eds., *A Revolutionary Year: The Middle East in 1958* (I. B. Tauris, 2002). وعن إندونيسيا، انظر: Audrey Kahin and George Kahin, *Subversion as Foreign Policy* (New Press, 1995).

(17) Ben - Zvi, *Decade of Transition*, PP. 80ff. إنه يعزو وبشكل مستقل هذا التصريح إلى آيزنهاور. انظر أيضاً: I. Gendzier, *Notes from the Minefield*، ومساهمة Ilan Pappé في: Lewis and Owen, eds., *A Revolutionary Year*.

(18) Efraim Inbar, *The Israeli - Turkish Entente* (King's College London Mediterranean Studies, *n° 75, autumn 2002), p. 25.*، وقد كتب ذلك من منظور قريب من المواقف الإسرائيلية الرسمية.

(19) حول هذه الأمور، انظر بالأخص: N. Finkelstein, *Image and Reality*، وكذلك الفصل الخامس من كتابي: *Middle East Illusions*.

(20) حول تعقيدات هذه القضية، انظر: Irwin Wall, *France, the United States, and the Algerian War* (California, 2001)

(21) من أجل قراءة للأحداث وردود الفعل عليها من قبل وسائل الإعلام والمعلّقين، انظر كتابي: *Fateful Triangle*.

(22) عن سجلّ إسرائيل في لبنان خلال الثمانينيات والتسعينيات، انظر كتابَيّ: *Fateful Triangle*, *Pirates and Emperors, Old and New* (طبعة 1999).

(23) Michael Walzer, *New Republic*, 6 September 1982. التشديد منه.

(24) James Bennet, *New York Times*, 24 January 2002.

(25) Mark Sappenfield, *Christian Science Monitor*, 15 April 2002. Program on International Policy Attitudes (PIPA), *Americans on the Israel - Palestinian Conflict*, University of Maryland, 8 May 2002.

(26) انظر المقابلة الصحفية التي أجراها رشيد الخالدي مع عبد الشافي في: *Journal of Palestine Studies* 32, n° 1 (autumn 2002).

(27) Shlomo Ben - Ami, *A Place for All* (Hakibbutz Hameuchad, 1998). انظر المقدمة التي كتبتها لـ: Roane Carey, ed., *The New Intifada* (Verso, 2001)، وأُعيد نشرها في كتابي *Pirates and Emperors, Old and New*.

(28) Avi Primor, *Ha'aretz*, 19 September 2002. وعن استراتيجية إسرائيل الحالية، انظر بالأخص: Tanya Reinhart, *Israel/ Palestine: How to End the War of 1948* (Seven Stories, 2002); Baruch Kimmerling, *Politicide* (Verso, 2003).

(29) Akiva Eldar, *Ha' aretz*, 14 February 2002.

(30) Hussein Agha and Robert Malley, *Foreign Affairs*, May - June 2002.

(31) B'Tselem, *Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank*, May 2002.

(32) Geoffrey Aronson, *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories*, March - April 2003.

(33) نقلاً عن: Harvey Morris, Guy Dinmore, Christopher Adams, *Financial Times*, 1 May 2003.

(34) «Proposal for Final and Comprehensive Settlement to Middle East Conflict», *New York Times*, 1 May 2003.

(35) Sharmila Devi, *Financial Times*, 1 May 2003. نقلاً عن صحيفة «هآرتز».

(36) Harvey Morris, *Financial Times*, 5 May 2002. Eva Baslev and Katrin Sommer, *News from Within* (Jerusalem), October 2002.

(37) Sara Roy, *Daily Star* (Beirut), 2 June 2003. عن خطة شارون لعام 1992 وغيرها من مختلف ألوان الطيف [السياسي] في الوقت نفسه، انظر تحليل منظمة «السلام الآن»، كما عرضته في كتابي: *World Orders, Old and New*, P. 224.

(38) Amira Hass, *Ha'aretz*, 28 May 2003.

(39) Greg Myre, *New York Times*, 27 May 2003.

(40) «Conference of High Contracting Parties», *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories*, January - February 2002.

(41) التصريح وارد لدى: John Donnelly and Charles Radin, *Boston Globe*, 9 April 2002.

(42) *Ha'aretz* and *Jerusalem Post*, 4 December 2003. نتيجة التصويت حسبما نقلتها كل من وكالة الأسوشيتدبرس للأنباء ووكالة الصحافة الفرنسية في 3 كانون الأول/ ديسمبر 2003.

(43) James Bennet, *New York Times*, 17 March 2003.

(44) Elisabeth Bumiller, *New York Times*, 27 February 2003.

(45) John Donnelly, *Boston Globe*, 11 September 2002.

(46) Douglas Hurd, *Financial Times*, 3 December 2002.

(47) بن كاسپيت، «سنتان من الانتفاضة» (بالعبرية)، الجزء الأول، (جريدة) «معاريف»، 6 أيلول/ سبتمبر 2002.

(48) رئوفين پداتزور، «هآرتز»، 12 أيار/ مايو 2003، مراجعة لكتاب موتي غولاني: «الحروب لا تقع هكذا» (بالعبرية، منشورات مودان، 2003).

(49) Kaspit, *Ma'ariv*, 6 September 2002. Doren Rosenblum, *Ha'aretz*, 26 September 2002.

(50) Patrick Sloyan, *Newsday*, 12 September 1991.

(51) *Air Universities Quarterly Review*, n° 4 (Winter 1953 - 54). ولمزيد من الاستشهادات والنقاشات الضافية، انظر كتابي: *Towards a New Cold War* (Pantheon, 1982: New Press, 2003), PP. 112 - 13.

(52) Jawaharlal Nehru, *The Discovery of India* (Asia Publishing House, 1961). Stanley Wolpert, *A New History of India* (Oxford, 1993). C. A. Bayly, *The New Cambridge History of India* (Cambridge, 1988). Jack Beeching, *The Chinese Opiom Wars* (Harcourt Brace Jovanovich, 1975). هذه هي الخلفية المباشرة لمقالة مِلّ الكلاسيكية عن التدخل الإنساني. انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب، الهامش رقم 73.

(53) Mark Curtis, *Web of Deceit*, chapter 15.

(54) بن كاسپيت، «معاريف»، 6 أيلول/ سبتمبر 2002.

(55) حول طرائق الانتفاضة الأولى، انظر: Norman Finkelstein *The Rise and Fall of Palestine* (Minnesota, 1996). وانظر كذلك الفصل الثامن من كتابي: *Fateful Triangle*، للحصول على رواية شخصية ومراجع إسرائيلية حول الموضوع. وبالإمكان الاستزادة كثيراً من هذه المراجع في كتابي *Necessary Illusions*، الملحق 4 -2. ولمناقشة أكثر عمومية، انظر: Zachary Lockaman and Joel Beinin, eds., *Intifada* (South End, 1989).

(56) يورام پيري، «داڤار»، 10 كانون الأول/ ديسمبر 1982. و«عربوشيم» لفظة إسرائيلية عامّية، تُعادل على وجه التقريب لفظة «niggers» (للزنوج) ولفظة «Kikes» (لليهود) بقصد التحقير. أقوال موشيه ديان ومداولات الحكومة الداخلية وردت في يوسي بيلين، «مهيرو شِل إيحود» (بالعبرية، منشورات رڤيڤيم، 1985).

(57) افتتاحية صحيفة «هآرتز»، 16 آذار/ مارس 2003. تُفاجىء هذه الخلاصة المتتبعين للتقارير المنتظمة لمراسليها، ولا سيما منهم جدعون ليڤي وأميرة هاسّ.

الفصل الثامن: الإرهاب والعدالة: بعض البهديهيات المفيدة

(1) Strobe Talbott and Nayan Chanda, eds., *The Age of Terror* (Basic Books, 2001).

(2) للوقوف على التعاريف الأميركية [للإرهاب]، انظر دراستي بعنوان «الإرهاب الدولي: الصورة والحقيقة»، في: Alexander George, ed., *Western State Terrorism*. التعريف البريطاني [للإرهاب]، واردٌ لدى: Curtis, *Web of Deceit*, P. 93.

(3) حول إعادة صياغة التعاريف الرسمية [للإهارب]، انظر: Scott Atran, Science 299 (7 March 2003). يلاحظ أتران أن التعاريف المنقّحة لا تزال «تُميِّز بصورة مبدئية ما بين «الإرهاب» بحسب تعريف الكونغرس له، و«مكافحة التمرد» كما تُجيزه كُتيبات القوات المسلحة الأميركية»؛ وهذه إحدى المعضلات المزمنة في تعريف **الإرهاب** بطريقة مُناسبة من الوجهة العقائدية.

(4) انظر الفصل الثالث من: McClintock, *Instruments of Statecraft*.

(5) قرار مجلس الأمن رقم 159/42، 7 كانون الأول/ ديسمبر 1987. وصفت وزارة الخارجية عام 1987 بأنه عام الذروة في الإرهاب.

(6) من أجل مثال إيضاحي رائع عن فييتنام، انظر ص 228 من هذا الكتاب. وعن العراق، انظر ما كتبه تشارلز غلاس، مراسل محطة ABC في الشرق الأوسط، في *London Review of Books*, 17 April 2003.

(7) Charles Maechling, *Los Angeles Times*, 18 March 1982.

(8) *Columbia Update* 1, n° 4 (December 1989). انظر كتابي: *Deterring Democracy*, 130f. انظر ص 110 - 111 من هذا الكتاب.

(9) McClintock, *Instruments of Statecraft*, P.222.

(10) Raymond Bonner, *New York Times*, 28 October 2002.

(11) Talbott and Chanda, *Age of Torror*.

(12) Martha Crenshaw, Ivo Daalder and James Lindsay, and David Rapoport respectively, *Current History*, December 2001.

(13) لمزيد من التفاصيل، انظر كتابي: *Pirates and Emperors, Old and New*. وعن الاجتياحات الإسرائيلية للبنان إبان التسعينيات، خارج منطقة الجنوب المحتلة بصورة غير شرعية، انظر كتابي: *Fateful Triangle* (طبعة 1999).

(14) Crenshaw, *Current History*, December 2001.

(15) John Burns, *New York Times*, 8 November 2002.

(16) Justin Huggler and Phil Reeves, *Independent*, 25 April 2002.

(17) انظر كتابي: *Fateful Triangle*, p. 136.

(18) «Laurels», *Columbia Journalism Review*, July 2002.

(19) انظر ص 64 من هذا الكتاب.

(20) Judith Miller, *New York Times*, 30 April 2000. Robert Pearson, *Fletcher Forum* 26, no. 1 (Winter - spring 2002).

(21) انظر ص 75 من هذا الكتاب.

(22) Jean Bethke Elshtain, *Boston Globe*, 6 October 2002. انظر أيضاً مقالتها في: Booth and Dunne, eds., *Worlds in Collision*، ويهمّ معظم العا قطعاً أن يعلم [من الشتاين] أن الولايات المتحدة تتورط قط في ممارسات من قبيل «إطلاق العنان للإرهابيين»، أو تهديد المدنيين أو إيذائهم.

(23) Bill Keller, *New York Times*, 24 August 2002.

(24) وجدت مجلة مختصّة بشؤون الإعلام يُصدرها جيفّ نيغارد، أن ملاحظة قصيرة في *Omaha World - Herald*، تحيل إلى استطلاع للرأي أجراه معهد غالوب، قد «حرّفت النتائج تحريفاً كاملاً». انظر: *Nygaard Notes*, 16 Noverber 2001. وقد أُعيد نشر المقالة في: *Counterpoise* 5, n° s. 314 (2002); *Envio* (Managua Nicaragua), October 2001.

(25) Walter Pincus, *Washington Post*, 6 June 2002. التشديد منّي.

(26) Abdullah Ahmed An - Na'im in Booth and Dunne, eds., *World in Collision*.

(27) انظر نص المقابلة الصحفية التي أجراها أناتول ليفن مع عبد الحق، في صحيفة «الغارديان» [البريطانية] بتاريخ 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2001. عن اجتماع بيشاور، انظر: Barry Bearak, *New York Times*, 25 October 2001; John Thornhill and Farhan Bokhari, *Financial Times*, 25 and 26 October 2001p John Barns, *New York Times*, 26 October 2001; Indira Lackshmanan, *Boston Globe*, 25 and 26 October 2001. RAWA Web Sites. كانت المعلومات الوثيقة الصلة بالموضوع متوافرة على طول الخط عبر مجلات مستقلة («بديلة»)، مطبوعة أو الكترونية، بما في ذلك Z Net (WWW. Zmag. Org). لمزيد من الاستشهادات، انظر مقالتي: «العالم بعد 11 أيلول/سبتمبر»، وقد أُعيد نشرها في الفصل السادس من كتابي: *Pirates and Emperors, Old and New*.

(28) انظر ص 154 من هذا الكتاب.

(29) Larry Rohter, *New York Times*, 18 May 2003.

(30) Daniel Grann, *Atlantic Monthly*, June 2001.

(31) Talbot and Chanda, eds., *Age of Terror*, PP. xv ff. التشديد منهما. وأضافا بأن المشكلة والحلّ «أكثر تعقيداً»، لكن يبدو أنهما تقبّلا النتيجة واعتبرا القصف الأميركي - البريطاني ملائماً و«مُعَبِّراً»، بشكل صحيح.

(32) Christopher Greenwood, *International Affairs* 78, no, 2 (April 2002). Thomas Franck, *American Journal of International Law* 95, no. 4 (October 2001).

(33) Michael Howard, *Foreign Affairs*, January - February 2002.

(34) Frank Schuller and Thomas Grant, *Current History*, April 2002.

(35) ومنهم فرنر داوم، سفير المانيا في السودان. انظر ما قاله في مجلة: *Harvard International Review*، عدد صيف 2001. والتقييم ذاته أعطاه جوناثان بيكله، المدير الإقليمي لمؤسسة الشرق الأدنى، الذي يملك خبرة ميدانية في السودان (*Boston Globe* 22 August 1999). وحذّر كينيث روث، المدير التنفيذي لمنظمة هيومان رايتس ووتش، على الفور من أن القصف قد أربك المساعدات المُقدّمة إلى مليوني وأربعمئة ألف إنسان باتوا معرّضين للمجاعة، وأجّل إلى

أجل غير مسمى جهود الإغاثة «الحيوية» في أماكن يموت فيها الناس بالعشرات يومياً؛ رسالة إلى الرئيس كلينتون بتاريخ 15 أيلول/ سبتمبر 1998، نُشر نصّها على موقع هيومان رايتس ووتش على شبكة الانترنت. حول هذه التقييمات وغيرها، وللاطلاع على مواد وثيقة الصلة بهذا الموضوع، انظر كتابي: *9 - 11* (Seven Stories, 2001), PP. 45ff.

(36) Christopher Hitchens, *Nation*, 10 June 2002.

(37) قول جورج دبليو بوش، نقلاً عن: Anthony Shadid, *Boston Globe*, 6 August 2002.

(38) Richard Aldrich, *Guardian*, 22 April, 2002.

(39) National Intelligence Council, *Global Trends 2015*.

(40) Kenneth Waltz in Booth and Dunne, eds., *Worlds in Collision*. انظر ص 147 من هذا الكتاب.

(41) أقوال المدافعين الدوليين عن الشركات متعددة الجنسيات هذه، مذكورة في Neil MacFarquhar, *New York Times*, 5 October 2001.

(42) Sumit Ganguly, *Current History*, December 2001. وانظر أيضاً: Philip Wilcox, *New York Review of Books*, 18 Cotober 2001. (كان ويلكوكس سفيراً أميركياً متجولاً لمكافحة الإرهاب في الفترة 1994 - 1997). كلام روهان غوناراتنا ورد لدى: Thomas Power, *New York Review of Books*, 10 October 2001. أما قول وولفويتز، فوارِدٌ في مجلة: *Vanity Fair*، وكان يشير بالأخص إلى الوجود الاميركي في المملكة العربية السعودية.

(43) *Financial Times*, 14 May 2003 (الافتتاحية) P. W. Singer, *Current History*, November 2002; Daniel Byman, *Financial Times*, 27 May 2003.

(44) Anthony Shadid, *Washington Post*, 26 February 2003.

(45) James Bill and Rebecca Bill Chavez, *Middle East Journal*, autumn 2002.

(46) David Johnston and Don Van Natta, *New York Times*, 17 May 2003. Byman, *Financial Times*, 26 May 2003. Don Van Natta and Desmond Butler, *New York Times*, 16 March 2003. Scott Attan, *New York Times*, 5 May 2003.

(47) Faye Bowers, *Christian Science Monitor*, 5 May 2003.

(48) Jason Burke, *Sunday Observer*, 18 May 2003. Jessica Stern, *New York Times* op - ed, 20 August 2003.

(49) لمزيد من الاقتباسات والحيثيات، انظر: Gilbert Achcar, *The Clask of Barbarisms* (Monthly Review, 2002), PP. 58 ff. وقد أفترض المخططون في واشنطن هم أيضاً أن هذه هي أهدافهم. انظر الهامش رقم 42 أعلاه.

(50) Michael Kranish, *Boston Globe*, 15 May 2003. Joseph Treaster, *New York Times*, 14 May 2003.

(51) Michael Ignatieff, *New York Times Magazine*, 5 January 2003.

(52) مقابلة مع عامي آيالون نُشرت في جريدة «لوموند» بتاريخ 22 كانون الاول/ ديسمبر 2001، وأُعيد نشرها في: Roane Carey and Jonathan shanin, *The Other Israel* (New Press,

(2002انظر كذلك: اوري ساغي، «أضواء داخل الضباب» (بالعبرية، منشورات يديعوت احرونوت ـ شيميد، 1998)، ص 300 وما بعدها.

(53) كلام يهوشافاط هاركابي ورد لدى: Amnon Kapeliouk, *Le Monde diplomatique,* February 1986.

(54) من أجل المصادر والنقاشات الخلفية في هذا الشأن، انظر كتابي: *World Orders, Old and New,* PP. 79, 201ff. انظر كذلك: Salim Yaqub, *Diplomatic History,* 16 n° 4 (Fall 2002).

(55) Peter Waldman et. al., *Wall Street Journal,* 14 September 2001. انظر أيضاً: Waldman and Hugh pope, *Wall street Journal,* 21 September 2001. وانظر كتابي: *9/11*، ولمزيد من التفاصيل الفصل العاشر من كتابي: *Middle East Illusions*.

(56) Ahmed Rashid, *Far Eastern Ecomomic Review,* 1 August 2002. أما كلام البروفسور اللوزي، والكاتب عزيز الدين القيسوني ووارن باسّ من مجلس العلاقات الخارجية (CFR)، فقد أورده: Joyce Koh, *Straits Times* (Singapore), 14 August 2002.

(57) Youssef Ibrahim, *Washington Post Weekly,* 31 March 2003.

(58) Jonathan Steele, *Guardian,* 9 April 2003.

(59) Susan sachs, *New York Times,* 8 April 2003.

الفصل التاسع: كابوس عابر؟

(1) عنوان رئيسي في صحيفة: *New York Times,* 23 September 2001.

(2) Paul Krugman, *New York Times,* 21 December 2001.

(3) STRATCOM, *Essentials of Post - Cold War Deterrence,* 1995. ولمزيد من الاستشهادات، انظر الفصل السادس من كتابي: *New Military Humanism*. وحول الاوامر الرئاسية اللاحقة، انظر: Center for Defense Information, *Defense Monitor,* 29, n° 3 (2000) وحول الاعتراضات القانونية على خفض حالة الانذار، انظر: Morton Mintz, *American Prospect,* 26 February 2001 وحول الاستنفار [النووي] لعام 1969، الذي أُريد منه «إشعار» موسكو بالنوايا الاميركية في فييتنام، انظر: Scott Sagan and Jeremi Suri, *International Security* 27, n°4 (Spring 2003). ولعل الحدث الأخطر الذي جرى تجاهله آنذاك هو النزاع الحدودي الخطير بين روسيا والصين، الذي كان من الممكن أن يؤدي إلى إساءة فهم «الإشعار» من جانب روسيا، مع ما قد ينجم عن ذلك من مضاعفات وخيمة.

(4) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب، الهامش رقم 29.

(5) Scott Peterson, *Christian Science Monitor,* 9 May 2001; Walter Pincus, *Washington Post,* 18 March 2001. أوحى تصريح مقتضب باحتمال تغيير تلك السياسة، رداً على ما جرى في 11 أيلول/ سبتمبر؛ انظر: Elisabeth Bumiller, *New York Times,* 28 December 2001. حول نجاحات مبادرة التعاون لتقليص الأخطار التي أطلقها السناتوران سام نانّ وريتشارد لوغار، انظر: Michael Krepon, *Bulletin of the Atomic*

Scientists, January - February 2003.

(6) Steven Lee Myers, *New York Times*, 10 August 2000; Bob Drogin and Tyler Marshall, *Los Angeles Times*, 19 May 2000; Michael Byers, *London Review of Books*, 22 June 2000, See also Michael Gordon and Steven Lee Myers, *New York Times*, 28 May 2000, and Glaser and Fetter, *International Security* 26, no. 1 (summer 2001).

(7) David Sanger, *New York Times*, 2 September 2001. Sanger, *New York Times*, 5 September 2001. Jane Perlez, *New York Times*, 2 September 2001. عن كلينتون، انظر: William Broad, *New York Times*, 1 May 2000.

(8) John Steinbruner and Jeffrey Lewis, *Daedalus*, fall 2002.

(9) David Ruppe, *Global Security Newswire*, 22 May 2003. Rand Corporation, *Beyond the Nuclear Shadow*, May 2003. Paul Webster, *Bulletin of the Atomic Scientists*, July - August 2003.

(10) Judith Miller, *New York Times*, 30 January 2003. عن مبادرة السناتورين نانّ ولوغار، انظر الهامش رقم 5 أعلاه.

(11) Krepon, *Bulletin of the Atomic Scientists*, January - February 2003.

(12) Michael Gordon, Eric Schmitt, *New York Times*, 11 March 2002. William Arkin, *Los Angeles Times*, 26 January 2003.

(13) Carl Hulse and James Dao, *New York Times*, 29 May 2003.

(14) Scott Baldauf, *Christian Science Monitor*, 15 May 2003.

(15) Peter Slevin, *Washington Post*, 22 September 2002.

(16) McGeorge Bundy, *Danger and Survival* (Random Houes, 1998), P. 326. إن باندي متشائم حيال الاحتمالات، غير أن رأيه الذاتي هذا لا دور له فيما قاله هنا.

(17) Adam Ulam, *Journal of Cold War Studies* 1, no. 1 (Winter 1999). Melvyn Leffler, *Foreign Affairs*, July - August 1996. James Warburg, *Germany: Key to Peace* (Harvard, 1953), PP. 189ff.

(18) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب، الهامش رقم 3.

(19) Kenneth Waltz, *PS: Political Science & Politics*, December 1991. استنتاجات غارثوف وكوفمان مذكورة في كتابي: *Deterring Democracy*, p. 26.

(20) انظر بالخصوص: US Space Command, *Vision For 2020*, February 1997.

(21) نقلاً عن مداخلة ألقاها غوردون ميتشيل أمام كلية الدفاع الملكية (بروكسيل - بلجيكا) في 30 كانون الثاني/ يناير 2001، بعنوان: «النظام القومي المضاد للصواريخ البالستية». انظر: G. Mitchell, *Strategic Deception* (Michigan State, 2000).

(22) Garthoff, *A Journey through the Cold War*, PP. 357 - 58.

(23) أقوال المستشار الاستخباراتي جورج فريدمان مقتبسة من: Jack Hitt, *New York Times Magazine*, 5 August 2001.

(24) David Pugliese, *National Post* (Toronto), 24 May 2000.

(25) قول لـ: شـا زوكـانـغ هـذا أورده: Michael Gordon, *New York Times*, 29 April 2001. وعن طـائـرات EP - 3، انـظـر: William Arkin, *Bulletin of the Alomic Scientists*, May - June 2001.

(26) Andrew Bacevich, *National Interest*, Summer 2001; Lawrence Kaplan, *New Republic*, 12 March 2001. دراسة راند كوربوريشن مذكورة لدى كاپلان.

(27) انظر ص 55 - 56 من هذا الكتاب.

(28) Michael Krepon, *Foreign Affairs*, May - June 2001. انـظـر أيـضـاً تـعـلـيـقـاتـه في Jack Hitt, *New York Times Magazine*, 5 August 2001 هذا ويستشهد ميتشيل هنا بتشارلز پـرّو: Gordon Mitchell, *Fletcher Forum* 25, no 1 (Winter 2001). انـظـر أيـضـاً: Karl Grossman, *Weapons in Space* (Seven Stories, 2001).

(29) Air Force Space Command, Strategic Master Plan (SMP) FY04 and Beyond, 5 Novermber 2002.

(30) William Arkin, *Los Angeles Times*, 14 July 2002. Michael Sniffen, AP, 1 July 2003.

(31) Hannah Hoag, *Nature* 423 (19 June 2003).

(32) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب، الهامش رقم 10.

(33) Tomas Valasek, *CDI Defense Monitor* 30, no 3 (March 2001). Mitchell, *Fletcher Forum*, Winter 2001.

(34) انظر ص 146 من هذا الكتاب. وكالة الصحافة الفرنسية، 23 كانون الثاني/ يناير 2001، رويترز، 15 شباط/ فبراير 2001. ما نقلته مجلة *Desert (Utah) News* كان في الواقع التغطية الصحفية الوحيدة (لمؤتمر الأمم المتحدة حول نزع السلاح لعام 2001) في وسائل الإعلام الاميركية. انظر: Frances Willians, *Financial Times*, 8 June 2001.

(35) Judith Miller, *New York Times*, 27 April 2001; Marlise Simons, *New York Times*, 2 October 2001; Richard Waddington, Reuters, *Boston Globe*, 8 December 2001. Oliver Meier, *Bulletin of the Atomic Scientists*, November - December 2001. Michael Gordon, *New York Times*, 24 July 2001. William Broad and Judith Miller, *New York Times*, 13 December 2001.

(36) Mark Wheelis, Malcolm Dando and Catherine Auer, *Bulletin of the Alomic Scientists*, January - February 2003. حول البرامج السوفييتية التي تنتهك بشكل صارخ الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة، انظر: William Broad, Judith Miller and Stephen Engelberg, *Germs: Biological Weapons and America's Secret War* (Simon & Schuster, 2001).

(37) Bulletin of the Alomic Scientists, July - August 2002 وفـيـه اسـتـعـراضٌ لمبـادرات الإدارة هذه وما إليها؛ *George Perkovich, Foreign Affairs*, March - April 2003.

(38) انظر ص 146 من هذا الكتاب.

(39) قُتلت راشيل كوبي على يد القوات الإسرائيلية في قطاع غزة خلال شهر آذار/ مارس 2003 بواسطة جرّافة زوّدتها بها الولايات المتحدة؛ وهي أحد أشدّ أسلحة إسرائيل فعالية تدميرية في الوقت الحاضر. انظر ص 215 من هذا الكتاب. لعلّ عبارة «اُغتيلت»، بدل قُتلت، هي اللفظة الأصحّ هنا بالرجوع إلى تقارير شهود العيان. والظاهر أن قتل مواطن أميركي من قبل أتباع أميركا باستخدام عتاد أميركي، أمرٌ لا يستأهل تحقيقاً، أو حتى شيئاً يتعدّى الخبر العابر.

(40) نقلاً عن: Judy Toth, *Bertrand Russell Quarterly*, February 2003

مؤلّفات نعوم تشومسكي

ثبتٌ بمؤلّفات نعوم تشومسكي الفكرية والسياسية فقط، بحسب أقدمية صدورها، ولا يشمل أياً من أعماله في مجال اختصاصه: الألسنيات وفقه اللغة

1 ـ القوة الأميركية والبيروقراطيون الجُدد
American Power and the New Mandarins 1969

2 ـ الحرب ضد آسيا At War with Asia 1970

3 ـ قضايا المعرفة والحرية Problems of Knowledge and Freedom 1971

4 ـ مقالات نقدية: أوراق البنتاغون (ج 5) [بالاشتراك مع: هوارد زينّ]
Critical Essays: The Pentagon Papers (Vol. 5) 1972

5 ـ لأسباب خاصة بالدولة For Reasons of State 1973

6 ـ السلام في الشرق الأوسط؟ تأملات في العدالة والهوية الوطنية
Peace in the Middle East? Reflections on Justice and Nationhood 1974

7 ـ الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان [بالاشتراك مع: إدوارد هرمان ـ في جزئين ـ]
The Political Economy of Human Rights 1979

8 ـ نحو حرب باردة جديدة Towards a New Cold War 1982

9 ـ المثلث الرهيب: الولايات المتحدة، إسرائيل والفلسطينيون
Fateful Triangle: The US., Israel ad the Palestinians 1983

10 ـ عكس التيار Turning the Tide 1985

11 ـ قراصنة وأباطرة، قدامى وجُدد Pirates and Emperors, Old and New 1986

12 ـ ثقافة الإرهاب The Culture of Terrorism 1987

13 ـ في السلطة والأيديولوجيا On Power and Ideology 1987

14 ـ صناعة الإذعان [بالاشتراك مع: إدوارد هرمان] Manufacturing Consent 1988

15 ـ أوهام ضرورية Necessary Illusions 1989

16 ـ ردع الديمقراطية Deterring Democracy 1991

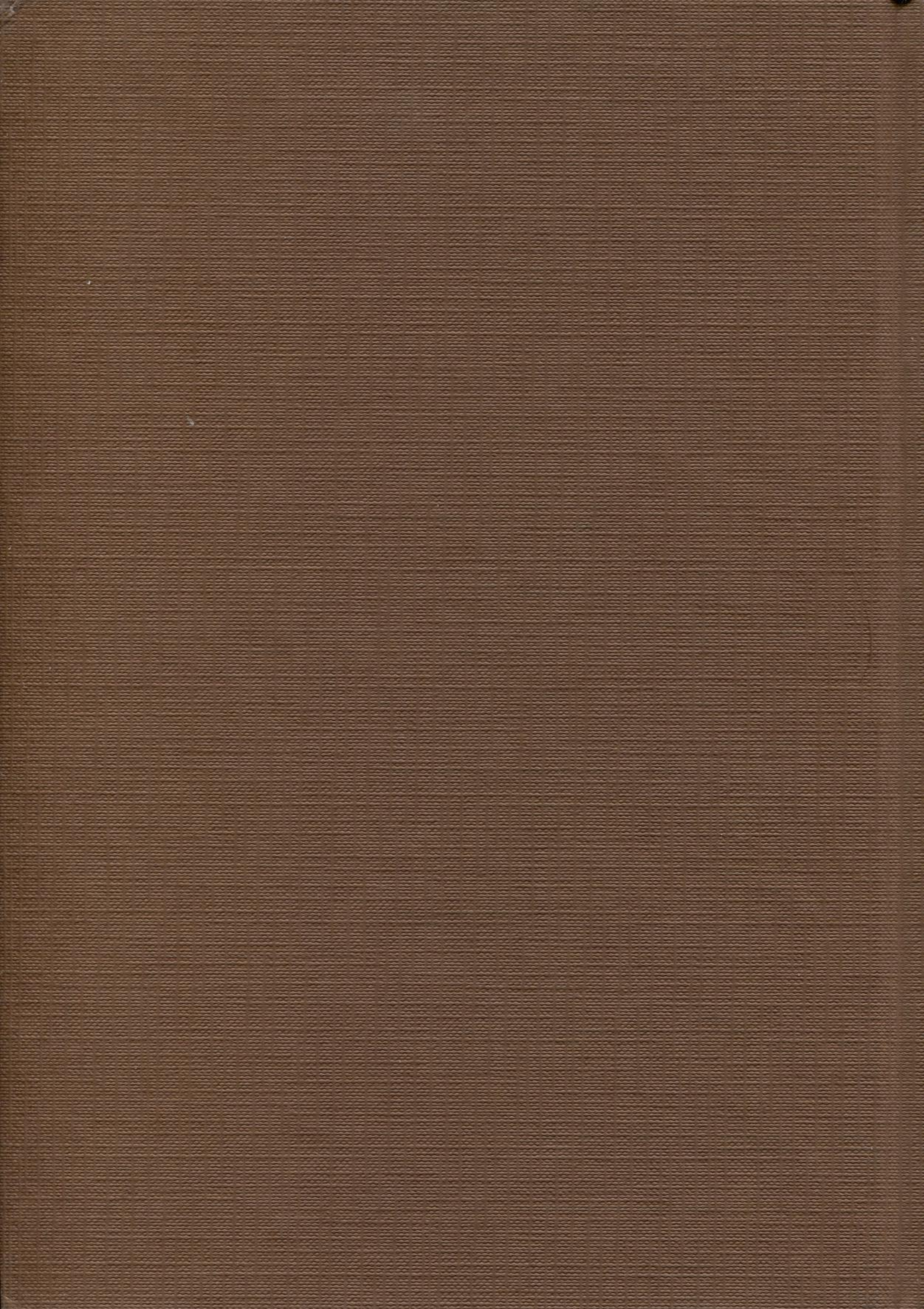
17 ـ العام 501 Year 501	1993
18 ـ الأنظمة العالمية، القديمة والجديدة World Orders, Old and New	1994
19 ـ المنفعة قبل البشر Profit over People	1998
20 ـ النزعة العسكرية الإنسانية الجديدة New Military Humanism	1999
21 ـ جيل جديد يرسم الخط A New Generation Draws the Line	2000
22 ـ 11 أيلول/ سبتمبر 9/11	2001
23 ـ التحديق في هاوية المستقبل Peering in to the Abyss of the Future	2002
24 ـ أوهام شرق أوسطية Middle East Illusions	2003

تحليل لا يمكن دحضه للسعي الأميركي
الدؤوب إلى الهيمنة على العالم
وما يمكن أن يستتبعه من نتائج كارثية
بقلم الناشط السياسي الأبرز في العالم

تسعى الولايات المتحدة منذ أكثر من نصف قرن وراء استراتيجية إمبريالية كبرى هدفها إخضاع العالم لسيطرتها. وقد أظهر قادتها رغبتهم - كما حدث في أزمة الصواريخ الكوبية - في متابعة هدف السيطرة مهما علت المخاطر. واليوم تسرّع إدارة بوش هذه العملية وتدفعنا نحو الحدود النهائية للسيطرة الإمبريالية، نحو الاختيار بين امتيازات القوّة وإمكانية العيش على الأرض. في كتاب «الهيمنة أم البقاء»، يتفحص نعوم تشومسكي كيف وصلنا إلى هذه اللحظة، وما هي المخاطر المحدقة بنا، ولماذا يرغب القادة الأميركيون في تعريض مستقبل البشر للخطر.

يحلّل تشومسكي بمنطقه الأخّاذ الذي يتميّز به السعي الأميركي إلى تسيّد العالم، ويتتبّع سياسات الحكومة الأميركية العدوانية التي تهدف إلى تحقيق «السيطرة التامة» مهما بلغت التكاليف. ويعرض بوضوح كيف تنسجم معاً المظاهر الأخيرة لسياسة السيطرة على العالم - من الأحادية وتعطيل الاتفاقيات الدولية إلى إرهاب الدولة وعسكرة الفضاء- في حملة منسّقة لتحقيق الهيمنة التي تهدّد بقاءنا في نهاية المطاف. ففي عصرنا، الإمبراطورية هي وصفة لتحويل الأرض إلى يباب، كما يقول تشومسكي.

«الهيمنة أم البقاء» بوضوحه وصرامته وتوثيقه المحكم هو العمل الأكثر إلحاحاً والأوسع شمولاً لتشومسكي منذ سنوات. ولا شك في أنه سيثير جدلاً واسع النطاق، إنه بيان قاطع لأحد أكثر المفكرين السياسيين تأثيراً في العالم.



الهيمنة أم البقاء



«يمكن القول إن نعوم تشومسكي هو أهم المثقفين الأحياء قاطبة استناداً إلى سلطة تفكيره واتساعه وأصالته وتأثيره».

نيويورك تايمز

«لكل من يريد معرفة المزيد عن العالم الذي نعيش فيه.. ثمة جواب بسيط واحد: اقرأ نعوم تشومسكي».

ذا نيو ستيتسمان. «المفكرون الإثنا عشر العظام في عصرنا»

«كان كتاب تشومسكي «11-9» من الناحية العملية الرواية المقابلة الوحيدة الموجودة في وقت كانت جوقة منشدي «ليبارك الله أميركا» بقيادة الكونغرس الأميركي بأكمله تحجب مجرد الأسئلة.. وإذا اتبعت الولايات المتحدة الطريق الذي سلكته بريطانيا في القرن التاسع عشر، فمن الممكن أن يصبح تفسير تشومسكي المعيار في أوساط المؤرخين بعد مئات السنين».

ذا نيويوركر

«قراءة نعوم تشومسكي شبيهة بالوقوف في نفق هوائي. إنه يأمرنا بمنطقه الصارم بأن ننصت لما يقوله لنا قادتنا - ونتبيَن ما لا يقولونه.. وستلحق بنا الخسارة إذا لم ننصت، سواء كنا نتفق معه أم لا».

بزنس ويك

ISBN 9953-27-272-7

